

١١١١



سيرة محمد



من ملفات
الجنة العليا
لتصفية الاقطاع

محمد رشاد

مركز الدراسات الصحفية مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

كتاب التعاون

سر كحدا



من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

General Organization of the National Library and Archives of the Islamic Republic of Iran

محمدرشاد

مركز الدراسات الصحفية
بمؤسسة دار التعارف

مؤسسة
دار التعاون للطبع والنشر
مركز الدراسات الصحفية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير العام

مدوح رضا

مدير المركز ورئيس التحرير

عزالدين كامل

المترجم العربي

جميل شفيق

سكرتير التحرير

مسيد فتدبيل

البريد

٩ شارع عبدالعزیز وحسنة
جاردن سيتي - القاهرة
تليفون - ٤٨٤٠١ / ٩ خطوط

لماذا تقدم هذه الوثيقة ؟

هذا الكتاب . يختلف عن اى كتاب صدر فى سلسلة « كتاب التعاون » الشهري !

انه وثيقة هامة . تكشف عن جانب من اسلوب الحكم فى السنينات .. ونقدم - لكل مصرى - صورة واقعية لفكر وجرائم مراكز القوى ، التى جثمت كالكابوس الثقيل فوق صدورنا جميعا ، لسنوات طويلة ، جرت خلالها كل المآسى والهزائم والكوارث .

أخى القارئ :

عندما قررنا - فى مركز الدراسات الصحفية بدار التعاون - اخراج هذه الوثيقة - على شكل كتاب ، لم يكن هدفنا الاسهام فى حملات التجريح أو التشهير أو الادانة .. فهذا ليس اسلوبنا ، وليس طريقنا ...

ولكن ...

كان هدفنا وراء نشر هذه الوثيقة ، أن تكون في متناول كل
مشتغل بالحياة العامة ، في مرحلة الحريات وسيادة القانون التي
نعيشها ...

هذه ناحية ..

والناحية الأخرى - أننا استهدفنا من نشرها - معاونة أي
باحث عن الحقيقة ، أو مؤرخ لمراحل الحكم - خلال ربع القرن
الآخر - أو دارس للجوانب السلبية والإيجابية لشوره ٢٣ يوليو
عام ١٩٥٢ .

أخي القارئ :

ان الحصول على هذه الوثيقة ، لم نفلها - بنامة ونجرد -
الى الراى المسام ، لم يكن أمرا سهلا .. ولكنه كان عملا شاقا
وصامتا ، قام به زميلي الاستاذ محمد رشاد ، ونطلب منه جهدا
متواصلا لفترة تزيد على العام .

وبعد ان نجح زميلي رشاد في تجميع وثائق لجنة الاقطاع ،
لم يتاجر بحصوله عليها ، ولم يزهو لوجودها في حوزته ، ولم
يجعل منها مادة اثارة في جريدة الفلاحين التي يرأس تحريرها ..
ولكنه عكف على اعدادها ، بشكل موضوعى وفي تبويب سليم ،

تمكيننا لكل قارئ من استخلاص العبرة منها ، وتمنئة للجميع
للمحافظ على مبادئ ثورة ١٥ مايو .. ثورة التصحيح ، التي انتهت
تماما جميع الاجراءات الاستثنائية الكريهة .

اخى القارئ :

وبالرغم من حرصنا على الا يضم الكتاب سوى وثائق لجنة
الاقتطاع ، فقد وجدنا من الضروري أن نقدم أيضا ، جانباً مما أعلنه
الرئيس أنور السادات - فى فبراير الماضى - خلال حوارهِ مع طلاب
مصر - حول لجنة الاقتطاع ، والجرائم التى ارتكبتها فى حق الآلاف
من أبناء مصر ، باعتباره جزءاً هاماً ومكملاً للصورة .

اخى القارئ :

لا أريد أن أطيل فى حديث المقدمات ..
ولا أريد أن أعطل وصولك الى بداية الوثيقة ..
وأرجو أن يكون حكمك - بعد الانتهاء من قراءتها - لصالح
ما استهدفناه منها .

مدوح رضا



لجنة الاقطاع لم تكن
إلا تعبيراً عن قمة تصاعد
الاجراءات الاستثنائية
ضد الشعب باسم
حمائية الشّورة
وضرب الشّورة المضادة..

أنور السادات

١٤ سبتمبر ١٩٧٧

تقديم

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. التي تم تشكيلها في منتصف عام ١٩٦٦ .. واستمرت تراول اعمالها الى ما قبل تسعة ٩ يونيه ١٩٦٧ ما زالت لفرا .. وصنحت مجهولة في حاجة الى مزيد من الاضواء .. والتحليل للاجابة على عشرات الاسئلة .

لماذا شكلت ؟..

ماذا كان يدور في جلساتها ؟..

ما هي النتائج التي تحققت ؟..

ماذا وراء القرارات التي صدرت والاجراءات التي اتخذت ؟

ان اعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في حاجة ماسة الى محاولة امينة للوصول الى اجابة محددة .. على هذه الاسئلة :

● هل حققت اللجنة اهدافها لتصفية الاقطاع .. أم كانت لجنة ظالة اعتمدت على التقارير المزيفة والاحقاد ، وداسمت على كل القيم ، وفرضت الحراسات وشردت مئات الامر ؟..

● ما هي الحقيقة وراء كل الحالات التي قدمت للجنة .. وصدرت فيها قرارات اعتقال ومصادرة وحراسة ؟

● هل حقاً كانت هذه القرارات في مواجهة التحرك الاقطاعي والقضاء على نفوذه الاجرامى .. والسياسى ؟

● هل حقاً كانت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حدياً بلوذاً في تاريخ ثورة ٢٣ يوليه وفي حياة الفلاحين وكانت اعلاناً ثورياً من الاصلاح الزراعى الثالث والثورة الزراعية المنشودة ؟

● هل استفاد الفلاحون والعمل الوطنى والانتاج الزراعى من هذه القرارات ؟

● هل كان عمل اللجنة رد فعل لمصرع ابراهيم الدسوقي امين مساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى في بنى محمد سلطان بالبنيا

وصلاح حسين عضو لجنة الدعوة والفكر في كميشن منوفية ..
أم أن السبب يعود الى نجاح الاسر الاقطاعية في السيطرة على لجان
الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية في الريف .. أم كان
السبب كما تردد أن قوانين الاصلاح الزراعي طبقت بأسلوب
اداري بيروقراطي .. وفي غيبة التنظيم السياسي مما ادى الى
تهريب حوالى ٢٠ ألف فدان من الاراضى الزراعية كان مفروضاً
أن يتم الاستيلاء عليها .

وراء الحقيقة ومن منطلق الحرص على الثورة وكل قراراتها
.. عشت شهوراً طويلة بين ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
.. ووثائقها كمحاولة لتقديم اجابة موضوعية على هذه الاسئلة
.. من خلال الوثائق والاحداث نفسها .

الصورة بالارقام والحقائق

الحقائق والارقام نقول انه تم وضع الحراسة والاستيلاء
على نحو ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصراً و ٢٠ ألف رأس من الماشية
و ٣٦٣ من الخيول العربية الاصيلية ، و ١٦١٢ آلة زراعية وابتعد
عن القسرى ما يزيد على ٢٢٠ من الاسر الاقطاعية والذين ثبت
تحكمهم في الفلاحين بالارهاب والاجرام .

كما تم حل عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكي ومجالس
ادارة الجمعيات التعاونية وفصل مئات من العمدة والمشايخ
والموظفين الخاضعين لنفوذ الاقطاعيين وابعاد اقاربهم من وظائف
الشرطة والقوات المسلحة والقضاء والسلك الدبلوماسي .

حقاً ان تصفية الاقطاع هدف اساسى من أهداف ثورة ٢٣
يوليو كما أن تأكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى
القرية وتحديد الملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل
الزراعى من الاستغلال .. كان من أهم المبادئ الدستورية التي
اكدتها ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ .

رأى السادات :

وملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. وما فيها من
قصص وصور وتأكيد لما سجله الرئيس السادات في وثيقة أكتوبر
بأن الأجهزة ومراكز القوى فرضت وصايتها على الجماهير ،
وتمدت القيود والاجراءات بل وصل الامر الى حد صرف هدفها
الانسانى الاصيل واستغلالها لارضاء أحقاد شخصية أو مصالح
مجموعات معينة وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة وعن أمن
الدولة تارة أخرى أغلقت كثير من الابواب وسدّت مسالك كان

يجب أن تفتح أمام العمل الوطني أن من حق كل مواطن أن يلمس على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .
والاصل في كل مواطن افتراض امانته ما لم يثبت القضاء تطبيقا للقانون انه اخطأ في حق غيره أو في حق المجتمع .

الفلاح .. هل هو الهدف ؟

وما حدث ابتداء من مايو ١٩٦٦ بتشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. كان هدفا ثوريا نبيلاً بلا شك لتصفية النفوذ الاقطاعي والاجرامى في الريف ، وحماية جماهير الفلاحين من ضغوط كانت لا تزال تطحنهم بعد ١٤ عاما من قيام الثورة !..

ولكن التشكيل كان لابد أن يتم في اطار السلطة القضائية .. وسيادة القانون !!

والفلاح المصرى صانع الحضارة .. له ظروف خاصة .. فعلى امتداد سبعة آلاف عام وهو يمانى القهر والعنف والظلم تحت ضغط الاحتلال والاستعمار وأعوانه وسطوة الاقطاع واستغلاله وجبروته .

وبالصبر والإيمان والقناعة واصل الفلاح المصرى المسيرة الطويلة حتى كانت ثورة ٢٣ يولييه وصدور قوانين الإصلاح الزراعى وعودة الأرض الى أصحابها الحقيقيين وتغيير الخريطة الاجتماعية على امتداد ريف مصر .. واختفاء مجتمع السادة والعبيد الذى سيطر على قرى مصر لآلاف السنين وأصبحت كلمة فلاح موضع فخر .. لا استهزاء وتماشا كما أعلن القائل السادات .. يسمدنى أعظم سعادة .. وأنا فلاح .. أن ما عدتس كلمة فلاح شتيمة .. النهارده كل واحد بدو ينتسب الى أن يكون فلاح .. كانت زمان كلمة فلاح شتيمة .. لا هو ده اصل البلد ..

فالهدف من قرار تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان ثورياً ولصالح القاعدة العريضة من سكان الريف . وكان التطبيق سيئاً .. بعيداً عن العدالة ورقابة القانون وفرصة لمراكز القوى للسيطرة والثراء .. والتشقى .. وظلم الإبرياء وذلك في كثير من الحالات .

الايخطاء التي وقعت :

وأثبتت الوقائع والأحداث التى تمت خلال عمل اللجنة .. والإجراءات التى اتخذت أنه كان لابد أن يتم كل شيء من خلال الهيئة القضائية تحقيقاً للعدالة .. لأن ما حدث أن اللجنة سقطت في أخطبوط أجهزة متعددة كالمخابرات .. والمباحث .. والشرطة العسكرية .. والحكم المحلى .. والاتحاد الاشتراكى .. وكانت أداة في يد مراكز القوى .. ومن هنا وقع الظلم على كثير من

الابرياء لجرد كلمات مكتوبة في التقارير مهما كان مصدرها ..
واقفلت من يستحقون من اجراءات كانوا يستحقونها بأساليب
خلفية .. من خلال نفس الاجهزة !..!

وكانت فترة عمل اللجنة فرصة للارتواء غير المشروع لمئات
الافراد الذين ساهموا في اعمالها .. فمئات الالوف من الجنهات
.. والمجوهرات النادرة والثينة والتحف والنحف والمسجاد
والاثاثات واعداد لا حصر لها من الثروة الحيوانية .. بدلا من أن
تعود الى الشعب دخلت جيوب وبيوت البعض وأصبحت جزءا
من ممتلكاتهم الشخصية ..!

حالات كثيرة لم تعرض على اللجنة ولم تبحث .. والسبب
الرشاوى الفسخة التي تقاضاها البعض .. وحالات النسب
والقربى ووساطة ذوى النفوذ !..!

ولقد ظلمت قرارات اللجنة مئات الابرياء معظمهم من رجال
القضاء والنيابة والسلك الدبلوماسي والشرطة والقوات المسلحة
والجامعات .. أبعدوا عن اعمالهم .. وشردوا بلا ذنب اقترفوه
.. الا انهم من المائلات التي بحثت حالاتها أمام اللجنة .. او
تربطهم بها صلة المصاهرة .

كانت التقارير والحسابات القديمة والحقد الاسود والاهواء
الشخصية هي السند لكل ما تم من اجراءات !..!

نعم كانت هناك بقايا للاقطاع تضغط على صفار الفلاحين
.. وترفض صورة الخريطة الجديدة التي أحدثتها الثورة في
الريف .. ولكن يوجد القانون ومجموعة قوانين الإصلاح الزراعي
.. لعلاج ومواجهة كل الحالات !..!

اسلوب العمل :

ان الهدف من هذا الكتاب هو محاولة امينة من واقع ملفات
اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لتقديم نماذج من الحالات التي بحثت
امامها لتوضع من خلال البحث والحوار كيف كانت مراكز القوى
تحكم مصر .. وما هو اسلوب تفكيرها .. وكيف كانت تصلر
القرارات التي تظلم الابرياء .. وتشوه صورة الاعمال العظيمة
لثورة وتستغلها كأداة للسيطرة والانتقام .

لقد بدرت اعمال هذه اللجنة احقادا كثيرة على أرض الريف
الطيب الطاهر وتركت جروحا غائرة .

والهدف الثاني من هذا الكتاب هو التسجيل التاريخي

الصورة التي كان يعيشها الريف وليف كان ينحكم فيه الاقطاع .. بالاستغلال والاعزاج وامتصاص عرق وجهد الفلاحين ومدى عمق التفسيرات الجذرية التي احدثتها الثورة .

اننا ضد الاقطاع ومآسيه وكل صوره ونؤيد كل الخطوات التي تمت لتصفيته من أجل القاعدة العريضة في الريف .. ولكننا في نفس الوقت ندين الاجراءات اللا انسانية التي تمت بمسداً عن رقابة القانون ، وطبقاً لاهواء الافراد ! ..

الغضب .. لا :

ولقد اثرت في أكثر من جلسة من جلسات اللجنة العليا .. حوادث العنف والتصرفات اللا مسئولة من اللجان الفرعية الاقطاع بالمحافظات .. والاجهزة المعاونة لعمال اللجنة .. ولقد حذر رئيس اللجنة المشير عامر من هذا الاسلوب .. وطالب بإيقافه .

وهذه بعض الامثلة ..

□□ في جاية ٦ يولييه ١٩٦٦ وفي بداية عملها قال المشير عبد الحكيم عامر :

فيل أن نبدأ العمل اليوم لدى ملاحظة أود أن أريدهم بشأن الاجهزة التي تعمل في موضوع الاقطاع في الريف .. فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات أن هذه الاجهزة تصرف تصرفات عنيفة مع الناس وهذا غير مقبول مطلقاً ورؤساء الاجهزة مسئولون شخصياً عن هذا وعليهم المرور على أجهزتهم للنظر وبحري الحقيقة فإذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم أن يحدوا منها لاننا لا نريد تصرفات عنيفة مطلقاً كالضغط على الناس وضرهم وما الى ذلك .. ان الامور كلها ستتضح ونحن لا نريد العنف ولسنا في حاجة اليه ولا ينبغي أن تظهر الاجهزة الحكومية معظهر العنف .. وأريد خلال الأسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الاجهزة بأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بشئ هذا العمل مرة أخرى أو تكرار حدوثه وإذا لم تكن هذه امر قد حدثت وكانت هناك مبالغة فيجوز التأكيد بعدم حدوثها وأخص بالذكر في هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية .

واستطرد المشير عامر قائلاً :

وعلى السيد سعد زغلول عبيد الكريم « قائد الشرطة

المسكينة » في ذلك الوقت أن يأخذ مذكرة باسم إبراهيم عبد الفتاح راضي والضابط بالقوت المسلحة لانه ورد ما يقيد أنه بتاريخ ٢٥ مايو ٦٦ حضر بسيارة لوري رقم كذا قوات مسلحة وقام بنقل المواشي الخاصة بمعمته المفروض عليها الحراسة وابن خاله محمد عبد اللطيف الجبار المتهرب من قانون الاصلاح الزراعي وذلك لتهربها .. ويقوم بتحقيق هذا الموضوع .

فاذا وحد ان ما نسب الى هذا الضابط صحيحا يوقف عن العمل في الحال ..

وفي جلست ١٠ نوفمبر ٦٦ قال المشير عامر : سمعت أن بعض المنظمات السياسية سواء في الاتحاد الاشتراكي او لجان الشباب تجبر بعض الملاك على تاجر الارض للزراع وهذا امر لابد من منعه بمعرفة السادة المحافظين والمسؤولين في الاتحاد الاشتراكي لان مثل هذا الموضوع يجب الا يعالج معطيا بل ينبغي أن يعالج على أعلى مستوى في الاتحاد الاشتراكي وعلى المنظمات التي لديها رأى في هذا الشأن أن ترفعه الى الاتحاد الاشتراكي للتصرف وأخذ تصديق عليه قبل البدء فيه اذ لا يمكن ترك الامور تسير بهذا الشكل والا !فلت الزمام .

مراعاة الظروف الإنسانية :

وفي جلسته ٦ يولييه ١٩٦٦ .. دارت مناقشة حول المقبود العرفية .. واسلوب اثباتها من خلال اهالي القرى .. وحسب المشير عامر من هذا الاسلوب قائلا :

مثل هذه الحالات يجب ان تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل في دوامة من اقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض وتكون في هذه الحالة مجرد آلة فاذا كانت هناك حالات بهذا الشكل يمكن حصرها ولا نتخذ فيها اجراء معيناً الآن ولا نلجأ الى وسائل الضغط لاثبات ما يقال لان الناس تحت الضغط قد يقولون معلومات غير حقيقية كما ان الضغط قد يخلق عدااء بعض الناس لنا ولا ينبغي أن نلجأ لما يخلق لنا اعداء بدون داع الا اذا كان الامر يتعلق بمن يمرقون بعدائهم للثورة .

ومن خلال مناقشات اللجنة العليا يتضح ان اسلوب العمل كان لا يتجه في كل الاحوال الى العنف .. بل كانت هناك مراعاة للظروف الإنسانية ..

والمعروف انه اثناء تطبيق قرارات الحراسة .. كانت المجوهرات والمنقولات الثمينة تنهب وتسلب بواسطة اللجان

الفرعية رغم أن تعليمات اللجنة كانت تحرم هذه التصرفات والدليل على ذلك ما دار من مناقشات في جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ ايضا .. وكانت على الوجه التالي :

● **المشير عامر :** بالنسبة للمخالفين للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإصلاح الزراعي من الجائر أن تفرض الحراسة عليه وعلى زوجته وأولاده وقد تمتد الى اولاد اولاده فرض الحراسة على الشخص وعائلته لان ذلك يعنى فرض الحراسة على الشخص وحده بالاسم لاننا لا نريد التوسع في وهي عملية متسلسلة تشمل أفرادا كثيرين وتخلق جيوبا معادية اكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة أخصها المشاكل الاجتماعية وبالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٥٢ وقانوني سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ معا فان هذا الاجراء مفهوم بالنسبة لهم ولكن بالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٦١ فقط فكمبدأ تفرض الحراسة على الشخص فقط ولا دأى لعائلته الا اذا وجدنا حالة معينة تستحق أن تفرض فيها الحراسة على الشخص وعائلته فهذا امر آخر ولكن الأساس أن تفرض الحراسة على الشخص بالاسم . واستطرد المشير قائلا : هناك حالات تتعلق بأشخاص متزوجين من سيدات فرضت عليهن الحراسة والزوجة بالتالي محدد اقامتها في الوقت الذي يوجد فيه الزوج في جهة أخرى هذه مشاكل موجودة يجب أن نعمل على حلها وهذا الموضوع جاء من أكثر من مصدر ولابد أن نتخذ فيه قرارا بحيث يكون محل إقامة السيدة الموضوعة تحت الحراسة مع زوجها بصرف النظر عن هذا المكان ويمكن أن نتخذ هذا المبدأ بحيث لا تحدد اقامتها في مكان بينما زوجها يعمل في مكان آخر فتحدد اقامتها مع زوجها فيما عدا الإقامة في القرية التي بها الأرض المملوكة لها .

وأكد المشير عامر أن فرض الحراسة يكون على ما آل ال الشخص بالميراث ويقصد به الأرض الزراعية التي هربها المورث فقط الا اذا كان الارث يشمل مؤسسات تعمل بها عمال كالمصانع

وسال السيد / حسن عبد الفتاح عضو اللجنة الا يدخل في ذلك السندات والاسهم والمجوهرات ؟

فكان جواب المشير عامر : لا تدخل وقال السيد / صلاح نصر هناك أشياء من هذا القبيل شملتها الحراسة .

وكان جواب المشير : اذا كنا قد اخطانا في شيء فيمكن أن نخطئ به لتصحيح الاوضاع .

اللجنة ... ونكسة ٥ يونيه :

هذه هي الصورة بكل أمانة ..

ولكن هناك السؤال الذى يطرح نفسه بالحاج .. هل توجد علاقة بين نكسة ٥ يونيه ١٩٦٧ .. وبين أعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ..؟

لقد بدأت اللجنة عملها في منتصف عام ١٩٦٦ .. وانتهت بالاحداث الكبيرة التى سبقت النكسة ...

ان البعض يقول ان انشغال القائد العام للقوات المسلحة .. وكبار قادة الجيش .. وأحزمة المخابرات والشرطة العسكرية .. والمباحث الجنائية العسكرية .. على امتداد المحافظات ببحث الحالات التى عرضت على اللجنة .. وتنفيذ قراراتها .. كان عاملا للانشغال بعيدا عن مراقبة تحركات العدو .. واستراتيجيته وخطته .. هذا علاوة على الجروح الداخلية التى أحدثتها قرارات اللجنة ..

لا شك أن هذا الرأى يمثل ظاهرة تحتاج الى المزيد من البحث والدراسة ..

نعم ان تشكيل اللجنة وعملها كان ضروريا للتأكد من سلامة تطبيق مبدأ هام من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو الستة .. وهو مبدأ القضاء على الاقطاع .. ولكن التطبيق ذهب بمبدأ عن الهدف الاساسى .. وانصرف الى "مساك" فرجة شوهت الهدف السامى من عمل اللجنة .. وأظهرها بالمصا الفليضة التى عملت بلا رحمة فى اهدار القانون .. وكرامة المواطنين وتمزيق المئات من الاسر المصرية ..

ان هذا الكتاب بما يحتويه من وثائق .. ومشاهد حية هو بداية لدراسات عديدة لابد ان تتم على هذه الفترة الهامة فى تاريخ العمل الوطنى فى مصر والتى تشكل منعطفا هاما .. فى مسيرة ثورة ٢٣ يوليو ..

الصورة قبل ١٥ مايو

فرضت الأجهزة ومراكز القسوى وصايتها على
الجمهير .. وتمعدت القيود والإجراءات ، بل وصل
الامر الى حصد صرف هدفها الإنسانى الاصيل
واستغلالها لارضاء احقاد شخصية او مصالح
مجموعات معينة وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة
وعن امن الدولة تارة اخرى اغلقت كثير من الابواب ،
وسدت مسالك كان يجب ان تفتح امام العمل الوطنى
ان من حق كل مواطن ان يامن على نفسه وعلى رايه
وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .
والاصل فى كل مواطن المختار ان يملكه ما لم يثبت
القضاء تطبيقا للقانون انه اخطأ فى حق غيره او فى حق
المجتمع .

أنوار السادات

السادات

وشهادة للتاريخ

في الحوار الديمقراطي الرائع الذي اداه القائد السادات مع ممثلي طلاب مصر في اول فبراير سنة ١٩٧٧ .. كشف الرئيس عن حقائق تمن لأول مرة عن اعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. وعن المظالم التي الحققت بالآلاف من أبناء مصر ..

وتعتبر هذه الحقائق من القائد شهادة للتاريخ عن اعمال لجنة الاقطاع وهذا نص ما ادلى به الرئيس :

يوم رحلت ميت ابو الكسوم وكان يوم خميس ، وكانت قرارات تصفية الاقطاع لو تذكروا بتصدر كلها يوم خميس .

يوم الخميس ده انا ما قرأتش الجرايد .. عيادة ما بقراش الجرايد الصبح .. باقراها بالليل ما بقراش الجرايد ساعة ما باصحي الصبح .. بأقوم أخلص شغلي وبعمدين أقرأ الجرائد بالليل .. ماقرتش الجرايد .. يوم الخميس ده رحلت راكب ورايح على ميت ابو الكوم .. وصلت البلد الناس قابلوني هناك وقالو لى انت ما قرتش الجرايد .. قلت لهم لا لسه ؟ ايه ؟ .. !

قالوا دا علان وفلان انحطوا تحت الحراسة .. الى اتقال عليهم دول أشرف ناس لان أنا من مركز تلا .. يا ابني وأنا فلاح وعارف .. الى معانا ومين الى ضدنا قلت لهم هاتوا الجرنال الله !

رحلت راكب عربتي وراجع على مصر تاني اتصلت بعبد الناصر .. يا جمال دا حصل كذا وكذا .. هي دى لجنة الاقطاع ... !

اتحسبا متصورين ان لجنة الاقطاع بتضرب الثورة المضادة زى

ما اتقال .. هي دى لجنة ده ضرب الثورة المضادة .. ده ضرب ناستا
.. ده ضرب ناس من اخلص الناس ليئا ، والولادهم بيعملوا فى الدولة
فى كل اتجاه من اخلص ما يكون .

رئيس لجنة الاقطاع كان عيسد الحكيم عامر الله يرحمه ..
اتصلت به ازاء، ده .. يا عبد الحكيم يجى ؟ تاريخنا بقى باولاد
علشان تعرفوا وما قلتها الا النهارده قدامكم علشان ادبكم مثل علشان
الناصرين يرتاح ضميرهم شوية - قرار لجنة الاقطاع الوحيد الذى القى
فى نفس اليوم كان هذا القرار .. ليه ؟ لان صدفة مش ترتيبا - وحته
البلد وقالوا لى الناس دول .. انا اعرفهم .. طيب التانيين الى
ما حدش يعرفهم او التقارير صورتهم .. و .. و .. والى ظهر
بعد كده من لجنة تصفية الاقطاع واللى فرضت الحراسات .. البلد
صرخت .. سمعوني يقول ان عبد الناصر كان غير راضى عن هذا ،
وفى فبراير ٦٧ قال فى هذا الكلام ، وفى القرار الذى انا لفتيته فى نفس
اليوم .. ده القرار الوحيد للجنة الاقطاع الذى القى فى نفس اليوم ..
بقية قرارات لجنة الاقطاع لم يلق منها قرار واحد الا لما جيت انا ،
لما حققنا الامور مع الناس لان هذه التجربة اعه صاحبه انا قلت لعبد
الناصر هذا وعبد الناصر صرخ قال مش ممكن الامور تمشى بالشكل
ده ، دا البلد بتحكمها عصابة بقى وقررت فى مذكراتى هذا الكلام ..

ده كان اجرام فى حق الناس .. وفى حق الشعب .. الاقتصاد
ما يقومش بفرض الحراسات تصحيح المسار الاقتصادى ما يقومش
بفرض الحراسات والمصادرة .

من يوم ما جيت قلت الحريات والفيت الحراسات والكلام ده
ويلم الجراح .. اخشى معركة ازاي والبلد مجروحة فى كل ناحية ..
وكل ضابط من القوات المسلحة له واحد من اهله مجروح .

كان لازم اتم الجروح .. لا الحراسة ولا المصادرة ولا الاجراءات
ولا الى عملناه ده كله عمل حاجة اكثر من انه خلى البلد على الارض .

لا حراسة ولا لجنة اقطاع ولا اجراءات تصلح المسار الاقتصادى
.. المواطن مش بقى رأس المال الى عايزين نجيبه .. المواطن المصرى
ذاته ميمعش حاجه بيكمش زى ما جرى وجيت لقيت انا البلد على
البلاطة ومن اول وجديد بابتدى .. ليه لان كل واحد خايف ، لانه لو
عمل حاجه يبقى اقطاعى لو راسلنى .. الحق وجلس عليه بحراسة
ومراقبة .. غلط الاقتصاد ميمعش كده علشان كده قلت انتساج

لماذا اللجنة العليا
لتصفية الاقطاع
بعد ١٤ سنة
من قيام الثورة؟



شكّلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بعد ١٤ عاماً
من قيام ثورة ٢٣ يولييه ٥٥ ؟
ما هي الاهداف التي كان يقصدها الرئيس جمال
عبد الناصر من تشكيل هذه اللجنة ؟
هل كانت اللجنة مجرد اداة لفللهاب .. والتنكيل
والاعتداء على القانون .. ام كانت ضرورة لحماية
الفلاحين .. وانقاذ قانون الاصلاح الزراعي ..
ومرحلة في تنفيذ هدف الثورة في القضاء على
الاقطاع ؟

ان الجواب على كل هذه الاسئلة وغيرها .. طرحه جمال عبد
الناصر في المؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة دمهور بمحافظة البحيرة
في ١٥ يونيه ١٩٦٦ بعد بدء ممارسة اللجنة لعملها .
وهذا هو نص ما قاله الرئيس عبد الناصر :

أهم تغيير حصل بقيام الثورة هو انتقال السلطة السياسية الى
تحالف قوى الشعب العاملة أى اسقاط سيطرة الاقطاع ورأس المال ..
اسقاط تحالف الرجعية مع الاستعمار .. اسقاط السلطة التي استخدمت
في الاستغلال .. وفي الاستبداد .. وفي السخرة .. وفي التحكم ..
اسقاط الطبقة الى كانت تملك كل شيء الا أن تأخذ كل ناتج عمل وتترك
له الشيء البسيط ولا يهمل من مصير باقى الشعب شيء .. الى يدوبك
يخليه يعيش عيشان يشتغل .. ونتيجة شغلهم يوفروا الثروات الطائلة
ويشتروا الاراضى ٥٥

طبعا بعد الثورة ما نقدرش نقول ان احنا استعلمنا أن نخلص آثار
سنين طويلة .. مئات السنين في القرن الماضى الاستعمار البريطانى .
والعيلة المالكة اتفقوا على استغلال هذا الشعب .. والشركات الاجنبية
المستغلة ايضا كانت تتحكم في اقتصاد البلد وتشارك مع القوى الاخرى
على استغلال هذا الشعب .. كان فيه سخرة .. كان فيه استبداد
وكان فيه استغلال . كان فيه احتكار وسيطرة كان فيه ناس يتمصل
وتموت تحفر الترع مجاناً وتسوى الارض مجاناً وفيه ناس تملك الارض
وتملك المال وتملك خيرات الارض لتزيد المال وعن طريق زيادة المال
تستطيع أن تزيد الارض وبهذا كان هناك المجتمع الطبقي الذى يتحكم
فيه الاقطاع المتحالف مع رأس المال .

الكلام ده وجد وكان له جذور قوية لما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ استطعنا أن نقضى على كل شيء .. كل شيء يتنافى مع حق الشعب في الحرية .. وفي الحياة الشريفة والحياة الكريمة .. وأول شيء اتصل في سنة ٥٢ كان صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول .. وكان هذا القانون يشير الى اتجاه الثورة . القانون ده حدد الملكية بـ ٢٠٠ فدان للفرد . ولكن هل كنا نستطيع أن نقول في هذا الوقت أننا بهذا القانون قد قضينا على الاقطاع : قضينا على حكم الطبقة الاقطاعية الى تمكنت فينا عشرات السنين أو مئات السنين ؟ لا ولكن كان هذا القانون بين اتجاه الحكم الجديد .. حكم قوى الشعب العاملة .. الحكم الجديد الذى أسقط الملكية وأسقط تحالف الاقطاع مع رأس المال

ويستطرد الرئيس جمال عبد الناصر قائلا ..

وفي سنة ١٩٦١ صدر قانون الإصلاح الزراعى الثانى ضمن قرارات يوليو الاشتراكية العظيمة .. يؤكد أيضا هذا الاتجاه ويحدد الملكية بمائة فدان للفرد .

وبعد كده صدر الميثاق وفيه النص على أن تكون ملكية الـ ١٠٠ فدان هي الحد الاعلى للملكية الاسرة الفرد وزوجته وأولاده القصر وكان ذلك تشيئا وتأكيدا لما سبق من اتجاهات من أجل تصفية الاقطاع وتساءل أحنا النهارده بقى لنا ١٤ سنة من سنة ١٩٥٢ هل فهم هذا منطق الاقطاع والاستغلال . وهل استحباب ؟ - نسأل هل حتى ارتجم أو خاف وهو يرى السلطة السياسية في المواقف المعادية للاستغلال - الاقطاع لم يفهم ولم يستجب ولم يرتجم . وأنا كنت كثير بقول لكم ان احنا قضينا على الاقطاع .. ولكن مقضيناثر على الاقطاعيين .. قضينا على استغلال رأس المال . ولكن ما قضيناثر على الرأسماليين وكنت بقول دائما ان احنا بنحل المشاكل بالوسائل السلمة وان أعداء الشعب .. أعداء حكم الشعب اذا وحدوا الفرصة فلن يحاولوا أن يحلوا الامور بالطرق السلمية .. لم يستجب الاقطاع ولم يفهم ولم يرتدع .. وظهرت أوضاع في الريف المصرى تشبه التآمر الواعى .. خذت محاولات لتثبيت أوضاع الطائفية .. ظهرت أيضا محاولات للثف والدوران من حول السلطة السياسية لقوى الشعب العاملة تستهدف ابقاء علاقات اجتماعية قديمة مستغلة وبكفى أمانا النهارده بعد ١٤ سنة ما ظهر .. نتائج لجنة تصفية الاقطاع التى طلبت تشكيلها برئاسة المشير عبد الحكيم عامر .

ظهر ان فيه حالات هربت فيها الارض ضد قوانين الإصلاح الزراعى حالات كثيرة وحالات متعددة ظهر ان فيه حيل وخدع مبتكرة تستهدف إلغاء اثر قوانين الإصلاح الزراعى وكلكم قرأتم وعرفتم فيه

ناس احتفظت بملكيات كثيرة الى وصلت الى ٧٠٠ فدان والى وصلت الى ٨٠٠ فدان بالتخايل وبالخداع .. وعرفتم وقرأتم قد ايه كان فيه ناس عندهم كمبيالات مضنية على بياض حطينها فى خزائنهم بالثبات ٠٠ وعرفتم كيف وصلوا الى حد التحريض على الجريمة وتدبير الجريمة للارهاب ولقمع أى صوت يرتفع .

السادة والعبيد

العلاقات الاجتماعية القديمة الى كانت موجودة فى الريف كلنا بنعرفها علاقات اجتماعية مبنية على الاستغلال وعلى التحكم علاقات اجتماعية مبنية على الطبيعة ٠٠ علاقات اجتماعية فيها السادة وفيها العبيد ، علاقات اجتماعية مش بتتمثل فى ملكية الارض ولكن تتمثل ايضا فى النفوذ الى يبنى ويتكون نتيجة ملكية الارض والى ما يرحش نتيجة توزيع هذه الارض .. والنفوذ الى موجود عندنا فى الريف كلنا عارفين النفوذ ده ممكن يكون ازاي عيلة واحدة ممكن يكون عندها عدد من الافدنة وبعدين بيكون العمدة من العيلة والمشايخ من العيلة وشيخ الخفراء من العيلة وتحكم هذه العيلة فى المنطقة ولا يستطيع أى واحد ان يرفع صوته .

النهارده هذه العلاقات الاجتماعية ، هل نستطيع ان احنا نقضى عليها فى يوم وليلة ؟ او هل نستطيع ان احنا نقضى عليها فى سنة او عشرة ؟ او هل نستطيع احنا كسلطة تنفيذية او كثورة تمثل تحالف قوى الشعب العاملة ان نقضى عليها بالكلام بس وبالقوانين ٠٠ أنا باقول ان بالقوانين والكلام لن نستطيع ان نقضى على هذه العلاقات الاجتماعية القديمة .. لان العملية مهياش أبدا عملية ملكية .. والى كان بيشتغل عند عيلة سلطان وزعنا أرض سلطان .. لكن اللى بيشتغل عنده ممتدوش أرض زى اللى كانت عند سلطان . عنده أرض قليلة جدا ولكن أما خلص نفوذ عيلة سلطان قال ان هو أحق بالنفوذ من عيلة سلطان وكلنا سمعنا على الجرائم اللى عملتها عيلة « التلاوى » فى محافظة المنيا وعيلة (التلاوى) كان أصلهم ايه هل هم كانوا أصلا اقطاعيين لا كانوا بيشتغلوا عند عيلة سلطان وكانوا بيخدموا عيلة سلطان .

لما انزاحت عيلة سلطان ما فكروش أبدا انهم يكونوا مع الشعب من أجل حقوقه ومن أجل بناء علاقات اجتماعية جديدة ولكن فكروا انهم يورثوا نفوذ عيلة سلطان رغم أن عيلة سلطان كان عندها آلاف الافدنة . وعيلة التلاوى ما عندهاش الا ملكية قليلة واستطاعوا لانهم يقيموا طغيان واجرام وظلم أكثر من الطغيان والاجرام والظلم الى ممكن كانت تقيمه عيلة الطاغية .

اذن أن العلاقات الاجتماعية مش بس نتيجة ملكية الأرض ، بل ممكن أن تكون هناك علاقات اجتماعية مبنية على الاستبداد ومبنية على الاستغلال نتيجة النفوذ وحس التحكم والسيطرة . نستطيع أن نتخلص من هذا كله بالعمل والنضال المستمر فى كل قرية وفى كل عزبة وفى كل كفر وفى كل مكان الشعب بقدر يقضى على هذا وعن طريق الاتحاد الاشتراكي عن طريق العمل السياسى نستطيع احنا نقضى على كل هذه الامور .

تطهير القرية

واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر قائلا :

النهارده لجنة تصفية الاقطاع مش بس حاتصفى الاقطاع مش بس حاتشوف الأرض المهربة مش بس حاتشوف التحايل على الإصلاح الزراعى ولكن حاتشوف العلاقات الاجتماعية فى كل قرية وفى كل مكان وحاتشوف حجبحت لجنة تصفية الاقطاع وحدات الاتحاد الاشتراكي وتشوف أراي لجان الاتحاد الاشتراكي مكنونة وتشوف هل هناك سيطرة عائلية أو اقطاعية أو نفوذ لنا عارفين فى وقت الانتخابات كل مجموعة والعائلات الاقطاعية والعائلات اللى لها نفوذ والعائلات اللى عابزه تحافظ على نفوذها اعتبرت أن الاتحاد الاشتراكي ده منطقة من مناطق النفوذ واسمانوا فى المعارك وفى مناطق اللجنة اللى اتكونت من ٢٠ فيها من عيلة واحده ١٥ أو ١٦ وبذلك كونوا سيطروا على الاتحاد الاشتراكي . تم حاتبحث أيضا الجمعية التعاونية على أساس ان الجمعية التعاونية اللى سيطروا عليها اقطاعيين أو ناس من اهل نظرية السيطرة والتحكم حتطهر أيضا الجمعيات التعاونية ثم حاتبحث اللجنة أيضا مواضيع الحكم فى داخل كل قرية من العمدة ومن مشايخ البلد ومن مشايخ الخفر وبصرف النظر عن الملكية وبصرف النظر عن الأرض حاتبحث اللجنة العلاقات الاجتماعية الموجودة فى البلد ولو وجدت ان هذه العلاقات الاجتماعية ضد مصالح الشعب . ضد مصالح الفلاحين ضد مصالح الناس . لو وجدت ان هناك أسرة أو مجموعة من الناس يستغلوا باى وسيلة من الوسائل كل هذه النواحي علشان يسيطروا ويفضل لهم نفوذ ويكونوا من نفسهم طبقة أو اسياد والباقي فى القرية يسمعو كلامهم . لابد ستتخذ ضدهم اجراءات بان احنا نعيشهم من القرية ولا يعودوا الى هذه القرية باى حال من الاحوال .

تصحيح الانحرافات

وأنا الى أفندر اقلوه دلوقت أن الثورة تحركت بالفعل من مركز القوة والقدرة من أجل تصحيح هذه الانحرافات والثورة مصممة على

ودع المنحرفين . والموضوع ما هواس موضوع جريمة وعقاب . ابدا العملية في دالاتها الاجتماعية اوسع من ذلك واعق .. العملية دلالتها الاجتماعية هي التاكيد الواعي والحازم على ضرورة استمرار الثورة ، الثورة لم تنته بقانون الاصلاح الزراعى سنة ٥٢ لم تنته بقانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٦١ لم تنته باعلان الميثاق ٠ لا ٠ الثورة مستمرة أساس أن الثورة هدف والثورة مش مجرد اجراءات مش مجرد قوانين ولكن الاجراءات قيمتها بخلفتها لهذا الهدف ٠

ومضى الرئيس جمال عبد الناصر في تعطيله لظاهرة الاقطاع قائلا :

ولكن فيه حاجة لازم نعرفها وده الى اظهرته تحقيقات لجنة تصفية بقايا الاقطاع .. الاستغلال لا يستسلم بسهولة . الاستغلال يحاول أولا أن يخدع وإذا تمكن من الخداع فإنه يستعمل للانقضاض عثمان يسترد كل ما ضاع منه وليعود الى عهد سيادة الظلم بغير مانع او ارادة . اذن الاستغلال لم يستسلم وحتى يستلم الاستغلال لا يد أن يكون العمل السياسى مبنى فعلا على الاشتراكيين الحقيقيين على اصحاب المصلحة في التغيير يكون العمل السياسى مبنى على قوى الشعب العاملة وعن طريق العمل السياسى نستطيع أن نكتسب كل هذه المواقع ونستطيع ان نعيم العلاقات الاجتماعية المطلوبة الى قامت الثورة من اجل اقامتها نستطيع فعلا أن نقيم المجتمع الاشتراكى مجتمع الكفاية ومجتمع العدل .

ولكن باقول ان احنا يمكن برضه بعد سنة او بعد سنتين أو بعد ثلاثة حانجد لسه جيوب ليه ؟ لان الاستغلال . الاقطاع . الرجعية لا تستلم بسهولة وسنحاول دائما أن نتحايل ويمكن بتحايل بانها تستخدم اصحاب المصلحة شوقنا ناس عندهم ارض مهربتها وكاتبينها باسم عمال عندهم علما بان العامل ده هو صاحب المصلحة الحقيقية في هذا التغيير ، العلاقة الاجتماعية الجديدة قامت من اجله علشان تدبلة حقه في الحياة وان يكون له كل حقوق المواطن في هذا الوطن . ولكن الافطاعى بيكتب الارض باسمه ويعددين ياخذ منه كمبيالة على بياض وهو بهذا بيخدع الاقطاع وهو عامل او فلاح المفروض فيه انه يكون اشتراكى ونورى المفروض فيه ان يكون فاهم ان هذا التغيير لمصلحته المفروض فيه انه يعرف ان الارض دى لما يتناخذ بتنوزع عليه وعلى زملائه من الفلاحين المفروض فيه انه هو أحد أفراد قوى الشعب العاملة بحيث لا يدري اما ينقص في الوعي أو اما للسيطرة نتيجة ولللاقات الاجتماعية معاهم بيضطر انه يمشى زى ما كان ماشى فى الماضى وانه يقبل على نفسه هذا العمل .

العلاقات الاجتماعية الى بنعملها هي علاقات من أجل العامل ومن

أجل الفلاح ولكن النهارده بعد ١٤ سنة بنجد امثلة من العلاقات الاجتماعية القديمة بالرغم من اننا كنا بنقف وبنقول صفينا الاقطاع ولكن الواحد وهو يقول احنا صفينا الاقطاع ، كان مساعات يقول ما صفيناش الاقطاعيين صفينا الاقطاع بالقوانين ولكن الاقطاعيين موجودين وزى ما قلنا النهارده الاقطاعيين حايحتاجلوا دايما ويحاولوا بكل وسيلة من الوسائل أنهم يلفوا حوالين القوانين علشان يحافظوا على ثرواتهم أو يحافظوا على ملكياتهم المستقلة وفي نفس الوقت يحافظوا على العلاقات الاجتماعية المبينة على التمييز الطبقي . ان فيه طبقة من الاسياد وفيه طبقة تخضع لهؤلاء الاسياد .

النهارده تقول ان ده التحدى اللى قدامنا وبنقول ان الثسورة مستمرة — معنى هذا ان الثورة مستمرة لتتقضى على كل تحدى وتقضى على كل انحراف .

التحدى اللى قدامنا النهارده ايه

هل الثورة مستمرة أو الثورة تقف مطرحها — الثورة لما تكون مستمرة وتقدمها دائم وإذا وقفت الثورة معنى هذا انها تتراجع الى الإبد — الميثاق رسم طريق استمرار الثورة . . طريق استمرار الثورة هو طريق الكفاية والعدل .

طريق العدل هو منع الاستغلال وطريق الكفاية هو توسيع قاعدة الانتاج اللى هو فى النهاية دعامة للعدل ورصيد متجدد للاستمرار وإمكانية تحقيق العدل الاجتماعى .

وفى المؤتمر الشعبى الكبير بميدان الجمهورية فى ٢٢ يوليو ١٩٦٦.

قال الرئيس فى خطابه بمناسبة العيد الرابع عشر للثورة . .

يجب أن نعمل على قيام جيل جديد من القيادات فى كل مجال يجب ان نعمل على توسيع الحتم المحلى . ويجب ان نقيم الديمقراطية العملية . وهذا يعنى المجالس الشعبية اللى اتكلمنا عليها فى الميثاق ويجب ان نقيم سيطرة الشعب على الخدمات وده كلام ايضا جه فى الميثاق . اذن لا زالت أمامنا عمليات كبيرة جدا بالنسبة للبناء فى الصناعة والزراعة والادارة وبناء الدولة البناء السياسى . . ثم نصمى الجيوب الباقية من الاستغلال الاقطاعى أو الراسمالى أو النفوذ وقراتم وتابعوا كلهم فى الصحف ان فيه بقايا اقطاع موجوده فيه مخالفات لقانون اصلاح الزراعى الثانى لا علاقة لها بحدود الميثاق المقررة ولا بحقوق الملكية فى حد ذاتها أبدا القرارات دى أيضا اتخذت ضد الناس اللى بيمارسوا الارهاب فى الريف موجودين هنا — فيكم ناس كثيرة من

الريف وعارفين ان فيه ناس بتستغل وناس بتستغل لان عندها أرض وناس بتستغل لانها بتعتمد على الاجرام . والحوادث الي الواحد قراها لم يكن يتصورها واحد غفير مثلاً بياخذ اتاوات ومن الاتاوات دى عمل ثروة ٣٠٠ فدان . . الناس الي وقفوا في وجه الاقطاعيين فيسه ناس قتلوا والقيت جثثهم في شوارع القرى وقيدت الحوادث ضد مجهول لان الناس خافت تشهد عارفين احنا في الريف بيحصل ايه واحد مثقف تمرد دفن بجسمه كله خدوه المقابر ودفن في المقبرة دخلوا جسمه كله وغلوا راسه بس طالعه واقعدوه طول الليل وفي الصبح طبعوا الراحل كان من التعذيب ومن العمليات دى فقد عقله حوادث اطلب من المنشير عبد الحكيم عامر انه ينشر ليكم هذه الحوادث علشان تعرفوا اذ ايه الاقطاع والارهاب كان بيصمّل عندنا في الريف .

حرية الريف وتصفية الاقطاع

لن نستطيع ان نتكلم عن الحرية والريف مش حر لايسد من ان نوصي الاقطاع تصفية كاملة وبعده عمل لجنة تصفية الاقطاع وزى ما قلت بنصفي الاقطاع في القرية ونصفيه في الانحاد الاشتراكي الاقطاع والاستقلال والاجرام بنصفيه في الجمعيات التعاونية ونصفيه في كل مكان واللجنة دى لجنة مستمرة لن ينتهى عملها . سبتقى باستمرار بعد كده علينا ايضاً في المرحلة الجاية ان احنا نقاوم الاجرام في القرية وفي كل مكان . .

وبهذا التحليل التاريخي . . والرقائع الملموسة . . حدد الرئيس جمال عبد الناصر . . أسلوب الاقطاع وتحايله من اجل اعادة السيطرة . . من اجل مجتمع الاسياد والمبيد مرة أخرى وعلى الصفحات التالية صور واقعية وامثلة للخداع والتحاييل . . الذي لجأ اليه الاقطاعيون .

البدائية



كان حادث كمشيش .. وراء صدور قرار تشكيل
لجنة تصفية الاقطاع .. والاجراءات التي تمت ؟ ..
ان المذكرات والاقتراحات .. ومشروع القانون
التي تقدمت بها امانة شئون الاعضاء بالاتحاد
الاشتراكي العربي في اوائل مايو ١٩٦٦ .. تفسح
اجابة على هذا السؤال .

وفيما يلي نص المذكرة التي تقدمت بها الامانة بشأن الاجراءات
الثورية المقترحة لتصفية الاقطاع :

عام

١ - من واقع الندوات العامة والمقابلات الشعبية واتجاهات
الرأى العام وانعكاساتها بعد احداث كمشيش ثبت لامانة شئون
الاعضاء ان الرأى العام يتوقع اجراءات ثورية من جانب القيادة
السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي تتضمن تصفية شاملة وكاملة لكل
بقايا وآثار الاقطاع القديم في الريف المصرى ..

٢ - وتعطى كل الجماهير الشعبية ثقها الكاملة في القيادة
السياسية .. والاجراءات التي سوف تطنها ..

٣ - كذلك من واقع انعكاسات حادث كمشيش على الرأى العام
في الريف بأن التوقعات التي ينتظرها الرأى العام وناقشها تجملها امانة
شئون الاعضاء فيما يلي :

اولا : لكى لا يتعثر العمل الثورى في متابعات مختلف التحقيقات
والنصوص وكشف طرق النحاييل عليها يرى استصدار تشريع بحرمان
اعاثلات التى طبق على أفرادها قوانين الاصلاح الزراعى من الملكية
الزراعية حرمانا تاما مالم يكن تملكهم كمعدين عن طريق قوانين
الاصلاح الزراعى مع تشجيع تهجيرهم الى مناطق اخرى .

ثانيا : لقد كان نوعى الاقطاع بمصالحه الطبقة وخبرته القديمة
في المحافظة على امتيازاته أن تمكن بكل وسائله من نسخير بعض
المنحرفين في الاجهزة المنفذة للاجراءات الثورية لخدمة مصالح الاقطاع
وحرمان الجماهير من مكاسبها .. لذلك فانه من المهم :

(١) حظر اقامة العائلات الاقطاعية في اقطاعاتهم القديمة مع
تخصيص نفقات مناسبة لهم .. لقد ثبت ان عائلة الفقى كانوا يسامون

الشهيد صلاح حسين على مفادرة كمثيش نهائيا والاستقرار مع عائلته في القاهرة في مقابل مبلغ ٣٠٠٠ جنيه .. وكان الوسيط هو أحد المولطفين الذين يتعاملون في اجراءات الاصلاح الزراعي ..

(ب) اعتبار حوادث التعاون مع الاقطاع في جرائم تهريب الارض او التحايل على تطبيق اجراءات الحراسة من جرائم أمن الدولة .. ان القضاء على الاقطاع وكل مظاهره هو هدف سياسي أساسي من اهداف الثورة ...

ثالثا : كل الملاك الجدد الذين تملكو بعقود صورية أجزاء من أراضي الاقطاعيين لحساب الاقطاعيين انفسهم .. هؤلاء عليهم ان يبلغوا قورا عن هذه الملكيات للجهات المختصة واذا ثبت امتناعهم او تهريبهم او تلاعبهم او تفاعسهم عن موعد يحدد لهم فانهم يقدمون امام محكمة أمن الدولة .. ان امثال هؤلاء هم ذبول الرجعية في الريف وخدمهم وآخر مظاهر سطوتهم والقضاء عليهم أمر محتتم *

رابعا : تقرير مكافآت مجزية لكل من يكشف ويبلغ الجهات المختصة عن حالات تهريب الارض تتناسب مع حجم الارض المبلغ عنها او تملكهم نسبة منها ..

خامسا : الزام أفراد العائلات الاقطاعية الذين استفادوا هم أو أفراد أسرهم بطريق التحايل على أجزاء من أرض الاصلاح الزراعي كمتنفعين بأن يردوا للدولة هذه الاجزاء من الاراضي لكي تعود الى أصحابها الحقيقيين من الفلاحين المعدمين والفقراء والاجراء .. وكل من يتهرب يقدم لمحاكم أمن الدولة ..

سادسا : استصدار نص يؤكد ايداع صورة رسمية من وثائق الملكية الزراعية في لجان الاتحاد الاشتراكي على مستوى القرية لاحكام رقابة التنظيم الشعبي .. واتاحة الفرصة لمراجعة التصرفات غير القانونية *

سابعا : عدم السماح بدخول افراد العائلات الاقطاعية في لجان المشرين ومجالس ادارات الجمعيات التعاونية الزراعية او النقابات الزراعية بصرف النظر عن حجم ملكياتهم الزراعية .. كذلك فانه من المهم اعادة النظر في استبعاد كل الافراد الفئيين من عائلات الاقطاعيين من أي عمل يتعلق بقوانين الاصلاح الزراعي ..

محمد عبد الفتاح أبو الفضل
أمين أمانة شؤون الاعضاء

وفيما يلي سرد لبعض الحوادث - تبين مختلف أوجه الاستغلال والاقطاع المادي والمعنوي ومقدار التساند والترابط بينهما في مختلف الاقاليم وتشكيل اساليبه وتعددها الى حد العمل على تخريب تنظيمات الاتحاد الاشتراكي سواء من داخلها أو خارجها والاسساء الى تطلعات الشعب في مجموعه وتشويهها :

اولا : في ١٩٦٥/٨/١ قدمت الامانة مذكرتها رقم ش/٤٦٣/٤١٧٢ بشأن عائلة غراب بقرية اوسيم مركز امبابة بينت فيها :

١ - الاسرة من اصل جركسي تنتمي الى بعض المالكين الدخلاء وتعدادهم ٨٦ فردا .

٢ - زادت ملكيتها الزراعية من ١٢٠٠ ف قبل الثورة الى ٢٠٠٠ ف بعدها بينما يمتلك باقي اهالي اوسيم وتعدادها ٢٢٠٠٠ نسمة ما يقدر بـ ١٦٠٠ ف ..

٣ - للعائلة المذكورة ١٠ فيلات بخلاف المنازل العادية و ١٠ سيارات ملاكي - عدة مطاحن - ثروات نقدية ضخمة ..

٤ - اعتاد أفراد العائلة ارتكاب جرائم القتل علنا لكل من يتصدى لطفيانهم « حصر منهم ١٢ قتيلا في الفترة من ٥٢ حتى ١٩٦٥ » دون أن يجزؤ أحد على الشهادة ضدهم ..

٥ - اتبعوا نفس السلاح ضد منافسيهم في الانتخابات بأنواعها وزادوا عليه جرائم الاغصاب وهتك الاعراض وذبح من تمتنع عليهم « المرحومتان وهيبة ولبيبة عبد الحميد مصطفي - وأفرج عن المتهم فهمي يوسف غراب ولم تقدم القضية للمحكمة . » ..

٦ - اعلان الابتهاج في كل مناسبة سيئة تحيق بالوطن كمناسبة انفصال الاقليم السوري .. وعزل بن بيللا .. كما يبدو ان امامه في تغيير النظام القائم ..

٧ - اعتمادهم على ذوى السلطات نتائج واضحة ومن ذلك :

- عدم الاهتمام بتحقيق ما ينسب اليهم من جرائم ..

- الغاء امر اعتقال صدر في ديسمبر ١٩٦٤ ضد احمد احمد حسين غراب بعد صدوره بـ ٢٤ ساعة ..

تكرار تعذيبهم على الانفس دون تعرض لاي تحقيق أو جزاء

- تمكن احمد محمود غراب - بعد قضاء عشرة سنوات في جريمة سرقة واعتداء ان يعين في لجنة العشرين .

وكذلك تسلل اللجنة عدد كبير من أفراد العائلة فجمدوا نشاطها واستغلوا لصالحهم ..

واقترحت الامانة :

١ - اعتقال المشبوهين في ارتكاب حوادث الاعتداء على النفس والمال من أفراد العائلة .

٢ - فرض الحراسة على جميع أفراد العائلة وعزلهم سياسيا لمدة اقلها خمس سنوات .

٣ - أن تصفى الحراسة املاكهم الزراعية بالبيع لصغار الزراع في المنطقة .

٤ - اعادة فتح باب التحقيق في الجرائم التي نسبت اليهم وقيدت ضد مجهولين .

٥ - نقل رجال الشرطة بالمركز والنقطة لما شاب تصرفاتهم من قبيل .

والمؤسف أن التوصيات لم ينفذ منها شيء .. والحالة على ما هي لم تتغير والعائلة سائرة في طغيانها - برغم ما اوضحته المذكرة من وضوح تكاتف العائلات الاقطاعية وازدياد نشاطها في نفس الفترة كما لو كان بينها اتفاق سري .

وقبل ذلك بشهور - وفي ١٠/٣/١٩٦٥ اوضحت الامانة في مذكرتها رقم ش/٧٢٣/٥٥ موقفا مشابها لعائلة اخرى اقطاعية - ثارت ضد الثورة وتهربت من تحديد الملكية الزراعية وبالقت في البطش بكل يقف في سبيلها اعتمادا على بعض المسؤولين لحد القدرة على الفناء وتغيير القرارات التي صدرت ضدها كما تستخدم الاشقياء لفسر ض سيطرتها وتمكنت من ادخال اتباعها وخدمها في لجنة الاتحاد الاشتراكي لضمان نفوذها .. الخ وهذه هي عائلة مهنا بمركز كوم حمادة - بحيرة

- ثبت للامانة أن العائلة المذكورة علمت بقرار تشكيل لجنة باتخاذ الاحتياطات وتهديد الشهود .

- صدرت الاوامر بوضع رأس العائلة تحت الحراسة واقامة العزل السياسي ضده وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي التي استولى عليها بأعوانه وذلك بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣ ..

- تاخر تنفيذ قرار فرض الحراسة - مما دعى الى أن تقدم الامانة مذكرة جديدة بذلك في ١٩٦٥/٧/٢٦ برقم ش/٤٠٧٥/٥٥ -

أوضحت فيها أنه كان من نتيجة ذبوع خبر فرض الحراسة وعدم تنفيذه اتساع الفرصة للهروب منه ومن ذلك

١ - تهريب عجول ومواشى مملوكة للأسرة وخاضعة للحراسة .

٢ - تهريب الآلات الزراعية المستعملة في املاك العائلة

٣ - اتساع الفرصة لدى الخاضع للحراسة للهريب أى منقولات ذات قيمة لحد الأخشاب .. الخ

وطالبت الامانة الاسراع بالتنفيذ والنظر في اسباب التأخير وكيفية

كسرب الخبسر ..

- فى ٧/٢٧ رفضت الامانة مذكرة عاجلة باستمرار التهريب

وبضرورة وضع حد له ولم يتخذ أى إجراء رغم ذلك .

- عينت الداخلية خلفاً للعمدة المعزول أقدم مشايخ البلد ويدعى

حسن عبده القزاز ولم يصادف هذا التعيين سوى عائلة منها فاشماعت انها ستغريه بالدعو عبد المقصود عبد السلام زايد وفعلت ذلك بعدها بإيام .. رغم أنه يقال وجزار ولكنه من رجال العائلة .

- قررت الهيئة البرلمانية لمحافظة البحيرة عقد مؤتمر بكفر سلامون

يوم ١٥/٨/١٩٦٥ وأعلن عن ذلك - وأبدت عائلة منها عسدم ارتياعها لعقد هذا المؤتمر - فالفى .. ونسب الفأوه الى تدخل السيد رئيس مجلس الامة - وأبلغ التعليمات السيد ابراهيم آدم - أمين الاتحاد بالمحافظة ..

وهكذا لم ينتج القرار الذى اتخذ ضد رأس العائلة ما كان ينتظر

من وضع الحد لشروورها وطفانها ..

ثالثاً : أما ثالثة هذه العائلات فهي عائلة الشلقانى بالقلوبيسة

- موطن ثالث للاقطاع موضوع مذكرة الامانة رقم م/١٦/٣/٣٨٧٤ فى

١٥/٧/١٩٦٥ التى أجريت بناء على شكوى تضمنها محضر اجتماع

لجنة العشرين بقرية بأسوس مركز القناطر الخيرية يوم ١٣/٧/٦٥ على

اثر وقوع تعدد بالضرب على السيد / حامد مهدى أمين مساعد اللجنة

ترتب عليه كسر ذراعه وساقه واصابات بالغة برأسه ومختلف أجزاء

جسمه ونقله الى المستشفى فاقد النطق حيث أمضى مدة طويلة للعلاج

- اتهمت اللجنة عائلة الشلقانى الاقطاعية بتدبير الاعتداء وتنفيذه

لسابق ابلاغ اللجنة وخاصة المجنى عليه بتهريب العائلة من تطبيق

قوانين الإصلاح .

- أوضحت المذكرة اعتماد أفراد العائلة المتعدي على الاحمال وقطع

طرقهم علناً واستتجار مجرمي مسلحين لذلك .

كما أوضحت أعمال جهات الامن المسؤولة بواجباتها حيال هذه التصرفات - وانتهت الى التوصية بما يلي :

١ - إيفاد قوة هجانة لحفظ الامن وحراسة الاهالي من بطش العائيلة .

٢ - تشكيل لجنة مضمونة للبحث وحصر المخالفات .

٣ - إيقاف العمدة ونائبه وإبعاد رجال الشرطة المحلية .
- أصدرت النيابة - بعد ذلك مذكرتها عن الحادث نفت فيه صلته بنشاط أفراد الاتحاد الاشتراكي ضد العائيلة المذكورة وكذبت أقوال الشهود وردت الامانة عليها بمذكرة وافية في ١٧/٨/١٩٦٥ أكدت سلامة ما ذهب اليه وكررت توصياتها ولم ينفذ منها شيء .

- أفادت المباحث العامة في تقريرها برقم ٦٥/٢٢٤١٢ في ٢/١٢/٦٥ بما يفيد أن عائلة الشلقاني تفرض سيطرتها على القرية من زمن طويل وأن أفرادها عرفوا بالبطشة والبطش وسوء الخلق والتعريض على ارتكاب الحوادث مما جعلهم مكروهين من أهالي القرية

رابعاً : ومرة أخرى - في محافظة البحيرة - وبالذات بلدان ٢ نديبة ، البرنوجي حفص ، قرسطة العمدة مركز دمنهور .. حيث تتركز أسرة نوار لتمارس شئون الاقطاع في مختلف انشطته فتحفظ وتستغل من الاراضي مئات الافدنة ويتهرب أبناؤها من التجنيد وتتمكن من أن تضع في لجنة الاتحاد الاشتراكي ببلدة نديبة ثمانية من أفرادها رغم تطبيق القوانين على الكثيرين من أفرادها - وتحفظ بمنصب الامين والامين المساعد في اللجنة .. وتستغل احتياجات الشعب لصالحها فيتاجر في الذرة الصفراء ، حجارة البطاريات في السوق السوداء بأسعار خيالية .

- شكلت لجنة لبحث موضوع تهريب الارض - وباجراء سريع - ورغم الصعوبات والتعقيدات وضعف الامكانيات تبين لها أن هناك زيادة مهرة قدرها ٢٠٠٠ ف تقريبا بناحية البرنوجي وحدها « موضوع مذكرة الامانة رقم م/١٣/٢٣٧٩ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٥ » .

- لم يصل لعلم الامانة بعد ذلك شيء عن اجراءات اللجنة وما انتهت اليه .

خامساً : عائلة بدوي بشرصاص - مركز فارسكور - محافظة دمياط :

١ - كان على رأس هذه العائيلة المرحوم بدوي بدوي محمود الذي كان يمتلك اراضي زراعية قدرها ٦٥٧ فدانا و ٢٠ قراطا و ٧ أسهم ، وقد قدم عنها اقرارا يخالف الحقيقة تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ كما تصرف في بعضها تصرفات غير قانونية .

٢ - وبعد وفاة خلفه السيد / طه بدوي بدوي محمود عمدة شرباص الحالي وعضو مجلس محافظة دمياط وأمين لجنة الاتحاد الاشتراكي بمركز فارسكور وهذا الشخص يشرف على الأراضي الزراعية المملوكة له ولعائلته ويقوم بزراعتها بنفسه ويساعده بعض أعوانه وعمل راسمهم عبد الحليم بدوي شيخ البلدة ونائب العمدة ، ويستغل عمده شرباص منصبه واتصالاته بالمسؤولين ونفوذ أفراد العائلة التشيعيين في الوزارات والمناسب المختلفة لمصلحته ومصلحة عائلته ولتنفيذ تصرفاته غير السليمة مع المزارعين .

٣ - اقترحت الامانة بمذكرتها رقم م/١٠/٣/٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٨/١٥ :

(١) تكليف الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ببحث موضوع الاراضي الزراعية التي باعها المرحوم بدوي بدوي محمود لاقراره مخالفا بذلك المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك الاراضي الزراعية التي باعها لاشخص لا تنطبق عليهم احكام هذا القانون وجملة مساحة هذه الاراضي ١١٩ فداناً و٧ قراريط و٦ أسهم .

(ب) تكليف الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ببحث موضوع تصرف المرحوم بدوي بدوي محمود في مساحة الاراضي البور وقدرها ٢٢٠ فداناً و ١٦ قيراطاً و ٢١ سهماً وتصرفه فيها بالبيع عام ١٩٥٦ في حين ان التصريح بالرى لهذه المساحة كان سنة ١٩٣٧ ولم يمر على ذلك ٢٥ سنة كما ينص القانون .

(ج) الاستيلاء على الارض التي لم يتم الاستيلاء عليها حتى الآن .

(د) محاسبة المسؤولين بتفتيش مساحة دمياط وتفتيش مساحة المنصورة عن عدم بحث ملكية المرحوم بدوي بدوي محمود نهائياً من وقت صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حتى الان .

(هـ) حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بقرية شرباص والتي تضم ١٥ عضواً من أفراد العائلة والموالين لها ، وذلك للشك في سلامة عملية الانتخاب ولعدم جدية أغلبية الاعضاء وتقاوسهم عن القيام بواجباتهم .

(ز) عزل السيد / عبد الحليم بدوي محمود من الوظائف التي يشغلها « نائب العمدة - شيخ البلدة » واسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عنه ..

٤ - وقد أرسلت مذكرة الامانة بعد موافقة السيد / حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا الى السيد شعراوي جمعة برقم م/١٠/٣/٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٦ - كما

رُسلت صورة منها للسيد عبد الحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للوزارة والرى .

سادسا : عائلة بريك بكفر يعقوب - مركز كفر الزيات - بمحافظة الغربية :

١ - تمتلك هذه العائلة حوالى ٤٠٠ فدان بالمنطقة موزعة على أبنائهم كما توضع يدها على مساحات من اراضى طرح النهر تبلغ حوالى ٩٠ فداناً ويحررون عن بعض هذه الاراضى عقوداً وهمية بأسماء مزارعين من طرفهم من بينها فدانان و ١٢ قراطاً وسهم مؤجرة صوريا باسم المزارع أحمد إبراهيم أبو داه بينما المزارع الحقيقى لها هو مختار على بريك .

٢ - معروف عن هذه العائلة سطوتها الاجرامية وهى مكروهة لدى كثير من اهالى المنطقة وعلى رأس العائلة محمد على بريك عمدة كفر يعقوب وعضو لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى وعبد القوى على بريك الذى سبق اعتقاله جنائيا ٩٤٣ ، مختار على بريك شيخ البلدة .

٣ - من الاتهامات التى توجه للسيد / محمد على بريك :

(ا) استغلاله منصبه للتأثير على مأمسور المركز للضغط على الفلاحين للتنازل عن حقوقهم فى التهم التى كانت توجه اليهم .
(ب) إجباره المواطنين على التنازل عن ارضهم
(ج) خروج طلق نارى من احدى بنادق ابن أخيه ويبلغ من العمر ١٢ سنة أصاب بنت أحد الفلاحين سنة ٥٦ وتوفيت على أثره .
(د) جمعه تبرعات من الاهالى لاصلاح قنطرة ثم استيلاؤه على هذه التبرعات .

سابعا : عائلة اسماعيل امين اسماعيل ابو حسين - من ناحية شابور مركز كوم حمادة محافظة البحيرة :

١ - يتهرب المذكور من تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ ونتيجة للمذكرة الامانة رقم ش/٤٤٥/٣٢٣١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨ شكلت لجنة من الاصلاح الزراعى وقدرت ملكيته بـ ١٤٥ فداناً و ٣ قراط و ٢١ سهماً وبناء على ذلك وافق مجلس ادارة الهيئة الصنامة للاصلاح الزراعى بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤ على استصدار قرار الاستيلاء الابتدائى قبل المذكور اعتباراً من ١/١١/١٩٦١ على القدر الزائد عن المائة فدان .

٢ - من بين اطيان المذكور ٤٥ فداناً متزعة موزاً وقد باعها فى العام الماضى بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ورغم ذلك فلم يسدد الاموال الاميرية وسلفيات بنك التسليف .

٣ - المعروف أن المذكور من أعضاء حزب الوفد المنحل وكان نائباً سابقاً عن دائرة كوم حمادة قبل الثورة *

ثامناً : عائلة محمود محمد محمود - بصفتك النور مركز الفشن محافظة بنى سويف :

١ - رئيس هذه العائلة محمود محمد محمود كان وزيراً للمواصلات في آخر وزارة المرحوم على ماهر قبل الثورة وحاليا يشرف على إيراده وأملاكه .

٢ - تمتلك العائلة حوالى ٧٠٠ فدان منها ٤٠٠ فدان أراضى زراعية والباقي حدائق .

٣ - ترفض هذه العائلة تأجير الاراضى من أملاكها للأعلى لزراعتها وقد حورت على سكان العزبة عقود عمل تلزمهم بالأعمال بالدائرة وحدها وبأجر يومي قدره ٩ قروش بينما أجر العامل الزراعى يتراوح بين ١٢ - ١٨ قرشا

٤ - قامت دائرة املاك هذه العائلة باغلاق الطريق الرئيسى الوحيد الذى يوصل العزبة بالطرق العامة والبلاد المجاورة مما جعل الأهالى شبه محاصرين فى العزبة وخاصة بعد أن قامت الدائرة بحرق الطرق الجانبية والفرعية المجاورة للقربة وذلك رغم أن الحكومة قد أقامت كوبرى على رأس الطريق مما يعطيه شكل العمومية .

٥ - تستغل الدائرة بعض الخفراء لارهاب الأهالى وهؤلاء الخفراء هم عبد الصمد صادق حسن حبيب وأخوته وعائلتهم مشهور عنها فى تاريخها الطويل حوادث القتل والسلب والارهاب .

ثاسماً : عائلة الفقى فى كمشيش ٠٠ مركز تلا ٠٠ محافظة المنوفية :

١ - وهذه العائلة هى موضوع مذكرة الامانة رقم م/١٢/٢١/٢٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣ التى كُن لها السبق فى تحريك قضية مقتل الشهيد صلاح حسين بعد أن أبرزت أن هذه القضية قضية سياسية ولا بد من مواجهتها بإجراءات حاسمة تعيد الثقة لقوى الشعب العاملة وتضع حداً لضراوة الرجعية المحلية التى تتبث أن ضراوتها فى الداخل تنمو باضطراب مع نمو الرجعية وشدة التحركات الاستعمارية فى المنطقة العربية .

٢ - وهناك عدة ملحوظات نشر اليها بالنسبة لهذا الموضوع :

(١) أن الاجراءات الثورية التى اتبعت فى معالجة هذه القضية

قد كشفت بوضوح الاصابع الرجعية التي دبرت وحرضت على ارتكاب هذه القضية وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن التهمين بارتكاب هذا الحادث ليسوا هم الأشخاص الذين نفذوا الجريمة فقط ولكنهم أيضاً الأشخاص الذين دبروا هذه الجريمة ورسوا خيوطها والوصول إلى هذه الحقيقة كان من المستحيل بدون هذه الإجراءات الثورية .

(ب) أن افتقاد هذه الإجراءات هي التي ساعدت على ارتكاب أكثر من حادث مشابه بدون أن تظهر الحقيقة وبدون أن يتال المجرمون الحقيقيون جزاءهم .. والدليل على ذلك أنه بمجرد شعور الأهالي بجذبة المسئولين في معالجة هذه القضية حتى بدأوا يكشفون النقاب عن قضايا مماثلة مثل قضية مقتل دسوقي أحمد في المنيا وفي هذه القضية يتجه الانهام ضد عائلة التلاوي الاقطاعية .

(ج) أن افتقاد هذه الإجراءات أيضاً هي التي شجعت الرجعية المحلية على استمرار القتل للتخلص من العناصر الثورية التي تقف في وجه نفوذها كما سهل لها تقاعس بعض الاجيزة المسئولة وعدم توريثها الفرصة للنهرب من تنفيذ القوانين .. مثل قانون اصلاح الزراعي .. أو التلاعب في تطبيق بعض القرارات مثل قرارات فرض الحراسة .. ومما يدل على ذلك أن تصرفات عائلة الفقى كانت محل دراسة من الرقابة الادارية سنة ١٩٦١ بعد أن وصلتها عدة شكاوى من أعضاء الاتحاد القومي بكمشيش .. كان من بينها شكوى من السيد صلاح الدين محمد حسين وزوجته السيدة شاهنده مقلد وقد قدمت الرقابة الادارية تقريرين عن هذا الموضوع أحدهما لرئيس نيابة امن الدولة برقم ٢٠٤٧ بتاريخ ١٩٦١/٧/١ توضح فيه احتمال وجود جرائم تدخل تحت قانون العقوبات .. وبالطبع لو وضع هذا التقرير موضع التنفيذ ولو اتخذت اجراءات حاسمة في معالجة هذه القضية في ذلك الوقت لما تطورت الامور الى حادث استشهاده المرحوم صلاح محمد حسين ..

وفيما يلي مشروع قانون تصفية الاقطاع ومدكرته الايضاحية
كما تقدمت به امانة شئون الاعضاء :

سرى للفساية

بفتح الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكي العربي

القيـد : ع/٢/٥

امانة شئون الاعضاء

التاريخ : ١٩٦٦/٥/١٨

مـشـرـوع

قانون تصفية الاقطاع

مادة (١) تلتى مواد القوانين التى تتعارض مع احكام هذا القانون

مادة (٢) على كل فرد يمتلك - لاي سبب من اسباب كسب الملكية وسواء سجلت ملكيته او لم تسجل - ارضا زراعية تزيد عن ١٠٠ فدان ان يتقدم باقرار الى المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى فى المحافظة التى تقع فى نطاقها كل او بعض هذه الاراضى على ان يتضمن الاقرار مجموع ملكيته من اراضى زراعية .. ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور والصحراوية .

مادة (٣) يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة الثانية فى موعد اقضاء
١٩٦٦/ / ..

مادة (٤) تصدر لصالح الدولة الاراضى الزائدة عن ١٠٠ فدان والتى ابلغ عنها اصحابها طبقا للمواد السابقة - ولا تصرف عنها اى تعويضات

مادة (٥) اذا ثبت امتلاك اى فرد لـأ يزيد عن ١٠٠ فدان من الاراضى الزراعية بعد انقضاء المدة المحددة فى المادة الثالثة .. تصدر جميع الاراضى الزراعية التى يمتلكها دون ان يكون له الحق فى اى تمويض ويعاقب بالسجن .

مادة (٦) على كل فرد باع ارضا زراعية للغير دون ان يتم تسجيل هذا البيع ان يتقدم خلال المهلة المحددة فى المادة الثالثة للمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى فى المحافظة التى يقع بها كل او بعض هذه الاراضى باقرار يتضمن مقدار الاراضى المباعة واسماء المشترين ..

مادة (٧) اذا لم يتقدم بائع الارض الزراعية المنصوص عنها فى المادة السابقة باقراره خلال المهلة المحددة فى المادة الثالثة يعاقب بالسجن ويجوز مصادرة كل او بعض ما يمتلكه من اراضى زراعية دون ان يكون له الحق فى اى تمويض .

مادة (٨) كل من تسبب - من الموظفين العموميين أو غيرهم -
عسدا أو اهمالا في تنفيذ احكام هذا القانون يعاقب بالسجن ويجوز
للمحكمة ان تخفف العقوبة الى الحبس .

مادة (٩) تشكل بقرار من النائب الاول لرئيس الجمهورية محاكم
خاصة لنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة (١٠) يكون التصديق على احكام المحاكم المشككة طبقا للمادة
السابقة من اختصاص لجنة تصفية الاقطاع .. وتصير الاحكام نهائية
بمجرد التصديق عليها ولا يجوز الطعن فيها بأى طريقة من طرق الطعن .

مذكرة ايضاحية

بشان مشروع قانون تصفية الاقطاع

لا شك أن المعركة الحالية مع جيوب الاقطاع في ريف الجمهورية
العربية المتحدة قد دخلت مرحلتها الحاسمة . ويشق المواطنون أن
الثورة لابد أن تنتصر انتصارا حاسما في هذه المعركة ونوقن بقاء
الاقطاع في الريف بقرب انتهاء آخر ما تبقى لها من نفوذ اقطاعي .

ورغم الاقتناع التام بأنه لم يعد ممكنا مهادنة الرجعية أو الاقطاع
بل يجب ضربهما الضربة الاخيره والحاسمة .
فإن امانة شئون الاعضاء تتقدم بمشروع القانون المرافق لتحقيق
الاهداف التالية :

١ - توفير بعض الجهود التي سوف تبذل لكشف التلاعب في
تهريب الاراضي الزراعية للاحتفاظ بأكبر جهد ممكن لتعقب الحالات التي
ترفض هذه الفرصة الأخيرة .

٢ - تحقيق مبدأ الثواب والعقاب .. فرغم أن المتهربين حاليا
من قوانين الإصلاح الزراعي قد أخطأوا فإن اعترافهم تلقائيا باخطائهم
وتسليمهم الاراضي التي يمتلكونها زيادة عن النصاب القانوني وخضوعها
للمصادرة يعد سببا كافيا لعدم توقيع أى عقوبات أخرى عليهم .

٣ - اعطاء الاقطاع والمتعاونين معه فرصة أخيرة - رغم موافقهم
من الثورة والشعب لتعطى داخليا وخارجيا الدليل على مدى ما تتمتع
به الثورة والشعب من قدرة على ضبط النفس .

٤ - وأخيرا فإن مشروع القانون المرافق يعاقب - باسم الشعب -
من يرفض هذه الفرصة الاخيرة .

والله ولي التوفيق ..،

محمد عبد الفتاح أبو الفضل
أمين امانة شئون الاعضاء

حقيقة كمشيش

ليلة اول مايو ١٩٦٦ ٠٠ قتل صلاح
حسين في قرية كمشيش ٠٠ احدى قرى
مركز تلا بمحافظة المنوفية ٠٠

واتهمت عائلة الفقى التى تملك ١٢٠٠
فدان بالقرية بتدبير حادث القتل ٠٠ وكان
الحادث هو الدافع والحركة ٠٠ لتشكيل
اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ٠٠

ما هى الحقيقة وراء حادث كمشيش ٠٠
القرية الصغيرة التى لا يزيد عدد سكانها
على عشرة آلاف نسمة وزعامها عن ٢١٢٠
فدانا ٠٠ ؟!

ما هى قصة الصراع الذى جرى ٠٠ ؟:
الصورة الاولى اقنعها من واقع التقرير
التظيمى الذى وضعه السيد عبد الفتاح
ابو الفضل امين شؤون الاعضاء بتكليف من
السيد على صبرى الامين العام للاتحاد
الاشتراكى ٠

وهذا نص التقرير :

تقرير عن اغتيال المرحوم صلاح الدين محمد حسين

عضو لجنة الدعوة والفكر لوقفه من عائلة الفقى الاقطاعية بكمشيش

١ - بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ وردت للامانة برقيات من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بقرية كمشيش ومن العمال والفلاحين ومن والده الشهيد صلاح الدين محمد حسين التى استشهد من قبل ابنها الرائد طيار محمد حامد حسين فى معركة اليمن للدفاع عن الحرية . يستنكرون فيها اغتيال شهيدهم المرحوم صلاح الدين محمد حسين بيد الرجعية والاقطاع لوقفه فى كشف تهريبهم من تطبيق القوانين الاشتراكية ولتصديه الدائم لهم وقضخ مؤامراتهم .

٢ - بالرجوع الى المعلومات المحفوظة بلامانة اتضح أن ادارة المباحث العامة سبق أن أخطرتنا بوجود تكتلين فى قرية كمشيش يرأس أحدهما صلاح الدين محمد حسين (القنيل) ويمثل التكتل الثانى عائلته الفقى الرجعية وأتباعها وتضمن أحد كتابى المباحث العامة المعلومات المسجلة عن المرحوم صلاح الدين محمد حسين والتى تشير الى سابقة اعتقاله أكثر من مرة لانتماه لجماعة الاخوان المنحلة وفى نفس التقريرين المشار اليهما ذكر أن نشاط صلاح حسين الحالى ذو صبغة شيوعية .

وانه يسود اعتقاد بقيامه بتكتيل الشيوعيين ضد عائلة الفقى .

٣ - كما سبق أن أرسل المرحوم صلاح حسين لامانة شئون الاعضاء صورة من تقريره للجهات المختصة يطالب فيه بتصفية الرجعية والاقطاع فى المرحلة الحاسمة التى تجتازها البلاد حتى لا تكون خطرا داخليا يعوق انطلاقنا الخارجى .

٤ - واتضح أيضا أن لجنة وحدة كمشيش أرسلت للامانة صورة تقريرها للجهات المختصة تطالب فيها بالاستيلاء على قصور عائلة الفقى المنهجرة بكمشيش والتحقق من مصادر الثراء الحالى لافراد العائلة خصوصا وأن الملاك من العائلة تحت الحراسة حاليا .

٥ - فور تلقى البرقيات أمس قامت الامانة بإبلاغ السيد الامين العام بإشارة تليفونية بالاسكندرية بملخص الحادث وضرورة اتخاذ اجراء ثورى ضد عائلة الفقى الاقطاعية .

٦ - انتقلت ومعى بعض المساعدين الى محافظة المنوفية وقابلنا زوجة الشهيد السيدة شاهده كما تقابلت مع أمين المكتب التنقيضى وبعض أعضاء المكتب بحضور السيد محافظ المنوفية ومدير الأمن وخلال المناقشة تمكنت من الاطاحة بطروف حادث الاغتيال ، وموقف عائلة الفقى بصفة عامة على النحو التالى :

أولا - عائلة الفقى :

١ - كانت عائلة الفقى تمتلك ١٢٠٠ فدان بزمام قرية كمشيش مركز تلا بالإضافة الى ما تمتلكه بانقرية من قصور .

٢ - تمكنت العائلة بالتحايل على القانون من الاحتفاظ بهذا القدر من الاراضى الزراعية حتى عام ١٩٦١ حيث وضعت املاك العائلة تحت الحراسة ولم يستول الاصلاح الزراعى فى هذا العام الا على ما يقرب من ٢٣٠ فدانا وظلت بقية المساحة مملوكة للعائلة فى حدود ١٠٠ فدان لكل فرد من العائلة .

٣ - ونتيجة لاحتفاظ العائلة بهذا القدر من الاراضى الزراعية منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ (تاريخ وضع الاراضى تحت الحراسة) ولوضوح نية الدولة فى تحديد الملكيات الزراعية فقد أخذت العائلة فى تكديس الاموال واستثمارها فى التجارة (فى المواشى بصفة خاصة) .

ثانيا - المرحوم صلاح الدين محمد حسين :

٤ - من عائلة فقيرة بقرية كمشيش .

٥ - اشترك عام ١٩٤٨ فى احدى كتائب تحرير فلسطين وسافر على نفقته الخاصة بعد أن باع مصحفا مذهبيا كان يحمله .

٦ - قام بتشكيل كتيبة من فلاحى كمشيش عام ١٩٥٦ استعدادا للاشتراك فى المعركة ضد قوى الاستعمار .

٧ - صدم منذ طفولته الاولى بجبروت الاقطاع والرجعية متمثلا فى عائلة الفقى وكان فى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الامل له وللفلاحين فى كمشيش فى الخلاص من ظلم الاقطاع والرجعية .

٨ - وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ وصدر قوانين الاصلاح الزراعى

الاولى وتهرب عائلة الفقى من القانون زاد اصرار المرحوم صلاح حسين وزملائه من الفلاحين على تحقيق أهداف الثورة واخذ فى تجميع الفلاحين حوله واتخذت المعركة صورة سافرة بين أفراد الشعب الحقيقيين وبين عائلة الفقى وبعض الافراد المنحرفين بالاجهزة التنفيذية *

٩ - ورغم ما تعرض له المرحوم صلاح حسين واعتقاله اكثر من مرة بتهمة انتمائه لجماعة الاخوان المنحلة الا أن ايمانه بالثورة وقياماتها الثورية لم يضعف * واخذ فى ابلاغ القيادات السياسية عن تهرب عائلته الفقى من تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى وقد ثبت فعلا صحة ما أبلغ به ووضعت أملاك العائلة تحت الحراسة عام ١٩٦١ واستولى الاصلاح الزراعى على حوالى ٢٣٠ فدانا وزعت بالفعل على بعض المعلمين من فلاحى القرية فى نهاية عام ١٩٦٥ *

١٠ - واستمر المرحوم صلاح حسين (باعتباره عضو لجنة الدعوة والعكر بكمشيش) فى استقطاب الفلاحين حوله وحول لجنة الاتحساد الاشتراكى بالقرية واخذ فى فضح مؤامرات عائلة الفقى مما أدى الى اتهامه ومن معه بالشيوعية (رغم سابقة اعتقاله بتهمة انتمائه لجماعة الاخوان) * وذلك بتأييد عائلة الفقى على بعض المنحرفين من الاجهزة التنفيذية *

١١ - وكانت المعركة الاخيرة التى خاضها المرحوم صلاح حسين ضد عائلة الفقى (التقريرين المقدم منه - السابق الاشارة اليه) يطالب فيه بتصفية الرجعية والامطاع تصفية نهائية كما طالب خلال لجنة وحدة القرية بالاستيلاء على قصور العائلة *

زوجة الشهيد (السيدة شاهنده) :

١٢ - خلال مقابلتى للسيدة شاهنده حرم المرحوم صلاح الدين حسين شاعدت المرأة المصرية الباسلة المناضلة بكل عظمتها وبدون بكاء أو نحيب قررت السيدة أن زوجها سسقط يرصاص الرجعية ليس فى المنوفية فقط بل فى كل أنحاء الجمهورية العربية المتحدة واكملت السيدة أن صلاح سقط ، الا أن الراية لن تسقط وانها وغيرها من الشهبان والشبابات سستقوم بنفس دوره وأن ثقتها فى الثورة وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر لن تتزعزع *

كانت السيدة شاهنده خلال اعتقال زوجها عام ١٩٦٥ بتهمة انتمائه

لجماعة الإخوان المنحلة زورا - تقود المظاهرات فى شبين الكوم تهتف بسقوط الإخوان والرجعية ولم تهتز ثقتها قط فى أن الرجعية وليست الثورة - هى التى زورت الحقيقة ودفعت بزوجه الشهيد الى المعتقل • ولقد كانت الثورة عند حسن ظنها وأفرج عن زوجها بعد أن ثبت أن لا صلة بينه وبين الإخوان •• ولم تكن جنازة المرحوم الشهيد صلاح الدين حسين ماتما يقبل فيه العزاء بل كان مظاهرة ثورية شعبية قادتها حرمه السيدة شاهنده هانفة بحياة الثورة واستمرارها واشترك فيها فلاحو القرية وشبانها وكل الذين يرفضون الاستسلام للرجعية •

معلومات محافظ النوفية - وأمين المكتب التنفيذي - ومدير الامن :

١٣ - أكدت معلوماتهم أن مقتل المرحوم صلاح الدين حسين لم يتم الا بتحريض من عائلة الفقى وعمل رأسها عميدها صلاح الدين أحمد عبد الله الفقى ، وانه من الصعب جدا اثبات ذلك جنائيا لانه على فرض اعتراف القاتل - بتحريض آخره - وهذا يعرضه لعقوبة الاعدام نتيجة هذا الاعتراف • بالإضافة الى أن تحقيق النيابة لم يسفر حتى الآن عن الاهتداء - بصورة مؤكدة لشخصية القاتل •

١٤ - كما أكدت معلوماتهم أن عائلة الفقى تعيش فى مستوى أعلى بكثير من مستواها قبل الثورة وانها تعيش فى شبه عزلة عن بقية سكان المنطقة ، الامر الذى اضطرهم فى النهاية الى السكن فى الاسكندرية وأن انعدام والشك هو الذى يحكم علاقتها ببقية الناس • وأن الشهيد صلاح الدين حسين كان من وجهة نظر العائلة محترض أساسى • تكشف حقيقتهم أمام الناس •

ظروف ارتكاب الحادث :

توجه صلاح حسين الى الامانة العامة بالقاهرة وقابل المسؤولين بامانة الفلاحين وناقش معهم وضع الاقطاع فى كمشيش ثم عاد الى يدهته لاحاطة أهلها غلما بما أسفرت عنه زيارته للقاهرة وبعد انتهاء الاجتماع بكمشيش وفى طريق عودته الى منزله ومعه صديقه وزميله بالاتحاد الاشتراكي شوقي شريف الموظف بالتأمينات الاجتماعية بشسبين الكوم خرج عليهما محمود عيسى والسيد عطيه من منزل الاخير وكان بيد الاول مسدسا أطلق منه الرصاص فأصاب صديقه صلاح حسين فى جبهته فلقى مصرعه فى الحال فسارع صديقه شوقي شريف بالقبض على القاتل الذى هرب شريكه وفى نفس الوقت حضر شيخ الخفراء بسيوني الفقى

من العائلة الاقطاعية ومعه آخرون وضربوا الشاهد شوقي شريف حتى هرب القاتل بعد أن عض الشاهد المذكور في يده وقد قام الشاهد بإبلاغ الشرطة في الحال بالجريمة وحضر بعده مباشرة المتهم بالقتل محمود عيسى وشريكه السيد عطية وآخرون وقدموا بلاغا بقيام المقتول والشاهد بالاعتداء على القاتل وشريكه بالضرب في محطة سكة حديد كمشيش قبل ارتكاب جريمة القتل بحوالى ٣ ساعات وقدموا جميعا بما فيهم شيخ الخفراء واقعة القتل على النحو الذى ذكره شوقي شريف وقد أوضح مدير الامن بالمحافظة أن المتهمين بالقتل محمود عيسى وشريكه من انباغ عائلة الفقى .

تعليق أمانة شئون الاعضاء :

قالت زوجة المرحوم صلاح حسين في حديثها مع المسؤولين في المنوفية وفي الاتحاد الاشتراكي العربى أن الصراع السلمى بين الطبقات في المجتمع المصرى لم يعد ممكناً ، لقد كان زوجى يصارع سلميا ولكن الذى حدث هو أن رصاص الرجعية والاقطاع قد صرعه .

وفى اعتقادى أنه لابد من وضع حد لتزايد ضراوة الرجعية المحلية التى ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ضراوتها فى الداخل تنمو باضطراب مع اتساع ونمو الرجعية والاستعمار فى المنطقة العربية . ان حامية النجبة الداخلية تستلزم بالضرورة اعادة الثقة الكاملة والمعطلة لكل انفعات صاحبة الحق والمصلحة من النورة . وهذه الجريمة سابقة خطيرة لانها قضية سياسية فى المكان الاول لابد من مواجهتها بإجراءات حاسمة تعيد الثقة لقوى الشعب العاملة فى هذه المنطقة . ان أكثر ما يزيد القضية عمقا شعبيا ان كل أهالى قرية كمشيش يعلمون أن شقيق صلاح الدين حسين هو الرائد طيار محمد حامد حسين الذى استشهد فى معركة الحرية فى اليمن وإن أبناء يعيشون فى بيت عمهم الذى قتلته عائلة الفقى الرجعية فى المنوفية .

مرفق (١)

شبين الكوم بلد

السيد على صبرى - القاهرة

لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بوحدة كمشيش تلا متوفية
تناشدكم سرعة محاكمة عائلة الفقى الاقطاعية لتديرها مؤامرة اغتيال فيها

ابن الثورة المناضل صلاح حسين • ان الاقطاع والرجعية ابوا على تناضل
كمشيش أن يرفعوا راياتهم البيضاء في يوم عيد العمال فلتطخواها بدماء
الشهيد البطل •

أمين اللجنة بكمشيش مركز تلا
كمال عبد السلام عطية
مرفق (٢)

شبين الكوم بلد

السيد على صبرى - القاهرة

بلادنا تستعد للاحتفال بيوم العمال العالي تخليدا لنضالهم الطويل
سقط أمس المناضل الشهيد صلاح محمد حسين طريح طلقات رصاص
الاقطاع والرجعية على أرض كمشيش وبتدبير عائلة الفقى الرجعية
وبإشراف الخائنين عزيز صلاح الفقى وشيخ الخفراء بسيونى الفقى •
ان اغتيال الشهيد ليس المقصود به شخص صلاح الدين محمد حسين
وانما هو عمل يستهدف الثورة وأبنائها وقادتهم وجنودهم • وهو تحد
مدبر من القوى المعادية للثورة الوطنية •

ان الفلاحين والعمال والمتقنين والجنود من أبناء كمشيش يهيمون
بكم وهم يعرفون مكانة صلاح الدين حسين النضالية أن تاخذوا الاجراء
الثورى الرادع ومحكمة المجرمين الخونة على جريمتهم البشعاء •

عنهم : شوقى عبد الله شريف كمشيش البتانون

مرفق (٣)

شبين الكوم بلد

السيد على صبرى - القاهرة

والدة شهيد اليمن رائد طيار محمد حامد حسين ولم تكذ تفتيق من
صدمتها حتى اغتالت عائلة الفقى الاقطاعية ابنها الاكبر والاخير المناضل
الشهيد صلاح حسين بالامس على أرض كمشيش بالمنوفية باسم الليادى
الثورية التى من أجلها استشهد كل أبنائى أطالكم بسرعة تشكيل محكمة
عسكرية لمحاكمة عائلة الفقى على مؤامراتها الرجعية وعلى اغتيالها ابن بار
من أشرف أبناء الثورة

والدة الشهيدين أمينة مقلد
شارع محمد فريد - ٧ شبين الكوم

مرفق (٤)

محافظة المنوفية

الاتحاد الاشتراكي العربي

لجنة وحدة كميشيش الاساسية

مركز تلا

السيد عبد الفتاح ابو الفضل

امين امانة شئون الاعضاء بالاتحاد الاشتراكي العربي

ثورة ٢٣ يوليو ملك لجماهير شعبنا *

أسرعوا باعتقل كل الاقطاعيين السابقين ومن أضربوا من الرأسمالية
بقوانين الثورة والا فانقلاب رجعي في الطريق ، شددوا الهجمات على
الاستعمار والا فاحلامه الخبيثة تزين له العدوان *

من المسلم به أن الاستعمار يعيش اليوم صهوة موته ، ولهذا فهو
يضرب بكل قوة تحركات التقدم والتحرر متخذاً من آسيا خطاً أمامياً
للدفاع عن مصالحه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فواضح ذلك في
المعركة ضد فيتنم وجنوب شرقي آسيا *

ولا شك أن هذه الصورة النامية في التوحش قد جاءت عبر اختبارات
القوة الاستعمارية المتزايدة لرد فعل المعسكر الاشتراكي عامة والاتحاد
السوفيتي خاصة منذ انزال القوات الامريكية على شواطئ لبنان الى مهزلة
الكونغو الى مسحب الصواريخ من كوبا - وبفض النظر عن النتائج
الايجابية المحدودة لبعض تكتيكات رد الفعل مثل تجنيب كوبا ويلات
الحرب الا أنه على النطاق العالمي قد فتح الباب بصورة متزايدة لامكانية
أشعال حروب محدودة فيما عدا شرقي أوربا * دون التورط في حرب
عنلية رادعة وقد كان الانشقاق في المعسكر الاشتراكي أيا كان المخطط
والهصيب أكبر الابواب اتساعاً *

وطبعي أن يعدل الاستعمار من تكتيكه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية
بما يتناسب والعنف الدامي في خطوطه الامنية مستخدماً في ذلك أقصى
حد انعاشات الرجعية المحلية والتقليدية والرعب التي أصابت
البرجوازية الوطنية في البلدان حديثة التحرر حيث يبدو في وضوح أن

الاستعمار الجديد شرع في انقلابات صافرة ، ينهك من جانبه تكتيك التعايش السلمى على النطاق العالمى بفرض النظر عن تفاصيل نظمها الاقتصادية الداخلة أو موقفها الحيادى أو حتى الكومنولثى .. وفى غانا أقرب مثال وعلى هذا الضوء ، وامتنادا له نلاحظ على الصعيد العربى تحرك الحكومات الرجعية تارة فى اتجاه أضفاه الرغبة على الجيب الاستعمارى فى اسرائيل وطورا فى محاولة اقامة حلف رجبى تحت ستار من التزيف الدينى وأخرى فى الحيلولة دون اقامة سلم عادل فوق أرض اليمن ، فى حين ينهال السلاح الاستعمارى على اسرائيل الى حد المفاعل الذرى ، وتهبط الطائرات الامريكية لدعم السلاح الجوى الملكى السعودى وفى الداخل تتحرك الرجعية الإخوانية خلف الرجعية الاقطاعية والرأسماليين المضروبين وفى تنسيق واضح مع الحلف المركزى .

هذه هى صورة موجزة عن صحوة الموت الاستعمارى والرجعى . هذا هو القدر المصيرى يضع على أكتاف الشعوب ، وبالدرجة الاولى التى أستقلت منها حديثا أشق مهمة وأشرفها مهمة تكميل تحرير الانسان من كافة صنوف الذل والاستغلال .. والشعب المصرى من طلائع هذه الشعوب المستغلة حديثا التى تحمل فى نشاط فوق ذلك عبء القضاء على التخلف وانجاز الصناعات الحديثة .

فما هو موقفنا ؟ نحن نؤمن بأن قضية التحرر عالمية ويستحيل تجزئتها ، هل نرفض التعايش السلمى ؟ لا لاننا نؤمن أيضا بالنضال المتصل ضد الاستعمار وبمعاودة من يعادينا ، هل نرفض الحياذ ؟ لانه عندنا ايجابى لا يعرف المساومات ولا التخلي عن المسؤوليات .

هل نركع تحت ظروف التنمية الاقتصادية ؟ وننكش داخلها ، هذا مستحيل وهذا هو الموت البطيء « أو قل السريع بالنسبة لظروف الاستعمار الحديث » بل علينا أن ندفع راضين كل جهد ومشقة على النطاق الوطنى ، حتى نبني صناعتنا الثقيلة وعلى النطاق الدولى حتى ترجع كافة الحرية بدرجة يعود فيها الاستعمار الى جحوره ويستحيل فيها شن الحروب على أصغر الدول وأقربها .

ولكن هل يعقل أن يتم انجازها لهاتين المهمتين فى مثل هذه الظروف الخارجية الصعبة والخطر الداهم والداخل يتهدد ثورتنا الاشتراكية بل وبلقى ظلا رهيبا من السلبية حتى فى صفوف الفلاحين والعمال . ان شعبنا يقف مشدوها وهو يرقب الاقطاعيين السابقين والرأسماليين

المضروبين يتخذون ومن حولهم الاتباع والأشباع المفرقة عن مصر
ثورتنا وكان الامر مقروغ منه *

وباسم الثقة الفائدة التي منحكم اياها شعبنا المجرب اطالكم
باعثال كل الاقطاعيين والراسماليين المضروبين وأتباعهم وتصفية أحلامهم
في معسكرات خاصة للعمل البناء كعمال وفلاحين عاديين *

والسلام *

عضو لجنة الدعوة والفكر بكمشيش

صلاح حسين

امضاء

مرفق (٥)

رأى اللجنة في التقرير المرفق به :

نؤيد كل ما جاء بالتقرير المقدم من السيد صلاح الدين محمد
حسين عضو الاتحاد الاشتراكي بالوحدة - علما بأننا على نطاق القرية
قد لمسنا مثلاً لتحركات الاقطاعي السابق متمثلة في عقد مؤتمر سياسي
رجعي تحت ستار عملية العزاء في وفاة أمه حيث حضر أكثر من أصحاب
٨٠٠ سيارة رجعية من كافة جهات الجمهورية وعقدت اجتماعات تسربت
فأشاعت وتحركت بعدها الجيوب الرجعية تعارض لجنة الدعوة والفكر
المنبثقة من الاتحاد الاشتراكي بالقرية مستخدمة نفس الاسلحة المزيفة
للمخطط الرجعي العربي من تشكيك في المفاهيم الاشتراكية بحجج دنيئة
الى ادعاء الفرة على أصالة ثورتنا الى حد الحجر على الاستفادة من تجارب
الشعوب الاخرى وفق ظروفنا المحلية *

وجارى تصفية هذه العناصر الصغيرة فكرياً التي يقلب عليها طابع
المتقنين المنبوذين من فلاحى وعمال القرية * والغريب أيضاً أن هذه
المؤتمرات الرجعية التي استمرت تحت ستار العزاء ثلاثة أيام قد تمت
بمضور ضابط المباحث العامة محمد عبد الحليم عبد الله الذى يعمل حالياً
بالاسكندرية وأن مخطط مهجنة لجنة الدعوة والفكر قد تم بتوجيهاته
وهذا الضابط قد وصل الى العمل بالمباحث العامة بواسطة أحد اقرباء
الاقطاعى السابق بوزارة الداخلية مكافأة له على مواقفه المعادية للفلاحين
بكمشيش أثناء عمله بالمباحث الجنائية بمركز تلا وتترك اللجنة امر هذا
الضابط لكم *

وتوصي اللجنة :

بمصادرة قصور الاقطاعى السابق المهجورة بالقرية منذ رحيله الى الاسكندرية عقب تصفية ملكيته الزراعية عام ١٩٦١ ووضع هذه القصور فى خدمة التعليم والصحة والثقافة للقرية . وفضلا عما فى هذا الاجراء من معان ثورية وتقدمية فانه يوفر على الدولة آلاف الجنيهات المزمع اتفاقها فى اقامة مثل هذه الخدمات وتمشيا مع سياسة التتشف .

ولنا كبير الامل أن لا يكون خلف مقاومة لجنة القرية للدعوة والفكر ايضا أية عناصر انتهازية خارجية تخشى على تسلسقاتها داخل الاتحاد الاشتراكى من اتاحة الظروف الطبيعية لثورة الفلاحين ومثقفهم بالقرية . علما بأن العزل السياسى عن ثوار الفلاحين برغم الجهود المخلصة والشرقة التى تبذل من أعلى المستويات لم يرفع حتى الآن .

وتوصي اللجنة أيضا بمنع الاقطاعى وأسرته من نزولهم الى القرية

عشت يا ناصر ناصرا للعمال والفلاحين وعاشت الثورة الاشتراكية .

أمين اللجنة

الامين المساعد

امضاء

امضاء

١٩٦٦/٣/٢١

الصورة الثانية :

المحاكمات التى تتم الآن فى ساحات المحاكم والخاصة بقضايا التعذيب . . وفى مقدمتها قضية تعذيب أهالى كمشيش .

وقد تضمن قرار الاتهام صورا من أبشع ألوان التعذيب .

والتهمون فى قضية تعذيب أهالى كمشيش أمام محكمة جنائيات القاهرة هم الرائد رياض أحمد إبراهيم والرائد جلال عمر مصطفى الديب والملازم محمد رجب بكر ، والملازم محمد صفوت الروبى والملازم سعيد محمود بدوى والمساعد نجم الدين حلمى مشهور والجنود وصف ضباط سراج الدين محمد محمد على وحسن السيد عثمان يوسف وحلمى محمد الصاوى ومصطفى السيد محمد السيد أحمد وتقى الدين سليمان شرف الدين والروبى أمين جمعه ورشاد غالى برسوم ورشاد بسيونى وزغلولى

مجاهد عبد الحليم وعلى عبد الله على ومحمد السيد متولى خاطر ومحمد
على طه جوده ومحمد موافى شاهين •

وقد اتهمتهم النيابة بأنهم قاموا بجمع المجنى عليهم بناحية كمشيش
وقيدوهم بالحبال وأجلسوهم القرفصاء لفترات طويلة وأنهالوا عليهم
ضربا بالسياط والمصى وألبسوا بعضهم ثياب النساء ووضعوا فى أفواههم
(الحجة الخيل) وأدخلوهم فى حظائر الدوابن وحين أودعوا بالسجن
الحربى أوسسهم المتهمون جميعا ضربا وصفعا ولكما بالأيدي ، وركلا
بالأقدام وداسوا أجسادهم بالنعال وشدوا وثاقهم الى (فلقات) وأنهالوا
عليهم ضربا بالسياط وزجوا ببعضهم فى زنازانات مغمورة بالمياه وأطلقوا
على البعض الآخر كلابا مدربة عقرتهم كما عرضوهم لصدمات كهربائية
أحدثت بهم الإصابات المبينة آثارها بالتحقيقات وبالتقارير الطبية بقصد
حملهم على الإدلاء باعترافات وبأقوال معينة لاسناد جريمة التهريب من
تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وجرائم أخرى - كما قام بعضهم بأحداث
عاهات مستديمة للبعض الآخر •

وقد وصفت النيابة العامة عمليات التعذيب بأنها كانت عمليات
تخريب للانسان المصرى •• والاعتداء على حرية والنيل من كرامته
وخدش شرفه وعرضه •• والقضاء على معنوياته •

والصفحات القادمة تكشف المزيد من الحقائق •• وتحدد الحقيقة !•

أعضاء اللجنة



تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة
المشير عبد الحكيم عامر ٠٠ وضمت ٢٢ عضوا علاوة
على ١٦ عضوا يمثلون القوات المسلحة والخبرات
العامة كمتستجيبين

واسماء اعضاء اللجنة هم :

- ١ - السيد / المشير عبد الحكيم عامر
- ٢ - السيد / على صبرى
- ٣ - السيد / كمال الدين رفعت
- ٤ - السيد / عباس رضوان
- ٥ - السيد / شعراوى جمعه
- ٦ - السيد / كمال الدين الحناوى
- ٧ - السيد / محمد عبد الفتاح أبو الفضل
- ٨ - السيد / عبد المجيد شديد
- ٩ - السيد / عبد الحميد خليل غازى
- ١٠ - السيد / عبد المحسن أبو النور
- ١١ - السيد / صلاح نصر
- ١٢ - السيد / أحمد حمدي عبيد
- ١٣ - السيد / يوسف حافظ
- ١٤ - السيد / عبد الرؤوف سامى شرف
- ١٥ - السيد / العقيد شمس بدران
- ١٦ - السيد / العقيد حسن على خليل
- ١٧ - السيد / لواء سيد سيد جاد
- ١٨ - السيد / لواء محمد أحمد صادق

١٩ - السيد / عميد سعد زغلول عبد الكريم

٢٠ - السيد / لواء حسن طلعت

٢١ - السيد / حسن عايش

٢٢ - السيد / عبد الخالق شوقي

٢٣ - السيد / إبراهيم مخيمر

أسماء السادة الأعضاء المستمعين

عن القوات المسلحة

١ - عقيد مصطفى كمال محمدى

٢ - مقدم محمد نور الدين عفيفى

٣ - رائد ن . ١ جلال عمر الديب

٤ - رائد رياض أحمد إبراهيم

٥ - رائد حسن كفاى حسن

٦ - رائد محلى إبراهيم محمد مصطفى الوتيدى

٧ - رائد محلى محمد مسعد عبد الرحمن التميمى

٨ - رائد محلى محيى الدين على عسماوى

٩ - رائد محلى محمد مازن مشرف جاد الله

١٠ - رائد محلى ن . ١ محمد عبد المقصود الجنزورى

عن المخابرات العامة :

١١ - عبد الفتاح الشربينى

١٢ - مختار عمير

١٣ - أحمد رشاد نافع

١٤ - شكرى حافظ

١٥ - عبد العزيز المقدم

١٦ - كوثر عبد القادر

وفي اجتماع اللجنة يوم الاثنين ٢٣ مايو ١٩٦٦ تقرر تشكيل
لجنتين فرعيتين للمرور على المحافظات للاجتماع بالمحافظين وامناء
الاتحاد الاشتراكي العربي ومديرى الامن للدراسة حالات من طبقت عليهم
قوانين الاصلاح الزراعى وذلك على الوجه الآتى :

اولا : محافظات الوجه القبلى

السادة

عباس رضوان

عبد الفتاح أبو الفضل

عبد المجيد شديد

اللواء سيد جاد

ثانيا : محافظات الوجه البحرى

السادة

عبد المحسن أبو النصور

أحمد حمدى عبيد

كمال الدين الحناوى

عبد الحميد غازى

اللواء محمد أحمد صادق

ولكل لجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الامناء المساعدين
بالاتحاد الاشتراكي العربي على أن تقدم كل لجنة تقريرها خلال عشرة
أيام .

خطة العمل

الاجتماع الاول للجنة العليا لتصفية الاقطاع
برئاسة المشير عبد الحكيم عامر تم وضع خطة عمل
اللجنة على الوجه التالى :



الغرض :

تصفية نفوذ الاقطاع فى الريف المركز فى :

- ١ - ملكية أو حيازة مساحة كبيرة من الارض الزراعية سواء فردية أو عائلية .
- ٢ - الارهاب الاجرامى .
- ٣ - احتكار وسائل الزراعة مثل ماكينات الري .
- ٤ - احتكار مراكز النفوذ فى القرية .

مبادئ عامة :

- ١ - تفكير اللجنة تفكير ثورى وكذلك ما تتخذه من اجراءات .
- ٢ - بنى الدراسة على اساس الحيازة الفعلية بوجه عام على ان يكون التصرف على ضوء الواقع .
- ٣ - تدرس اللجنة الحلول التى لا تتوافق مع القانون لاييجاد الحلول السليمة لها .
- ٤ - يجب ألا يكون النفوذ فى القرية مركزا فى يد واحدة .
- ٥ - الاخذ بشدة لكل مسئول من الموظفين وغيرهم ساعد على تهريب الاراضى أو اخفاء البيانات الحقيقية عن قصد أو اهمال وبصدد ذلك نعطى مهلة للإبلاغ عن الملكيات المهربة فى مدى شهر يطبق بعدها هذا المبدأ .
- ٦ - يتولى الاتحاد الاشتراكي العربى محاسبة من يرسل شكاوى كيدية أو تبليغات مضللة أو شخصية فى أمور تدخل فى اختصاص اللجنة .

٧ - تباشر اللجنة أعمالها في جميع محافظات الجمهورية في وقت واحد .

٨ - يكون الاعلام والنشر لاعمال اللجنة عن طريق الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

خطة العمل :

١ - حصر الافراد والعائلات التي طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية .

٢ - حصر ذوى النفوذ الاجرامى بغض النظر عن حيازتهم للارض .
٣ - حظر التصرفات بالبيع في الاراضى التى طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ .

٤ - بحث حالات العائلات والافراد الذين طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وحصر جميع النواحي التى يشغلها افراد العائلة مسواء فى وظائفهم بالقطاع العام او الحكومات او المناصب الادارية فى القرى وبيان مواقفهم وصفاتهم وأعمالهم .

الطريقة :

١ - تقدم وزارة الاصلاح الزراعي للجنة حصرا بأسماء من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وقوانين الاصلاح الزراعي .

٢ - تقدم وزارة الاصلاح الزراعي للجنة حصرا بالاراضى التى تم التصرف فيها بالبيع وفقا للمادة ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

٣ - تقدم وزارة الداخلية للجنة حصر الاسماء للعائلات والافراد ذوى النشاط الاجرامى والارهابى .

٤ - تشكل مجموعات لجميع المعلومات والبيانات والتحرى كالآتى:

(أ) المحافظ ومدير الامن بالمحافظة .

(ب) لجان الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ج) مجموعات من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية على أن توضع خطة لتنظيم العمل فيما بينها .

تتولى هذه المجموعات والجهاز الإدارى توضيح وتأكيـد المعلومات بعد
حصـر الحيازة أساسا •

• - تنشأ مكاتب لتلقى الشكاوى والتبليغات المرسلة إلى اللجنة
فى كل من :

(أ) الاتحاد الاشتراكى العربى المقر الرئيسى بالقاهرة •

(ب) معسكر الحلمية •

(ج) المباحث الجنائية العسكرية •

٦ - تصب كل المعلومات فى سكرتارية اللجنة •

توجيهات :

١ - لا يقبل فى الكليات العسكرية والشرطة من له أقارب طبقت
عليهم قرارات الحراسات والقوانين الاشتراكية حتى المستويات الآتية :

• الوالد

• الاخوات

• العم

• الزوجة

الاجراءات المقترحة

المسألة رقم واحد أمام اللجنة العليا لتصفية
القطاع ٠٠ هي تحديد الأسس والإجراءات التي يجب
اتخاذها نحو حالات مخالفة قانون الإصلاح الزراعي من
حيث الحيازة وحالات النفوذ الإجرامي والسيطرة عن
طريق المناصب الادارية والشعبية في الريف .

وقد وافقت اللجنة على الاقتراحات المقدمة من اللجنة الفرعية وهي :
اولا - بالنسبة للمخالفين لقانون الإصلاح الزراعي من حيث الحيازة :
(أ) مجرد مخالفة القانون بزيادة الحيازة عن الحد القانوني :

يقترح رفع يد المخالف عن الارض جميعها وتوزع على صغار الفلاحين
عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية تحت اشراف اصلاح الزراعي .
(ب) مخالفة القانون بزيادة الحيازة عن الحد القانوني المصحوبة بنفوذ او
سيطرة :

- نقترح رفع يد المخالف عن الارض جميعها وتوزع على صغار
الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية تحت اشراف اصلاح
الزراعي بالإضافة الى ابعاد الشخص عن الريف .

- وفي الحالات الصارخة تفرض الحراسة على أموال وممتلكات
الشخص وعائلته ويبعدوا عن الريف .

ثانيا - حالات النفوذ الإجرامي :

١ - اعتقال رؤوس هذه العائلات .

٢ - ابعاد الاشخاص المؤثرين الذين يعاونوهم عن المنطقة .

٣ - اذا كانت هناك أراضى زراعية في حيازتهم فتؤجر عن طريق
الجمعية التعاونية الزراعية .

ثالثا - حالات النفوذ من حيث المناصب الادارية في الريف :

١ - اذا كان موظفا ينقل وينظر في أمره .

٢ - اذا كان عمدة او شيخا يفصل .

٣ - اذا كان في تنظيم شعبي يفصل .

٤ - اذا كان موظفا يشغل منصبا كبيرا خارج نطاق الريف ويؤثر
عن طريقه على الاوضاع في الريف ينظر في أمره كحالة فردية وتتخذ
بشأنه الإجراءات المناسبة حسب ظروف كل حالة على حدة .

اجتماع الوجه البحري



١٩ مايو ١٩٦٦ عقدت اللجنة العليا لتصفية
القطاع اجتماعاً برئاسة المشير عبد الحكيم عامر مع
المحافظين وأمناء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي
العربي ومديرى الأمن لعرض خطة عمل اللجنة وأسلوب
التنفيذ بالمحافظات .

وفيما يلي صورة من الحوار الذى دار فى هذا
الاجتماع :

● المشير عبد الحكيم عامر : الغرض من اجتماعنا هو أن نتعاون
جميعاً فى تصفية النفوذ القطاعى سواء كان هذا النفوذ مبنياً على ملكية
للارض أو حيازتها أو كان قائماً على عمليات أروهابية أو إجرامية .

ستعاون جميع أجهزة الدولة - الأجهزة الشعبية والأجهزة الادارية
- فى هذا الشأن ، فالأجهزة الشعبية ممثلة فى الاتحاد الاشتراكي ومكاتبه
التنفيذية تقع عليها مسئولية الحصول على المعلومات الكاملة عن هذه
الأوضاع فى المحافظات . وستعمل معها الأجهزة الادارية كمديرى الأمن
علاوة على أننا سنشارك فى هذه العملية بعض مجموعات من رجال المخابرات
العامة والمباحث الجنائية العسكرية . وستكون المسئولية الرئيسية
فى جمع المعلومات على المحافظين ومديرى الأمن وعلى أجهزة الاتحاد
الاشتراكي . ومهمة المخابرات والمباحث العسكرية هى التحقق من هذه
المعلومات .

تلك مهمة رئيسية لأننا إذا لم نصف النفوذ القطاعى الرجعى فإن
معنى ذلك أننا نسلم الثورة لاعدائها وهو الامر الذى لن يحدث فيجب أن
تتم العملية بمنتهى الحزم والعدل فى نفس الوقت وأن تنفذ بطريق نورى
سليم بحيث أننا لن نتردد فى اتخاذ اجراء شديد ضد من يبلغ بمعلومات
محرقة ونعتبر أن ذلك عمل تخريبى ضد النظام يعامل مرتكبوه كاعداء
الشعب وأعداء النظام دون تفرقة .

لذلك يجب أن تكون المعلومات الواردة لنا صحيحة وكاملة وسنمقد
اجتماعات مع كل محافظة على حدة لمناقشة المعلومات وأصدار القرارات
اللازمة لتصفية القطاع بها . وفى رأى أن هذه القرارات ستكون ثورية

وغير مرتبطة بالقوانين التي قد تمرقل عملنا وسيكون الميثاق مرشدا لنا
بالطبع في هذا الشأن .

هذا الامر يتطلب منا حصرا على مستويات معينة . . اول مستوى
مثلا هو من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وعلينا أن
نحصر هؤلاء فردا فردا من ناحية ملكيتهم ومناصبهم سواء فى القرى أو
الحكومة أو الجيش أو الشرطة أو القطاع العام يجب أن يكون لدينا
معلومات كاملة عن هؤلاء الناس وألا نكون قد تركنا جيوبا مخربة ضد
النظام العام فى مناطق حساسة فى الدولة وأطلب منكم فى هذا ألا يكون
هناك تضارب فى التصرفات بين المحافظين ومديرى الامن فالموضوع
موضوعنا جميعا وإذا كان فى الجهاز الادارى من هو غير أهل للنقة فى
هذه الفترة فيمكن الرجوع للسادة مديرى الامن والمحافظين والسيد نائب
وزير الداخلية بحيث تسيّر العملية بطريقة سليمة ودون تبج على أحد .

وبعد أن ننتهى من شملهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ نبحت فى
الحيازات ولمعرفة الذين يضمون أيديهم على حيازات أكبر من المقرر قانونا
أو التحايلين على القوانين ولن تكون هناك حصانة لاحد فى هذا الموضوع
أطلاقا حتى ولو كان من أقرب المقربين لنا .

وعندما تجهز هذه المعلومات ترسل الى سكرتارية اللجنة هنا فى
الاتحاد الاشتراكى التى تتولى جمع هذه المعلومات ثم تجتمع اللجنة مع
الجهاز الشعبى ومع الجهاز الادارى فى المحافظة لمناقشتها ومناقشة
الاجراءات المطلوب عملها حتى يكون الوضع الاجتماعى فى المحافظة سليما
ويتمشى مع الثورة وبذلك تقضى على النفوذ الاقطاعى والنفوذ الارهابى .

هذا باختصار هو تلخيص لطريقة العمل وأنا على استعداد للرد على
أية أسئلة .

وأحب أن أشكر الاخ علوان مدير أمن المنوفية على مجهوداته فى
حادث كمشيش وكذلك الاخ بغدادى وأمل أن أقدم شكرى لكم جميعا بعد
اتمام هذا العمل الكبير لانه يعتبر أول عمل سياسى واجتماعى للثورة
تقومون به ولا يعتبر عملا اداريا هل هناك أسئلة أو استفساحات ؟

● فريد طولان : هل يشمل هذا الموضوع النفوذ الرأسمالى
الاحتكارى ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : سنبدأ بالقطاع أولا وإذا كانت هناك

محافظات لها وضع خاص أسامه رأس المال وليس الاقطاع فلا مانع من ابلاغنا بمعلوماتها فى هذا الشأن *

● **مصطفى الجندى :** قانون الاصلاح الزراعى يرتكز على اقرار من المالك بأنه لا يملك أكثر من مائة فدان وقد يكون له أزيد من المقرر ولكن فى محافظة أخرى واقترح أن تصدر نشرة لجميع المحافظات فى هذا الشأن *

كذلك يصعب رسمياً حصر من يحوزون أكثر من مائة فدان وذلك بسبب أن العمل يجرى فى الريف على أساس العقود العرفية وأن هناك أرضاً موروثه من الجدود وما زالت بأسمائهم *

● **صلاح نصر :** يمكن لوزارة الاصلاح الزراعى حصر هؤلاء الذين لهم أملاك فى أكثر من محافظة أما بالنسبة للأرض الموروثة فإن جميع التصرفات بالنسبة للأراضى مثبتة فى سجلات المحافظات ويمكن طلبها *

● **د. سالم شحاته :** قد تعطى المحافظات تسلسل الوزارة والملكية ولكن هذا لا يدل على الحائزين الحقيقيين *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يمكن للسيد يوسف حافظ أن يعقد اجتماعات مع أجهزة الأمن لتكملة المعلومات وتنسيقها كما يمكنكم كاتحاد الاشتراكي - أن تعقدوا اجتماعات بنفس الطريقة وبذلك تكون المعلومات كاملة وصحيحة *

● **صلاح نصر :** يستطيع الاصلاح الزراعى أن يمددهم ببيان عن أسماء جميع الخاضعين للحراسة وعن الأراضى التى تحت الحراسة فى المحافظات المختلفة ليكون مرشداً لهم *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بحصر التصرفات فى الفترة من ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١ ستظهر لنا عمليات تهريب الأرض وكذلك البيع الصورى والعقود العرفية التى تمت بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول *

● **د. سالم شحاته :** هناك عائلات كبيرة أملكها متداخلة ويستدعى الأمر مسح الأرض على الطبيعة لمعرفة حقيقة الحيازة الفعلية *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذا كان هناك شك فعلياً أن نقطع الشك باليقين *

● **محمد على بشير :** هل يرسل الاتحاد الاشتراكي تقريره مباشرة

أو يحدث تنسيق محلي في المعلومات بينه وبين الأجهزة الإدارية أولا بحيث يكون هناك تقرير واحد للمحافظة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المحافظ ومدير الأمن وحدة واحدة ولهما تقرير واحد يرسل للسكرتارية والاتحاد الاشتراكي بعد تقريرا منفصلا يرسله للسكرتارية أيضا .

● **محمد علي بشير :** قد يحدث ازدواج في العمل نتيجة لافراد كل جهاز بالعمل عن الآخر .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لن يكون هناك ازدواج لانك كاتحاد اشتراكي لست جهازا تنفيذيا وعندما تحتاج لمسح أرض مشكوك فيها مثلا سنطلب ذلك من الجهاز الإداري فإذا كان الجهاز الإداري قد قام بذلك العمل فلن يكون هناك ازدواج وستكون العملية واحدة .

والمفروض أن في استطاعة الجهاز الشعبي الحصول على معلومات أكثر من الجهاز الإداري لأنه متغلغل في القرى ويعرف حقيقة الإوضاع بها .

● **محمد علي بشير :** هل ستتوزل أجهزة المخابرات والمباحث العسكرية إلى المحافظات وما صلتنا بها ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم وليس لكم صلة بها .

● **محمد علي بشير :** لكي نضمن أن تكون المعلومات صحيحة ١٠٠٪ وأن تكون قراراتنا سليمة أقترح ألا يتخذ أي إجراء إلا بعد التأكد من المعلومات عن طريق المخابرات العامة والمباحث العسكرية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ولكن منبع المعلومات الأساسي هو الاتحاد الاشتراكي والمحافظ ومدير الأمن .

● **علي صبري :** لن تنصرف تصرفات فدية ولكن ستجمع المعلومات عن كل محافظة بالكامل ثم يتخذ قرار فيها وبالتالي لن يكون هناك ازدواج في العمل بين الجهاز الشعبي والجهاز الإداري .

● **لواء علي شهيد :** هناك مراكز قوى ونفوذ رجعية تتمثل في صور مختلفة أحيانا عملية وأحيانا تجارية فإذا قصرنا عملنا على القوى التي تستمد نفوذها من الأرض فقط فأننا نكون قد أغلطنا مراكز أخرى ليست مع الثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لماذا تقف هذه المراكز ضد الثورة ؟
هل هم أقطاعيون ؟

● **كمال أبو الفتوح** : يمكن اعتبارهم أقطاعيين من الناحية العلمية
فمثلا طبيب لم يمتلك أرضا ولكن سرت على بعض أمواله قرارات سنة
١٩٦١ فهو ليس مع الثورة .. فهل يمكن حصر هؤلاء أيضا ؟

● **د. فؤاد محي الدين** : النظام الاجتماعي الذي كان يتحكم في
القرية كان مزيجا من الاقطاع والعصبية العائلية فبالنسبة لمن سرت عليهم
قوانين سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ فان أمرهم معروف ويمكن تحديدهم
ولكن بالنسبة للعصبيات العائلية المتأصلة في أعماق الريف منذ أجيال
طويلة ولها ملكيات عادية في حدود عشرة أو عشرين فدانا ولها أيضا
هيمنتها ونفوذها فلم تحدد قواعد بشأنها ونريد انهاء تصفية عملية
الاستبعاد في الريف أن نعرف مقاييس ثابتة لذلك تحقيقا للعدل
والانصاف أم أن عملنا قاصر على من سرت عليهم قوانين الإصلاح سنة
١٩٥٢ ، ١٩٦١ فقط .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا الموضوع يحتاج لمناقشة فالمفروض
أن هناك ثلاث وسائل تتسبب في الاستغلال في الريف وهي ملكية الأرض
والأساليب الاجرامية والسيطرة على المراكز الادارية فاذا اوزنا الامور في
هذه الوسائل الثلاث نكون قد أنتهينا من الموضوع ولكن لا يصح أن نقول
أن هناك عصبية طالما أنه ليس لها نشاط اجرامي أو أنها تفرض السيطرة
بالارهاب والقوة ولكن اذا تركناها تسطر على المراكز الادارية فان هذا
خطونا وعلينا أن نصححه ونجعل المراكز الادارية في القرية كالمعهد
والخفر والمشايخ والجمعيات التعاونية وكل ما يمس صالح القرية موزعة
بين الناس بالتساوي ولا نتركها احتكرا للعصبيات وعلينا أن نعمل على
كسب هذه العصبية ونجعلها تسير مع الثورة ثم نختار منها القيادات
الصالحة وننبذ غير الصالحة . هذا موضوع جدير بالمناقشة مع اخواننا
الامناء .

● **محمد علي بشير** : الحقيقة أن أغلب المنقذين من ابناء الطائفة
المتوسطة الذين تتراوح ممتلكاتهم بين عشرة أفدنة وأربعين فدانا والذين
يتولون مناصب ادارية - مرتبطون فكريا وبصفة نهائية مع الرجعية ولو
لم يكونوا قد أضربوا من القوانين الثورية وتستطيع الرجعية من خلالها
توجيه ضربات لتحالف قوى الشعب العاملة وهذا ما يجب علينا مواجهته .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما دام هدفنا ليس القضاء على هذه الفئة التي تمتلك بين عشرة أفدنة وأربعين فدانا فالواجب علينا أن نعمل على أن يسبروا في الخط الثوري ... ما هي الطريقة لذلك ؟ الطريقة هي أن تكون أجهزتنا الشعبية أقوى من الأجهزة الإدارية حتى لا تستغل لصالح الرجعية .. أما أن نتبع هذا الحل أو نتبع حلا يساريا مطلقا ..

لا نريد الحل اليساري .. إذن ليس أمامنا إلا الاستعانة بالأجهزة الشعبية بحيث تكون أقوى من الأجهزة الإدارية .

● **محمد علي بشير :** إذن نقتصر في هذه المرحلة على من سرت عليهم قوانين الإصلاح لكي نطمئن ٨٠٪ على تنفيذ العملية .

● **المشير عبد الحكيم :** كل من ينحرف من الأجهزة الإدارية في التنفيذ سيكون مصيره السجن مهما كانت وظيفته أو رتبته وهذا الكلام أذكره بصراحة وقد تعرضنا لذلك في اللجنة وليس هناك أي استثناء في هذا حتى شخصي أنا وكل من يعطينا معلومات خاطئة أو ناقصة لتضليلنا إن نتركه دون جزاء لأن هذه عملية جذرية .

ويجب أن يكون مفهوما لجميع الأجهزة الشعبية والإدارية أننا نؤدي عملا ثوريا ولا نقبل إطلاقا أي عمليات تخريبية أو عمليات تمييز .. الطريق يجب أن يكون مفتوحا وكل من يعترضه سنزيله من أمامنا .. هذه عملية أساسية .

● **محمد علي بشير :** الحقيقة أنه كان يحدث كمشيش دوى كبير حتى أن الاقطاعيين بدأوا في العمل على راحة الفلاحين .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** سيعودون إلى سيراتهم الأولى ويستأسدون عليهم الموضوع الآن موضوع تصفية ويجب أن يتم للنهائية فحقيقة موضوع كمشيش أن الاقطاع ظل يباشر نفوذه حتى أصبح ثورة مضادة ولو أنها محدودة ويرجع ذلك إلى خطأ الثورة .. وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ .

فالقطاعي الذي يعمل على راحة الفلاحين الآن إنما يعمل ذلك ووقفا خطة وغرض معين ثم يعود للتحكم مرة ثانية .. وواجبنا أن نصحف الموضوع كله .. نعتقله إذا اقتضى الأمر .. أو نضعه تحت الحراسة إذا اقتضى الأمر .. أو نتخذ كل هذه الإجراءات عند اللزوم .. أي نتخذ

جميع الاجراءات الثورية الممكنة التي تضمن استقرار النظام الاجتماعي
في الريف *

● **د. سالم شحاته :** يجب أن يكون لنا هدف معين فنبداً بقانون
الاصلاح سنة ١٩٥٢ *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ليس هذا هدفنا .. هدفنا هو
اصلاح الوضع الاجتماعي في الريف ولن يتم هذا الا بالقضاء على النفوذ
الاقطاعي الارهابي *

وعندما نقول نبدأ بقانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ فهذه وسيلة ...
ولكن الهدف هو القضاء نهائيا على النفوذ الارهابي الاقطاعي .. فليس
كافيا أن ننظر في أمر من سرت عليهم قوانين ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ ..
فإن هناك حيازات ووضع يد عرقي .. وهناك من لهم نفوذ أرهابي ..
وهناك من يتولون مراكز قيادية في الريف وسيطرون عليه .. كل هذه
عوامل يجب القضاء عليها !

● **د. سالم شحاته :** نريد كشوفاً بجميع التصرفات السبائقة
لهؤلاء الاقطاعيين سواء سنة ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** سيمدكم الاصلاح الزراعي بكل هذه
البيانات *

● **د. سالم شحاته :** هناك أشخاص تبادلوا المنفعة وفقاً لحكم
المادة الرابعة من قانون الاصلاح *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** وهذه أيضاً تدخل في الحصر ،
وعندما نحصر العائلات والاملاك سيظهر لنا التلاعب وسوف نتصرف على
ضوء ذلك *

● **عبد الفتاح فؤاد :** اذا وجد تناقض بين تقرير الجهاز الاداري
وتقرير الجهاز الشعبي بالنسبة لشخص ما فسوف يقتضى الامر التحقق
من المعلومات وفي ذلك تعطيل لعمل اللجنة فأقترح أن يكون هناك تعاون
بين الاجهزة بحيث تصفى المعلومات محلياً أولاً *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا أوافق على هذا الكلام والعمل يسير
وفقاً لما سبق أن ذكرته *

● **عبد الفتاح فؤاد :** المفروض أن نضع مبادئ معينة لتحديد معالم النفوذ في القرية لنسير كلنا على هديها وحتى لا نتخبط في آرائنا .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** من حصيلة مناقشاتنا سيصدر توجيه من الامانة العامة ويرسل لكم وقد تعرضنا لجميع نقاط البحث في اللجنة قبل اجتماعنا هذا وسنرسل لكم تعليمات وإذا كان هناك رأى جديد أو نقص في التعليمات فيجب أن تشاركونا برأيكم لنعيد النظر .

● **عبد الفتاح فؤاد :** لكي تقوم الاجهزة الشعبية على الاجهزة الادارية يجب أن تسير العملية في الريف تدريجيا حتى يصل الجهاز الشعبي الى درجة من المعرفة يستطيع بها أن يراقب الاجهزة الادارية مراقبة سليمة ويشارك في العمل الوطني فإذا تقدم شخص لأمين اللجنة بمعلومات خاطئة عن أحد العمد مثلا فالمفروض أن ينحرق الأمين من المعلومات وإذا وجد أن الناسكي على خطأ فيجب أن يخله حتى يدرك معنى التشهير وأثره في المجتمع .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المفروض أن المحافظ رجل سياسى وليس اداريا وواجبه أن يقوى الجهاز الشعبى لان في ذلك قوة له ولا يجوز أن تعتبر الجهاز الشعبى كالأطفال الصغير على أساس أنه ناقص الوعى ولكن يجب أن نعمل على ان يكون الجهاز الشعبى قادرا على القيام بوظيفة الرقابة الكاملة المسئولية الكاملة وفي حالة حدوث أخطاء .. تصحيح هذه الاخطاء فالأخطاء تحدث في الدنيا كلها وليس عندنا فقط .

● **عبد الفتاح فؤاد :** أقصد أن هناك رقابة سلبية ورقابة ايجابية فإذا اكتشف واحد خطأ وعمل على اصلاحه فهذه هي الايجابية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا نريد أن نخرج عن الموضوع الاصل .. موضوعنا الاصل هو تصفية النفوذ الاقطاعى .

● **محمود طلعت :** هناك فئة من المستغلين الذين يضعون كل همهم لى جمع المال فينالا الذى كان يبنى عمارة ثم أوقف تكملة البناء متعمدا مع علمه بوجود أزمة فى المساكن وآخر ينتهز فرصة حلول فصل الصيف ويعطل مصنع الثلج الذى يملكه .. الى غير هؤلاء .. فرغم أن هؤلاء ليسوا اقطاعيين اظن أن سيادتكم قد وافقت على أن يشملهم البحث .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** قلت أن لكل محافظة ظروفها .. المحافظه التى لها وضع خاص ويتمثل النفوذ الاقطاعى بها فى أشكال

أخرى بخلاف الأرض يمكنها موافقتاً بمذكرة عن هذا الموضوع •

● **مصطفى الجندى :** الاقطاع سلوك قد يكون مصدره الأرض أو أي مورد آخر تدعبه الرأسمالية ويوجد لدى كل أصحاب الأملاك ورؤوس الأموال قلق تلقائي ولذلك يصبحون غير متجاوبين مع العهد الحاضر وهناك أشخاص يحتفظون في بيوتهم بمبالغ ضخمة تربوا أحياناً على ٣٠٠ ألف جنيه والدولة غافلة عنهم وأرى ألا ننظر إلى المسألة على أنها اقطاع أرض فقط وإنما ننظر إلى الاقطاع بجميع صورته وأشكاله •

● **مشهور أحمد مشهور :** تظاهر بعض الاقطاعيين بعد سنة ١٩٥٢ بتغيير سلوكهم الارهابي في الريف ليحافظوا على بعض امتيازاتهم القديمة ليكتسبوا عطف الفلاحين ولكنهم في حقيقة أمرهم اقطاعيون وارهبيون يتحينون الفرص ليمودوا للسيطرة •

الصورة الثانية :

إن كثيراً من أعيان الفلاحين ما زالوا يزرعون نفس المساحة التي كانوا يزرعونها قبل الثورة إذا قاموا ببيع الأرض إلى أفاربيهم وخفرائهم وسجلوها فعلاً ولكنهم أخذوا عليهم أوراقاً مضادة بمعنى أنهم ما زالوا هم الملاك الحقيقيون وما زالت هذه الصورة موجودة والجهاز الإداري على علم بها بدليل أن مثل هؤلاء الأشخاص عند تسليم المحصول للجهات الإدارية يسلمون محصول ألف فدان أو خمسمائة فدان •

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذه واحدة من المسائل التي نريد منكم أن تبحثوها سنطلب من كل من حدثت تصرفات فيمسا يملكون من أراضي من سنة ١٩٥٢ أن يقدموا طلب تسجيل للمحافظة بما عندهم من أرض وبناء على طلبات التسجيل سيظهر الشخص الذي لم يكن يملك شيئاً وأصبح عنده الآن ٤٠ أو ٥٠ فداناً فمن أين أتت له ؟ عن طريق التهريب طبعاً وعلينا أن نبحث هذه العمليات الصورية ولا نتركها لأن هذا من موضوعات التصفية التي سنقوم بها •

● **مشهور أحمد مشهور :** الزراعة هي الحياة فأحياناً لا يمتلك المزارع أرضاً ولكنه يزرع بطريقة ما أكثر من خمسين فداناً مع أن القانون يمنع ذلك •

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الحياة أو الإيجار مثل الملكية وينطبق

عليها نفس الشيء فالذين في حيازتهم أرض أكثر من المقرر قانوناً ترسل
اسماؤهم الى السكرتارية مع توضيح جميع النقاط *

● **وجيه أباطة :** كنا قد طلبنا من جهاز المساحة مسح بعض أراضي
الاقطاعيين في محافظة البحيرة فطلب رسوماً باهظة جداً تربوا على ألفي
جنيه فأرجو إصدار التعليمات الى هذا الجهاز ليتعاون معنا دون طلب تلك
الرسوم *

وعندى اقتراح يوصلنا الى الحقائق في القرية فان ٩٠٪ من الفلاحين
مدينون الى كبار الملاك فإذا جمدنا ديون الفلاحين القديمة لغاية ١٩٦٥ -
١٩٦٦ كإجراء بوري أمكننا أن نرجع عن رقابتهم هذا السيف المسلط *

كذلك أقترح أن نلغي نظام الزراعة بالمشاركة لمن طبق عليهم فنون
الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ مع عدم الإخلال بالميثاق واحترام الملكية ثم
تؤجر جميع المساحات الناتجة عن هذا الإجراء الى الجمعيات التعاونية التي
تتولى بدورها تأجيرها للفلاحين وأعتقد أننا بهذه الاقتراحات سنصل
لنتائج كبيرة في القرى لان العلاح الآن واقع تحت السيطرة ولا يستطيع
الادلاء بالحقائق *

هذا ويقتضى الامر أن تصدر القرارات الادائية مثل إيقاف عمدة مثلا
أو حل جمعية تعاونية أو غير ذلك بالسرعة اللازمة حتى نستطيع الوصول
الى الحقائق *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** جميع القرارات التي سنتخذها ستكون
بعد البحث والدراسة وبعد استطلاع آرائكم ولكن علينا أولاً أن نحصر
الحالات ونتعرف على حقيقة الاوضاع فمثلاً عندما نتكلم على مديونية الفلاحين
لكبار المزارعين .. هذا كلام عام ولكن عندما يكون نتيجة بحث نستطيع
أن نعلم السبب في مديونية هؤلاء الفلاحين ثم من هم كبار المزارعين ؟
ما هي حيازتهم ؟ وبذلك نعرف أبعاد الصورة الموجودة في كل محافظة
ونتخذ القرار السليم الذي يحل الموضوع جذرياً وعند تجهيز المعلومات
سنحدد ميعاداً لكل محافظة ثم نقعد معها جلسة ويشترك فيها المحافظ
ومدير الامن والاتحاد الاشتراكي ونبت في كل المواضيع بحيث تكون
نتيجة بحث دقيق وبناء على معلومات كاملة *

● **لواء علي شهاب :** فهمنا من سيادتكم أن الغرض من الاجتماع
هو تصفية النفوذ الاقطاعي لكل صوره حتى الاقطاع المتمثل في المديونين

عن الأرض فهل تسمح سيادتكم بأن نضع جميع مراكز القوى تحت البحث ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم ، وأوفونا بكل ما نجدونه وبكل آرائكم .

● **ابراهيم آدم :** من اليسر حصر اقطاع الأرض ولكن هناك أعمالا تقوم بها الرأسمالية المستغلة كإخفاء سلعة معينة ونحن الآن في فترة ينبغي أن نأخذ هؤلاء المستغلين فيها بالحزم والقسوة .

وبالنسبة للتعاون بين الجهازين الشعبي والجهاز الإداري في المحافظة فاني أرى أن هناك تداخلا بين الجهازين فمثلا السيد المحافظ عمده مجلس المحافظة وسيتعاون معه في هذا العمل هذا المجلس سيعمل معنا أيضا بحكم كونه في الاتحاد الانسراكي فالهدف واحد ووسيلتنا الى الوصول اليه هي ذلك الجهاز فأرجو أن تكون هناك صورة للاشتراك أو التنسيق بين الجهازين .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** رأيي في هذا الموضوع أن الاتحاد الاشتراكي كجهاز سياسي يجب أن يمارس العمل السياسي وهذه هي أول فرصة يمارس فيها العمل السياسي الوري في عملية أساسية ونريد من هذا الجهاز الشعبي أن يعمل على مستوى ثوري ويحس بالمسؤولية على هذا المستوى كما نريد من الجهاز الإداري أن يشعر بمسؤوليته على هذا المستوى أيضا . وفي النهاية نتلاحم جميعا مع بعضنا البعض ونشترك مع الجهازين الشعبي والإداري في اجتماع موحد ونبحث الموضوع أما إذا اشترك الجهازان معا في العمل فإن كلا منهما سيلقى المسؤولية على الآخر ونكون النتيجة اعتماد كل منهما على الآخر وعدم قيام كل منهما بواجبه وعدم شعور كل منهما بمسؤوليته .

فتصفية الاقطاع عملية كبيرة وهي فرصة للجهاز الشعبي أن يستندل بطريقة عمله الروتينية المادية موضوعا ثوريا جديدا .

● **فريد طولان :** كلنا على أتم الاستعداد ولكننا نرجو أن يكون هناك تنسيق محل قبل دور التنسيق المركزي .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا أمنتكم من الاتصال ببعضكم البعض ولكن يجب أن يأخذ الجهاز الشعبي وضعه ودوره في العمل في هذه

العملية الاجتماعية الثورية من أولها لنهايتها فيثبت وجوده ويظهر الحركي من غير الحركي *

● **ابراهيم آدم :** في التجربة السابقة التي تمت عندنا بالبحيرة لم تكن نعانى من أجهزة الادارة المحلية ولكن متاعينا كانت من الاجهزة غير الخاضعة للحكم المحلي *

● **كمال أبو الفتوح :** في الحقيقة لو نحننا جهاز الاتحاد الاشتراكي أو جعلناه يشعر بأن المسؤولية على المحافظ والسلطة التنفيذية فقط فغدا يحدث مجاملات ينشأ عنها تناقضات وقد حددتم سيادتكم الموقف تحديدا حازما وهذا ما يجب أن نعمل على أساسه لأن الجهاز السياسي يواجه واجبا حقيقيا لأول مرة ويستطيع لأول مرة أن يخدم الثورة وعليه ألا يجهل أحدا وأن يصفى من صفوفه عند الاقتضاء - من يهوى مسيرته الثورية *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** إذا حدثت مجاملة فسينكشف الامر *

● **الدكتور فؤاد محي الدين :** هذه العناصر في هلع شديد ولكنهم يتكسبون حصانات من خلال المجاملات أو من تغطية بعض الحقائق وقد وضعت سيادتك الحل فيجب أن يفهم الجهاز السياسي أن واجبه الرئيسي هو مواجهة هذه المسؤولية مباشرة ولا يجهل أحدا وإذا وجدت داخله عناصر لا تسير معه فيجب أن يصفىها دون تردد *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ذكرت في أول الحديث أنه لا يوجد إنسان محصن بالنسبة لهذه العملية وإذا انطبق الامر على شخصا .. فيجب أن يأتي تقرير عنى .. فالموضوع على هذا الأساس واضح وليست هناك مجاملات إطلاقا *

● **الدكتور فؤاد محي الدين :** يوجد بمنطقة شبرا الخيمة نشاط صناعي كبير تابع لقطاع الخوص فإذا تصورنا أن معاملة بعض هؤلاء لعمالهم رجعية هل يكون ذلك مجال حصر ودراسة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا مانع بحيث لا يعطل العملية الرئيسية . لا نريد أن نشأت مجهوداتنا ليس عندنا مانع من التعرض لكل ناحية ولكن يجب أن نركز على موضوعنا الرئيسي أولا عنصرا ينتهي نبدا في غيره لأن الاقطاع والرأسمالية متغلغلين في البلد وهناك تناقضات كثيرة في القطاع الخوص ومعاملته للعمال وفي قطاع الرأسمالية الوطنية

وجود تراكمات فى الثروة سواء كانت نتيجة للمضارب أو لاختطاف القطاع العام عندهم أعطى لهم عمليت من الباطن فعلينا أولا أن نجعل الريف يقف على قدميه وبالتالي نثبت دعائم الاتحاد الاشتراكي فيه.. الاتحاد الاشتراكي لن يقوى فى الريف إلا اذا صفى النفوذ الاقطاعي هناك فى شتى صور، .. لان الفلاح يرى فى مشاهداته اليومية غير ما يقوله له الاتحاد الاشتراكي ولذلك فهو قلق ولكن عندما نيت فى العملية بحرم سيثق الفلاح فى الاتحاد الاشتراكي ويقوى الاتحاد الاشتراكي فى الريف تبعا لذلك .

● **د. فؤاد محي الدين :** تأجير الارض بأكثر من سبعة أمثال الضريبة منتشر جدا فى الريف فهل يكون ذلك محل دراسة ولو كن من يمارسون ذلك من صغار الملاك ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نركز الآن على كبار الملاك وبعد ذلك نصبح أمثال هذه العمليات يسيرة .

● **د. سالم شحاتة :** قد يكون فى موضوع تجريد الديون نقل الاموال الى أيدي تنفقها فى الاستهلاك .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كما سبق أن قلت لن نتخذ القرارات الا بعد البحث والدراسة ولا نريد أن نتفرع .. فموضوعنا الرئيسى هو تصفية الاقطاع فى شتى صورته . واذا كانت هناك نقطة غامضة فى هذا الموضوع فيجب أن نناقشها مناقشة صريحة .

● **ابراهيم آدم :** أود أن أشير الى أن طائفة المزارعين فى الريف الذين يعطون الفلاحين السلف مقدما لم يستولون على المحصول هذه الفئة تخضع عددا كبيرا من الفلاحين لسيطرتها وأرجو أن يشملهم البحث .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كل ذلك جائز .. ولكن نبدا فى هذه المرحلة بتصفية الاقطاع والنفوذ الاقطاعي فى الريف بشتى الطرق فهذا هو الموضوع الرئيسى والمجهود الرئيسى يعنى أسبقيات .. أسبقيات أولى . وأسبقيات ثانية وهكذا ، واذا كانت هناك أية حلول أو مقترحات أو مشكلات فنحن على استعداد لبحثها .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** اقترح أن تعدد الجهة التى ترسل إليها المعلومات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** معلومات المحسافظ ومدير الامن والاتحاد الاشتراكي ترسل مباشرة الى سكرتارية اللجنة هنا في الاتحاد العسكرية بها الاخ عبد الفتاح ابو الفضل وهو مسئول عنها ومعه مجموعة من الاخوان الذين يعملون معه وستصدر تعليمات ونوجهات بتحديد المسئول عن المعلومات .

والعمل يبدأ من بآكر والمعلومات التي تستكمل ترسل فوراً للسكرتارية .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** هل ترسل المعلومات بعد تدبر من البحث يتفق ومقدرة الجهاز السياسى فى المحافظة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا ، الجهاز السياسى يجب أن يجمع المعلومات وتريد أن تعرف المدة اللازمة لتجهيز تلك المعلومات من وجهة نظر المحافظين ومن وجهة نظر الاتحاد الاشتراكي لكي نتخذ قرارا فى ذلك .

● **ابراهيم بغدادى :** معلومات فى حدود ٧٠٪ مثلا ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا أريد معلومات ١٠٠٪

● **ابراهيم بغدادى :** فى هذه الحالة يحتاج الامر لمدة شهر .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل تستطيع محافظة انجاز هذه المهمة فى مدة أقل من شهر ؟

● **محمود طلعت :** لدينا معلومات حوالى ٧٠٪ يمكن اعطائها للجنة اليوم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ترسل المعلومات الجاهزة فوراً بعيمه، تنتهى من تجميع هذه المعلومات فى ١٥ يونيو ثم تبدأ الاجتماعات بحيث نبت فى العملية نهائيا قبل يولية .

● **محمد المصرى :** بدأت بعض الاسر الاقطاعية فى تهريب التحف من قصورها وهناك رأسماليون كثيرون قد حولوا ممتلكاتهم الى تحف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** جميع الاسر التي تحت الحراسة المسوح لها بغير أو بيت بمقتضى القانون يحتفظ فوراً عليها هذه تعليمات هامة لجميع المحافظات وبذلك نمنع العملية .
وسيجتمع فى الاسبوع القادم بمحافظات الوجه القبلى .

ماذا دارفی:

اجتماع ۲۳ میو؟

كانت

جلسة ٢٣ مايو ١٩٦٦ من اهم اجتماعات
اللجنة العليا لتصفية الائتلاف .. لانها عكست بصورة
واضحة وصريحة اسلوب تفكير .. واهداف أعضاء
اللجنة . وحددت مسار أعمال اللجنة والقرارات التي
صدرت الاجراءات التي اتخذت .

وفيما يلي نص ما دار في هذه الجلسة :

- المشير عبد الحكيم عامر : هل أرسلت لنا المعلومات الخاصة بمن
طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ يا عبد المحسن .
- عبد المحسن أبو النور : نعم أرسلت جميع المعلومات والتصرفات
التي حدثت .

● المشير عبد الحكيم عامر : سنبدأ اليوم بمن طبق عليهم قانون
الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ونريد أن توزع علينا المذكرات أولا بأول
قبل الاجتماع لنستطيع قراءتها وكذلك محاضر الجلسات الماضية كما
نريد تلخيص التوجيه الذي سنعطيه لمحافظات الوجه القبلي عند اجتماعنا
بهم وأن تكون العناصر التي سنتكلم فيها معدة قبل الاجتماع وسنضطر
لتأجيل اجتماع الوجه القبلي لموعد آخر .

● عباس رضوان : أماء محافظات الوجه القبلي موجودون الآن رقد
اجتمعت بهم أمس وأعطيتهم نفس التوجيهات ليتمكنوا من استيضاح
النقاط التي يريدونها يوم الاربعاء .

● المشير عبد الحكيم عامر : أنا مسافر غدا لـــــــســــينا ومرتب
باجتماعات أخرى فلن أستطيع الاجتماع بهم يوم الاربعاء القادم وأرى أن
نؤجل هذا الاجتماع الى يوم الاربعاء التالي لتكون عندهم فرصة للاستعداد

● عباس رضوان : لقد بدأوا على وجه العموم في العمل وأصبحت
لديهم صورة عما تم في اجتماع الوجه البحري كما أن التوجيهات قد
وصلت اليهم ويمكن أن نخطرهم بأن الاجتماع سيكون يوم الاربعاء،
النسائي .

● المشير عبد الحكيم عامر : لا مانع .

● **يوسف حافظ :** أرجو تحديد الواجبات بالنسبة لمديرى الأمن حتى يمكنهم البدء فى العمل فى وقت واحد مع السادة أمناء الانحصاد الاشتراكى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ليس من المهم أن يعملوا فى وقت واحد لأن كلا منهم سيسعى الى الحصول على المعلومات ويمكن أن نحدد لهم مأموريتهم عند الاجتماع أو اذا رأيت أن تعطى توجيهات لمديرى الأمن بمحافظات الوجه القبلى فليس هناك مانع كما يمكن للسيد حمدى عبيد أن يبلغ هذه التوجيهات للمحافظين .

● **عباس رضوان :** فى الحقيقة هم موجودون هنا .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذن ننتهز فرصة وجودهم ونعنيهم نفس التوجيهات التى أعطيت لزملائهم فى محافظات الوجه البحرى ويمكن عقد اجتماع مشترك بين السيدين وزير الادارة المحلية ونائب وزير الداخلية وبين المحافظين ومديرى الأمن .

● **شمس بدوان :** محضر الجلسة الماضية موجود عند السيد سمرودى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل تم طبعه ؟

● **أحمد صادق سعودى :** تم طبع المضبطة وسيكون المحضر موجودا .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل قمت بتوزيعه على إخواننا .

● **أحمد صادق سعودى :** لا

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يرسل محضر الاجتماع الذى تم مع محافظى وأمناء الوجه البحرى الى جميع محافظى وأمناء الوجهين القبلى والبحرى .

● **عباس رضوان :** أثناء اجتماعى بمحافظى الوجه القبلى أمس أثار موضوع المستثنين من المزل السياسى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نبحث هذا الموضوع .

● **عبد الحميد غازى :** نريد أن نعمل مسحاً شاملاً لجميع القرى

المعادية للاتحاد الاشتراكي أيا كان مركزها ولذلك اقترح ألا يقتصر عمل اللجنة على الاجتماعات هنا وإنما تشكل لجن تدر على المحافظات لمتابعة العمل من نفس المواقع وعلى الطبيعة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** عندنا مهلة شهر بعد أن يتم اجتماع الوجه القبلي ويمكن للاخ على صبرى أن يقسم اللجنة الى مجموعات فرعية لمتابعة العمل فى المحافظات ولبحث المشكلات الموجودة بها *

● **عبد المحسن أبو النور :** بناء على أوامر سيادتكم بدانا بأرض (نوار) وستكون جاهزة يوم الخميس *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هناك رأى جدير بالبحث وهو أن نؤجر الأرض المهربة أو الزائدة من الحيازات الى الجمعيات التعاونية التى تتولى بدوره التعاقد مع الفلاحين *

● **عبد المحسن أبو النور :** تقتصر مهمة الاصلاح الزراعى على القيام بالتحريات اللازمة لاختار الفلاحين المستحقين فعلا للأرض وفقا لقانون الاصلاح الزراعى ثم يسلمهم الأرض ويحرر لهم العقسود التى تودع فى الجمعية التعاونية وبهذه الطريقة نضمن تحرير الفلاح من السيطرة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذه الطريقة تضمن فعلا سرياز الحكم بالتأجير بسبعة أمال الضريبة غير أن الناحية السياسية مهمة أيضا فيجب أن يكون المشرف الزراعى من الاتحاد الاشتراكي ومرتبطة بنا سياسيا وهو الذى يتولى التأجير حتى يكون هناك ربط سياسى بين الفلاح وبين الاتحاد الاشتراكي *

● **على صبرى :** ينبغي أن نعين المشرف على أساس أن يعطى تدريبا سياسيا حتى يكون مسئولا سياسيا بالإضافة الى مسئوليته أمام الاصلاح الزراعى *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تكون مسئولية المشرف أمام الاصلاح الزراعى من ناحية التوجيهات الصحيحة وأمام الاتحاد الاشتراكي من الناحية السياسية *

● **عبد المحسن أبو النور :** أن تدخل الاصلاح الزراعى هو لضمان عدالة التوزيع واختيار المستحقين الحقيقيين بدلا من ترك الامر للملاك فى توزيع الأرض الزائدة على أقربهم وإلى أن يتم تعيين المشرفين المرتبطين سياسيا ، ليس عندي مانع من اتخاذ أي إجراء *

● **عل صبرى :** الواجب أن نحدد المشرفين الذين يصلحون لهذه العلمية ثم نرسلهم للتدريب سياسيا .

● **عبد المحسن أبو النور :** نحن نعمل على أن يسير الإصلاح الزراعى جنباً الى جنب مع التنظيم السياسى بمعنى أن المشرف الذى سيعين ابتداءً من الآن يعطى تدريباً لربطه سياسياً وفى حالة انحرافه يستبعد .

● **عبد الحميد غازى :** لى اقتراح بالنسبة لمساحات الاراضى المهربة وهو أن نجعل جمعيات الثروة الحيوانية مركزة فى الجمعيات التعاونية ونعطى هذه المساحات لاستغلالها اقتصادياً لصالح البلاد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذ تقرر الاستيلاء على اراض زائدة فستتسلها الإصلاح الزراعى ولن يقوم بعملية التوزيع فوراً انتظاراً لما يقرر بشأنها هل بخصوص جزء منها للمرعى ؟ أو توزع على الفلاحين ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** نحن نقوم الآن بعمل سياسى ويجب أن نظهر بوضوح ان هذه الارض الزائدة ستخصص للمعدين من الفلاحين لكى نكتسبهم ونربطهم بنا .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا ما سنعمله ويمكن تخصيص جزء من الاراضى الجديدة للدولة حتى يمكن استغلالها فى المراعى أو السياسات الزراعية .

● **يوسف حافظ :** بالنسبة لتوجيهات سيادتكم الخاصة ببحث درجة قرابة طلبة الكليات العسكرية بمن سرت عليهم القوانين الاشتراكية قد أعدنا قوائم بأسماء الاقارب من الدرجة الاولى وأريد أن أسألكم عما اذا كان هذا التوجيه يسرى على الاقارب من الدرجة الثالثة مثل العم والخال ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** القرار يسرى على طلبة الكليات العسكرية الذين لهم قرابة من الدرجة الثالثة .

● **يوسف حافظ :** وبالنسبة للموظفين المدنيين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** فى رأى أن القرار يسرى على من طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى وكذلك من كانوا يعملون مع الإقطاعيين .

● **كمال وقعت :** نريد أن نبث هذا الوضع بالنسبة لاجهزة الامن أولاً .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : سنبعث أجهزة الامن أولا ثم نبحث كل الحالات الاخرى وهناك توجيهات بأن يتبع نفس الوضع بالنسبة لاعضاء النيابة وعلى العموم بعد أن نقدم مذكرة للحكومة بتوصياتنا في هذا الموضوع فستتولى البت فيها بمعرفتها .

● **عبد المحسن أبو النور** : لبعض الوظائف تأثير كمل بالنسبة للوضع الاقطاعي في الريف وهي وظائف النيابة والشرطة والاصلاح والزراعة والرى وكذلك العمد والمشايخ والجمعيات التعاونية ولو أردنا أن نخلل الريف من أى تأثير مضاد يجب أن يسرى هذا القرار بالنسبة لهؤلاء جميعا .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : سبق أن اتفقنا على ما يتبع بالنسبة لجزء كبير من هؤلاء ولم يبق سوى وظائف الاصلاح الزراعي كما اتفقنا على عدم قبول طلبية بالكليات العسكرية حتى الدرجة الثالثة ولكن الموجودين بخدمة يطبق عليهم لغاية الدرجة الثانية .

● **عبد المحسن أبو النور** : أى الوالدين والجددين والاخوة
● **المشير عبد الحكيم عامر** : نحب أن تكون لدينا معلومات كاملة عن هذا الموقف .

● **يوسف حافظ** : وما الوضع بالنسبة للاصهار ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المعارضات ستعرض للزوجة كما ستعرض للوالدين .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : بالنسبة لرجال السلك السياسي ان بعض رجال سفاراتنا بالخارج لهم صلة بالاقطاعيين ويريدون أن يهربوا ويسلموا أنفسهم للحكومات الاجنبية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا يهمنا هذا الآن ولكن يهمنا الوضع الداخلي أولا .

● **عبد المحسن أبو النور** : هل ترى سيادتكم أن نقدم مع المذكرات مقترحاتنا لدراستها ؟
على أساس أن يتسع الوقت أمام اللجان لبحث التصرفات وما يجد من اقتراحات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل هناك مسائل غامضة او ملاحظات على الجلسات الماضية قبل أن نبحث الموضوع الجديد .

● **يوسف حافظ** : الموضوع الذى امرتم سيادتكم بتحقيقه معأمور

مركز قوة تبين صحته ولكن ما زال هناك بعض استيفاءات بسيطة وسأقدم تقريراً للجنة عند انتهائه *

● **عبد الفتاح أبو الفضل** : هناك تناقض بين تقرير الطبيب الشرعي وتقرير المستشفى مما قد يوحى بحدوث تلاعب متعمد وقد أعددتنا تقريراً بذلك وطلب أن يقوم الاخ حسن خليل أو المخابرات بالتحقيق في هذا الموضوع كجبهة محايدة ، لأن الحادث سياسى وقد وقع بين مقال وعامل نقابى وقد أرسل لى رئيس المكتب التنفيذى تقريراً لاحظت فيه تناقضاً كبيراً واعتقد أن انحياز رئيس المكتب التنفيذى للقوى المعادية للنورة أمر فى منتهى الخطورة *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ولكن بالنسبة لمسئولية رجال الشرطة انتهى التحقيق فيه *

● **شعراوى جمعة** : ما يذكره الاخ عبد الفتاح أبو الفضل من انحياز المكتب التنفيذى للقوى المعادية للنورة فيه اتهام خطير *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لن نقضى فى هذا الاتهام الا بعد تحقيق لمعرفة مدى صحته ؟ ما اسم هذا الامين ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : الدكتور سالم شحاته والتقرير الطبى المضلل وضع بمعرفة طبيب من تلامذته *

● **كمال الدين العناوى** : جاء بتقرير المكتب التنفيذى أن اسم الشخص المصاب اضيف بعد الحادث فى كشف النقابين *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا لا يغير من الوضع شيئاً *

● **كمال الدين العناوى** : اذا لم يكن فى النقابة أساساً فإن الموضوع يختلف ولا يبدو أن يكون مناقشة بين مقال وأنفاز *

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : أرسلت لجنة من أمانة شئون الاعضاء كان بها السيد جمال الألفى الذى اطلع على السجل وتبين أن المجنى عليه مقيد بنفس الجبر ونفس التاريخ *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تنولى المخابرات العامة اعداد تقرير عن هذا الموضوع هل توجد ملاحظات أخرى على الجلسة الماضية ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : توجد عائلات كيسيرة فى الريف فى

حيازتها مساحات من الارض فى حدود القانون ولكن بالنسبة لكثرة افراد هذه العائلات فان المساحة التى فى حيازتهم تتيح لهم فرض السيطرة على عدد من القرى وهذا وضع يستلزم إيجاد حل له لمنع هذه السيطرة التى تجرى تحت سماع القانون وأرى بالنسبة للحيازة التى تكون عن طريق التملك أن تطبق من الآن ما نص عليه الميثاق من تحديد ملكية الاسرة بمائة فدان ولا تنتظر حتى سنة ١٩٧٠ قد يكون فى هذا شئ من الرواج عن الميثاق ولكن اذا أردنا أن نلتزم بما نص عليه الميثاق فانه يمكن السماح لمثل هذه الاسر بأن تباع ما يزيد عن المائة فدان الى الفلاحين أو الى الجمعيات التعاونية وان كنت أفضل أن يكون البيع للجمعيات التعاونية التى تقوم بالتالى بالبيع لصغار الفلاحين *

وفى حالة ما اذا كانت هذه الحيازة عن طريق الايجار فان المساحة التى حدها القانون للمستأجر أو للمشاركة هى خمسون فداناً ٥٠ وهى مساحة كبيرة ٥٠ وفى رأى أنه قد حان الوقت لتحديد الحيازة بما لا يزيد عن خمسة وعشرين فداناً والباقي يؤجر عن طريق الجمعية التعاونية وبهذا لن تكون هناك علاقة بين المالك والمستأجر وبالتالي تمنع هذه العائلات من فرض السيطرة والنقطة الأخرى التى أريد التعرض لها هى أن قانون الإصلاح الزراعى أعطى الحق للملاك بأن يتصرفوا خلال خمس سنوات فى الاراضى الزائدة عن المقرر لاولادهم أو للغير ولم يحدد أمن البيع فكانت نتيجة هذا أنهم استغلوا الوضع وباعوا هذه الارض بأثمان مرتفعة لم يستطع الفلاحون سدادها واضطروا للتوقيع على كمبيالات دون تحديد وغير ذلك من الوسائل التى اتخذها هؤلاء الملاك وسيلة للسيطرة واقترح أن يصدر تشريع باسقاط جميع الكمبيالات التى لدى البائعين من كبار الملاك الذين خضعوا لاحكام قانون الإصلاح الزراعى على أن يحتسب مستقبلاً بالنسبة للكمبيالات الجديدة أن تسجل فى الشهر العقارى وبذلك يكون أمام المدين فرصة إثبات أو نفي حقيقة الدين *

ثم هناك نقطة تثير لنا كثيراً من المشكلات هى أننا لا نعرف الوضع الحقيقى لملكية الارض وقد آن الاوان لوضع حل سريع لهذا الموضوع بحصر الحيازات والملكيات للاراضى الزراعية والاراضى البور وما فى حكمها على الطبيعة بمعرفة لجان تشكل على مستوى القرية من المشرف الزراعى وعضو من الجمعية التعاونية وعضو من الاتحاد الاشتراكى والصراف وأحد رجال الادارة المحلية ودلال المساحة وبمن ترى اللجنة الاستماعة به على أن تعقد اجتماعاتها علنية فى مقر الجمعيات التعاونية وبحيث تبدأ فى العمل من

أول يونية وتنتهى منه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ ثم تعلن نتائج الحصر على واجهات الجمعيات التعاونية طوال شهر أكتوبر ١٩٦٦ وبعد ذلك نتاج الفرصة لمن يريد أن يعلن فى هذا الحكم أمام لجنة على مستوى المراكز برئاسة قاض وعضوية مأمور الشهر العقارى ومفتش المساحة ومعاون المالية ومندوبين عن لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المركز ويكون حكمها نهائيا بحيث تنتهى هذه الطعون فى مدة أقصاها ديسمبر ١٩٦٦ وتبلغ القرارات النهائية الى الشهر العقارى والمساحة والجمعيات التعاونية ويسمح للناس بموجب هذه القرارات تسجيل أراضيهم خلال سنة ١٩٦٧ كلها بدون أجر لكي نزيل الصعاب التى يواجهها ضغفاء الفلاحين ثم يشترط بعد ذلك فى صحة البيع بعد سنة ١٩٦٧ أن يكون مسجلا بالشهر العقارى وبذلك نستطيع معرفة ملكية أى فرد عن طريق الشهر العقارى *

وبالنسبة لمن يستخدمون سلطانهم فى الارهاب فى القرى تجد أن منهم المدنين للجمعية التعاونية أو لبنك التسليف أو للدولة نظير متأخر الإيجار وفى رأى أن تجمع ما عليهم من ديون ونزاع من ممتلكاتهم ما يقابلها أما إذا لم يكونوا من هذه الفئة أو لم تستطع السيطرة عليهم قانونا فيمكن وضع ممتلكاتهم تحت الحراسة مع إبعاد من لم تؤثر فيه مثل هذه الاجراءات عن القرية نهائيا كاجراء سريع تباشره اللجنة الآن دون انتظار لبحث جميع المسائل *

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** موضوع الملاك الذين تقل ملكيتهم عن مائة فدان غير أن لهم ميراثا يجعل ملكيتهم تزيد عن المائة فدان ونذلك يفضلون عدم تسجيله لتستمر ملكيتهم مدة كبيرة هذا الموضوع يحتاج الى حل أيضا *

● **عبد المحسن أبو النور :** اذا زادت الملكية نتيجة الميراث عن المائة فدان فان قانون الاصلاح اجاز له أن يبيع ما زاد عن المائة بنفسه ونحن الآن فى سبيل تحريم هذا البيع الا عن طريق الجمعية التعاونية *

● **على صبرى :** قد يعتمد عدم سداد ضريبة التركات فترة طويلة ويدخل فى نزاع مع مصلحة الضرائب لكي تستمر الاراضى تحت حيازته ويستغل ريعها أطول مدة ممكنة *

● **عبد المحسن أبو النور :** المفروض أن يبلغ خلال شهرين من ايلولة الميراث اليه وقد خول له القانون مدة سنتين ليتصرف خلالها فى الارض

ولكن الآن سأمنعه من التصرف وأنقل هذا الحق الى الجمعية التعاونية .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : تستطيع الحكومة أن تسدد ضريبة التركات عنه مقابل الاستيلاء على ما يقابلها من أرض .

● **عبد الحميد غازي** : تعليقا على كلام الاخ عبد المحسن أبو النور بالنسبة لاسقاط الكمبيالات أعتقد أننا بذلك لا نحقق الغرض واننا نخلق اقطاعا جديدا ولذلك أرى أن تحول هذه الكمبيالات الى خزينة الدولة لكي تستخدم في التوزيع العادل للثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذه الكمبيالات غير مسجلة فاذا صدر مثل هذا القانون فإن المالك يفضل تمزيقها على اعطائها للحكومة .

● **عبد الحميد غازي** : بعض الاراضي المباعة والمسجلة كانت تقرون بعمل امتياز على العين وهو ما كان واضحا بالنسبة لارض (نوار) بالبحيرة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الارض هي التي كانت مسجلة وعليها امتياز وليست الكمبيالة التي بينهما .

● **عبد الحميد غازي** : تعرض الميندق للملكية الزراعية وحدد ملكية الاسرة بما لا يزيد عن مائة فدان حتى ١٩٧٠ وأجاز للأسرة التصرف ببيع فيها حتى هذا التاريخ ولكن اذا كن هناك ابن قاصر يملك الآن خمسين فدانا فانه في سنة ١٩٧٠ سيكون قد بلغ سن الرشد ومعنى هذا أن الملكية ستظل مركزة في الاسرة وأرجو أن تحل هذه المسألة حلا ثوريا حتى لا تتركز الملكية في الاسرة بحيث تخلق لنا نوعا من الاقطاع .

وبالنسبة للحيازة فيجب ألا يزيد الحد الاقصى عن خمسة وعشرين فدانا ويجب أن نحدد كلجنة ثورية - معالم الطريق في تصفية كل الاوضاع الموجودة على أن يطالب أعضاء مجلس الامة بتنفيذ ما نوصى به أثناء مناقشة الجنب السياسي لموضوع الاقطاع في مجلس الامة بحيث يكون هناك نجاوب بين اللجنة وبين السلطة التشريعية .

● **كمال الدين رفعت** : اقترح بالنسبة للذين يتولون وظائف معينة ألا تزيد ملكيتهم للأرض عن حد معين وبذلك نمنع سيطرة الاجهزة الادارية وهي التي تساعد على وجود الاقطاع وكذلك يمكن أن نخبرهم بين الوظيفة وبين ملكية الأرض .

● **على صبري :** بمعنى أن الأرض لمن يفلحها *

● **عباس وضوان :** ما هو الرأي بالنسبة لموظف صغير عنده فدانان أو ثلاثة ومرتبته خمسة عشر جنيهاً وأسرته تتكون من عشرة أفراد ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** هذه المسألة تستثير علينا فئة دون

مبهر *

● **كمال الدين رفعت :** التحديد يكون بالنسبة لمن تزيد ماهيتهم

عن مائة جنية وحيزتهم تزيد أيضاً عن المائة فدان *

● **عبد المحسن أبو النور :** تحديد الحيازة سيضع نهاية لهذه

المشكلات *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الموضوع يشمل نقطتين رئيسيتين :

فلا يجب أن نخرج عن الميثاق بأى شكل والا اهتزت الثقة فى الحكم الى الابد فيجب أن نحترم الميثاق *

وفى نفس الوقت يجب القضاء على الاقطاع وفى استطاعتنا ذلك دون استصدار قوانين جديدة فمثلاً عند حصر الخيارات وجود من يجوز مائتي فدان مائة منها بالملكية والمائة الأخرى بالإيجار فأنى أضح الارض المستأجرة تحت الحراسة أو نأخذها منه ونؤجرها للفلاحين وينتهى الموضوع وبهذا الشكل نتصرف فى جميع الملكيات التى تزيد فيها الحيازة دون خروج عن الميثاق فلو أن أحد الملاك لديه مائة فدان لا يجوز أن تترك له خمسة وعشرين فداناً ونأخذ منه الخمسة والسبعين فداناً لنؤجرها للفلاحين لأننا نكون قد حددنا ملكيته بخمسة وعشرين فداناً ويحتاج الامر فى هذه الحالة الى استصدار قانون *

● **عبد المحسن أبو النور :** ولكننا سنعطيه إيجار الخمسة والسبعين

فداناً *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الإيجار ليس كزراعة الأرض نحن

لا نريد أن نخسر المالك الذى عنده مائة فدان فأقل ولم يطبق عليه قانون الإصلاح الزراعى * . المعركة الآن ضد الكبار ليس هناك مبرر للتدخل فى معركة مع غيرهم حتى لا نخسر كل قطاع الريف ولذلك اذا وجدنا ما يمترضنا نبحت الموضوع ونحاول إزالة هذه العقبات دون استصدار قوانين جديدة على قدر الامكان سواء كان ذلك بصفة ادارية أو بصفة ثورية. أو بالحراسة وفقاً للقوانين الموجودة حالياً *

فنبحث المحافظات واحدة بعد لاخرى ونبحث القرى واحدة بعد الاخرى وننتهى من هذه العملية وفي نفس الوقت تشكل لجان الاتحاد الاشتراكي على النظام الجديد وستكون لجانا ثورية وأكثر تجاوباً ويمكنها أن تملأنا بالمعلومات الكاملة عن ملكية الامراء بها وعن سيطرتهم وبهذا تعمل الاجهزة السياسية على قدر الامكان ونحن نعمل دون اصدار قوانين جديدة *

موضوع الكمبيالات له ميزاته وله عيوبه فمن العيوب ما ذكره الاخ غازي من أنه يرفع الدين عن الفلاح الذي يمتلك عشرة او عشرين فدانا واذا جعلنا هذا الدين للحكومة فقد لا تظهر الكمبيالات الا المسجلة في العقد ولكن هناك نقطة يتعين علينا بحثها فلو قلنا أن الارض التي عليها دين تؤول للملكية الحكومة والكمبيالات الشخصية التي بين بعض الناس والبعض الآخر ان لم تقدم للحكومة تعتبر ساقطة ومنتهية ففي هذه الحالة لن نخسر صغار الملاك لان الحكومة أولى من الاقطاع بالكمبياله واذا كن على الارض امتياز يعود للدولة *

واذا تقرر الحراسة على مالك فلن نعطي له ايراد الارض ولكن يجب أن نضيفها بحيث يصل ثمن الارض الى القيمة الاسمية ونعتبرها مبيعة الى الجمعية التعاونية بقيمة اسمية *

● **عبد الحميد غازي :** نحدد له معاشا وننتهى منه *

● **علي صبري :** أو بالسندات *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا ، لو كان العمل بالسندات يسير لأن تصبح العملية محلولة اذن لن نعطيها ايجار الارض المفروض أن هذا الدخل يرجع للدولة ولا يرجع للأسرة *

● **شمس بدواي :** سيعطى له ٤٪ من الدخل *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ٤٪ من قيمة الارض كلها *

● **شمس بدواي :** ستقدر قيمة الارض حسب سبعة أمثال الضريبة ويستولى عليها ثم يعطى له ٤٪ من قيمتها *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يمكن استهلاك هذه الـ ٤٪ نظير ما عليه من ديون لبنك التسليف أو الضرائب أو غيرها *

● **حمدي عبيد :** من رأيي أن يستبعد عن القرية *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا الموضوع سيبحث بدقة فان هناك فئة ستبعد عن القرية وقد تمتثل فئة أخرى وهناك فئة ستوضع تحت الحراسة وقد يتخذ أكثر من إجراء مع إحدى الفئات *

● **عبد الحميد غازي :** توجد تجربة تمت في الصين *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نحن بخلاف الصين ولا نثق تماما في التجارب الخارجية فالانحداد السوفيتي منخلف في الزراعة عن الأمريكيين لان نظام التطبيق عندهم ليس كما ينبغي ولذلك تركوا ملكيات في حدود ٢٠٠ فدان في بولندا والمجر لأن *

● **عبد الحميد غازي :** عدد السكان هنا كبير ومساحة الارض قليلة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا حقيقي ولكن يجب أن نضع في الاعتبار موضوع الانتاج والعمل انفرادي والا وقعنا في نفس الخطأ ووصلنا الى ضعف في مستوى الانتاج *

وبمقارنة انتاج مالك العشرين فداناً بانتاج مالك الخمسة فدادين نجد أن الاخير لا يحصل على غلة توازي ربع انتاج الاول بسبب عدم مقدوره ولذلك كان من الضروري الاسراع بعملية التجميع الزراعي في جميع المناطق فموضوع التسجيل جدير بالبحث للوصول الى الطريقة السليمة لضمان تسجيل الارض والحجاة بحيث تسير العملية بنظام *

● **كمال الدين الحناوي :** مشروع قانون التسجيل العيني كان مفروضاً أن ينفذ من عشر سنوات ولكن هناك عناصر في وزارة العدل وفي كل الجهات تقاوم هذا المشروع لكي تستمر العملية غير منتظمة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تشكل لجنة من وزارة العدل مع السيد عبد المحسن لبحث موضوع التسجيل لان عملية التسجيل في الريف متشابكة وما زالت هناك حيازات بأسماء من ماتوا منذ ثلاثين سنة *

● **عبد الحميد غازي :** لو قمنا بتفتيش الملكية وتسجيل هذه الحيازات الصغيرة لاثّر ذلك على الاموال الاميرية لان هناك قانونا يقضى بتخفيض أربعة جنيهاً من كل عشرين جنيهاً فاقترح أن يعاد النظر في هذا القانون حتى لا تضار الدولة من جراء التسجيل *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يشترك في هذه اللجنة مندوب من وزارة الخزانة وبالتنسبة للقضايا التي أمام الإصلاح الزراعي وهي القضايا التي يدعى فيها كبار الملاك عدم حيازتهم لأكثر من مائة فدان ففي رأبي أن ترفض جميع هذه القضايا لأن الذي يطالب بها يملك أكثر من خمسين فداناً قطعاً *

● **عبد المحسن أبو النور :** أغلب القضايا التي عندنا تتعلق بأراض وضع الإصلاح الزراعي يده عليها ويدعى الملاك انهم تصرفوا فيها لفلاحين من زمن طويل دون تسجيل ويقدمون عقوداً عرفية إلى غير ذلك من المستندات *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يجب أولاً أن نضع يدنا عليها *

● **عبد المحسن أبو النور :** كلها تحت يدنا *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا عندنا في بلدنا ثلاثون فداناً ما زالت متروكة للمالك *

● **عبد المحسن أبو النور :** يجوز أن بعض الأراضي قد تركت لزمالك طبقاً لقوانين سابقة ونحن لا نريد أن نبت في مثل هذه الحالات قبل أن نستيقظ منها *

● **عبد الحميد غازي :** أحياناً يسجل المالك في اقراره أنه باع الزيادة عن المائة فدان لشخص ما وفي معظم الحالات تكون الأرض في حيازة المالك نفسه يزرعها متستراً تحت اسم المشتري الصوري *

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** وأحياناً أخرى يبيع المالك الزيادة عن المائة فدان لابنه *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** البيع لابنه كالبيع للغريب المفروض أن يؤجر الأرض كلها أو يقسمها على صغار المزارعين ويؤجرها *

● **عبد المحسن أبو النور :** دل الحصر على أنه من بين سبعين ألف فدان يوجد ستون ألفاً موزعة دون شك *

● **علي صبري :** اظن أن بعض الأعضاء في مجلس الأمة سيثيرون مسأله تعديل القانون بحيث تخفض الحيازة إلى خمسة وعشرين فداناً كحد أقصى *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستتكلم الحكومة عن الميثاق وستلتزم به .

● **عبد المحسن أبو النور :** تعرض الميثاق للملكية ولم يتعرض للحيازة وهي أن الشخص سواء كان مالكا أو مستأجرا لا يجوز أن يزرع بنفسه أكثر من خمسة وعشرين فداناً والباقي يؤجره نظير سبعة أمثال الضريبة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا عندما تجزأ المائة فدان وتزرع منها خمسة وعشرين ويؤجر الباقي فمعنى ذلك اننا نتدخل في الملكية .

● **عباس رضوان :** أرجو أن يؤجل الموضوع لحين بحث الحالات الفعلية فقد تكون هناك عائلة مكونة من عشرين فردا يزرع كل منها خمسة وعشرين فداناً فكأنهم يزرعون خمسمائة فدان أو ربع زمام القرية أو نصفه وقد تكون هناك عائلة مكونة من أكثر من ذلك ولا تزرع الا في خمسين فداناً .

● **عبد المحسن أبو النور^{رحمته} :** يتضح من كشف العائلات عندي أن عائلة نوار كانت تحتفظ بـ ٣٠٠٠ فدان تزرع منها ٢٠٠٠ بمعرفتهم— وعائلة سراج الدين ٢٢٠٠ فدان والوكيل ٢٣٠٠ فدان وشريف ١٢٧٥ فداناً وويصا ١٨٠٠ فدان والبدراوى ٤٥٠٠ فدان وهكذا آلاف الافدنة ما زالت مركزة في بعض العائلات .

● **حملى عبيد :** ما دمنا نعمل بحثاً للعملية فلا نتطرق لعمليات فرعية ونترك الأساس ، الأساس أن هؤلاء اقطاعيون ويجب أن تتخذ معهم الاجراءات فوراً .

● **كمال الدين الخناوي :** أشرت سيادتكم الى أننا لن نعالج الموضوع بقوانين أو تشريعات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اللجنة لن تقترح قوانين جديدة وإذا استلزم الامر تخفيض الملكية فان ذلك أيضا سيتم دون استصدار قوانين جديدة .

● **عبد المحسن أبو النور :** أجاز الميثاق لهؤلاء الملاك أن يتصرفوا في الزائد من الاراضى حتى سنة ١٩٧٠ .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يمكن منع هذا فلا يجوز التصرف بالبيع

للتجمعية التعاونية نريد من السيد عبد المحسن أبو النور أن يعرض البيان الخاص بمن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ •

● **عبد المحسن أبو النور** : اسكندرية : دولت محمد الهوارى - ريشة روفائيل - محمد مصطفى الهوارى •• الدخيلة ١٣ فداناً •

• ويلاحظ أن لبعض هذه الاسماء أراض في محافظات أخرى •

محافظة البحيرة - الياس صيدناوى - أبو المطامير ١٢٧ فداناً
استيلاء ٢٠١ ، ٢٧ كلها فى البحيرة أى حوالى ٣٥٠ فداناً •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هؤلاء الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ موضوعون تحت الحراسة أم لا ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : نعم موضوعون تحت الحراسة •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نريد حصراً لعائلة صيدناوى •

● **عبد المحسن أبو النور** : أحمد رشدى محمد من المحمودية يحتفظ بمائتى فدان والقدر الذى أخذ منه هو ٢٢ فداناً •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا بد أن عنده أكثر من ٢٢٢ فداناً •

● **عبد المحسن أبو النور** : لا يوجد أمامه فى الملاحظات ما يشير إلى أن له أملاكاً فى محافظة أخرى •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كيف استولينا على ٢٢ فداناً وهو مسموح له بملكية ٣٠٠ فدان !

● **عبد المحسن أبو النور** : يجوز أنه لا يوجد عنده أولاد وعائلة صيدناوى التى طبق عليها القانون كبيرة جداً •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما عملهم ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : السيدة ماري صيدناوى توفي زوجها وعندها ولدان ، ويوسف صيدناوى له زوجة وثلاثة أولاد ، وجورج صيدناوى له زوجة وخليل صيدناوى له زوجة وابنه وسيمون صيدناوى ونويس صيدناوى وأولاده وعائدة صيدناوى وابن وبنت وكلهم تحت الحراسة •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل لهم بيوت فى الريف ؟

● عبد المحسن أبو النور : نعم .

● المشير عبد الحكيم عامر : كمبدأ عام جميع الذين طبق عليهم قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ يوضعون تحت الحراسة فهؤلاء اقطاعيون بدون شك .

● شمس بدران : قد لا يكون اقطاعيا فربما لم يطبق عليه القانون الا في فدان واحد مثلا .

● المشير عبد الحكيم عامر : جميع من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ كانوا يمتلكون أكثر من ٣٠٠ فدان ثم طبق عليهم قانون سنة ١٩٦١ أيضا فطبعا هؤلاء مفروغ من أنهم معادون للثورة .

● عبد الحميد غازی : هذا القرار يسهل علينا عملنا كثيرا فهؤلاء جميعا قوى معادية .

● عبد المحسن أبو النور : عندى الموضوعين تحت الحراسة كمائلات .

● شمس بدران : البدرای - نوار - سراج الدين - الاتربى - أبو لحاف - الخياط - الجبالى - الفقى - وهناك أفراد تظلّموا عندما رفعت عنهم الحراسة لان الماهية التى كانت تصرف لهم من الحراسة اكبر من دخلهم السابق .

● المشير عبد الحكيم عامر : نحن ننقش المبدأ هل الذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح سنة ١٩٥٢ قوى معادية أم لا ؟ ثم ننقش بعد ذلك ما يتبع بشأنهم .

● سامى شرف : عندما نستعرض أسماء العائلات نستطيع أن نحكم ببساطة على أنهم جميعا قوى معادية للثورة .

● شمس بدران : يوجد أشخاص فى منتهى الخطورة كما يوجد بعضهم متجاوبون ولو وضعت الحراسة على الجميع دون استثناء لكان فى ذلك شيء من الظلم فمثلا وهذان يحتفظ بمائتى فدان ولم نأخذ منه سوى ٢٢ فدانا ومعنى ذلك أنه لا يوجد عنده زوجة أو أولاد فهل يعتبر معاديا للثورة ؟

● عل صبرى : نرسل كشوف سنة ١٩٥٢ للجبهة التى تعتمد عليها اللجنة فنرسلها للاتحاد الاشتراكي وللمحافظ وللمدير الامن لاجراء

التحريرات عنهم وايضاح حقيقة امرهم وممتلكاتهم الحالية وهل هم مستقلون ام غير مستقلين .. الخ .

● **عبد المحسن أبو النور :** وعلى ضوء هذه التحريات يوضع تحت الحراسة من تجمع المعلومات على أنه مستقل .

● **حمدي عبيد :** لا يجوز أن يكون هناك أى تفاهم مع من طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ لأن هؤلاء أعداء للثورة بطبيعتهم ويجب أن نسير على هذا المبدأ .

● **عبد المحسن أبو النور :** لو اتبعنا هذا المبدأ ووضعنا تحت الحراسة كل من يطبق عليهم قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ فلا يصح أن يكون قاصرا على هذه الفئة بل يجب أن ينفذ أيضا بالنسبة لمن طبقت عليهم القرارات الاشتراكية سنة ١٩٦١ وأرى - كما ذكر السيد/ على صبري - أن عندنا ثلاثة مصادر للتحريات يكملها مصدران آخران - فنبعث الحالات في كل محافظة على حدة ثم نضع تحت الحراسة من يستغل الناس ويتحكم في أرزاقهم أما من يعيش مسالما فليس هناك مبرر لمعاداته .

● **شمس بلوان :** هناك تفاوت في معاداة الثورة فصاحب المنزل الذي خفض ايجاره معاد قطعا للثورة وواجبنا ألا نضع تحت الحراسة الا من يشكل خطورة فعلية على الثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المالك الكبير الذي كانت له سيطرة وقوة اقتصادية قبل الثورة هو الذي يشكل خطورة فعلية وكل من انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ من هذا النوع لانه لم يسر الا على من كان عنده أكثر من ثلاثمائة فدان أى الطبقة الغنية التي كانت تسيطر على الحكم والاحزاب في البلد وعندما أردنا إصدار قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ رفض الوفد الاشتراكي في الحكم مجاملة لهذه الفئة لانه كان يعتبرهم القوة السياسية له .. هؤلاء هم القوى السياسية المعادية التي لها نفوذ وجذور وسلطة سياسية على مجموعات من الناس في الريف ولها صلات اجتماعية واسعة وهذا يخيف وضع صاحب البيت الذي خفض ايجاره وهو منطو على نفسه في بيته .

● **شمس بلوان :** مالك كان عنده ثلاثمائة فدان بالضبط فلم ينطبق عليه القانون وآخر كان عنده ثلاثمائة وواحد فطبق عليه القانون فكيف نفرق بين الاثنين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : من كان يملك ثلاثمائة فدان كان يعتبر مالكا كبيرا لان ايراد ثلاثمائة فدان في الماضي تعادل ستمائة الآن ثم طبق عليه قطعا قانون ١٩٦١ أو أمنت بعض السندات التي كان يملكها .

● **على صبري** : هذا المبدأ صحيح بنسبة ٩٩٪ ولكن بالنسبة لمن توفي من هؤلاء الناس فان علينا أن نفرغ الكشوف ونستثنى من مات وعنده ثلاثة أو أربعة اولاد حصل كل منهم على ٣٠ أو ٢٠ فدانا .

● **كمال الدين رفعت** : ليس من الضروري أن يرتبط صاحب الأرض بالسلوك الاقطاعي .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كقاعدة عامة ٠٠٠ ، ٩٩٪ ممن كانوا يمتلكون ٣٠٠ فدان كانوا يمارسون النفوذ الاقطاعي ومن شذ عن هذه القاعدة لا تزيد نسبته عن ١٪ .

● **كمال الدين رفعت** : في بعض الاحوال يمارس مالك العشرين فدانا النفوذ الاقطاعي أكثر ممن يمتلك مائتين .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا يمكن مقارنة مالك العشرين فدانا بمالك المائتين ٠٠ من الذي كان ينتخب في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ؟ صاحب العشرين أو صاحب المائتين .

● **حسن خليل** : اذا وضعنا الذين أضربوا من قانون الاصلاح الزراعي تحت الحراسة فان هناك آخرين أضربوا أيضا لاسباب مثل تأمين المصانع والاسهم .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : موضوع الرأسمالية يخالف موضوع الاقطاع .

● **حسن خليل** : فرض الحراسة على مستوى واسع بعد ١٤ سنة من الثورة قد يوحي بأن الثورة بدأت تخشى هؤلاء الناس .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : بالعكس الثورة بدأت تطور نفسها وتسدّد خطأها .

● **على صبري** : في الوقت الذي نضع الاقطاع تحت الحراسة سنقوم بتوزيع الارض على الفلاحين أقصد أنها ثورة اجتماعية تهدف الى اعادة توزيع الارض بطريقة أكثر عدالة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تراكم الرأسمالية بهذا الشكل في الريف يضعف من الثورة لما لهم من نشاط وحركة فمثلا أسرة الفقى كانت تحت الحراسة ومازال لها نفوذ وسلطة في منطقتها *

● **سامي شرف** : اقترح أن نسير في ثلاثة خطوات في بحثنا :

الاول : العائلات الاقطاعية وهي قليلة ومعروفة *

الثاني : الافراد الذين ينطبق عليهم التعريف بأنهم اقطاعيون ومستغلون *

الثالث : اليهود والشوام المتصرون وهم يشكلون نسبة كبيرة كما هو واضح من الكشف *

● **عبد المحسن أبو النور** : عندي كشف بالعائلات التي تمثل - في رأيي - السيطرة في الريف *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل طبق على من شملهم هذا الكشف قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ *

● **عبد المحسن أبو النور** : نعم ويبلغ عدد هذه العائلات ٢٣٦ عائلة وضع بعضها تحت الحراسة وسترسل الكشف للمحافظين ولديري الامن ولأمناء الاتحاد الاشتراكي وللمخابرات والمباحث الجنائية *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يجب أن نبحث هنا الحالات التي طبق عليها قانون سنة ١٩٥٢ فالقاعدة العامة الاكيدة أن هؤلاء كانوا أصحاب أراض نزع مناهم وأصحاب نفوذ زال عنهم فهم معادون قطعاً للثورة ويجب أن تنتهي منهم *

● **عبد المحسن أبو النور** : عدد العائلات ٢٣٦ وتشمل ١٨٤١ شخصا كانوا يملكون أراض طبق عليها قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ ويمكن وضعهم تحت الحراسة *

(وهنا استعرض سيادته أسماء العائلات ومقدار ملكياتهم)

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كم يبلغ مجموع هذه الملكيات ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : مجموع المساحات الباقية في حيازاتهم ١٨٠٦٧٨ فدانا *

● **شمس بدوان** : التصفية اما أن تكون على أساس التملك أو على

أساس السلوك فإذا كانت التصفية على أساس السلوك فإن علينا أن نبحث عن ذوى السيطرة والسلوك المضاد للثورة فنضعهم تحت الحراسة ثم نترك للباقي أن يتصرفوا في أرضهم وفقا للميثاق .

أما إذا كان الغرض من التصفية هو إزالة السيطرة الناتجة عن ملكية الأرض فاما أن نضع جميع الملاك تحت الحراسة أو نطبق منذ الآن ما نص عليه الميثاق من تحديد للملكية الأسرة كلها بحيث لا تتجاوز مائة فدان . وفى رأى انهم يرحبون بتطبيق الميثاق من الآن أكثر من فرض الحراسة عليهم حتى ولو تم بيع الزائد من أرضهم عن طريق الجمعيات التعاونية .

● **عبد المحسن أبو الثور :** العملية ليست عملية أرض ولكنها عملية السيطرة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نحن ملتزمون بالميثاق .

● **عبد المحسن أبو الثور :** يقضى الميثاق بوضع أصحاب النفوذ تحت الحراسة ، ولكن هل نضع كل الذين خضعوا للقانون سنة ١٩٥٢ تحت الحراسة ؟ أو نكتفى بوضع الذين يمارسون السيطرة الفعلية .

● **كمال الدين رفعت :** أما أن نتفق على قاعدة عامة أو نبحث جميع الحالات واحدة واحدة .

● **عبد الحميد غلّازي :** إذا وضعنا الحراسة على شخص فنحن نقدم منفعة لمانتي فلاح وعلينا أن نرى ميزان القوى من الذخيرة الشعبية وفى رأى أن هذا إجراء ثورى يفيد الثورة .

● **عل صبرى :** عندما نتدبر الموقف نجد أن هؤلاء الاقطاعيين ليسوا معنا بالطبيعة فعندما نستولى على ١٨٠ ألف فدان أو ٢٠٠ ألف فدان ونوزعها على الفلاحين فاننا نكسب بهم قوة سياسية أضعاف هؤلاء الناس لاني أستطيع أن أربط بهذه الأرض ٧٠ أو ٨٠ ألف عائلة أى حوالى ١/٢ مليون فرد .

● **حمدي عبيد :** المكسب سيكون مضاعفا ويجب ألا تأخذنا هؤلاء الناس رحمة ولا رافة فقد رحمتهم هذه المدة الطويلة على أساس أن يتحسن أسلوبهم ولكن دون جدوى بل انهم يترصبون بنا ويتهينون الفرض للقضاء علينا ولذلك يجب أن تأخذ حقنا ونصفيهم ونعطى الأرض للفلاحين الضعفاء الذين استغلوا طوالب الستين الماضية .

● **شمس بدوان :** يوجد حل وسط فنحن ملزمون بالآلة نتخذ اجراء
يظلم احدا ولو اتخذنا اجراء مع الف شخص ثم ظهر أن هذا الاجراء لم
يكن سليما مع اثنين منهم فان ذلك سييسر الى الاجراء كله ومن هنا نبدا
البحث بحيث لا يكون هناك مظلوم .

قد يكون فى العائلة فرد واحد هو الذى يزاول النفوذ الاقطاعى.
فيمكن أن نضعه بمفرده تحت الحراسة أما اذا كان فى العائلة التى طر
عليها قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ أكثر من واحد فان هؤلاء قطعاً
كانوا يزاولون النفوذ والسيطرة ويجب وضعهم جميعاً تحت الحراسة
ولذلك اقترح أن تبحث حالة الشخص الذى ليس له عائلة بالبلد ونرى
ان كان يزاول نفوذاً اقطاعياً أم لا .

● **عبد المحسن أبو النور :** مثل طبيب ادخر بعض الاموال وصيدته
الوحيدة لاستثمارها أن اشترى مائتى فدان فى حجة ما ثم طبق عليه
القانون .

● **عبد الحميد غازى :** ذكر السيد الرئيس فى عيد العمال أنه
اذا كان لدى أحد الاشخاص شركة ثم استخدم مذكراته منها فى انشاء
شركة ثانية فانه يكون مستغلاً ولذلك فاني أرى أن مثل هذا الشخص
يمثل قوى اقتصادية خطيرة على المجتمع .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** العيب الوحيد فى هذا الاجراء أنه من
الجائز أن تكون ملكية الفرد فى بعض العائلات التى طبق عليها قانون
الاصلاح سنة ١٩٥٢ صغيرة .

● **عبد المحسن أبو النور :** جميع المذكورين بالكشف يملك كل
منهم مائة فدان .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** على العموم قد اتضح من المناقشة
أنه لا خلاف على المبدأ بالنسبة لوضع الحراسة على من طبق عليهم قانون
١٩٥٢ وان كان البعض يقر اجراء تعديلات حتى لا يظلم أحد فيمكن
أن ترسل هذه الكشوف الى اللجان أو تعقد اجتماعات معهم .

● **عبد المحسن أبو النور :** سترسل جميع هذه الكشوف اليوم
اليوم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا أقصد جميع كشوف سنة ١٩٥٢
ولكن تعطى أسبقيات فنأخذ رأى محافظات بحرى بالنسبة لكشوف

الاول ثم رأى محافظات قبل ثم أمانة الفلاحين وبعد ذلك ترسل لهم
ايضا كشوف سنة ١٩٥٢ كلها ونستطلع آراءهم *

● **عبد المحسن أبو النور** : مع مبدأ السرية أخشى الا يتفق هذا *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المعروف في البلد كلها أننا نبحت
موضوع الاقطاع *

● **عباسي رضوان** : ستكون بداية العمل قطعاً بالنسبة لمن طبق
عليه قانون سنة ١٩٥٢ فترسل اقتراح الاخ عبد المحسن بالنسبة
للعائلة لكل محافظة على حدة *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : حتى لا يضيع الوقت وحرصاً على
العدالة نفرض عليهم الحراسة على أن نسمح بفترة معينة تقدم فيها
التظلمات التي ننظر فيها بالاشتراك مع اللجان *

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : ما هو دور المحافظات في هذه
الكشوف ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نطلب منها رأياً عن العائلات
الاقطاعية على ضوء الواقع قد يضيفون الى الكشف عائلات أخرى أغفل
ذكرها أو قد يطلبون استبعاد عائلة من الكشوف *

● **كمال الدين الحناوي** : قد نستطيع بواسطة العمل الجماهيري
أن نصل الى حل أفضل فلو قسمنا اللجنة التقسيم الجغرافي الذي
أشرف اليه الاخ عبد الحميد وانتقلت اللجان الى المحافظات ثم استعرضت
الكشف الخاص بكل محافظة على الواقع وعلى ضوء البيانات فانه يمكن
الرجوع الى اللجنة في ظرف أسبوع بكل البيانات المطلوبة *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا معقول تشكل لجنتان واحدة
للوحة البحرى والثانية للوجه القبلى وتنقل اللجنة الى المحافظات
وتستعرض الكشوف مع المحافظين ومع الاتحاد الاشتراكي وتصحيح
المعلومات أو تعديل فيها على أساس أن سنة ١٩٥٤ هي نقطة البداية *

بعد ذلك نريد أن نتخذ اجراء نهائياً بالنسبة للموضوعين الآن
ببحث الحراسة وتهم بيوت أبي الزيف بحيث يستبعدون من هيئة الفرز
بحدد أقامتهم في القاهرة ويتولى السيد سامي حصر من كانوا بالريف
ورفعت عنهم الحراسة لبحث حالتهم ؟

● **سامي شرف** : نسبة كبيرة ممن رفعت عنهم الحراسة تركوا الريف وانتقلوا بعائلاتهم إلى القاهرة أو الاسكندرية *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا انتقال اختياري ولكن يريد أن نعم العملية على هذا الاساس. فترسل الكشوف الخاصة بمن رفعت عنهم الحراسة للمحفظات لبحثها على هذا الاساس *

● **شعراوي جمعة** : على ألا نسمح لهم الا بمسكن واحد فقط *

● **حسن خليل** : كما أن ١١-١٠ عائلة الاقطاعية رؤساء للاقطاع فساهم بها أفراداً ضعفاء ليس لهم قيمة فعلاً *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : أقصد الذين تحت الحراسة فعلاً وهؤلاء هم رؤوس الاقطاع *

● **عبد المجيد شديد** : هل تتعلق هذه الخطوة بالارض الزراعية فقط ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نعم فنبعد الجميع عن الريف ونحدد اقامتهم في القاهرة أو الاسكندرية ويسمىالاتحاد الاشتراكي على بيوتهم في الريف *

● **شمس بدوان** : بعض الموضوعين تحت الحراسة لا تتجاوز ملكيتهم عشرين فدانا *

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لابد أن يترك القرية أيضا .. ماذا يعمل بها ؟

● **سامي شرف** : جميع الموضوعين تحت الحراسة محصورون في العائلات الكبيرة سواء سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ *

الذين فرضت عليهم الحراسة وزعت أراضيهم على الفلاحين بعد الانتخابات الاخيرة لمجلس الأمة *

● **عبد الحميد غازی** : الحراسة كانت مفروضة على بعضهم لاسباب أخرى خلاف الارض *

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : هناك بعض الحالات الشاذة اذكروا منها حالة محمود زكي القيفي الذي لم يكن موجوداً بمنزله الريفي وقت فرض الحراسة التي كان بالمستشفى وعند استلام السبب ليلطأن

المنزىل طردت الخادم منه ولما شكى القىمى من هذا الاجراء خاصة وأن النفقة التى قررت له كانت ١٣ جنيها شهريا أعيد اليه المنزىل ، فهل سيطرء ثانية منه ؟

● كذاى الدين العناوى : يوجد ارتباط بين العائلات الإقطاعية فى الريف مما يؤدى الى حدوث نهريپ داخل فئلا القىمى يصاهر عائلة منها وحقيقة مظهره لا تتفق مع المبلغ الذى يتقاضاه كنفقة شهرية .

● بو هـ حفظ : ثبت من بحث الموضوع أن المنزىل كان مغلقا وليس به أحد فوضع المركز عليه مخبرا للملاظنة وبعد أن أبلغنى السيد أبو الفضل بما ذكره الآن رفعت الحراسة عن المنزىل وسلم لصاحبه .

● محمد عبد السامح ، بو انفصل : ولكن وفا لقرار السيد المشير ستماء الحراسة مرة أخرى .

● المشير عبد الحكيم عامر : نحن لم نقرر إعادة الحراسة عليه بعد ولكن الخطوة الاولى الإيجابيه هى أن نبحث الموقف بالنسبة لجميع الموضوعين تحت الحراسة ونعمل على تصفيته اقصد وضع الحراسة على كبار الإقطاعيين مثل البىراوى وسراج الدين وأمثالهم .

● شمسى بلوان : هناك أشخاص لهم أملاك بسيطة وضعوا تحت الحراسة لسبب غير الملكية .

● عبد المحسن أبو النور : هؤلاء هم تجار الحشيش والمجرمون والمترشون الذين قدموا للمحاكمة .

● المشير عبد الحكيم عامر : تبين من تحقيق بعض المنظمات أن منهم من كان ضحية تقارير إدارية وتم رفع الحراسة عنه ولذلك أرى أن نعيد بحث جميع الحالات السابقة ونتخذ فيها قرارا بما يتفق والتحريرات .

● شمسى بلوان : الملاك الزراعيون الموضوعون تحت الحراسة الذين طبق عليهم قانون ١٩٦١ تنصرف معهم دون بحث أما الذين لهم ملكيات بسيطة فلا تتخذ معهم اجراء الا بعد بحث .

● المشير عبد الحكيم عامر : تبعدهم عن الريف ونستولى على بيوتهم هناك ونسلمها للمحافظة لتتصرف فيها وتحصر باقى أسماء الذين طبق عليهم قرار سنة ١٩٦١ .

● سامي شرف : هذه الاسماء موجودة لدينا *

● المشير عبد الحكيم عامر : تبعد جميع هؤلاء أيضا عن الريس وتسلم بيوتهم هناك للمحافظة *

● شعراوي جمعة : أغلبهم يقيم اما في القاهرة أو في الاسكندرية لان الارض قد أخذت منهم ولم يعد لهم صلة بها *

● المشير عبد الحكيم عامر : لا ، مازال الكثيرون يقيمون بالريف وبصفه عامة من طبقت عليه قوانين الاصلاح سنة ١٩٥٢ سنة ١٩١١ . وعندهم ارض وموضوع تحت الحراسة تحدد اقامته في القاهرة أو الاسكندرية ويترك له بيت واحد أما باقي البيوت التي في الريف فتزخده منه * وتسلم للمحافظة ثم نترك التصرف فيها للجنة مشورة من المحافظة والاتحاد الاشتراكي وسنعرض ما اتفق عليه في هذا الشأن على السيد رئيس الجمهورية ولن يعلن الا بعد التنفيذ *

● شمس بولاق : ومتى نبحث باقي حالات الموضوعين تحت الحراسة ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : سنشكل اللجنتين الآن على اساس أن تبحث جميع الحالات بالاضافة الى حالات سنة ١٩٥٢ بحيث تنتهي من البت فيها في الجلسة القادمة والاخ على سيشكل اللجنتين ويمكنهم الاستعانة بمن ترون وتبدأون العمل فوراً *

● كمال الدين الحناوي : بالاضافة الى اللجنتين أرجو أن تشترك المخابرات والمباحث في هذا العمل *

● المشير عبد الحكيم عامر : البحث الذي يتعلق بمن طبعت عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ ، ١٩٦٦ فهو مرهق وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث *

● علي صبري : نرجو أن يكون لدينا مع الكشيسف الخاص بالحراسة كشف بالاقارب من الدرجة الثالثة ومناصبهم *

● سامي شرف : سيادتكم كنت قد سألت عن الحراسة على عتلا للموم توجد ستة فروع للعائلة تحت الحراسة *

● كمال الدين الحناوي : هناك ثغرة في موضوع الحراسة على

العلات فاذا فرضت الحراسة على شخص ما وأولاده فإن الابن البالغ يستبق من الحراسة وعن هذا الطريق يحدث تهريب *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستظهر لنا مثل هذه الحالات في العصر التفصيلي لن نترك لاحد فرصة التهريب وإذا وافق السيد الرئيس على هذا الرأي فإن الجهاز الإداري بالمحافظة سيتولى التنفيذ فوراً دون مجاملة *

ومن الآن يقوم الاخ صلاح بتقسيم العمل الذى ستتولاه المباحث والمخابرات الى مناطق حتى لا يضيع الوقت وأثناء البحث فريد أسماء النوريين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى الريف ونحن لن نكسب الا سبت من توزيع الارض على الفلاحين سوى ازالة نفوذ الاقطاع ونقصو السورة فقد يستغرق التوزيع خمس سنوات أو عشر *

● **عبد المحسن أبو النور :** أقترح أن يوضع الاشخاص الذين ثبت عليهم النهب من قانون الاصلاح تحت الحراسة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** من يتبت عليهم التهريب قانوناً يوضعون تحت الحراسة ويطردون من الريف كما سبق الاتفاق أما من نوفي منهم فلا نتعرض لمائلته *

● **كمال الدين الحناوى :** ولكنه أصل المائلة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا يدخلنا فى حلقة أخرى من البحث *

● **عبد المحسن أبو النور :** (استمر سيادته فى استعراض باقى الاسماء)
● **المشير عبد الحكيم عامر :** أن شاء الله تنتقل اللجان الى مختلف المحافظات لبحث الذين طبق عليهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ *

● **على صبرى :** إذا كان اجتماع الوجه القبلى سيكون الاربع القادم فانه يمكن أن تقوم اللجنة المختصة بالوجه البحرى بالبحث عن هذه الفترة *

● **المشير عبد الحكيم عامر :** وهو كذلك هل هناك موضوعات

أخرى ؟

● **عباس وضوان :** هل يلغى اجتماع الوجه القبلى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا ، يجب أن يجتمع بهم وأكثر القول إلا يدل أى واحد منا بأية تصريحات للصحف على الإطلاق عما يدور فى هذه اللجان وأنا شخصياً لن أصرح بشئ .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** كنت أتولى أعمال السكرتارية للجنة وكذلك ما يختص بالصحافة والسكرتارية الآن أصبحت مع الاخ عبد المجيد شديد فأقترح أن يختص بالصحافة أيضا فى هذا الموضوع لان سيادتك قروا أن السكرتارية هى فقط التى تدل بتصريحات للصحف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المهم أن تكون هناك جهة واحدة مسئولة عن النشر .

اللجان القضائية
للاصلاح الزراعى
وحماية التشريعات السورية



٣٠ مايو ١٩٦٦ قسّم السيد عبد الحسن
أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير
الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى وعضو اللجنة
العليا لتصفية الاعراع مذكره الى اللجنة خاصة باللجان
القضائية للاصلاح الزراعى وقد تمت الموافقة عليها :

ونص المذكرة كما يلى :

١ - تنص المادة (١٣) مكرر من قانون الاصلاح الزراعى الاول
(١٩٥٢) على تشكيل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم
يختاره وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن عضو من مجلس الدولة
ومندوب عن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ومندوب عن الشهر العقدى
وأخر من مصلحة المساحة - وتكون مهمتها فى حالة المنازعة تحقيق
الديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب
الاستيلاء عليه طبقاً لاحكام القانون كما تختص هذه اللجنة بالفصل فى
المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها *

٢ - وتقضى المادة ذاتها بأن يكون القرار الذى يصدره مجلس ادارة
الهيئة العامة للاصلاح الزراعى باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التمعق
والفحص بواسطة اللجان المشار اليها نهائياً وقاطعاً لكل نزاع فى أصل
الملكية وفى صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع *

٣ - لاحظنا عند تولينا وزارة الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى فى
اكتوبر سنة ١٩٦١ أنه منذ انشاء اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فى
سنة ١٩٥٣ بقيت هذه اللجنة منفردة رغم تكرار الاعتراضات المقامه أمامه
والتي بلغت حينذاك نحواً من ٢٠٠٠ - اعتراض ونتيجة لذلك فقد بقيت
اعتراضات كثيرة لدى هذه اللجنة دون أن يتم الفصل فيها *

ولذلك فقد أعدنا تنظيم تلك اللجنة واجراءاتها وأدخلنا عليها نظم
(النضير) أسوة بباقي المحاكم بقصد تهئية الاعتراضات الرفوعة
أمامها واعدادها للمرافعة وكذلك فقد رأينا زيادة عدد اللجان القضائية
الى ثلاث لجان (دوائر) بدلا من لجنة واحدة كما كان الحال من قبل
طوال السنوات السابقة *

٤ - ونتيجة لزيادة عدد الاعتراضات بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الثاني (١٩٦١) وقانون الأجانب (١٩٦٣) فقد زيد عدد اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الى خمس لجان (دوائر) منذ السنة القضائية ١٩٦٥/٦٤ .

٥ - ومن ناحية أخرى فقد لاحظنا أن اللجان القضائية تنترم في قراراتها أحكام القانون فحسب دون نظر الى أية اعتبارات سياسية ودون التفات الى الحيل القانونية التي يجب أليها الخاضعون للقانون بقصد انهرب من الاستيلاء ودون مراعاة للشغرات القائمة في القوانين المختلفة التي يتسرب الخاضعون للقانون منها ويسعون للإفلات من الاستيلاء .

ولذلك فقد رأينا الاستناد الى النص الوارد في قانون الهيئات العامة والذي يقضي بالآ تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة نافذة الا بعد التصديق عليها من الوزير المختص وأينا الاستناد الى هذا النص لبسط رقابتنا القانونية والسياسية على القرارات الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في شأن التصديق على قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي المشار إليها .

ومن قبيل ذلك - وعلى سبيل المثال

(أ) كانت اللجان القضائية تقضي بالاعتداد بكثير من التصرفات استنادا الى ثبوت تاريخها ببصمة ختم لشخص متوفى - وذلك رغم عدم ثبوت جبر (كسر) هذا الختم بعد وفاة صاحبه .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاعتداد بدليل ثبوت التاريخ المستند من بصمة ختم الشخص المتوفى الا اذا ثبت أعدام هذا الختم فور الوفاة - وأن يثبت ذلك بهوجب محضر رسمي يودع جهة رسمية مختصة (كمحاكم الأحوال الشخصية مثلا) .

(ب) كانت اللجان القضائية نقضي بالاعتداد بكثير من التصرفات استنادا الى ثبوت تاريخها بالتأشير عليها من بعض كتاب المحاكم بما يفيد نظرها في قضايا معينة .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاعتداء بدليل ثبوت التاريخ المعتمد من تأشير كتاب المحاكم - الا اذا كانت المستندات المؤشر عليها ثابتة في محضر جلسة المحكمة المختصة أو اذا ورد مضمونها في الحكم الصادر من هذه المحكمة .

(ج) كانت اللجان القضائية تقضى بالاعتداد بكثير من التصرفات التي يستخدم فيها ذوو الشأن حيلة قانونية يتدعون بها للافلات من الاستيلاء : ومثالها الاستناد الى عيب الفبن في الثمن للتوصل الى ابطال عقود قديمة مضى على صدورها اكثر من ١٥ ٠٠ وكذلك الاستناد الى نص في القانون المدني الذي يقضى بان التصرف الصادر من مالك الى أحد ورثته يحتفظ فيه البائع لنفسه بحقه في الانقاع مدى حياته بالعقار المباع مع حرمان المشتري من التصرف خلال هذه المدة - يعد بمثابة وصية ٠٠ الخ .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاخذ بمثل هذه الحيل القانونية اذا تبين من ظروف الاعتراض عدم جديتها وان القصد منها هو النهرب من القانون ٠٠

(د) كانت اللجان القضائية تجرى في قراراتها على الاعتداد بملكية الغير للاراضي الخاضعة للاستيلاء استنادا الى ادعائهم تملكها بوضع اليد للمدة الطويلة مكتفية في اثبات ذلك بشهادة الشهود .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاخذ بشهادة الشهود وحدها كدليل منفرد لاثبات الملكية بوضع اليد .

وعن طريق هذه الرقابة الدقيقة لاعمال اللجان القضائية وابطال ما يتعارض منها مع الاهداف التورية لتشريع الاصلاح الزراعي وروحه .

٦ - ولكن ورغمما عن زيادة عدد اللجان القضائية (الى خمس دوائر) فقد تزايد عدد الاعتراضات المقامة امامها حتى بلغ ٨٨٨٠ اعتراضا (منذ سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٦) آتمت اللجان القضائية الفصل في نحو من ٣٥٠٠ اعتراض (من سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٦) ولا يزال متداولاً امام هذه اللجان القضائية نحواً من ٥٣٨٠ اعتراضاً .

٧ - لذلك ونظرا لبطء اجراءات الفصل في الاعتراضات من اللجان القضائية للاصلاح الزراعي ثم تتابع مراحل مراجعتها في ادارة القوى والتشريع للاصلاح الزراعي (بمجلس الدولة) ثم نظرها في مجالس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ثم مراجعتها والتصديق عليها لدينا (باعتبارنا وزيرا للاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي) وما يقتضيه ذلك من جهده وما يستغرقه من وقت طويل .

ونظرا لان اللجان القضائية - كما سبق أن اوضحنا - لا تلتزم الا

بأحكام القانون فحسب وعادة تطبيق أحكام القانون العام في مجال قانون الإصلاح الزراعي رغم ما له من صفة (الخصوصية) باعتباره تشريعا (ثوريا) استثنائيا له أهدافه الخاصة - ولا تنقيد بأى اعتبار سياسي ولا تلتفت الى الحيل القانونية والثغرات القائمة في القوانين المختلفة والتي يلجأ الملاك الخاضعون للقانون إليها بقصد التهرب من الاستيلاء .

لذلك كله - فاننا نتقدم بهذه المذكرة مقترحين بعض الحلول البديلة التي نعتقد أن الأخذ بها قد يؤدي الى معالجة مشكلة تكمن الاعتراضات أمام اللجان القضائية القائمة حاليا ويكفل مراعاة حسن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي باعتباره تشريعا ثوريا . ويضمن حماية أهدافه . وهذه الحلول البديلة هي :

أولا : فرض الحراسة على الاراضى الزراعية والعقارات محل الاعتراضات المقامة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي .

على أن تحصر تلك الاراضى والعقارات في كشوف تلحق بقرار فرض الحراسة .

وعلى أن ينص في قرار الحراسة على تخويلنا سلطة تشكيل لجان قانونية تضم كل منها ٣ أعضاء - يتم اختيارهم بدقة بالاتفاق مع وزارة العدل ورئيس مجلس الدولة - وتختص هذه اللجان بنظر التظلمات التي تقدم من أصحاب الحقوق العينية الأصلية على الاراضى والعقارات المشار إليها على أن تقدم هذه التظلمات خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار فرض الحراسة والكشوف الملحقة به - في الجريدة الرسمية وأن يبين في التظلم اسم المتظلم (وهو ذات المعارض حاليا) وعنوانه وأسباب تظلمه وأدلته . الخ .

ويحدد القرار مدة معينة (من ثلاثة الى ستة أشهر) يتم خلالها الفصل في التظلمات المشار إليها من تاريخ تقديمها .

كما ينص في القرار على أن قرارات اللجان القانونية لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها منا . ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

ثانيا : تعديل قانون الإصلاح الزراعي (وهذا يستوجب العرض على مجلس الأمة بحيث يعدل تشكيل اللجان القضائية) الوارد في المادة ١٣ مكرر من القانون (وتختصر محل التصديق على القرارات التي تصدرها

هذه اللجان وتحدد هذه المراحل بدقة مع توفير الضمانات الكافية لمراقبة تلك القرارات بما يحقق المحافظة على الاهداف الثورية لتشريع الاصلاح الزراعي .

ثالثا : تعديل قانون الاصلاح الزراعي (وهذا يستوجب كذلك العرض على مجلس الامة) بحيث يتضمن تحديدا وحصر ادلة ثبوت التاريخ التي يتعين على الجهات القضائية المختصة النزاعها عند نظر الاعتراضات المقدمة اليها وكذلك تحديد وحصر ادلة الملكية والحيازة التي يتعين على الجهات القضائية الاخذ بها عند فحص ملكية الخاضعين للقانون وكذلك الزام اللجان القضائية بالفصل في الاعتراضات المنظورة امامها خلال مواعيد محددة .. الخ .

اجتماع

الوجه القبلي

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة
المشير عيسى الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية
بالمحافظين وامنه الاستاذ الاشتراكي العربي ومديري
الامن لمحافظة الازم القلبي يوم ٢ يونيو ١٩٦٦
لمناقشة اسلوب عمل اللجنة والرد على اية
استفسارات حول الخطوات المقترحة وفيما يلي صورة
من محضر اجتماع اللجنة .

● المشير : ارجو ألا تؤخذوني على هذا التأخير حيث كان
متدنا اجتماع اللجنة واعتقد ان هذا يسهل اجتماعنا معكم .

الموضوع الذي سنتكلم فيه ليس جديدا عليكم ولكن يجب ان
تكونوا على علم تام به فقد تحدثت الصحف عن تشكيل لجنة تصفية
الاقطاع او النفوذ الاقطاعي في الريف على وجه اصح وهذه اللجنة
سوف تنظر وتقوم بفحص عدة نقاط : -
ملكية او حيازة مساحات كبيرة من الارض الزراعية سواء
فردية او عائلية وكذلك الارهاب الاجرامى فاذا كانت هناك عائلات
ترهب الناس بالاقدام او تحتكر بعض وسائل الزراعة مثل ماكينات
الري في المناطق التي تعتمد اساسا على الري بالماكينات واعتقد ان
اكثر المناطق في هذا هي قنا وسوهاج او قد تحتكر مراكز النفوذ في
القرية اى النواحي الادارية في القرية سواء كان ذلك في المملوكية
او شياخة الخفر او الجمعيات التعاونية او لجنة الاتحاد الاشتراكي
في القرية او مجلس القرية وما الى ذلك من الاجهزة فكل هذه الاجهزة
لا بد الا يتدخل فيها احتكار لنفوذ معين في القرية كل هذا لا بد ان تبחנוه
وكل الاجراءات التي تقوم بها لابد ان تأخذ طريقا ثوريا وليس طريقا
روتينيا . . بمعنى انه عند بحث هذه الموضوعات لا نتقيد في البحث
بالقانون بل نقولون اراءكم فيما يجب ان يكون وبمسد ان ينتهى البحث
نتناقش في هذه اللجنة ونأخذ الاجراءات المناسبة ولا نتقيد في هذا
العمل بالقوانين الموضوعية وارىد ان تكون اراءكم في هذه الموضوعات
حرة وثورية لذا يجب ان تقولوا اراءكم في هذه الموضوعات بمنتهى الحرية
وفي رايانا ان هذه العملية تتم بالشكل الاتي .

ان الاتحاد الاشتراكي كجهاز ساسي يقوم بحصر هذه الموضوعات
ويقدم بها تقريرا للجنة هنا بمفرده كجهاز سياسي ويقدم المحافظون
ومعهم مديرو الامن وهم الجهاز الادارى للمحافظة وباقي الاجهزة
الادارية في المحافظة تقريرا منفصلا في هذه الموضوعات فكل منهما يقدم
تقريراً .

علاوة على هذا نحن نرسل لجاننا لتتري على الطبيعة هذا الكلام بحيث يكون عندنا ثلاثة مصادر للمعلومات وبهذا يمكننا أن نخرج بقرارات سليمة ليست ناقصة وليس فيها ظلم لأحد .

المعمل الذي سنعمله لابد أن يزيل نفوذ الاقطاع نهائيا من الريف مرة واحدة وبدون رجعة لا تساهل أو انصاف حلول لذا يجب أن تكون كل الحلول أو الاحالات التي تعرضونها تقوم اساسا على تصفية كاملة سواء من ناحية التحكم في الناس بواسطة الملكيات الزراعية أو الحيازات أو من ناحية النفوذ الاجرامى أو الارهاب أو السيطرة على الاجهزة الادارية .

واحب ان اوضح نقطة سبق ان ذكرتها لاخواتنا في الوحه الحبرى وهى ان اى مسئول أو اى شخص يعطينا معلومات مضللة أو حتى معلومات ناقصة لن اتبع معه اجراءات عادية ايا كان هذا المسئول و ايا كان مركزه ضابطا أو غير ضابط كبيرا أو صغيرا بصراحة اقول - انتى ساضعه فى السجن بدون قيد هذه عملية حيوية تختص بالثورة وعملية ثورية يقوم بها الاتحاد الاشتراكى العربى والاجهزة الادارية مع بعضها متعاونين لأول مرة منذ ان قامت الثورة وهذه العملية الثورية يجب ان يكون تنفيذها سليما لانه اذا كانت الفكرة سليمة والتنفيذ سيئا سوف ينتج عن هذا رد فعل عكسى لذلك فنن التنفيذ هنا فى غاية الاهمية وارجو الا تلجأ لهذه الاجراءات واذا كان بين رجال الادارة افراد موالين للاقطاعيين أو اقرباء لهم معينون فى وظائف ذات حساسية وموجودون فى هذه المحافظات فعليكم أن تبلغونا عنهم حتى نتصرف فى شأنهم بالنقل سواء كانوا فى اى منصب من المناصب الادارية. فى المحافظة فلننا مستعدون للنظر فى كل حالة وما يتفق وظروفها بحث ان الاجهزة تكون سليمة ويجوز لبعض العاملين فى هذه الاجهزة صداقات مع هؤلاء الناس فاذا رأى السيد المحافظ أو مدير الامن أو الاتحاد الاشتراكى أن هذا الشخص غير مناسب فائنا مستعدون أن نعاونكم وننقل كل الذين تجدون انهم لا يصلحون لهذه المهمة أو انهم قد يسيئون اليها . . ونحن على اسم الاستعداد لتقديم كافة التسهيلات على اساس ان ثابروا لنا بمعلومات صحيحة .

نسر فى عملنا خطوة خطوة وقد يداننا بمن نفسلت عليهم قوانين، اصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ وثبت عليهم بحكم المحكمة انهم هربوا ارضا زراعية فهؤلاء وضعناهم تحت الحراسة .

وبحثكم فى الوقت الحالى لابد ان ينصب على ان نأخذ موضوعا موضوعا حتى لا نتوه فى متاهات البحث فنأخذ أولا موضوع من طبقت عليهم قوانين اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وهم فى نفس الوقت طبقت عليهم قوانين اصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ اى طبق عليهم القانونان

هؤلاء تبحث حالتهم من هرب منهم ارضا من يحتكر النفوذ من يتسلل الى الاجهزة الادارية وبذلك نصفي هذا الموضوع فالملوب منا في القسم الاول من عطلنا بحيث من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وطبق عليه في نفس الوقت قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٦١ فهؤلاء فيبدأون يبحث حالاتهم ثم تتخذ بشأنهم قرارا .

سوف تقدم شكاوى تقول ان فلانا كذا وكذا وانا في رايي ان تفتحوا صدوركم للشكاوى وتقبلونها وبعد ذلك نحفظها ثم نبعتها على مهل حتى لا تنفر في اكثر من موضوع في وقت واحد ونريد ان يكون عملنا محددا واذا كانت هناك حالات صارخة وواضحة خارج هذا وغير محتاجة الى بحث كبير او مناقشات يجب ان ترسلوها لنا فوراً ونحن نتصرف فيها بهذا تغطون مثلاً للريف أن الثورة موجودة وانه لا يوجد نفوذ يسيطر غير نفوذ الحكومة الثورية هذه الحالات الصارخة ترسلونها لنا ونحن مستعدون في هذا أن نجتمع مع كل محافظة على حدة بعد أن تنهى عملياتها تجتمع بالمحافظ ومدير الامن وامين الاتحاد الاشتراكي ومناقشتهم في كل الموضوعات ونخرج بخلاصة وقرارات مع بعض في العمليات كلها وقد شكلنا لجنتين :

احدهما للوجه البحري وراسها السيدة عيدة المحسن ابو النور والثانية للوجه القبلي وراسها السيد عباس وضوان . ومهمة هاتين اللجنتين هي الاشراف على اللجان الاخرى المشكلة من الاصلاح الزراعي والشرطة العسكرية والحراسة والتي تقوم بعمل بحث آخر خلاف البحوث التي سيقومون بها وسيقبلون شكاوى مثلكم واذا كانت هناك موضوعات تحتاج لسرعة بت او موضوعات تحتاج لسرعة في نظرها فيمكنكم الرجوع فيها الى المسئول عن الوجه القبلي . هذه العملية التي تقوم بها لابد ان تكون عملية صحيحة ولا بد من ان يفهم الناس ان تصرفاتنا واضحة واننا لانقصد منها ان ننتقم من احد وان العملية ليست عملية تجريد بعض الناس مما يملكونه ولا بد ان يكون مفهوما تماما اننا نعمل في إطار الميثاق ولن نخرج عنه كما اننا لن نستصدر قوانين جديدة فيما يختص بالحقوق سواء بتحديد ملكية او غيرها فكل ما نص عليه الميثاق نحترمه ونؤكد لكل الناس وعلى الاجهزة الحكومية والشعبية والادارية ان تؤكد تماما انه لن يحدث اى تغيير .

ومن الاجراءات التي سوف نتخذها وضع الناس الذين يثبت عليهم تهريب الارض تحت الحراسة أو الإبعاد عن القرية أو الريف والمجرمون الارهابيون يتخذ معهم نفس الشيء . علاوة على هذا يمكن ان نعتقل المجرمين اذا اوصيتهم باعتقالهم ويجب ان تكون التوصيات في محلها وعلينا ان نفرق بين الابتعاد والاعتقال

في هذه الموضوعات فمن يستحق الابعاد تطالب بابعاده والجرم الذي يستحق الاعتقال نعتقله وللعلم أقول اننا حتى الان لم نعتقل أحدا ولكن اذا جاءت منكم توصيات معينة باعتقال احد ووجدناها في محلها نقرها وننفذها ونحن اكتفينا الى الان بتحديد الاقامة في المدن وتركتنا لهم البيوت في القاهرة او في الاسكندرية . وخبروا اما ان يقيموا بالقاهرة او الاسكندرية فقط ولا يخرجون من هذا المحيط وايضا اذا وجدتم اننا بحثكم من يتصل بهؤلاء الناس بصلة قرابة وثيقة جدا وموجود في الجهاز الادارى سواء كان في المحافظة او خارج المحافظة نوافي بمعلومات عنه وعن عمله فمثلا تقولون فلانا ضابط بوليس أو ضابط جيش او يعمل في النيابة او قاضي او يعمل في الوزارات المختلفة او في القطاع العام ، لو ان وزارة الداخلية مكلفة بهذا العمل ، الا انكم ايضا بحكم عملكم تستطيعون ان تمدونا بهذه المعلومات *

وأحب أن أقول لكم لا حصانة في هذا الموضوع .. بمعنى أنه اذا كان عندي شيء وأنا نائب رئيس الجمهورية فعليكم ان تقولوا عنه : ان نائب رئيس الجمهورية عنده كذا ارجوكم لاحصانة لاحد ولا مجاملة لاحد لان هذا معناه اننا نخرب العملية كلها يجب ان تبنوا الجميع بلان هذا يسرى على اساس المساواة بين افراد الدولة كبيرا وصغيرا .

الشكاوى الكيدية لا يلتفت اليها لانها سوف تكثر ولا يجب ان نبهدل الناس على اساس شكاوى كيدية .. الشكاوى الموقعة التي تبطلها ومن يأتي من الناس مباشرة ليشكو ويرشد عن حالات جديدة نسمع منهم ولكن يجب ان نتحقق قبل ان نتدخل (ونبهدل) الناس فلا نتخذ أية اجراءات الا بناء على معلومات أكيدة فالموظفون لهم حرمة ولهم حقوق ولا بد ان نحترم هذه الحرمة وهذه الحقوق .

واجراءات نشر اى شيء يتعلق بهذه الموضوعات يكون عن طريق الامانة نحن كلنا لانصرح باى شيء للجرائد والامانة فقط هي الجهة التي نصحح بالبيانات للصحف وذلك حتى لا تحدث لبخطة لانه للاسف نشر خبر في جريدة الجمهورية تسبب في بلبلة فقد قالت تعقبوا الذي عنده ٢٥ فدانا فاكثروا وربما تكونوا قد قرأتم هذا الخبر وهو خبر مدسوس كذب رسميا وحقق مع من نشره وهناك فرق كبير بين خبر ينشر ويكذب رسميا وخبر لا ينشر اطلاقا ولا بد ان تكون الاخبار التي تنشر دقيقة حتى لا تحدث بلبلة للمواطنين ولو لفترة قصيرة .

وفي هذه المرحلة التي نصلفي فيها المراكز الاقطاعية في القرى والـ

ان يصفى الاتحاد الاشتراكي نفسه في هذه الفرصة على جميع المستويات .
في المحافظة اذا ما وجد أشخاص تنطبق عليهم الصفات التي نتكلم عنها
اليوم لابد ان يطلب الاتحاد الاشتراكي فصل هؤلاء الناس منه وفي نفس
الوقت يجب ان ننتهي هذه الفرصة ونشكل في الريف لجانا ثورية حقيقية
لاول مرة فلالول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكي في الريف وطالما ان النفوذ
الاقطاعي قد تحطم في الريف فتكون هذه فرصة ضخمة للاتحاد
الاشتراكي أن ينهض وينطلق انطلاقا جديدة في الريف ويكون لجانا
ثورية ويجب ان نضع في حسابنا ونحن نعمل على تكوين لجان جديدة
للإتحاد الاشتراكي في الريف ان نعيد تكوين هذه اللجان فاذا كانت
هناك لجان تحتاج للحل نحلها قد يوجد في لجنة العشرين ١٧ شخصا
من عائلة واحدة كما حدث في الوجه البحري في عائلة سويلم فنحلها لان
هذا الوضع لا يستقيم والامير الصباح موجود ويمكن أن ترسلوا له وهو
يحلها واذا كان هناك مجلس قروي بهذا الوضع تخطر الادارة المحلية
وتحتمل فورا وبعد التشكيل ففي هذه الفرصة لا بد أن تبعه من الاتحاد
الاشتراكي كل العناصر التي تمارس النفوذ الاقطاعي وبذلك يكون الاتحاد
الاشتراكي سليما في تسلسله في الريف من القرية الى المدينة .

بعد ذلك هناك موضوع مهم ارجو ان يراعى وهو ان الاتحاد
الاشتراكي يقوم بعمل ندوات يجتمع فيها بالجمهور في الريف ليفهمه انه
ليس هناك تعديل في الملكية وما هي الاسس والغاية والفكرة والهدف
التي تسير عليه لجنة تصفية الاقطاع حتى يطمئن الناس ولا يفهم انه
يجوز ان يتسلل الموضوع من ١٠٠ فدان ويحدد بخمسين فدانا كل
هذا لابد ان يرفع من اذهان الناس ولا بد ان تحدث توعية .

وفي نفس الوقت يجب ان تأخذ التوعية جانبا آخر وهو ان
الفلاحين يجب ان يفهموا ان الفلاح الذي لا ينتج والذي لا يعمل في ارضه
فهو مخرب وعيب على الثورة وسنعاله معاملة الاقطاعي تماما وان يكون
هذا الامر مفهوما بوضوح وجلاء وفي رأيي ان الموضوع ليس رقم شعارات
وان اي فرد يقول انا اشتراكي ويعمل عمالا غير اشتراكي فمثل هذا
او غيره من الناس الذين يرفعون هذه الشعارات وتكلمون فيها
ولا يعملون بها اكثر ضررا على الثورة من الاقطاعي والراسمالي لاننا
نعرف الاقطاعي والراسمالي فلا بد ان نوعي الفلاحين ان الذي لا يعمل
ولا ينتج يطرد من الارض وتعطى لانه لاند ان نفهم هذا كل فلاح وفي
نفس الوقت نفهمه انه لانفوذ لاجل اطلاقا الى الحكومة والاتحاد الاشتراكي
وبذلك نزيل الفكرة التي كانت موحدة في الريف الى وقت قريب هو
ان النفوذ الاقطاعي ما زال قائما وان الاقطاعيين محتفظون بنفوذهم حتى
ولو كانوا تحت الحراسة لصدقاتهم مع رجال الإدارة والمسؤولين

ويعمارسون نفوذهم أيضا حتى وهم تحت الحراسة لابد ان ننفي هذا تماما من عقول الفلاحين مع افهام الفلاح انه لابد ان ينتج في ارضه والا اعتبرناه مثل الاقطاعي ونعامله نفس المعاملة وفي الحقيقة ان هذا مبدءا عام ونحن كتنظيم لا بد ان نتبعه وان كل من يرفع شعار الاشتراكية ويتكلم بها ولم يعمل عملا اشتراكيا فهو منحرف وهو انتهازي ومخرب ويجب ان يعامل معاملة المخربين والانتهازيين ويجب ان يكون هذا اساسا في عملنا كتنظيم سياسي .

الآن الاخ عبد المحسن ابو النور سوف يقول لنا بعض النقاط الرئيسية التي تكلمنا فيها اليوم والخاصة بطريقة العمل في اللجنة .

● **عبد المحسن ابو النور :** سنسبق ان تكلمنا مع حضراتكم في الاجتماع الذي عقدناه معكم في مكتبى عن بعض المبادئ وقلنا ان هذه المبادئ ستعرض على سيادة المشير واللجنة وقد حدث بها بعض التعديلات البسيطة يهمنى ان اوضحها لكم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستطبع كل هذه المبادئ وتوزع على حضراتكم حتى يكون فى يد كل واحد منكم تعليمات مكتوبة وواضحة وكذلك اللجنة سوف يكون معها نفس التعليمات حتى لا يحدث تناقض في التصرف .

● **عبد المحسن ابو النور :** من ضمن ما قيل - ان الارض الزراعية اننى يستولى عليها وكان قد تم التصرف فيها تصرفات واضحة وثابتة فترك للناس الذين تم التصرف لهم وكنا قد اتفقنا على هذا الاساس ولكن اللجنة طلبت ان تعرض هذه الحالات على اللجنة العليا اى ترسل كشوف وتعرض للجنة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نبحثها حالة حالة ولا نطبق عليها مبدءا عاما لانه ربما يؤدى الى الخطأ فبحث كل حالة على حدة افضل واسلم .

● **عبد المحسن ابو النور :** بالنسبة للمحال التجارية اتفقنا على ان نضع بدنا عليها ولكن بعض هذه المحال التجارية قد تكون صغيرة دكاكين صغيرة اوشيا من هذا القبيل ومن الصعب ان نضع بدنا عليها لذلك فان مثل هذه المحلات الصغيرة يمكن ان تعرض حالتها على اللجنة لتقرر ما تراه للتصرف فيها .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بمعنى ان الناس الذين وضعوا تحت الحراسة او الذين ستحصر حالتهم ممن نسلطت عليهم قوانين اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ اذا وجد ضمن ممتلكاتهم

محلات تجارية فيجب ان نقول ماهي هذه المحلات ؟ وماذا بها ؟ حتى لا تصدر قرارا بالحراسة على دكان لا يستحق ويكون شكل العملية غير سليم . واذا كان هناك مصنع نعرف حجمه وعدد العمال به ونكون واضحين بحيث يكون التصرف على قدر الموضوع .

● **عبد المحسن أبو القنور :** بالنسبة للسيارات اتفقا على ان كل واحد يحتفظ بسيارة واحدة ولكل من الابن أو الزوجة اذا كانا في معيشة منفصلة ان يحتفظ بسيارة اذا كانت باسم كل منهما وما زاد عن هذا يستولى عليه .

لذلك فان باقى سيارات الركوب والملاكي أو الاجرة حتى (التاكسيات) يستولى عليها وتسلم للشرطة العسكرية وهذا زيادة عما ذكرناه .

واذا كانت هناك سيارات نقل أو سيارات لوري في شركة نقل أو شخص يقوم بتشغيل خمس أو ست سيارات في عملية نقل تستلها المحافظة وتضم هذه اللوريات الموجودة في شركات النقل الى الجمعية التعاونية بالمحافظة .

بالنسبة لترحيل من ستفرض عليهم الإقامة الجبرية من الموضوعين تحت الحراسة لا بد أن يرحلوا هم وعائلاتهم كئنا قد اتفقا على أنه اذا رعبت بقية العائلة أن تبقى فيسمح لها بذلك ولكن اللجنة رأت انه لا بد أن يرحل الفرد هو وعائلته .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لانه اذا كانت الزوجة والاولاد القصر موجودين أمام الفلاحين ففي هذا احتمال لرجوعه نريد أن ننهي العملية ولا نعطى هذا الاحتمال اى وجود اما الاولاد البالغون فننص عليهم ونقول هؤلاء يبقون وهذا يكون حسب توصيتكم والمقصود بالأسرة هو الرجل وزوجته وأولاده القصر .

وهناك نقطة خاصة بالعمل وخصوصا فيما يختص بالمحافظين ومديري الامن فمدير الامن في المحافظة وجميع الاجهزة الادارية لا بد أن تكون تحت قيادة المحافظ في هذا العمل وذا كان لمدير الامن عمل اخر بعيد عن هذا فلادخل لى اما في هذا الموضوع بالذات فان مدير الامن وجميع الاجهزة تتبع المحافظ في هذا العمل بدون كلام - لكن تعمل وحدة واحدة بدون خلافات لان هذا العمل سنعمل فيه كفريق واحد وكمجموعة واحدة لاتقبل التناقض في التصرفات ولايعمل كل واحد في مكان بل يجب ان نعمل كمجموعة واحدة لهدف واحد .

وهذا موضوع آخر وهو موضوع أسيوط وله وضع خاص
وعندنا تقرير من المحافظ وأرسلنا له لجنتين أى عززنا اللجنة
الموجودة هناك واعتقد أنها وصلا اليوم ونحن مستعدون أن نبث
هذا الموضوع على حده في أقرب وقت ينتهي فيه فإذا انتهى بعد أسبوع
نبحثه ونصدر فيه قرارات بعد أن تكونوا قد جمعتم المعلومات والإجراءات
المبدئية التي اتخذناها بخصوص هؤلاء الناس ببت فيها كلها خلال أسبوع
إذا انتهيت منها .

هل توجد نقط جديدة ؟ أى أسئلة .

● **على فوزى يونس :** اننى اقترح طريقة للبحث بالنسبة

للملاذ الذين نفذ عليهم قانونا ١٩٥٢ و ١٩٦١ لان الاسلوب الذى يتبع
في كل محافظة قد يختلف عن الاسلوب المتبع في المحافظات الاخرى وقد
اجتمعت مع الاجهزة الادارية في المحافظة وبحثت طريقة تعتبر طريقة
مثالية في نظرى لهذا البحث وتشارك فيها المساحة والشهر العقارى
والزراعة والاصلاح الزراعى ومديرو الزراعة وبنك التسليف وقد
اجتمعت بهم أكثر من جلسة ثم انتهينا من الجلسة النهائية الى وضع
اسس واذا سمح سيادة المشير اقدم بها مذكرة مكتوبة للجنة فاذا وافقت
عليها يمكن اقرارها وتعتبر كنظام موحد للحصول على اكمل بيانات
من كل فرد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** توجد لجنة مشكلة لهذا الغرض وجميع
الاجهزة تحت تصرفكم الاتحساد الاشتراكى يستقى بياناته من الجهاز
الشعبى فمثلا قد يقال ان فلانا عنده أكثر من ١٠٠ فدان فهو يريد ان
يسأل للتأكد من هذا وله ان يلجأ للاصلاح الزراعى الذى لديه تعليمات
بان يلجأ طلباتكم هناك تعليمات لكل الاجهزة الادارية الموجودة لمساعدتكم
وهناك تعليمات واضحة من اللجنة بهذا الشكل واللجنة التى تقترحها
مشكلة من اصلاح الزراعى والمساحة الشهر العقارى .

● **على فوزى يونس :** ازيد كلامى توضيحا ان اللجنة التى قال
عنها السيد/ عبد المحسن ابو النور مشكلة لبحث الشكاوى التى تصل
اليها وعمل مسح كامل بالنسبة لجميع من طبق عليهم قوانين سنة
٦١/٥٢ وحده كمرحلة قادمة وما اقترحه هو اسلوب بحث لجميع
الحالات بحيث تصل البيانات أدق ما يمكن قبل تطبيق القوانين هذا
ما اقترحه كوسيلة عمل فكل جهة تقوم بجمع بيانات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الاتحاد الاشتراكى وسيلته الجهاز
الشعبى فلماذا فضلنا المحافظة عن الاتحاد الاشتراكى ؟ كان من الممكن
ان ندمجهم مع بعضهم ولكن في الواقع قلنا ان الجهاز السياسى لاول

مرة يمارس عملية اجتماعية ثورية فنعطى له الفرصة ليمارس هذا العمل عن طريق الجهاز الشعبي الذى يمدّه بالمعلومات وهذه الحكمة والجهاز الادارى من ناحيته يأتى بمعلومات وتحت تصرف هذه الاجهزة اشخاص مختصون بليون طلباتهم فى اى وقت سواء لمسح الارض أو غير ذلك وفى الحقيقة نرى أن هذا النظام هو الاسلم لانه يعزز مركز التنظيم السياسى الذى يعمل لأول مرة فى عملية اجتماعية ثورية ولا يعمل فى صميلة ادارية عادية ، مثل تلقى شكاوى عن مصرف أو مدرسة ولكن نريد أن يعمل فى عملية لها قيمتها وأن يبرز الجهاز السياسى فى هذا الموضوع وتكون له قوة .

ولابد أن يظهر الاتحاد الاشتراكى فى كل هذه الموضوعات انه اقوى من الحكومة واقوى من الاجهزة الادارية لانه بسدود التنظيم السياسى لاتكون عندنا ثورة ولا يكون عندنا حكم ولا اجهزة ادارية تتفاعل مع المحافظ او غيره سياسيا وإذا لم يكن هناك جهاز سياسى يستند الدولة ويعضدها فعل من سيكون المحافظ محافظا ؟

ومن أجل هذا لا بد أن يثبت الاتحاد الاشتراكى وجوده وأن يطلب من الاجهزة الادارية ان تساعد فى هذا .

● على فوزى يونسى : يمكننى بهذه الطريقة ان اجهز بيانات كاملة باخذها الاتحاد الاشتراكى وهى طريقة لاسلوب عمل الاجهزة الادارية حتى تعطى اكمل البيانات .

● المشير عبد الحكيم عامر : لا اقصد من كلامى أنك فلتت من اهمية الاتحاد الاشتراكى انا افسرك لماذا فصلنا عمل الاجهزة ؟ من مصلحتنا ان تقوى الاتحاد الاشتراكى ومن مصلحة المحافظ ومن مصلحة الحكومة ايضا ان يقوى الاتحاد الاشتراكى وهذا ما يجب ان نضعه كهدف لنا فالمحافظ اليوم قد لا يكون محافظا غدا فهو غير باق بينما الاتحاد الاشتراكى باق ولا بد أن تقويه ومنصب المحافظ ليس اداريا ولكنه منصب سياسى وما دام منصبه سياسيا فلا بد أن يقوى الجهاز السياسى ولا بد أن يكون هذا هدفنا جميعا .

● عبد الحميد خيرت : عندما بحث هذا الموضوع الخاص بالاقطاعيين ظهرت لنا طبقة لابد ان ننتبه لها هى طبقة الوكلاء وهم الذين يعملون فى الريف لصالح من وضعوا تحت الحراسة هذه فئة غريبة جدا يجب ان نهتم بها لان جميع البيانات نجدتها عندهم حتى المستندات التى يحاولون ان يخفوها ولكن بشيء من الضغط يمكن ان يظهرها وأريد ان اعرف ما هى الاجراءات التى تتبع نحو هؤلاء الناس لاننا وجدنا وكلاء نهبوا مال الدولة ومال الاقطاعيين وكونوا لهم ثروة

طائلة وقد وجدنا منهم من يملك ثلاث عمارات في الاسكندرية وجميع المستندات مخبأة عندهم وعندما احضرناهم قالوا لنا عن ٧٠ فدانا و ٨٠ فدانا مهربة فأريد أن أسأل السيد المشير عن الاجراءات التي تتخذ مع هؤلاء الناس لانه عندما توضع الحراسة توضع الشخص نفسه ويترك هؤلاء الكلاء وهم مركز الثقل في العملية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نأخذ منهم معلومات فاذا لم يملكون نهددهم بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال والمهم أن نأخذ منهم معلومات وبعد ذلك اذا كان عندهم اراضي تطبق عليهم نفس الشيء واذا كان عندهم اراضي سوف تظهر في المرحلة الثانية لقد قسمنا عملنا الى مراحل اولها من طبقت عليهم قوانين ٥٢ و ٦١ ثم يلي ذلك من طبقت عليهم قوانين ٦١ فقط ثم يلي ذلك من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وبعد ذلك نرى من عندهم حيازات اكبر من اللازم عملوها عرضا دون ان نعرف نأخذ مراحل في عملية بحثنا الاجتماعي فلن تنتهي في مرحلة واحدة لذلك اقول انها مراحل وهذه تبقى لاحدى المراحل التالية ولكن في مرحلة الحصول على معلومات نأخذ منهم معلومات فاذا رفضوا ابلغونا بشأنهم فنقول اغسلوا عليهم بالطريقة التي ترونها اعطيكم تفريضا في عمل هذا على راحتكم حتى تاخذوا منهم المعلومات .

● **علي الشريف :** نريد أن نستوضح نقطة تتعلق بروح التنفيذ نفسه فيصح ان نلغز نصوصا او تعليمات ويخون التنفيذ الثوري بمفهوم معين ولو تمسكنا بالنص في عملية التنفيذ فقد يكون التطبيق خطأ وبالتالي نستدر عطف الجماهير على بعض الحالات التي يكون فيها شيء من التطرف . . وعلى سبيل المثال صدرت اوامر باستبعاد عائلة حامد جودة وله زوجة في أسسوط وزوجة أخرى في المنيا تقيم في بندر المنيا ولها ثلاثة أطفال أكبرهم سنه ثمانى سنوات ومورد الزوجة ١٦ جنيتها مثل هذه الحالة ليس لها خطورة مطلقا في رأيي .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الحالات التي تجدونها حالات انسانية يمكن ان تصرفوا فيها بغير هذا الطريق على ان تخطرونا تقول مثلالم ابعاد عائلة حامد جودة للأسباب الآتية . . وجود شخص مشلول مثلا فليس من المعلوم ان (تنقله على نقالة) لتبعده ، هناك حالات استثنائية سوف نقابلنا ولكن تصرفوا فيها واطفروني بتصرفاتكم .

● **علي الشريف :** اريد ان اصل الى حالة املا اسرة النلاوى فرضت الحراسة على الاسرة وهذه الاسرة يضاهاها شخص من عائلة شمروح له زوجة توفيت ولها ابنتان فوق الـ ٤٥ سنة ورثا من والديهما اكلهما ٢٠ فدانا والاخر عشرة أفدنة . ثم تزوج بعد ذلك لسوء حظه من

عائلة التلاوى وانجب من زوجته هذه اطفالا . ومن ضمن الافراد الذين فرضت عليهم الحراسة هذا الرجلان الكبيران من الزوجة التي توفيت واصل ملكيتهما لاتصل اطلاقا بأسرة التلاوى مثل هذه الامور تتردد بين الناس ويستغلها الاقطاعيون لتشويه الصورة وقد جاء لى القرار اليوم للتنفيذ وارى ان العملية فيها ظلم فما حدودنا فى هذا النطاق حتى لا يكون هناك تماطى بالنسبة للجماهير فى الحالات التى تكون سليمة ١٠٠٪ هل نأخذ الحرية عندما يزد لنا قرار مثل هذا ؟ هل لا ننفذه ثم نخاطر باننا لم ننفذه لاسباب كذا وكذا هل استطع ان اتدخل لتصحيح هذا الخطأ حتى يشعر الناس ان العملية سليمة وليست انتقامية ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اخطرنا بسرعة فى مثل هذه الحالات حتى نرد عليك ونقول لنا الحالة كذا وكذا . ونحن نقول لك نفذ او لا تنفذ أم: الحالات الانسانية فاقفوها واخطرونا وقولوا لنا اوقفناها من أجل كذا وكذا . ويكون هناك تشاور بيننا وبين بعضنا البعض فى هذه الموضوعات وعندكم حرية عمل فى هذا الموضوع والموضوع الذى قصده به خطأ فى التنفيذ هل هذه السيدة (تلاوية) ؟

● **على الشريف** : السيدة « تلاوية » وعمرها ٧١ سنة وكان منزوجا غير السيدة التلاوية توفت عن اثنين من الاولاد فوق ال ٤٥ سنة فهو عن كبر تزوج السيدة تلاوية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ليس المفروض ان يوضع تحت الحراسة يجوز التعليمات غير سليمة ولكى تكون كل أعمالنا سليمة يمكنكم ان تتداركوا الخطأ فالتعليمات تصدر عمومية فاذا رأيتم أى خطأ قولوا لنا .

● **على الشريف** : هناك التلاوية من المدمنين واحده عنده بقرة او نصف فدان .
● **المشير عبد الحكيم عامر** : نفس الشيء تصرفوا وارسلوا لنا مذكرة .

● **محمد قرنى البلوى** : بعض الناس يفسرون القانون بأنه يجوز لمن طبقت عليهم قوانين سنة ٦١ ان يتصرفوا فيما يزيد عن المائة فدان حتى سنة ١٩٧٠ .

● **عبد المحسن أبو النور** : ليس هناك زيادة عن مائة فسيان للشخص اطلاقا وليس له اية حرية فى التصرف عما زاد عن مائة فدان فلا بد ان يستولى عليها والا يكون تهربا .

● **محمد قرنى البلوى** : بعض الناس يفسرون القانون على

انه يسمح بهذا حيث ان الميثاق حدد الملكية بمائة فدان في سنة ١٩٧٠ .

● **عبد المحسن أبو النور** : القانون واضح والميثاق يقول مائة فدان للأسرة وليس للفرد .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : للفرد مائة فدان ولكن الميثاق يقول ان هذه المائة فدان سنة ٧٠ تكون للأسرة بدلا من الفرد .

● **احمد كامل** : بعض الافراد حددت اقامتهم جبريا ولم تفرض على ممتلكاتهم حراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : مثل من ؟

● **احمد كامل** : عائلة القمص وشلقامي ..

● **شمس بدوان** : الحالات الاربعة التي وافقتم عليها سيادتكم بالنسبة لاسيوط هي شلقامي وتمام والقمص ومحفوظ وحيث أنهم يشكلون خطورة في اسيوط حجزناهم فورا لانه لا تنطبق عليهم عملية التهريب .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : عملنا اجراء ثوريا على اساس ان هؤلاء الاشخاص يؤثرون على الفلاحين فابعدناهم والاجراءات التالية تاتي بعد ذلك فاذا وجدنا بعد البحث انها تهربت نتخذ مايلزم من اجراءات .

● **احمد كامل** : كنت ارجو ان نضعهم تحت الحراسة حتى نحافظ على ممتلكاتهم لانهم بدأوا يهربونها .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما هي الاشياء التي يقومون بتهريبها .

● **احمد كامل** : صنادل فيها غلال ومواشي .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المواشي يمكن معرفة محلها اينما كانت في الريف .

● **احمد كامل** : انهم يبيعونها .

● **شمس بدوان** : ابعدهم حتى يزول نفوذهم ويستطيع الفلاحون ان يتكلموا .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كمبدا نتحفظ على املاكهم ونمنعهم من ان يخرجوا اى شيء حتى نبحث حالاتهم .

● **أحمد كامل :** ان طريقة التنفيذ تأخذ طابعا انسانيا زائدا عن اللازم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل أنا الذى أنفذ التعليمات .

● **أحمد كامل :** التعليمات تقضى بان يكون التنفيذ انسانيا الى أبعد الحدود اضرب مثالا .. عائلة تمام مهيمنة على المنطقة سيطرة غير عادية للدرجة ان الناس حتى اليوم تخاف ان تتكلم ولا يقولون اى شئ لانهم متصورون ان تمام سيمود مرة اخرى وتصورهم هذا ناتج عن انه خرج راكبا تاكسيا وذهب الى القطار وقتلنا له مع السلامة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** انت الذى قلت له مع السلامة ؟

● **أحمد كامل :** لان هناك تعليمات بذلك .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل قالوا لك اركبه تاكسيا وقتل له مع السلامة ؟

● **شمس بفران :** كانت التعليمات تقضى ان يكون الابعاد دون عنف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** دون عنف غير ان نقول له مع السلامة ونركبه تاكسيا على كل حال ساريحك ، نتحفظ على املاكه عائلته تمام حتى يزول الخوف .

● **أحمد كامل :** وهل ينفذ بالطريقة التى نراها ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** دون « بهدله » اما من يستحق « بهدله »

● **أحمد كامل :** نريد ان نرفع من نفوس الناس الخوف من هذه العائلة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ارفعها انت والاتحاد الاشتراكي تصرفا ولا بد ان يكون الاتحاد الاشتراكي بجوارك في هذا الموضوع .

● **أحمد كامل :** ستراعى هذا .

● **عبد المحسن ابو النود :** يمكن ان تأخذ بيت هسدا الرجل ونعمله مدرسة أو مستشفى أو يستولى عليه الاتحاد الاشتراكي .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** وبهذا يظهر للفلاحين ان تمام لن

يعود مرة أخرى ويمكن للمحافظة مع الاتحاد الاشتراكي التصرف في بيته في الريف .

● **رؤوف عبد الحميد حمدي** : لقد كتب في امر الابعاد اسم تمام تمام عبد الرحمن ففي امر الابعاد نص على انه محمد تمام عبيد الرحمن فقط ثم ابعاد ايضا ابن عمه تمام عبد الرحمن تمام وترك اولاده الذين حرر لهم الارض دون قرار بابعادهم .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اظن ان اربعة من اولاده ابعادوا .

● **شمس بلوان** : ابعاد من عائلة تمام سبعة أشخاص وهم المؤثرون فعلا ولم نرد التوسع حتى ترد لنا معلومات جديدة .

● **رؤوف عبد الحميد حمدي** : توجد ملاحظة في حالة محمد عبد الرحمن ولم يكتب عبد الرحمن تمام عبد الرحمن ابن عمه .

● **احمد كامل** : تم ابعاد سبعة افراد من اسرة تمام وهنا قرار صدر بابعادهم ولكن حصلت لخبطة وكان اولاد تمام في القاهرة وعند التنفيذ عليهم في القاهرة قالوا ليس لنا دخل وهم كمال وسيد تمام وقد رجع كمال الى اسبوط فعلا او امس .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نضعهم في قرار ابعاد ونكمل الاسماء الباقية .

● **شمس بلوان** : نرجو ان تعدد الاسماء .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ارسلوا الاسماء للسيد على صبرى وهو يصدر القرار ويمكن ان يتم هذا قبل سفركم .

● **احمد كامل** : حاضر .

● **محمد احمد البلتاجي** : اذا وضعت الزوجة تحت الحراسة نتيجة لما آل اليها من ابيها فهل للزوج دخل في هذا ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا الزوجة فقط .

● **شمس بلوان** : حسب قواعد الحراسة العادية وقد ارسلت لكم تعليمات بقواعد الحراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : قواعد الحراسة العسامة تقضى بأن الزوجة فقط توضع تحت الحراسة والزوج ليس له دخل في ذلك الابعاد .

● **محمد أحمد البتاجي :** وهل يخضع ما آل إليها من زوجها للحراسة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما آل إليها بالوراثة من أبيها فقط هو الذي يوضع تحت الحراسة أما إذا كانت مالكة لأي شيء آخر عن طريق غير والدها فلا يوضع تحت الحراسة .

● **شمس بلوان :** حتى يكون هناك ميسار ثابت للجميع أرسلت تعليمات الحراسة التي تتخذ كما أرسلت التعليمات التي صدرت في المؤتمر الذي عمله السيد عبد المحسن ابن النور ولا بد من تطبيق تعليمات الحراسة وتعليمات المؤتمر .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ننفذ التعليمات العامة للحراسة والقرارات التي اتفقت عليها وسنخرج لكم تعليمات مكتوبة للتنفيذ بمقتضاها .

● **أحمد منتصر :** هل نركز عملنا فقط على من طبقت عليهم قوانين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ أم أنه إذا وجدنا شخصاً طبق عليه قانون ١٩٦١ فقط يمكن أن نركز عليه مع باقي حالات الطغيان التي ذكرتها سيادتكم ؟
● **المشير عبد الحكيم عامر :** لقد قلت هذا حتى لا تنفرغ في عدة بحوث لقد قلت أن نأخذ الحالات التي طبقت عليها قوانين ١٩٥٢ و ١٩٦١ سويًا ثم الحالات الصارخة عندكم سواء طبقت عليها قوانين ١٩٦١ أم لا ثم هناك بعد ذلك مراحل أخرى علينا أن ننتهي منها مرحلة بعد أخرى والحالات الصارخة مستمدون ننظرها فوراً سواء طبقت عليها القوانين أم لا .

● **محمد أمين عمر :** ما هي المدة المحددة للمرحلة الأولى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما المدة التي تكفيكم ؟

● **محمد أمين عمر :** في اعتقادي لا تكون أقل من شهر .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** موعدنا أول يوليو وقد كانت لديكم فرصة ١٥ يوماً زيادة عن الوجه البحري لتبحثوا فيها وعلى ذلك ستأخرون شهراً ونصف شهر بينما الوجه البحري أخذ شهراً واحداً ؟
● **محمد أمين عمر :** هل يمكن أن نرسل كل ما تنتهي منه فوراً ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا مانع من هذا وكل مركز تنتهي منه ترسله فوراً ولو أمكن الانتهاء قبل أول يوليو ولو بأسبوع يكون هذا أفضل .

● **محمد أمين عمر** : ارى ان تعطى المهلة المناسبة حتى يكون رائدنا الدقة والعدل .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لتكن المهلة الى اول يوليو .

● **محمد احمد البلتاجي** : بعض الناس حلدت اقامتهم بالقاهرة او الاسكندرية والجيزة تعتبر من القاهرة فهل يسمح لمن يرغب ممن حددت اقامتهم في القاهرة بالذهاب الى الاسكندرية ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : القاهرة او الاسكندرية فقط . له ان يختار مكاناً واحداً فقط في الوقت الحالي .

● **احمد منتصر** : الاشخاص الذين طبقت عليهم القوانين في اسيوط ولديهم ملكيات في محافظات أخرى لا نستطيع ان نحصر ملكيتهم الا في نطاق محافظة اسيوط .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : احصروا في اسيوط وبلغوا المحافظات الاخرى مباشرة دون « لف » .

● **احمد منتصر** : دون ان نرسل للجنة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : دون الارسال الى اللجنة لانها عملية تكميلية .

● **مصطفى السهرودي** : سؤال بعيد عن الموضوع الذي تطرقنا له بمناسبة دراسة هذا الموضوع في ما يختص بالقانون سنة ٥٢ و ١٩٦١ لقد لاحظت في الجمعيات التعاونية ان هناك اقطاعياً في المديونية بالنسبة لكبار المزارعين ألا ترون التفكير في هذا الامر مستقبلاً ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : من ضمن التعليمات ان تحصر الديون التي عليهم سواء بالبنوك او في بنك التسليف وتقوم اللجنة بهذا ولا مانع ان تقوموا به انتم أيضاً ، اظن أننا واضعون حل هناك أي أسئلة ؟

ان شاء الله تاتون لنا بمعلومات قيمة وبهذه المعلومات نقضى على الاقطاع نهائياً في الريف بفضل مجهوداتكم مع الشكر .

وانتهى الاجتماع الى القرارات والتوجيهات التالية :

١ - الواجب الاساسي للجان في هذه المرحلة يتركز في البحث عن الاشخاص الذين طبق عليهم قانون اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ومن طبق عليه قانون اصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ منهم وذلك لضبط حالات تهريب الارض وغيرها مما يمثل اقطاعاً في الريف .

٢ - تجمع الشكاوى الواردة للجان ويؤجل البحث فيها لحين

الانتهاء من المراحل الاساسية السابقة وذلك فيما عدا الحالات الصارخة التي يتطلب الامر بحثها بصفة عاجلة فرفع بشأنها تقرير الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لاتخاذ قرار بشأنها .

٣ - يجب على الاتحاد الاشتراكي في هئته المرحلة أن يولي اهتماما خاصا الى اقامة ندوات للتوعية تهدف الى توضيح المفاهيم الالية : - (١) ان اللجنة العليا تلتزم في اسلوبها وقراراتها مبادئ الميثاق التي تحكم كل تصرفاتها .

(ب) ان كل من يرفع الشكايات الاشتراكية ولا يلتزم بها في تصرفاته واعماله يعتبر انتهازيا ومخربا وعلى الفلاح ان يبذل قصارى جهده في خدمة الارض والانتاج والا تعرض للمحاسبة والمؤاخذة .
(ج) لانفوذ ولا سيطرة لافراد وانما الذي يسود هو حكم القانون ومبادئ الاتحاد الاشتراكي .

٤ - يرأس المحافظ لجنة تصفية الاقطاع بالمحافظة وعلى جميع الاجهزة الادارية ان تقدم كافة البيانات وان تعمل متعاونة ويحظر على اى جهة في الجهاز الادارى في المحافظة وخاصة جهاز الامن الفصل منفردا .

٥ - يقوم السيد شعراوى جمعة والسيد سامى شرف والسادة محافظ وأمين اتحاد اشتراكي اسيوط باعداد مشروع قرار جمهوري يضم اسماء باقى افراد أسرة تمام باسيوط الذين لم ترد اسمائهم بقرار الابعاد وتتخذ فوراً اجراءات التحفظ على اموالهم وابيادهم كما يمكن تخصيص منازل الاسرة المذكورة كمقر للاتحاد الاشتراكي او للخدمات العامة وذلك بالاتفاق بين المحافظ والاتحاد الاشتراكي .

٦ - على جميع اللجان الانتهاء من بحث الحالات التى فى دائرة محافظاتها فى موعد اقضاء آخر شهر يونيو سنة ١٩٦٦ على أن ترسل الحالات التى تم استكمال بحثها الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع اولاً باول .

٧ - عند فرض الحراسة تطبق المبادئ والتعليمات الخاصة بالحراسة العامة فى حدود القرارات والتوجيهات والمبادئ العامة التى قررتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٨ - يفوض المحافظون فى التصرف عند تطبيق قرارات اللجنة وذلك فى الحالات التى يرون انها تستدعى ايقاف بعض الاجراءات لاسباب انسانية على أن تخطر اللجنة العليا باسباب هذا التصرف لبدء الرأى .

١٠ - كل جهاز من الاجهزة الادارية مسئول عن صحة المعلومات التى يقدمها للجنة وسيؤاخذ كل من يخفي المعلومات عن اللجنة بان او يضلها بتقديم معلومات خاطئة اليها .

ماذا دارى

اجتماع ۶ يونیو؟

۱۹۶۶



ملخص ما دار في اجتماع السيد علي صبري
الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي وعضو اللجنة
العليا لتصفية الاقطاع بالسادة المحافظين وامناء الاتحاد
الاشتراكي ومديرى الامن لمحافظات الوجه البحرى يوم
الاثنين ٦ يونيه ١٩٦٦ •

والحوار الذى دار في هذا الاجتماع يلقى أضواء
على طبيعة وابعاد عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
واسلوب تفكير اعضائها •

وهذه صورة من ملخص ما دار :

السيد الامين العام : اجتمعت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم
الخميس الماضى ٢ يونيه ١٩٦٦ برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر
مع السادة المحافظين والسادة امناء الاتحاد الاشتراكي ومديرى الامن
بمحافظات الوجه القبلى وطبعاً كان قد عقد اجتماع ميدئى معكم قبل ذلك
وقد أثبت بعض النقاط أو الاستفسارات من اخوانكم فى محافظات الوجه
القبلى •• وعلى ذلك طلب منى السيد المشير أن اجتمع معكم لكى أوضح
لكم نفس المبادئ والقرارات التى اتخذت فى هذا الاجتماع لكى تسير
جميعاً على نمط واحد وخطة واحدة •

وقد كان من الواضح فى الفترة البسيطة الماضية أن هناك بعض
التضارب أو عدم الفهم لخطة العمل كما كان يخشى من الدخول فى عمليات
فرعية بحيث لا نستطيع الوصول الى تنفيذ العمل الرئيسى وانهاؤه فى
الفترة المحددة •

فقد كانت الشكاوى ترد الينا بمعلومات عن المستغلين والاقطاعيين
وفى نفس الوقت كانت ترد إلينا شكاوى أخرى من بعض الذين وضعوا
تحت الحراسة ولاحظنا أن بعض المسئولين عن تصفية الاقطاع كانوا
يتجهون الى بحث هذه الشكاوى والتظلمات بحيث أصبح العمل يتفرع
ويتداخل امامهم ويصرفهم عن الواجب الرئيسى مما قد يعوقنا عن الوصول
الى تحقيقه بالسرعة المطلوبة •

ففى الاجتماع الذى عقد يوم الخميس الماضى اتفقنا على خطة عمل نلتزم بها فى جميع المحافظات ونسير عليها باستمرار ولعلكم تعرفون أنه فى الفترة الماضية اتخذت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قرارات بالنسبة ل ٨٨ شخصا كانوا متهربين فعلا من قانون اصلاح الزراعى وكانت لهم قضايا وخلافات مع وزارة الاصلاح الزراعى وثبت تهربهم للراضى *

ونريد أن تنتقل الى المرحلة القادمة ونضع لهم أولويات فلكم نبدا بداية سلمية ٠٠ رأينا أن نبدا بمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ فى نفس الوقت فهؤلاء نبحت حالتهم بحثا موضوعيا بواسطة الجهاز الادارى الذى يتمثل فى المحافظين ومديرى الامن وكذلك بواسطة الجهاز الشعبى الذى يتمثل فى المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى *

ويكون بحث حالة هؤلاء الافراد على الطبيعة وعلى الواقع من ناحية السيطرة القطاعية أو من ناحية التهرب من قانون الاصلاح الزراعى كذا بالنسبة للزيادات فى الحيازة أو التحايل على الملكية كما يشمل البحث السيطرة الاجرامية اذا وجدت أو النفاذ سواء كان من الناحية الادارية أو من أية ناحية أخرى فضلا للناحية الادارية عن طريق العمل أو مشايخ البلد أو مشايخ الخفر أو الجمعيات التعاونية وما شابه ذلك من الوحدة المسيطرة على القرى وكذلك السيطرة على الاتحاد الاشتراكى فى القرية فواجبكم فى هذه الحالة أن تنقسموا بتقارير عن هؤلاء الافراد رعا سيراتهم سواء كانت سيطرة اجرامية أو ادارية ٠٠ الى غير ذلك *

هذا هو المطلوب فى المرحلة الاولى ، وهذا هو الهدف الذى علينا أن نضعه نصب أعيننا *

وعندما ننتهى من ذلك ننتقل الى مرحلة ثانية ٠٠ وهكذا يجب ألا نزال عن الناس فى هذه المرحلة فنفتح صناديقنا لن يتقدم البنا بهؤلاء ونقبل منهم الشكاوى والبلاغات ثم نجعلها حتى لا يتشعب البنا وسعدنا عن مهمتنا الاصلية وهى البحث عن من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ وأن كنا سنعود لهذه الشكاوى فى مرحلة تالية *

ومع ذلك فلا نريد أن نضع قيودا أو قواعد جامدة أثناء البحث فكلما وجدنا حالات صارخة للسيطرة بكافة أشكالها وأنواعها ونحتاج لاحراز سريع وحاسم فان فى استطاعة الاجهزة المختلفة أن ترسل البنا تقارير

بما اكتشفته أثناء بحثها وستبت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فيها فوراً وتتخذ الاجراء السريع اللازم فإذا كان هناك نوع من السيطرة الاجرامية أو أى نوع من أنواع الاستغلال التى لم ينطبق عليها قانونا الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ مما يستدعى اتخاذ اجراء سريع فان هذا لا يؤثر فى سير الاجراءات ويمكننا أن نبحت هذه الحالة مباشرة وعلى وجه الاستعجال نرسلها الى اللجنة لاصدار القرار اللازم فى شأنها .

وبالنسبة لمن ينطبق عليهم هذه الاجراءات فاني أحب أن أوضح أنه لا يوجد من هو بمنأى عن هذا الاجراء .. وليست هناك حصانة ل احد وعلى الاجزء المختلفة أن تبحت كل حالة بصرف النظر عن مركز الشخص وإذا شعرتم بأن هناك من يعرقل البحث بحكم وظيفته فيمكنكم موافاتنا بكشوف باسمائهم لتتخذ معهم الاجراء المناسب سواء بالنقل أو بالفصل إذا لزم الامر وذلك حتى لا تمرقل أعمال اللجان .

ومما اتفقنا عليه كذلك أن يعمل الجهاز الادارى مستقلا عن الجهاز الشعبى فبالنسبة للجهاز الادارى فلا نريد أن يتفتت العمل داخل المحافظة ولذلك فان المحافظ هو المسئول عن هذا الجهاز .. فلا يعمل مدير الامن لوحده ولكن جميع المعلومات تصب عند المحافظ وكذلك بقية الاجهزة الادارية كالاصلاح الزراعى والمساحة والصيارف كلها تحت تصرف المحافظ ومسئولة أمامه .

وفيما يختص بالجهاز الشعبى فانه يتيح أمين المكتب التنفيذى بالمحافظة وهو مسئول عنه ومعنى ذلك أن ينقسم مصدر المعلومات الى مصدرين مصدر ادارى ويتبع المحافظ ومصدر شعبى ويتبع المكتب التنفيذى وهذا لا يمنع من وجود تعاون كامل بين الجهازين ولا يكون هناك أى نوع من التعتيل من قبل أى جهاز للآخر .

وإد أن أكرر ما قاله السيد المشير بالنسبة لمسئولية كل جهاز عن المعلومات التى يصل اليها فنحن نعتبر كل جهاز مسئولاً عن صحة ما يقدمه من معلومات سواء من ناحية الدقة أو من ناحية نقصها أو اخفاء شي منها .

وأحب الإشارة الى أنه قد برزت بعض الحالات عند التطبيق العملى مثل وكلاء الملاك الذين قد يكونون هم المصدر الأساسى للتهريب .. وعند

ثبوت ذلك ستطبق عليهم نفس القواعد والاجراءات التي ستتخذ مع الملاك المتهربين من حراسة أو اعتقال وغيره بصرف النظر عن أنه ليس هو الحائز .

وبالنسبة للحراسة فقد استقر الرأي على تطبيق القواعد العامة للحراسة وهي معروفة وستوزع عليكم مكتوبة الى جانب بعض المبادئ التي قررتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في اجتماعها وستوزع عليكم أيضا .

أما بالنسبة لعمليات الإبعاد عن الريف الى القاهرة أو الاسكندرية فقد أشار السيد المشير الى نقطة أثارها بعض اخوانكم عن بعض حالات انسانية تحتاج الى عدم تنفيذ القواعد العامة .. مثل حالة شخص مشلول لا يتيسر ترحيله من القرية أو بعض حالات أخرى ماثلة .. ففي هذه الحالات أعطينا السلطة الكاملة لسيادة المحافظين في استثنائها على أن يتولوا اخطار اللجنة عن أسباب هذا الاستثناء بمعنى أن هناك حرية في التصرف حسب مقتضى الحالة على أن تخطر اللجنة عن نوع التصرف وأسبابه أما بالنسبة للعمليات التي بها شك أو يستدعي الامر أخذ الرأي فيها بصفة عاجلة فيمكن للمحافظ الاتصال بالتليفوني في أى وقت من الاوقات بى شخصيا يكتفى بالاتحاد .

بعد ذلك نريد أن نتفق على المدة اللازمة لاتمام البحث بحيث لا تتعدى ١٥ يونيو .

● **ابراهيم بغدادي :** يمكن انهاء هذا العمل بعد شهر .

● **الامين العام :** حددت المدة بشهر اعتبارا من اجتماع ٢٣ مايو ١٩٦٦ ونحب أن نسمع رأى الاخوان في ذلك مع ملاحظة أن هذه العملية خاصة بمن سرى عليهم قانون الإصلاح سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ وهي عملية محددة من واقع الكشوف وليست بحثا في الظلام وليس هناك ما يمنع من موافاتنا بحالات أى مركز يتم بحثه .

● **ابراهيم بغدادي :** هل الميعاد يكون ١٥ يونيو بالنسبة لجميع الحالات ؟

● **محمد علي بشير :** أعتقد أن آخر يونيو مناسب جدا لاننا نلاقي عناء كبيرا في البحث ونريد أن نكون مطمئنين لما تقدمه من معلومات وقد تزدى السرعة الى عدم توافر الدقة .

● **الامين العام :** المطلوب هو تحديد أقصى موعد للانتهاء من العملية .

● **محمد علي بشير :** آخر الشهر مناسب .

● **محمود طلعت :** ذكرت في الاجتماع الماضي بأنه يكفيننا الانتهاء من العملية حتى ١٥ يونيه ولكن عندما بدأنا في البحث العملي على الواقع وجدنا أفرادا لهم أراض في محافظات أخرى مما يتعذر معه الانتهاء في هذا الموعد .

● **الامين العام :** يكون آخر ميعاد للانتهاء من هذه المرحلة هو آخر شهر يونيه وما يتم بحثه من حالات يرسل إلينا قبل هذا الموعد للبحث فيها .

● **مصطفى الجندي :** أرى أن نتحدث عن أسلوب العمل قبل تحديد المدة فأساس العملية هو تصفية الاقطاع بعد دراسة تتعاون فيها الاجهزة المختلفة بحسب تخصصها .

فيمكن للاجهزة الشعبية اكتشاف بعض الافراد الذين يمتلكون فعلا أكثر من فدان ولكنهم من الناحية القانونية يصعب اكتشافهم وهي مهمة تختلف عن مهمة الجهاز الإداري الذي توجه به البيانات الرسمية .

● **الامين العام :** نحن لا ننظر في الموضوع من الناحية القانونية ولسنا لجنة قضائية نريد الواقع والاجهزة الإدارية تعاون الاجهزة الشعبية في تأكيد هذه البيانات وتحقيق مدى صحتها وأسلوب العمل واضح وهو أن الجهاز الشعبي يبحث الحالات على الطبيعة وبهذا يعرف الشخص المتهرب من غير المتهرب .

● **مصطفى الجندي :** الجهاز الشعبي يكون هو الأساس في جمع المعلومات يعتمد في ذلك على لجان العشرين الموجودة في القرى يكمل بياناته الاجهزة الأخرى على أن يكون هناك ربط بينهما .

● **الامين العام :** لا ، يجب أن تكون واقعيين فقد تكون لجنة العشرين واقعة تحت سيطرة الاقطاع ونحن الآن نعمل على تصفية مثل هذه اللجان فقد لوحظ في إحدى لجان العشرين أن ١٧ عضوا منها من عائلة واحدة وتسيطر على البلد وستحلها لهذا السبب فإذا أخذت معلوماتك من مثل هذه اللجنة فلن تصل الى معلومات حقيقية كما أن

هناك أجهزة أخرى ستتشرك في العمالية وهي المباحث العسكرية والمخابرات ففي الحقيقة يجب أن نكون واقعيين وأن نعتبر معلومات الجهاز الشعبي كمصادر أولية ولكن جدية كذلك الجهاز الإداري مصدر معلومات أولية وجدية فنتحقق من هذه المعلومات ونبحثها على الطبيعة وعلى الواقع وذلك بصرف النظر عن القانون أو النواحي القانونية بالنسبة للسيطرة القطاعية في هذه المنطقة ونوعها ٠٠ وهي هناك تهرب من قانون الإصلاح الزراعي عن طريق تفتيت الملكية لاشخاص وعلميين ؟ أو عن طريق حيازات ؟ أو عن طريق الاجرام ؟ أو عن طريق السيطرة على الاجهزة الادارية أو الشعبية ؟

تفتيت الملكية في أكثر من محافظة ففي هذه الحالة يجب أن يكون هناك اتصال مباشر بين المحافظات بعضها البعض لاستيفاء المعلومات واكتشاف الحقيقة ولا يصح الانتظار أو القيد بأي نوع من أنواع (الروتين) .

وأود أن أشير الى بعض التوجيهات الخاصة برجال الاتحاد الاشتراكي للسير بمقتضاها خلال هذه العملية فلا بد أن يكون هناك نشاط في التوعية بما يجري حتى لا تستغل الرجعية هذه الفرصة لتشويه عملنا وتكون تعبئة الجماهير بالتركيز على الآتي :

١ - أننا ملتزمون بالميثاق وبما ورد به من تحديد الملكية وبذلك نقضى على كل اشاعة يروجها المفرضون عن تخفيض الملكية الى ٥٠ أو ٢٥ فدانا وأن نشعر الناس على الدوام أن ما جاء بالميثاق هو موضوع أساسي ونحن نلتزم به ولن نخرج عنه مطلقاً وإن الغرض من هذه الاجراءات هو معاقبة من خرج عن الميثاق واعطاء الشعب حقوقه .

٢ - ان الارض التي توزع ليست هبة انما توزع لزيادة الانتاج وليس معنى رفع الاستغلال عن كاهل الزراع أننا رفعنا عنه الواجبات الاساسية وهي زيادة الانتاج ولكن عليه ألا يهمل خدمة الارض والا اعتبرناه خارجاً عن الميثاق واتخذنا معه نفس الاجراءات التي تتخذ مع أي منحرف فيجب أن يكون مفهوماً أن على الفلاح أن يبذل قصارى جهده في خدمة الارض والانتاج وألا تعرض للمحاسبة والمؤاخاة .

٣ - لا يمكن أن نسمح باستمرار النفوذ سواء عن طريق الامرة أو عن طريق الافراد كما لن نسمح بأية سيطرة على الاجهزة الادارية مثل

العمد والمشايع والجمعيات التعاونية أو الأجهزة الشعبية مثل الاتحاد الاشتراكي ، بل لابد من القضاء على كل سيطرة أو استغلال للنفوذ .

● **وجيه اباطة :** موضوع الإبعاد عن الريف موضوع أساسي ولكن قد لا يفي بالفرض فقد يصدر أمر الإبعاد باسم شخص ليس هو مصدر الخطر وابنه هو مصدر الخطر لا يبعد عن الريف ولذلك أرى أن يكون الإبعاد لشخص شاملا لعائلته .

● **الامين العام :** من ضمن القرارات التي اتخذتها اللجنة الفرعية وأقرتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أن يبعد الشخص بعائلته عن الريف والهدف من ذلك هو إزالة هذه الوجوه المسيطرة على الريف من أمام الفلاحين أما بالنسبة للحالات الانسانية مثل رجل مشلول فيوضع الحرس على منزله لكي يفهم الناس أنه قد اتخذ اجراء قبل هذا الشخص ذوي النفوذ وهو تمييز حرس عليه لحماية الناس منه .

أو قد يكون هناك رجل متزوج يائنتين فيمكن أن يسمح للزوجة غير القيمة معه أن تبقى في عاصمة المحافظة وهكذا تتصرف في مثل هذه الحالات التي تثير عطف الناس .

● **وجيه اباطة :** الصيارف يشكلون امامنا مشكلة كبيرة فهم ضالعون مع الاستفلايين من قديم الزمن ويستطيع الصراف أن يقدم بيانات رسمية عن الشخص تبعده عن الخطر ومعه في نفس الوقت توته خاصة به بها البيانات الحقيقية التي تدين الشخص لذا نريد اتخاذ اجراءات حاسمة مع من يثبت عليه انحراف أو اخفاء للمعلومات من هؤلاء الصيارفة وتفرض الحراسة على املاكهم ولو طبق ذلك على اثنين منهم فانه سيكون دغا للآخرين .

● **الامين العام :** ينطبق على هؤلاء ما ذكرته من اجراءات تتخذ بالنسبة للمعوقين من الأجهزة الادارية ولكن لابد أن يثبت انحرافه وتواطؤه .

● **وجيه اباطة :** بالنسبة للاراضي المزروعة تقرر أن يتولى اصلاح الزراعي مباشرتها واعتقد أن أجهزة الإصلاح لا تستطيع أن تتولاها بالعتية الكاملة بحيث نتحصل منها على أقصى درجات الانتاج ويوجد عندنا متطوعون في منظمات الشباب يستطيعون الاشراف على هذه المساحات فهل نسمح لهم بذلك ؟

● **الامين العام :** اذا كان لديكم اقتراحات في هذا الشأن يمكن الاتفاق مع السيد عبد المحسن أبو النور بحيث لا يتأثر الانتاج واذا كان هناك متطوعون وعلى درجة عالية من الكفاءة وملتزمون سياسيا يمكنكم موافاتنا باقتراحاتكم وبكشفوهم بأسمائهم والارض التي سيباشرون الاشراف عليها .

● **الدكتور سالم شحاته :** توجد بعض حالات التهريب للاقطاعيين الذين عندما شعروا بأن هناك اجراءات على وشك أن تتخذ معهم باعوا الارض لصغار الفلاحين وأخذوا منهم أية مبالغ فهل تعتبر هذه من الحالات الصارخة التي نبحثها ؟

● **الامين العام :** اذا كان هناك مثل هذه الحالات ابلغونا بها لكي نتخذ الاجراء المناسب .

● **مصطفى الجندي :** اذا تحققت الاجهزة التي تعمل داخل المحافظة من وجود مخالفات لبعض الاداريين هل نوقفهم أم ن عزلهم ؟

● **الامين العام :** القرارات كلها تصدر من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وعلى ذلك نوافي بتقارير عن هذه الحالات لاتخاذ اللازم في شأنها .

● **اللواء محمد عز الدين حافظ :** ورد لي طلب بعزل بعض رجال الادارة فهل ننفذ أم ننتظر قرار لجنة تصفية الاقطاع ؟

● **حسن عل خليل :** بالنسبة لهذا الموضوع تبين لنا أن لبعض العمدة وضع استقلال شنيع وكان من رأيي أن يعزلوا فقلت لضابط المباحث بأن يتصل بمدير الامن لعزلهم وكان ذلك قبل اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

● **الامين العام :** اتفقنا يوم الخميس الماضي على أن تكون هذه الامور من اختصاص اللجنة العليا لتصفية الاقطاع واذا رأيتم مثل هذه الحالات يمكنكم الاتصال باللجنة العليا .

● **مصطفى الجندي :** سيادتكم امرت بايقاف الامين المساعد لخدمة الاتحاد الاشتراكي^(١)

● **الامين العام :** الفصل من الاتحاد الاشتراكي شيء والايعاد عن

الغربة أو العزل شيء آخر فالفصل من الاتحاد الاشتراكي من سلطة الاتحاد وقد يكون لانحراف أو غيره ولكن في موضوع الاقطاع لابد أن يكون القرار من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع *

● **الدواء مصطفى علواني :** هناك اجراء من سلطة مدير الامر بالنسبة للعمد والمشايع فاذا كان المطلوب ايقافهم فان من سلطة مدير الامن الايقاف لمدة شهرين *

● **الامين العام :** وهو كذلك الايقاف يمكن تنفيذه محليا وبالاتصال المباشر أما العزل أو الأبعاد فهي اجراءات شديدة وتكون من سلطة اللجنة
● **وجه اباطلة :** قد يكون مصدر السلطة في العمودية أو في مناصب الجمعية التعاونية فاذا طلب الاتحاد أو الشرطة العسكرية الايقاف فهذا اجراء محلي وفي بعض الحالات لا تستطيع الشرطة العسكرية أو لجان الاتحاد الاشتراكي أن تصل الى المعلومات الحقيقية في بعض القرى إلا اذا اتخذنا مثل هذا الاجراء بالنسبة للعمد ووظائف الجمعية التعاونية *

● **الامين العام :** الاجراءات المحلية التي هي من سلطة الادارة المحلية يمكن اتخاذها في مثل هذه الحالات أما الاجراءات الاشد فلا بد أن تكون عن طريق اللجنة العليا *

● **ابراهيم آدم :** بالنسبة لموضوع البيانات فهي إما أن تكون مستخلصة من الطبيعة والواقع وتعدد الاجهزة في هذه العملية واجتهاد القائمين بجمعها فائدة كبيرة وإما أن تكون البيانات مستخرجة من سجلات كالمشهر العقاري فهي ليست محل اجتهاد أو اختلاف وكان لتعدد جهات البحث أن الموظفين أرهقوا من تعدد استخراج مثل هذه البيانات مرة للاتحاد الاشتراكي ومرة لجهاز الادارة وثالثة للمباحث العسكرية ذبا دام البيان واحدا فان المحافظة تستخرجه وتجمله تحت تصرف كل الجهات *

● **ضياء الدين داود :** لنا تجربة في دمياط بالنسبة لهذا الموضوع فقد شكلنا لجنة من المسؤولين الاداريين مثل مفتش المساحة والشهر العقاري والصيارف واستخلصنا كل البيانات والمعلومات من سجلات كل جهة وبذلك امكنا الوصول الى البيانات الرسمية *

● **الأمين العام :** ما دامت هي نفس البيانات فإنه يمكن اعداد ثلاث أو اربع نسخ من كل كشف واعتقد أن ذلك لا يرهق الموظفين .

● **معمود طلعت :** لقد اعددتنا من كل كشف نسخا زيادة وكان لنظام الاجهزة أثر كبير في هذا ولكن بالنسبة للملاك الذين لهم ملكيات في محافظات أخرى فإننا لا نستطيع الوصول الى المعلومات الدقيقة بسرعة مثلا أعمال الشهر العقاري بأجزاء من محافظة دمياط كانت تابعة للشهر العقاري بالدقهلية وقد أرسلت فعلا لطلب بعض المعلومات ولكن لم تصل

● **الأمين العام :** هذا ما اقصد من أن يكون هناك اتصال مباشر بين المحافظين وتكون المحافظة هي المسئولة عن البيانات داخلها .

● **محمد علي بشير :** هل من حق المكتب التنفيذي إيقاف أمين لجنة ؟

● **الأمين العام :** لا ، ترسل الاسباب لي وسأنظر في الامر في ظرف ٢٤ ساعة .

● **حسن خليل :** الحصول على البيانات الرسمية أسهل جزء في العملية وإنما الجزء الصعب هو تحليل هذه البيانات الموجودة وإجراء التحريات على التصرفات نفسها وعلى الأرض فنحن نفضل أن نبحث كل جهة الموضوع من بدايته أي من أول الحصول على البيانات حتى نهايته .

● **الأمين العام :** طبعاً .

● **اللواء علي حسني :** إذا فصل العمدة من الاتحاد الاشتراكي فإنه بالتبعية يفصل من منصب العمودية .

● **الأمين العام :** فصل العمدة من الاتحاد الاشتراكي من سلطة اللجنة التنفيذية العليا .

● **د. سالم شحاتة :** بعض الاقطاعيين الذين تقوم بالبحث عنهم يتواجدون الآن بالقرى وذلك يرهب الناس فما المانع لو حدد المحافظ اقامتهم بعيدا عن القرية حتى لا يؤثرون على الاهالي واعتقد أن الحرية للشخصية لن تفقد كثيرا من اصدار مثل هذا القرار .

● **الأمين العام :** يمكن أن نقوم بالبحث السريع ونصير القرار خلال اسبوع بدلا من أن نحدد اقامته في الإسكندرية مثلا دون ثبوت

الجريمة عليه ويكون ذلك منارا للاشاعات .

● **كهامل الشاغل :** بالنسبة لايقاف عضو الاتحاد الاشتراكي اذا كانت هناك حالات صارخة أليس من الواجب أن يوقف العضو ثم يخطر الاتحاد بعد ذلك مثل اتهام أمين لجنة في جريمة مخلة بالشرف .

● **الامين العام :** صدور قرار الايقاف في مثل هذه الحالات لا يستغرق لدينا أكثر من يوم ولكن بالنسبة للفصل فهو من اختصاص اللجنة التنفيذية العليا .

● **كهامل الشاغل :** في مثل هذه الحالات نرجو أن يصدر قرار بالايقاف بصفة عاجلة الى أن يصدر قرار الفصل من اللجنة التنفيذية العليا .

عضو من الشرطة العسكرية : اعتقد أنه لو أنشئ سجل خاص لكل محافظة عن كل فرد من الذين طبق عليهم قانونا سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٦١ أو الذين لهم نشاط إجرامي وتصب في هذا السجل جميع المعلومات الموجودة في الجهات المختلفة مثل المساحة وغيرها أو المعلومات التي تأتي عن القرى فان ذلك يسهل عملية الاتصال والتحرى بين الاجهزة .

● **الامين العام :** اتفقنا على أن الجهة المركزية التي تصب فيها هذه المعلومات هي اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وفيما يختص بتوحيد البيانات الرسمية المستخرجة من الشهر العقاري فقد ذكرت بأن تعمل من أربع صور وتمطي للاجهزة المختلفة ولكن بالنسبة لما يتخذ قبل الشخص فان المحافظة كجهاز اداري لها رأى والاتحاد الاشتراكي كجهاز سياسي له رأى وللمباحث رأى آخر فقد يرى الاتحاد عدم وجود خطورة من شخص ما بخلاف المحافظ أو الادارة وعندما يحال الامر الى المباحث العسكرية فقد نؤيد أحد الرأيين .

● **عضو من الشرطة العسكرية :** أقصد أن يكون بالمحافظة ملف توضح فيه كل البيانات .

● **الامين العام :** لقد اتفقنا على مبدأ هام وهو أن القرار النهائي يصدر من اللجنة العليا على أن تجمع الاجهزة المختلفة المعلومات لنا وتوضح لنا كل منها رأيها .

● **عضو من المباحث العسكرية :** قد تختلف البيانات بين الشهر العقاري وبين الاجهزة الأخرى .

● **الامين العام :** يجب أولا معرفة ما اذا كان مقدم البيان مفرضا
وفي هذه الحالة نعتبره متضامنا مع المتهم *

ويجب أن نعتد في عملنا على بيانات جديدة ولا نعتد على البيانات
القديمة كبيانات الإصلاح الزراعي السابقة وكل واحد مسئول عما يقدمه
من بيانات ويحاسب عليها ويكفى أن نجازي واحدا أو اثنين لكي يعرض
الباقى على صحة البيانات *

● **عضو من المباحث العسكرية :** يقوم كل جهاز بإرسال تقريره
الى اللجنة العليا التى تتولى بدورها إحالته الى المباحث العسكرية فتوفيرا
للوقت أقترح عندما يرسل أحد الاجهزة تقريره الى اللجنة العليا أن يرسل
صورة منه فى نفس الوقت الى المباحث العسكرية *

● **الامين العام :** اللجنة تجتمع كل أسبوع وتثبت فى الموضوعات
أولا بأول وما أخشاه أن تتأثر الاجهزة بمعلومات بعضها فى تصورى
أنه بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ لن يكون هناك اختلاف فى الآراء
بين الجهازين الإدارى والسياسى وفى هذه الحالة سنثبت فى هذه الحالات
فورا أما اذا وجد اختلاف فإننا نرسل للجهة الثالثة وهى المباحث العسكرية
لكي تعيد بحث الحالة وتصلى الموقف *

● **د. سالم شعاعة :** طلبنا من البنك العقارى المصرى أن يعطينا
بيانات عن ديون الاقطاعيين فرفض محتجا بأن هذا موضوع سرى وأحذنا
على البنك المركزى ويجب أن يكون لدينا كجهاز سياسى فكرة عن مثل هذه
الديون بل انى أرى ألا يقبل البنك رهن أرض الا بعد أخذ رأينا فيكون
عندنا احصائية لهذه الديون مستقبلا *

وإذا كان هناك رجل اقطاعى أو عائلة اقطاعية هل تكفى تنحيتها عن
الاجهزة الادارية ؟

● **الامين العام :** أبلغنا برأيك *

● **عبد الفتاح هؤاد :** هناك بعض الفلاحين كانوا قد اشتروا الارض
بمقدور عرفية ولم تسجل ولم يكن لدى صغارهم الذين اشتروا فى حدود
فدانين المقدرة على التسجيل ولكن بالنسبة لمن اشترى ٢٥ فادانا المفروض
أن لديه القدرة على التسجيل فهل يعتبر مثل هذا تهريا ؟

● **الامين العام :** لا يمكن أخذ مبدأ فى هذا الشأن علينا أن نبحث

جدية العقد فنحضر المشتري ونسأله عن أرضه وحدودها فإذا لم يعرفها اعتبر أن ذلك البيع تهريب وكبدأ عام يحقق الموضوع لبحث ما إذا كان التصرف سليماً أو غير سليم والقرية كلها تعرف الحقيقة .

● **عضو من المباحث العسكرية :** هناك عقود عرفية مضت عليها مدة طويلة فهل أضغ في الاعتبار أن البيع الذي تمضي عليه مدة طويلة يعتبر صورياً ؟

● **الأمين العام :** عادة الفلاح الصغير لا يسجل هذه العقود لجزءه عن مصاد رسوم التسجيل .

● **عضو من المباحث العسكرية :** الرسوم بسيطة الآن .

● **الأمين العام :** لا يمكن أن نضع للعملية مبادئ عامة فقد جرى العرف بالريف على ذلك وهذا ما يتبعنا الآن لأننا لا نعرف حقيقة الحيازات ومستقبلاً سنجعل التسجيل إجبارياً .

● **عضو من المباحث العسكرية :** هناك نقطة أخرى وهي أن أصحاب

الحيازات الكبيرة يقومون بتسجيل الاراضي لاولادهم وأقاربهم فنجري اصدار تعليمات للشهر العقاري بجمع التسجيل الى أن تنتهي من عملنا .

● **الأمين العام :** يمكن بحث وقف التسجيل لفترة .

● **د. سالم شحاتة :** بالنسبة لديون البنك ، لا يجوز التصرف في الارض بالبيع الا اذا كان البائع قد سدد الديون التي عليها أو يلتزم المشتري بسدادها ؟

● **الأمين العام :** طبعاً .

● **عضو من المباحث العسكرية :** أحد أصحاب الحيازات الكبيرة كان عنده ٢٩٠ فدانا كتبها بأسماء اخوته لولا تدخلنا .

● **الأمين العام :** لن نعتد بالتسجيل الذي يتم بعد قيام لجنة تصفية الاقطاع وبالطبع سنكتشف هذه العمليات ويمكن إيقاف التسجيل لفترة .

● **عضو من الشرطة العسكرية :** سنبدأ العمل بمن طبق عليهم قانونا ٥٢ ، ١٩٦١ وهناك بعض الأجانب ممن ينطبق عليهم القانون رقم

١٥ لسنة ١٩٦٣ فهل تعتبر هذه حالة لها اسبقية أم نتركها في الوقت

الحالي *

● **الامين العام :** مثل هذه المعنومات ترسل فوراً ولا تكون محل بحث روتيني لانه لا يجوز أن يوجد اجنبى الآن يمتلك أرضاً على الاطلاق *

● **عضو الشرطة العسكرية :** بالنسبة لمن طبق عليهم قانونا ٥٢ ، ١٩٦١ نحن نستعين بالموظفين في المساحة والمكلفات والاملاك الاميرية وصغار الموظفين يمكن التأثير عليهم وعلى هذا الاساس يستطيع الشخص ان يعمل عقودا ابتدائية ببيع ثمار الحدائق أو المواشى ونريد أن نحدد من هذه العملية فلا يكون لهم حق التصرف في بيع ثمار الحدائق أو تهريب المواشى *

● **الامين العام :** هذا الموضوع نوقش هنا وعمليا لا يمكن ايدافه وان كان سيعرف في النهاية *

● **عضو الشرطة العسكرية :** وكذلك بالنسبة للسلفيات من بنك التسليف وخلافه *

● **الامين العام :** لا بد أن نصل الى السلفيات ونعتبر من يسهلها منحرفاً ويحاسب عليها *

● **د. سالم شعانة :** يجب محاسبة البنك العقارى على اعطائه هذه السلفيات *

● **الامين العام :** طبعاً *

● **ضياء الدين داود :** بالنسبة للأراضي البور توجد حالات كثيرة كان بها تلاعب وبيعت الآن الى أشخاص حقيقيين فما هي الوسيلة لكي نقص من المتلاعب الذى حصل على كل أمواله ؟ لاننا لو عملنا حراسة على هذه الارض أضرب الفلاح الذى يزرعها *

● **الامين العام :** نحن نضع حراسة على أملاك الشخص كلها واذا كان له اموال وعمارات وخلافه توضع تحت الحراسة وتبحث هذه الحالات *

● **مصطفى الجنى :** توجد حالة عن شخص باع لاولاده ويحتفظ لنفسه بحق الانتفاع مدى الحياة فهل تدخل هذه الحالة في نطاق الحديث؟

كذلك يوجد أشخاص باعوا الأرض بفائدة ٧٪ وأضاف كذلك رسوم تسجيل قدرها ٣٦ جنيهاً حتى أصبحت الفوائد أكثر من ثمن الأرض ٧١
تعتبر هذه حالة تنطبق عليها إجراءات البحث •

● **الأمين العام :** طبعا وهذا من أبشع صور الاستغلال التي استحدثت فعلا •

● **وجيه ابانة :** ننظر الى البيع لصغار الفلاحين بسوء نية لانه كان يحدث رهن أو كمبيالات على الشاوي مما يجعله تحت سيطرة الملاك فهل يمكن أن نجد وقتا معيناً لظهار ما لديهم من كمبيالات أو عقود الرهن بحيث يستقل العمل بها بهذا الموعد •

● **الأمين العام :** مثل هذا المالك الموضوع تحت الحراسة لن يظهر هذه الكمبيالات وكأننا بذلك نمطي الفلاح الأرض وأرفع عنه ديونه •

● **وجيه ابانة :** هذه البيوع كلها بهذا الشكل •

● **الأمين العام :** سبق أن ذكرت أننا لسنا لجنة قانونية أذكر لنا رأيك في هذه العملية ؟ وما هو رأيك بالنسبة لمثل هذا الشخص ؟ وعلى ضوء ذلك سننظر وتتخذ الاجراء •

● **وجيه ابانة :** الموضوع الخاص بالمعلومات من المصالح الحكومية هناك بيانات لا بد أن تستند اليها جهات البحث المختلفة ويتعين توزيعها على جميع أجهزة البحث •

● **الأمين العام :** ليس هناك ما يمنع ولكن لكل جهاز أن يبسدي رأيا مختلفا •

● **عضوالمباحث العسكرية :** يوجد شخص متهرب كان مديرا للبنك العقاري وحصل على سلفيات كبيرة •

● **الأمين العام :** هذه الحالة سيتخذ فيها اجراء حازم •

● **اللواء محمد عز الدين حافظ :** الأراضي المقترض عليها من الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة وهم واضعوا اليد فعلا هل يستولي عليها الاصلاح الزراعي أم تترك له ؟

● **الأمين العام :** لا تريد أن تتخذ مبدأ عاماً في هذا الشأن ولكن نبحنها كحالات فردية •

● **الدواء محمد عز الدين حافظ :** فيما يتعلق بالاعمال المطلوبة على الطبيعة للاجهزة المختلفة فقد يستلزم الامر تشكيل لجنة لمسح الارض وفي نفس الوقت تكون المباحث العسكرية محتاجة لهذه اللجنة وعندما تنتقل اللجنة وتقدم كل المعلومات تأخذها المباحث العسكرية ولا تسمح لها بالحصول على صورة منها فتضطر اللجنة لاجراء عملية مسح ثانية وفي ذلك ارهاق وتكرار للعمل *

● **الامين العام :** يجب أن تكون الاجهزة كلها متعونة *

● **عميد أ. ح. سعد عبد الكريم :** الموضوع الخاص بطرد المستأجرين من الارض مطلوب من جهتين :

١ - جهة ادارية ونحن في انتظار معلوماتها *

٢ - الجهة الشعبية ويتولاها السيد/ عبد الحميد غازي *

● **الامين العام :** هناك ثغرة في القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر مثل القيمة الايجارية والمواعيد وغير ذلك ويستغلها الملاك في طرد المستأجرين *

● **عميد أ. ح. سعد عبد الكريم :** توجد حالات تعسفية أمكن حصر أسبابها في الآتي ؟

١ - لا تتمشى مواعيد سداد الاقساط مع الدورة الزراعية *

٢ - يعطى القانون المالك حق طرد المستأجر عند تأخره عن السداد يوماً واحداً وقد يكون المبلغ المتبقى لا يزيد عن خمسة جنيهات فيطرد من الارض كلها عند تأخره عن السداد *

٣ - يعطى المالك للمستأجر مخالصة موقعا عليها من شخص آخر ثم يطمع بالتزوير فالمحكمة تحكم بالطرد *

٤ - الحصول على أحكام بالطرد نتيجة الاهمال وهذه يمكن التغلب فيها بواسطة شهادة من المشرقة الزراعي يستغلها المالك في الحصول على حكم الطرد ويجب أن تكون هذه الشهادات محل بحث *

٥ - اعلان المالك للمستأجر عن طريق الاجهزة الادارية قد يكون فيه تلاعب فلا يصل الاعلان للمستأجر وقد يكون المستأجر قد ميسد الاجار في جهة أخرى *

٦ - وضع المستأجر تحت سيطرة المالك بوامسطة كمبيالات فيستطيع عن طريقه طرده من الأرض اذا لم يلب رغباته وهذه بعض الحالات التي توصلنا اليها .

● **الامين العام :** نريد من كل الاجهزة أن تعطينا المعلومات ولنا أن نضبط الحالات الهمة التي تصادقها ولكن لا يصح أن تنفرغ الا بعد أن تنتهى ممن انطبق عليهم قانوناً الاصلاح سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

● **د. سالم شحاته :** أقترح أن نعيد بحث جميع الحالات لانه لا توجد معايير .

● **الامين العام :** طبعا .

● **عضو من الشرطة العسكرية :** لا يمكن السماح باسمتمرار النفوذ والسيطرة على الاجهزة الادارية والاجهزة الاخرى لان في ذلك تأكيداً للحرية الاجتماعية والادارية وأقترح أن نجعل الانتخابات لمجلس الامة ولأعضاء الجمعية التعاونية وللجان الاتحاد الاشتراكي والعمه موزعة على احياء القرية حتى نمنع النفوذ والسيطرة للعائلة الواحدة .

● **الامين العام :** العمدية ستنتهى على مراحل فيما يختص بلجان الاتحاد الاشتراكي سنحل اللجنة على أسس أن يكون تشكيلها مناسباً وقد لا نلتزم بالانتخاب ونقوم بال تعيين بحيث لا تكون هناك عائلة واحدة مهيمنة على الاتحاد الاشتراكي وقد أعدنا خطة عمل بأن نصفي السيطرة السياسية والادارية في القرى أثناء عملنا .

● **عضو من الباحث العسكرية :** بالنسبة لمن يوضع تحت الحراسة تبين أن لدى بعضهم كمبيالات على بياض ولم تضبط للآن أو هربت ولم يعرف مكانها فصاحب الأرض يحتفظ بها ثم يؤرخها بالتاريخ الذي يلائمه فهذه البثرة نريد أن نضع لها حلاً بالنسبة للفلاح أو نضع لها نهاية .

● **الامين العام :** الحل هو أن نسقط جميع الكمبيالات لمثل هذا الشخص الا اذا تقدم بها وأثبت جديتها .

● **الدكتور فؤاد محي الدين :** توجد أحكام نهائية بطرد المستأجر من الأرض ومشمولة بالنفاذ فهل يمكن إيقافها ؟

● **الامين العام :** نوقش هذا الموضوع يوم الخميس الماضي وكان هناك مطالبة بإيقاف هذه الأحكام قد يكون حكم بالطرد نتيجة إهمال

حقيقي أو مبالغاة حقيقية وقد حددنا الطرد التعسفي بما يكون نتيجة لعدم سدّد انقسط طبقاً للمقد في الجمعية عن نفس السنة أو تأخره يوماً أو يومين وتوجد حالة عندكم بالقلوبية أحضرنا فيها المالك وجعلناه يكتب عقوداً جديدة وفقاً للدورة الزراعية وليس وفقاً للاقساط *

● د • فؤاد محي الدين : مازال الفلاحون في جمجرة لم يرجعوا لارضهم *

● الامين العام : لقد اتخذنا فيها قراراً يوم الخميس الماضي •
● العميد ا • ح سعد عبد الكريم : نريد أن نعرف أسماء الفلاحين

مع بحث حالتهم وهل كان الطرد تعسفياً أم لا ؟

● الامين العام : هذه الحالة بالذات ثبت أن الطرد فيها تعسفي وقد صدر فيها قرار بإعادتهم ادارياً للأرض •

● عضو من الباحث العسكرية : حدد الميثاق ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ بمائة فدان وأعطى مهلة للملاك كي يتصرفوا فيها حتى هذا التاريخ فأقترح أن نحصر الملكيات الزائدة من الآن ونمنع التصرف فيها الا بإشرافنا الآن ان الميثاق محترم ولا خروج عليه •

فاذا أساء الشخص فاني اتخذ ضده الاجراء المناسب لانه شخص خرج عن الميثاق وليس لانه تصرف في الارض أما الشخص العادي فلن اتخذ ضده اجراء طالما أنه لم يخالف الميثاق ولن نتعرض له •

● كمال ابو الفتوح : أحكام الطرد التي اثارها بعض الأخوان هـصرتها في صورتين :

الاولى : عندما حدث تعديل في قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٦٣ وشكلت لجان للفصل بين الملاك والمزارعين فقد فوجئت في محافظة القليوبية بحوالي ثلاثين أو أربعين حالة طرد وكانت كلها تقريباً في مركز بنها وهو مركز يتسع فيه التشجير وفوجئت بالمستأجرين يتظلمون من أحكام الطرد الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولما حققت في الموضوع ظهر لي أنه لم يكن لدى هؤلاء فسحة من الوقت لمعرفة اجراءات القانون الذي يحفظ حقوق المالك والمستأجر وانهم وقعوا تحت تأثير الغفلة فتخذهت إجراء لعله عرض على سيادتكم عند رئاستكم للوزارة لانه كان اجراء خارجياً عن حدود سلطتي فقد أوقفت الاحكام والإجراء

أبلغ لويزر العدل ووجد فيه اعتداء على السلطة القضائية ولكن تشبثت بوجهة نظري لاني رأيت أن روح التعديل كانت بقصد حماية الفلاحين واستطعت أن أصمد أمام كثير من الحالات *

وقبل نهاية السنة الزراعية أمكنني المرور على جميع المراكز بالمحافظة ، وبصرت الناس بالضمانات التي في القانون وطريقة السداد حتى لا يحدث تواطؤ أو تلاعب من الملاك وكان نتيجة لذلك أنه لم تأت إلينا أحكام طرد إلا بدهق وبدأ الناس يدركون مالهم وما عليهم *

الحالة الثانية : وهي حالة جمجرة تختلف عن ذلك فقد امتصدمر المالك حكماً من المحكمة ثم حضر الى المزارعون وضدهم حكم قضائي ليس لي أن أتصدى له بالتعطيل فأرسلت للمالك الذي أوضح لي أن العقيد بينه وبين الفلاحين والعقد شريفة المتعاقدين وقد حكم له ابتدائياً واستئنافياً فنصحته بأن الأفضل له أن يعود الى الصواب ويرد الارض لهؤلاء الفلاحين حرصاً على أرزاقهم فادعي أن لهؤلاء المستأجرين أراض أخرى والى هنا وجئت من واجبي ألا أستطرد في الضغط عليه وقد نقلت المسألة إلى القاهرة للتفاهم بين وزيرى العدل والاصلاح الزراعى لتعديل القانون *

هذه الحالة لا يمكن وقد أقسمت على احترام الدستور والقانون أن أتصرف فيها بغير ذلك لانه تحكمتنا اختصاصات ولو أمرتني سيادتك بإعادة الارض للمستأجرين لامكنتى ذلك *

● **محمد علي بشير :** ببعض القوانين التي تصدر على وجه السرعة ثغرات نلاقي منها المتاعب فأقترح أن تقوم كل المحافظات بدراسات عميقة عن كل ما يصادفها من ثغرات في هذه القوانين لكي نعمل على تعديلها *

● **الامين العام :** لا مانع من ذلك والى أن يتم تعديل القانون لا ننتظر بل نتخذ في الحال الاجراءات السريعة *

● **اللواء مصطفى علواني :** بالنسبة لاختلاف جميع المعلومات بين الاجهزة الثلاثة ووجود شيء من الحساسية البسيطة في أن يعتقد كل جهاز أن معلوماته التفصيلية يجب أن تكون زيادة عن معلومات الآخر فاني أرى أن هدفنا جميعاً هو ازالة السيطرة والاقطاع وأن نركز جميعاً على هذا الهدف حتى نصل الى الاجراء التوري لتصفية الاقطاع *

● **الامين العام :** هذا ما أقصده من تعاون الاجهزة الثلاثة فان الفضل سيعود الى الجميع ونحن نعمل كفريق واحد ولشكل جهّاز المساهمة في هذا العمل .

● **د. فؤاد محي الدين :** هناك ثغرة واضحة في القانون وهي تملك القصر للارض في وجود عائلتهم وأقترح أن نسد هذه الثغرة .

● **الامين العام :** لن نستطيع الخروج عن الميثاق في هذا فهناك قصر سيكونون بالغين سنة ١٩٧٠ ويكونون أسرا مستقلة ولا يمكنى أن أمنع واحدا يريد أن يطعن على مستقبل ابنه العملية تتركز في أن أى شخص سواء عن طريق ملكيته أو حيازته أو سيطرته على الاجهزة الادارية يشكل خطرا على العدالة الاجتماعية أو حقوق الشعب اذا كان الامر كذلك نتخذ معه الاجراء الحازم والحكم في هذا هو مدى سيطرة هذا الشخص بأي وسيلة كانت .

● **حسن خليل :** المشكلة تختص بالحيازة لان هناك ملاكا قد تصل حيازتهم الى ١٠٠٠ فدان دون المساس بالميثاق .

● **الامين العام :** ليست المسألة هي الحيازة فقط ولكن هي الملكية والحيازة والسيطرة الاجرامية والادارية فقد يكون عند واحد ثلاثون فدانا وعن طريق سيطرته على الجمعية التعاونية يأخذ السباد والتقاوى ويبيعها في السوق السوداء أو يستولى على محصول القطن كله بأبخس الانمان ويورده باسمه وبذلك يزيد دخله عن طريق هذا الاستغلال .

● **د. سالم شعاعته :** هناك أفراد يزدون من ملكيتهم مع أن المفروض أن يتخلصوا مما لديهم من ملكية زائدة حتى سنة ١٩٧٠ وفقا للميثاق فهؤلاء لا يؤمنون بروح الميثاق فهل أتركهم ؟

● **الامين العام :** لم اقل أنى لن اتخذ ضمد هؤلاء أية اجراءات ولكن عليكم أن تبلغونا وسننظر في الامر دون تعديل في القوانين .

هناك نقطتان خارج موضوع الاجتماع أحب الإشارة اليهما قبل انتهاء الجلسة سواء بالنسبة للاتحاد الاشتراكي أو الاجهزة الادارية فقد كان السيد عبد المحسن أبو النور يريد التنبيه الى وجود تقاعس في

تجهيز الارض لزراعة الاذرة الصيفي عما هو مخطط ويجب أن تقوم
الاجهزة الادارية والشعبية بالتنوعية لسرعة تجهيز الارض بالنسبة للذرة
الصيفي فنحن الآن في ٦ يونيو وما زالت هناك اواض لم تزرع ، وهذا
واجب اساسي للاتحاد الاشتراكي في أن يقوم بالتنوعية في هذا الشأن *

النقطة الثانية : أنه ظهرت اصابات في زوايت القطن أشد من
السنة الماضية وواجبنا الآن أن نعمل على مقاومتها شعبيا وحكوميا على
المحافظين أن يكونوا على اتصال مستمر بمديري الزراعة في سبجيرا،
تحقيق الهدف من زيادة الانتاج فهذا الموضوع سياسى واقتصادى *

● محمد علي بشير : ما هو الميعاد الذي حدد للانتهاء من بحثنا ؟

● الامين العام : اتفقنا على أن يكون آخر يونيو هو آخر ميعاد
للانتهاء من هذه العملية وما يتم قبل ذلك سواء عن المراكز أو المحافظات
فنحن على استعداد لبحثه فوراً *

أعداء الثورة.

الحراسة على الفرد

أم العائلة؟



اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في
١١ يونيو ١٩٦٦ من اهم الجلسات التي عقدت ..
ففي هذا الاجتماع دارت مناقشات طويلة للوصول الى
قرار وجواب حاسم على ما يلي :

من هم اعداء الثورة ..
ومن الموالين لها ؟
الحراسة هل تفرض على
الاسرة وانفسرد ؟ ..

والمناقشات التالية تلقى الضوء على اسلوب
التفكير .. وكل الاجراءات التي اتخذت فيما بعد ..
والاهم كيف كانت تحكم مصر ..
وهذه صورة حية من واقع الملفات من المناقشات
التي دارت ..

● المشيد عامر : ان الشخص الذي انطبق عليه قانون سنة
١٩٥٢ بتحديد الملكية بـ ٣٠٠ فدان - أي أنه كان يملك أكثر من ٣٠٠
فدان - هل يمكن أن يكون هذا الشخص مواليا للثورة ؟ هذا سؤال
يجب أن تنضج الاجابة عليه لانه يحدد تصرفاتنا بالنسبة لمن انطبق
عليهم قانون سنة ١٩٥٢ وهذا موضوع سياسي أكثر منه موضوع نهري ،
لان الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن يكونوا موالين للثورة
ولو لم يكن لهم نشاط معاد ظاهر حاليا ولكن لو أتاحت لهم الظروف
لاظهروا عداوتهم واذا رجعنا بالذاكرة الى سنة ١٩٥٤ نجد أن كل الذين
هددوا الثورة سنة ١٩٥٤ هم الاقطاعيون الذين طبق عليهم قانون الاصلاح
الزراعي سنة ١٩٥٢ علاوة على الاحزاب المنحلة ومنها الاخوان المسلمون
وانتم بطبيعة الحال تذكرون هذه الاحداث الخطيرة .

اذن لا يمكن أن ننظر الى الحالات التي ينطبق عليها قانون سنة
١٩٥٢ على أنها موضوعات تهريب فقط بل يجب أن ننظر إليها أيضا
من الناحية السياسية الولاء للنظام الاجتماعي .

هل يمكن أن يكون من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ - أو غالبيتهم

أو أقل من الغالبية موالين للثورة ؟ هذا السؤال يجب أن نجيب عليه حتى نكون واضحين في تصرفاتنا وهو مطروح للمناقشة .

● شمس بدوان : طبعاً أغلبهم أو ٩٩٪ معادون للثورة لكن قد نكون هناك حالات فردية وبسيطة جداً - ممن انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ غير معادين للثورة وإذا راجعنا الاسماء كلها فقد نخرج بواحد أو اثنين أو ثلاثة أو عدد صغير جداً لا ينطبق عليهم علم الولاء .

● المشير : واحد أو اثنين أو ثلاثة لا يعتبرون شيئاً بالنسبة للعدد الكبير .

● شمس بدوان : قد يكون هناك أفراد قليلون انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ولم ينطبق عليهم قانون سنة ١٩٦١ ولم يهربوا أرضاً مثلما ذكر في الاجتماع الماضي عن طبيب مثلاً اشترى أرضاً من دخله الخاص في بلد غير بلده .

● المشير : هل يمكن لمثل هذا الطبيب أن يشتري ٤٠٠ فدان ؟ أي قانون سنة ١٩٥٢ يسمح بملكية ٣٠٠ فدان ، وحتى مثل هذا الطبيب لا يمكن أن يكون موالياً لأنه بعد أن كان عنده ٤٠٠ فدان وأخذنا منه ٣٠٠ فدان لا يعقل أن يكون موالياً للثورة لأنه يعتبر أننا أخذنا الناتج من جهده طوال هذه المدة .

● شمس بدوان : لنفرض أن ما أخذ منه لا يزيده عن فدان أو اثنين .

● المشير : أن أتكلم عم المساحات الكبيرة مثل حالة الـ ٤١٣ فداناً المروضة أمامنا ، وهي مساحة كبيرة ينطبق عليها قانون سنة ١٩٥٢ بزيادة ٣١٣ فداناً .

● شمس بدوان : هو لم يقدم اقراراً سنة ١٩٥٢ بأنه يمتلك أرضاً زائلة .

● المشير : كان متهرباً منذ سنة ١٩٥٢ فقد كان يمتلك أكثر من الحد الأقصى .

● حسن علي خليل : هناك حالات أخرى تبلغ المساحة فيها ٢١٣ فداناً .

● **المشعر :** يمكن أن نستعرض حالة حالة ولكن من حيث أتبعه :
فان من انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لابد أن تعتبرهم معادين والا
تكون مخطئين أما الحالات الأخرى فتبحث حالة حالة وإذا كانت المساحة
الزائدة فدانا واحدا أو اثنين فلا تعتبر ذلك تهريبا بمعنى الكلمة فقد
تكون (فروق مقاس) .

● **عبد الحميد غازي :** لا شك أن من انطبق عليهم قانون سنة
١٩٥٢ معادون للثورة وإذا كان السيد شمس بدران يرى أن واحدا أو
اثنين أو ثلاثة من هؤلاء غير معادين فقد يكون هذا صحيحا نظرا لانهم
استفادوا من الثورة نفسها .

والحالة المعروضة أمنا لا تحتاج الى مناقشة لانها تتعلق بأشخاص
قدموا اقرارات وتم الاستيلاء فعلا على المساحات وكون أن هناك مساحات
صغيرة ٣ و ٤ و ٥ أفدنة زيادة فلا تعتبر هذه المقادير فرق مساحة لان
الشخص يحدد المساحة وتم الاستيلاء على المساحة الزائدة فعلا ومن لا
يكون عنده استعداد لترك ٣ أفدنة فمثل هذا الشخص يعتبر اشدد
شراوة على اشتراكيتنا ممن عنده ٣٠ أو ٤٠ فدانا ويجب اعتباره متهربا .

● **المشعر :** لنفرض أن قانونا اشتراكيا صدر وقضى بان من
عنده ١٠٠ جنيه بمنزله يعطى منها للدولة ٥٠ جنيه فانا واثت وكل من
في هذه القاعدة سيخفى ٣٠ أو ٤٠ جنيه ولا يقرر الحقيقة ولا يقرر
طواعية واختيارا بان عنده ١٠٠ جنيه وهذه هي الطبيعة البشرية ويجب
أن نعرف بهذا وبالنواحي البشرية والضعف البشري وعلينا أن ننظر
في مثل هذه الحالات بشيء من المرونة .

● **كمال الحناوي :** اذا كنا سنوافق على ما ذكره الاخ شمس
بدران من حيث أنه قد تكون هناك حالة أو اثنين أو ثلاثة تشد عن القاعدة
الا أننا يجب أن نتبع القاعدة العامة أساسا فطالما أن موقف الغلبة
انعظمي من هؤلاء الناس معاد فاني أرى ألا يكون بحث الحالات الاستثنائية
القليلة في المرحلة الأولى الحالية وإنما يأتي ذلك في مرحلة التطلمات
وحينئذ يرفع الظلم اذا تأكدنا من وقوعه ولكن لا يجوز أن نضع على
أنفسنا قيودا منذ البداية فيستغرق بحث كل حالة مدة طويلة وما قيل
الآن سبق أن قيل أثناء مناقشة في اللجنة فهذه حالات ثابتة بمسبندات
وليست بحالات جديدة تحتاج الى بحث أو تحريات إنما هي ثابتة

بمحض اختيار المالك ودون اكرامه وكانت امامه لل اسرصر ليعبر الحقيقة ومع ذلك أقر بأنه قام بالتهريب .

وفي رأيي أننا يجب ألا نقصد القاعدة التي اتبعناها بالنسبة للـ ٨٨ حالة التي ثبت فيها التهريب على أن تنظر لجنة التظلمات فيما بعد في الحالات الاستثنائية .

● شمس بلوان : حالات التهريب طبعاً تسرى عليها كل الاجراءات التي اتخذناها ولكن كلامي كان رداً على سؤال المشير عما اذا كنا نعبر من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ونزعت ملكيتهم معادين للتورة ونتخذ معهم اجراء موحدا كالحراسة مثلا رغم انه قد لا يثبت على بعضهم تهريب الارض .

● المشير : يجوز أن نتخذ معهم اجراء آخر غير الحراسة حتى اذا كانوا لم يقوموا بالتهريب ونحن نبحت على هذا الاساس .

● شمس بلوان : لقد طلبتم سيادتكم بحث موضوع من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ونحن متفقون فيما يتعلق بالتهربين أما غير التهربين فهناك حالات بسيطة لا تعتبر معادية ولو اتخذنا اجراء بالتسوية للجميع دون نظر الى هذه الحالات البسيطة فقد تنير عطف باقي الناس عليهم وليس هذا من المصلحة .

● المشير : طلبنا بحث حالات سنة ١٩٥٢ على هذا الاساس .

● شمس بلوان : نعم سيادتكم اتخذت قرارا في الجلسة الماضية ليس من ناحية التهريب ولكن من ناحية انطباق قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ فما هو وضع هؤلاء الناس هل نتخذ معهم اجراء جماعيا بلوان استثنائية أم نبحت حالة كل واحد منهم ؟ من الجائز أن نجد بعض الحالات البسيطة التي لا تستدعي اتخاذ اجراء واذا اتخذ اجراء معهم فمن الجائز أن ينفروا عطف الناس عليهم ليس عطف الاقطاعيين فحسب بل من الجائز أن ينفروا عطف الاشتراكيين أيضا .

● المشير : حالات سنة ١٩٥٢ - حتى ولو لم يهربوا أرضاً - سنبحثها حالة حالة ولذلك طلبنا من اللجان بحث حالات ١٩٥٢ ووضعهم الاجتماعي .

● شمس بلوان : هذا القرار اتخذته سيادتكم في الجلسة الماضية ونحن حالياً نخلط بين حالات التهريب وحالات ١٩٥٢ .

● **صلاح نصر :** هدف اللجنة واضح وهو تصفية النفوذ ، لا قطاعى وعمل اللجنة ثورى واعتقد أنه لا يوجد أحد ممن طبق عليهم قانون اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ مع الثورة بل اذا لم يكن هذا الشخص معاديا للثورة أو لم يظهر عداوته لها فنفوذه موجود والناس تحس به وله خطورة على الانتاج من ناحية وعلى النفوذ الادارى والسياسى فى المنطقة من ناحية أخرى .

وأنا أعتقد أن هدف اللجنة واضح جدا ، وعملها ثورى وقد حددنا معاملة وهذا الكلام قيل فى أول جلسة لذلك أنا أخالف الاخ شمس بدران فى هذه النقطة لانه لا يوجد اى فرد طبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ مع الثورة .

● **المشير :** مع هذا الفرض طلبنا أن تعرض علينا حالات سنة ١٩٥٢ حالة حلة ونبت فيها كذلك فربما مات أشخاص وتركوا أولادا فيجب أن تبحث الاوضاع الجديدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٦ .

حالات سنة ١٩٥٢ نبعتها حالة ماعدا حالات التهريب فسنبت فيها على الفور والحالة التى أمامنا هى حالة تهريب من قانون سنة ١٩٥٢ واعتقد أنه من المعقول أن نبت فيها .

● **عيسى وضوان :** تعقبا على كلام الاخ شمس ، نحن حاليا نركز على عمليات التهريب وهناك حالات من سنة ١٩٥٢ طبق عليها قانونا ٥٢ و ٦١ والتزمت بتنفيذ القانونين ولم ترد حالة منها عنا إذن نكون قد دخننا فى حالة بحث أخرى لاجراء آخر ونحن ملتزمون الى الآن بأن نعرض حالات التهريب حتى يطبق المبدأ فى الحالات الاولى التى عرضت هذه هى حالات سنة ١٩٥٢ وثابت التهريب فيها .

● **شمس بدران :** حسب القرار الماضى وضعنا أسبقية واحدة لعملية النهب ولعملية بحث من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ بحيث تسيران فى أولوية واحدة ولا يصح أن تشغلنا عمليات النهب ونترك حالات سنة ١٩٥٢ التى تعتبر أكثر خطورة من المهربين .

ان كل من انطبق عليهم قانون ٥٢ يشكلون خطورة وعداوة ضد النظام والقرار الذى اتخذناه أن تبحث حالتهم مع المهربين فى مرحلة واحدة .

● **على صيرى :** يجب أن تكون لدينا باستمرار خلال عملنا صورة واضحة عن الهدف وكل الامور التى نوقشت الآن سبق مناقشتها من قبل وبدأ عمل هذه اللجنة بالكلمة التى قالها السيد المشير وأوضح بها ان هذه اللجنة هي مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف .

ثم وضعنا خطة عمل واضحة لاعمال اللجنة لانجازها بسرعة ورايد أن ننظر الحالات بأولويات أول حالة تعرضنا لها هي حالات التهريب الواضحة أمام الاصلاح الزراعى لا خلاف فى أن ننظرها الآن وفيما يختص بحالات سنة ٥٢ فقد راينا أن تقوم اللجان فى المحافظات بعمل مسح شامل لهؤلاء الافراد وتتقدم لنا المحافظات فى تواريخ محددة سواء كلها أو مركزا مركزا بحالات من انطبق عليهم قانونا ٥٢ وسنة ١٩٦١ ، وما هو وضعهم الآن من ناحية الحياة أو النفوذ الاجرامى أو الادارى أو السياسى فى القرية ، هذا الموضوع لم توافقنا به اللجان الى الآن وبالتالى كرسنا عملنا على الحالات الواضحة لحين انتهاء اللجان بالمحافظات من تقديم أبحاثها فنناقشها محافظة محافظة على انفراد وعلى ضوء المبادئ التى وضعناها وهي الحياة أو الملكية أو النفوذ الاجرامى أو الادارى أو السياسى فى القرية بما فيها الاجهزة الشعبية أو الجمعيات التعاونية أو الاجهزة التنفيذية .

وما أخشاه أن تتناقش فى المبادئ من جديد مع أنها واضحة فيجب ألا نخرج عن الخطة والا سنجد أنفسنا نعمل عشر سنوات ولا ننتهى .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** ماذا يمنع من سؤال المتهرب عن السبب فى عدم تقديمه اقرارا صحيحا سنة ١٩٥٢ ؟ يهنا أن نعرف رده ولو لعب الاستطلاع . قد ينفعنا رده . هل كان عنده أمل فى زوال الثورة ؟

● **عباس وضوان :** أثير هذا السؤال فى اللجنة والاخوة كانوا موجودين واستغرقت مناقشته حوالى ساعة ونحن نعرف أن القاتل عندما يقدم الى القضاء أو الى مجلس عسكرى ينكر جريمته ويقول أنه غير مذنب . فالمتهرب طبعا سيدعى بأنه غير متهرب ، وإذا ذكر ذلك فلا بد أن أتمشى معه وأتسلسل فى الاجراءات .

والمعلومات التى وردت من الاصلاح الزراعى عن المتهرب وردت بناء على علاقات قائمة بينه وبين الاصلاح الزراعى ومستمرة فطالما طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وتهرب منه ثم صدر قانون سنة

١٩٦١ ولم يتقدم كذلك فبدأت العلاقة بينه وبين الإصلاح الزراعي عندما نسأله هل هرب أرضاً فإنه سينكر والجراء التالي هو هل أتسلسل معه لبحث صحة كلامه وأكرر العملية التي قام بها الإصلاح الزراعي من ناحية بحث الحالات المعروضة ؟ هذه الحالات يتقدم بها الإصلاح الزراعي لا كمعلومات عن فلان وإنما يتقدم بها نتيجة لبحث العلاقات القائمة بينه وبين هذا الشخص منذ صدور القانون *

● **المشير :** نقفل باب المناقشة في الموضوع الا اذا كان في اذهان بعض السادة الحاضرين حالة يود أن يذكرها *

● **العقيد مصطفى المحمدي :** المفهوم من كلام الاخ شمس أن هناك اجراءات ستتخذ مع الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ مع استثناء بعض الذين التزموا بالقانون وأخذت منهم ارضهم ومأشيتهم جنب الحائط *

● **شمس بدوان :** أقصد بكلامي أنه من الجائز أن نقبلنا بعض حالات للذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ولا يشكون خطورة وليسوا معادين للتورة ولو طبقنا عليهم نفس المبدأ واتخذنا معهم اجراء فمن الجائز أن نثير عليهم عطف الناس ان ٩٩٪ منهم معادون قطعاً للتورة ولكن من الجائز أن نجد ١٪ غير معاد والسيد المشير اتخذ قراراً في هذا بأن نبحث الاسماء *

● **المشير :** يجب أن نعتبر أن غالبية هؤلاء الناس معادون للتورة كونه يسير الآن جنب الحائط غداً يسير فوق الحائط لو استطاع بدليل أن هؤلاء الناس تكتلوا سنة ١٩٥٦ وطلبوا دخول الانجليز ووزع بعضهم الشراب فلا يجب أن ننسى الاحداث *

● **شمس بدوان :** حصل نفس الشيء يوم الانفصال سنة ١٩٦١ *

● **المشير :** يجب ألا ننسى الاحداث هؤلاء كالشعابين تماماً والنعيبان اذا ما أحس بالدفء يلدغك *

وفي هذه الحالة رقم ٣ عبد العزيز أحمد حسن الخولي الذي هرب ٣١٣ فدانا رأى اللجنة موافقة على اجراءات الحراسسة التي تتخذ من الإصلاح الزراعي يجب أن تكون سليمة وأما عن عملية التهمج والتقسيت فلا يجب أن تحدث *

● **عبد المحسن أبو النور** : حصل هذا في المدن ولكن هذه الاعمال أوقفت بعد الاجتماعات التي عقدت .

● **المشير** : يجب أن نؤكد هذه المبادئ .

● **شمس بلران** : نفس اللجان التي قامت بضبط ال ٨٨ حالة تتولى التنفيذ .

● **عباس رضوان** : الحالة الخامسة من محافظة البحيرة .
خاصة بمحمود شكرى محمد شكرى حسن .

● **المشير** : القرارات التي يذكر فيها اسم الشخص فقط تفرض الحراسة عليه فقط إلا اذا نص في قرار اللجنة على فرض الحراسة عابه وعلى عائلته .

● **عبد المحسن أبو النور** : ما حدث بالنسبة لـ ٨٨ حالة يخالف ذلك ؟

● **المشير** : أعلم ذلك .

● **عبد المحسن أبو النور** : هل سيطبق على هذه الحالات ما طبق على ال ٨٨ حالة ؟ أو سيعدل فيها .

● **المشير** : سنسير وفقاً للاصول ، اللجنة الفرعية طلبت فرض الحراسة على بعض الاشخاص بالذات ، كما طلبت فرض الحراسة على بعض الاشخاص وعائلاتهم فيمكن أن نطبق ما أوصت به اللجنة الفرعية .

● **عبد المحسن أبو النور** : فرضنا الحراسة على الشخص المتهم على أساس أنه قام بتهريب الارض فإذا كان يملك ١٨١ فدانا فانتا تستولى ال ٨١ فدانا المهربة وعلى المائة فدان ولا ندخل عائلته في الموضوع ولكننا في ال ٨٨ حالة أدخلنا العائلة فهل نستمر على فرض الحراسة على العائلة أو نكتفي بفرضها على الشخص المتهم فقط ؟ وإذا كان الشخص المتهم قد توفي .. فهل نأخذ ما آل الى ورثته بالميراث ؟ نريد أن نتفق على مبدأ نسير عليه .

● **المشير** : القرار يتوقف على ما يتضح من دراسة الحالة وبالنسبة لما آلي اليهم بالميراث فيحين متفقون على الاستيلاء عليه .

● **عبد الحسن أبو النور :** الحالة هي أن فلانا قد هرب بنفسه
أرضا زائلة لم يبلغ عنها وال ٨٨ حالة كانت على هذا الشكل فعندما
تقرر فرض الحراسة ٠٠ هل سيوضع الشخص المتهرب وحده تحت
الحراسة أم هو وعائلته ؟

كان هناك بحثان في هذا الموضوع ٠٠ بحث يرى أن تضع
الشخص وعائلته تحت الحراسة لان هؤلاء يشكلون خطرا في الريف
فلا بد أن يبعد وعائلته وكانت هناك مناقشة في هذا الموضوع اذ أننا
لو نظرنا الى هذا الاجراء من الناحية القانونية البحتة أوجدنا أنه غير
سليم على اعتبار أن الشخص الذي خالف فتصادر أرضه باعتباره مخالفا
جزاء له على مخالفته وفي هذه الحالة لا يكون لعائلته أي ذنب في هذا
الموضوع ولذلك أرى ضرورة تحديد الاجراء الذي يتخذ لتسيير العمالية
بطريقة سليمة .

● **اللواء حسن طلعت :** سواء كان القرار بالمصادرة أو بفرض
الحراسة فإن الاستيلاء يقع على المساحة التي تم تهريبها سواء كانت
تحت يده أو تحت يد أولاده وقرار الحراسة يقع على الجميع باعتبار أن
الذنب تهرب من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ من المعادين
للثورة ومن التجاوز الكبير أن نعتبره مواليا للثورة وكذلك اذا كان له
أولاد لديهم أرض زراعية فمن التجاوز أيضا أن نعتبرهم موالين للثورة
وعلى ذلك أرى أن يكون قرار الحراسة شاملا له ولعائلته أي زوجته
وأولاده .

● **كمال وقعت :** أرى أن يكون الاجراء باستبعاد الشخص وحده
ولا نأخذ العائلة ، والا فأننا نخلق أجيالا معادية للثورة .

● **اللواء حسن طلعت :** أبين هذا الرجل موجود في الريف يعمل
فلاحا في نفس المنطقة وقد تكون هناك عائلة لرجل يستولى أولاده على
الأرض أثناء حياته وتم التهريب والأرض تحت يدهم أو تحت يد أبيهم
لماذا لا نأخذها الدولة ؟

● **المشير :** كقاعدة عامة حالات سنة ١٩٥٢ يمكن اتخاذ أي اجراء
مهم بصفة عامة ولكن اذا فرض أن لشخص ما أولادا قصر فلماذا تضعهم
تحت الحراسة ثم نعود فنرفع الحراسة عنهم ؟ هذا هو ما دعائي الى
القول بأن ننظر في كل حالة حسب ما يتضح من دراستها .

● **الولاء حسن طلعت :** من أين أنت ثروة هؤلاء القصر ؟

● **المشير :** أن القصر لا ثروة لهم والقانون ينص على الاولاد البالغين

● **عبد المحسن أبو النور :** هناك حالات كتب فيها الشخص لاولاده القصر أرضاً قبل سنة ١٩٦١ وحتى الان يمكنه أن يقوم بكتابة أرضه لاولاده .

● **المشير :** هل يستطيع أن يقوم بذلك قانوناً ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** يمكنه أن يوزع الارض على اولاده في حدود المائة فدان بحيث يكتب لاحد اولاده القصر ٣٠ فداناً مثلاً ولابنته القاصرة ٣٠ فداناً أخرى ويحتفظ لنفسه بأربعين فداناً وبذلك يكون تصرفه قانونياً .

● **المشير :** اذا كان الرجل يحتفظ بمالكية الارض ولم يوزعها على اولاده فلماذا نضع هؤلاء الاولاد تحت الحراسة وهم لا يملكون شيئاً ؟

● **حسن خليل :** هناك أوضاع نجد فيها أن شخصاً ما لديه حوالي ٤٠٠ فدان ولكن المسجل باسمه شخصياً ٦٠ فداناً فقط والباقي باسم اولاده مثل هذه الحالة يجب أن تطبق الحراسة عليها .

● **المشير :** تفرض الحراسة عليه هو وعائلته طبعاً وتدرس مثل هذه الحالات حالة حالة ولا يمكن أن تصدر قراراً يطبق على كل الحالات ففي حالة يكون قرار فرض الحراسة على الشخص نفسه وفي حالة أخرى يكون القرار منصّباً على الشخص وعائلته .

● **كمال وقعت :** يجب ألا نأخذ الابناء بجريرة الاباء ويجب أن يكون هذا مبدأ لانه في استطاعتنا أن نقوم بتغيير عقلية الاولاد ، وتحويلهم الى الاتجاه الثوري ولكن تعذيب الاولاد واولاد الاولاد يخلق أجيبالاً معادية للثورة .

● **المشير :** اذن لكي نصل الى نتيجة في هذا الموضوع لابد من معرفة الوضع المالي كله لدى ٨٨ حالة التي وضعت تحت الحراسة ، يضاف الى ذلك الحالات الجديدة فتعرف كل المعلومات عن الاولاد القصر منهم والبالغين وعلى ضوءها تستطيع التصرف . لنفرض أن لديه ولداً

يبلغ الآن ١٨ سنة وبعد سنتين أو ثلاث يتخرج من الجامعة ويحصل على شهادة وهو تحت الحراسة فهل سنقوم بتعيينه في أى عدل وهو تحت الحراسة ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** هذه حالات موجودة فعلا وأريد أن أضرب لسيادتكم أمثلة لكي تكون الحالات واضحة ونتخذ القرار على ضوء ذلك .٠٠ يصدر القرار بفرض الحراسة على فلان وعائلته وضمن هذه العائلة بنت متزوجة حصلت على أرض من زوجها فكانت النتيجة أنهما وضعنا يدنا على هذه الأرض لأن العائلة وضعت تحت الحراسة كذلك قد يوجد ابن تمكن من ملكية أرض عن غير طريق أبيه فوضعنا يدنا أيضا على هذه الأرض على هذا الأساس فهل نضج فلانا هذا وعائلته تحت الحراسة ؟ أم نضعه لشخصه فقط ؟ أم نقول ما آل إليه عن أبيه حتى ولو كان حيا ؟

وأرى أن الشخص الذي انطبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ هو وعائلته يطبق عليه نفس الوضع ونفس الاتجاه والشعور على اعتبار أن هؤلاء الناس كانوا على الأقل يدركون أننا سنأخذ الـ ٤٠٠ فدان كلها ولكننا أخذنا الـ ٣٠٠ فدان وتركنا الـ ١٠٠ فدان ونحن نريد أن تحدد الوضع بالنسبة للمائة فدان ، هل نتركها أو نأخذها أو ماذا نفعل ؟

● **المشير :** رأيي أن نفرض الحراسة بالاسم وليست بصفة عامة ، ونأخذ على سبيل المثال حالة (السى مرشاق إلياس شحاده) وأولادها ، فنقول نفرض الحراسة على فلانة وعائلتها فلان وفلان بالاسم ونذكر كل الاسماء .٠٠ ومن الجائز أن نذكر أخاها أو ابن عمها . وبذا يكون القرار أكثر وضوحا أنني أتكلم عن المستقبل - فقد يكون من الممكن أن نقر هذه الحالات المعروضة لأنها من حالات سنة ١٩٥٢ .٠٠ وهي على جانب كبير من الوضوح ، ولكن لا بد أن يتضمن القرار اسم فلان وابنه فلان وابنته وهكذا لكي تكون واضحتين ولا يخرج القرار مبهما .

لنفرض أن شخصا لديه ٢٠ ولدا فهل أضعهم جميعا تحت الحراسة وقد يكونون متزوجين ولديهم أولاد ؟ وقد لا يملكون شيئا فلا تكسب الا عداؤهم للثورة فضلا عن أن هذا الموضوع لن ينتهي ومستقبل في دوامه مستمرة .

● **شمس بدوان :** سيادتكم طلبتم في الاجتماع السابق اللجنة - أن ترد حالات هؤلاء المتهربين كل شخص وحالته على حدة .. ثروته في البنك وماذا يمتلك من أراض وعقارات أو مصانع في المدن أي .. ترد البنا الحالة بالكامل ، وإذا تيسر ذلك ترد حالة أولاده القصر والبالغين ثم تنتظر اللجنة الفرعية في هذه الحالات وتقدم بشأنها توصيات تعرض على اللجنة العليا .

● **علي صبري :** يمكن أن نتتبع هذه الحالات قبل وضعها تحت الحراسة .

● **شمس بدوان :** لقد وضع الشخص فعلا تحت الحراسة هو هو وعائلته .

● **المشير :** بعد أن يوضع الشخص هو وعائلته تحت الحراسة تدرس الحالة لتبين كيف يعيش هؤلاء الناس وماذا يمتلكون بعد الحراسة وعدد الأولاد لأنه ليس من المعقول أن نعطيه كل إيجار الأرض وكذلك ليس من المعقول ألا نعطيه شيئا ولذلك يجب أن ندرس حالته الاجتماعية ونقرر له معاشا على ضوء هذه الحالة .

حسن خليل يرى أن العملية عملية حراسة فقط لا .. أنها ليست حراسة فقط ولكنها وضع يجب أن ينتهي إما بالقانون أو بغيره فليس المقصود من فرض الحراسة على الأرض هو إعطاؤه الربيع الناتج منها' .. لن يكون الأمر كذلك ..

● **عباس وضوان :** إذا رؤى أن يكون القرار محددًا بالاسماء فإن الأمر يستدعي عرض الحالة بالكامل ويستدعي بحثا آخر غير الذي يستند إليه ونسرد على أساسه اليوم إذ يجب أن نفحص ملكيته هو وزوجته وأولاده وممتلكاتهم التي آلت إليهم عن أي طريق معسوء عن طريق أبيهم أو عن طريق مجهودهم وفي هذه الحالة يختلف الوضع فهل في الامكان أن تتم عملية بهذا الشكل قبل العرض أم بعد العرض ؟

● **المشير :** إذا اتخذنا قرارا يتضمن توصية للسيد الرئيس لاستصدار قرار بفرض الحراسة على أشخاص فليس من المعقول أن نطالب منه رفع الحراسة عنهم وحين اتخاذ أية توصية لابد أن نكون متأكدين من أن هذا الوضع ليس مؤقتا والا فان القرارات كلها سيحدث فيها عودة إلى الوراء وليس هذا بلأمر المستحسن .. ولذلك عندما توصي

بفرض الحراسة يجب أن تكون على بينة مما تقرر لان ذلك يمثل وضعاً منتهياً .

● **عل صبرى :** حتى لا يتعطل عمل اللجنة من السهل أن نأتى ببيان عن ملكية العائلة من واقع السجلات بالنسبة للحالات التى من هذا الشكل وتعرض الحالة مع ملكية الاولاد البالغين والقصر وكذلك الحيازات الموجودة طرفهم بحيث نتبين ماذا يمتلك الشخص وما عدد اولاده وما مقدار ملكية كل منهم ولكى يكون القرار واضعاً هل تفرض الحراسة عليه هو وعائلته ؟ أم عليه وحده ؟ وبذلك يكون الاجراء عادلاً .

● **عبد المحسن أبو النور :** ليس من السهل تحقيق العدالة المطلقة ولا يمكن أن يتم ما يقول عنه على صبرى الا اذا أتينا بالشخص وسألناه عما لديه هو واولاده .

● **المشير :** يمكن أن يأتى ليوقع اقراراً بما لديه واذا ظهر أى خطأ فى المعلومات الواردة بالأقرار يوضع تحت الحراسة ويؤخذ كـ ما لديه وهم يفهمون ذلك جيداً .

● **عل صبرى :** الحالات الواردة من الاصلاح الزراعى لم تتضمن هذه المعلومات .

● **المشير :** اننا نريد مثل هذه المعلومات العامة بالنسبة لكل شخص ما عدد اولاده وأين يعملون ؟ فهناك اشخاص يتولى اولادهم مناصب كبيرة فى وزارة الخزانة مثلاً أو فى الشركات أو يعملون فى الاصلاح الزراعى وليس معقولاً أن يترك هؤلاء هكذا فنحن نحتاج فضلاً الى هذه البيانات والا فاق العملية لن تكتمل .

● **كمال رفعت :** أقترح مبدئياً أن تكون الحراسة على رب الاسرة اساساً لانه هو السبب فى هذا الاجراء أما بالنسبة للاولاد والعائلة فتبحث حالتهم لان الاولاد قصر أو غير قصر يمكن أن نفسير تفكيرهم وندخلهم المعاهد الاشتراكية ونحول مفاهيمهم بحيث يتخلدون موقفاً معادياً من أبيهم ومن تصرفاته أما اذا اتخذنا الاجراءات ضد الاب والعائلة جميعاً فإن القاعدة المعادية لنا ستتسع .

● **كمال الحناوى :** اذا كنا سنأخذ بمبدأ فرض الحراسة على رب العائلة فقط فاننا سنواجه بالنسبة لموضوع الابعاد حالات مثل حالة هذه

الذى فرضت عليه الحراسة فى البحيرة وأولاده البالغون موجودون بالبلدة والمخفظ لا يستطيع أبعادهم • ولذلك أرى كإجراء تكميلى أنه اذا فرضت الحراسة على شخص فيجب أن ينظر فى أمر الاولاد الموجودين فى القرية بالنسبة للابعاد •

● **كمال وقعت :** ننظر فى أمرهم باعتبار أنها حالات قائمة بذاتها

● **المشير :** قلنا ذلك فمن تفرض عليه الحراسة وله أولاد بالغون موجودون بالريف ويتولون زراعة الارض ينطبق عليهم الابعاد كأبيهم نعمًا مثل حالة تمام وأولاده •

● **عباس وضوان :** هل يمكن أن يطبق هذا المبدأ من حيث فرض الحراسة على الشخص مع ابعاده هو وعائلته عن الريف ؟

● **شعراوي جبهة :** لو فرضت الحراسة على الشخص وحده وأبعدنا الاولاد البالغين عن القرية فمن الذى يدير أرضهم ؟ لابد ان يكون هناك إجراء تنفيذى بالنسبة لذلك والا ستكون هناك مشكلة أرض هؤلاء ليست تحت الحراسة •

● **المشير :** أنت نفترض أن لديهم أرضاً ؟

● **شعراوي جبهة :** نعم •

● **المشير :** اذا كانت لديهم أرض سيأخذها الاصلاح الزراعى لتأجيرها للفلاحين • • بمعنى ان الاولاد البالغين الذين تبعدهم عن الريف يتولى الاصلاح الزراعى تأجير أرضهم للفلاحين وقد قلنا قبل ذلك ان الذين يبعدون عن الريف تؤجر الحيازات التى كانت طرفهم للفلاحين بواسطة الجمعيات التعاونية أو الاصلاح الزراعى وفى هذه المشكلة بالذات تؤجر الارض فى الحال للفلاحين • •

● **عبد المحسن ابو الثور :** اذا لم يوضح اولادهم هؤلاء تحت الحراسة فيكون القول بتأجير أرضهم للفلاحين ليس له سند قانونى اى انه لابد ان نبحث عن اساس يتيح للجمعية التعاونية ان تؤجر هذه الاراضى لغير نيابة عنهم •

● **المشير :** نحن نلتزم بنصوص القانون وعلى هؤلاء جميعاً ان يعطوا توكيلات للجمعيات التعاونية ولو قسراً عنهم والا وضعوا تحت الحراسة •

● **عبد المحسن ابو النور :** ان اجراء كهذا لابد ان يتخذ والا كان من السهل عليهم ان يرفعوا دعاوى امام القضاء .

● **المشير :** اذا لم يعطوا توكيلا للجمعية التعاونية بتأجير الارض يوضعون تحت الحراسة فورا .

● **عبد المحسن ابو النور :** هل نعتبر هذا قرارا

● **المشير :** نعم هذا قرار .

● **عبد الحميد غاڤي :** بالنسبة للحالات المعروضة امامنا ارى انها كانت تحتاج لبعض ايضاحات على اساس أن قرار فرض الحراسة عندما يصدر قد يصدر بأسماء أبناء لا يمتلكون أرضاً فيكون بعض الشيء ولكننا نريد ان نبحث حالة الشخص واولاده البالغين والقصر في التفسير الذي يعرض على اللجنة العليا بحيث تشمل القوى الاقتصادية للعائلة كلها . . . وهذا كانت تمتك ٦٠٠ فدان متلا يمكن ان تؤجر هذه المساحة للجمعية التعاونية ويعطى لهم الايجار فقرار فرض الحراسة يتخذ محمدا على ضوء كل حالة فلا يشمل من لا يملك ارضا ومتل هذا نبعده عن القرية وبذلك نحدد القرار بأسماء معينة من ناحية الابعاد أو فرض الحراسة .

اما فيما يتعلق بتغيير عقلية ومفهوم الابناء ليكسبونوا موالين وغير معادين لابيهم فأعتقد ان هذه عملية صعبة جدا في هذه المرحلة لاسيما الابن الذي ورث مائة فدان وخاصة واننا نجد صعوبة حتى الان في ربط المستفيدين من الثورة بها .

● **كمال الدين رفعت :** هذه عملية غير صعبة اذا اولتها امانة الفلاحين اهتمامها وامامنا ثلاث حالات : تهريب الارض ، والحيارات الكبيرة والنفوذ والسيطرة .

فالابن الذي يملك الارض قد تنطبق عليه الصورة الزلة وهي النفوذ والسيطرة والهدف من العملية كلها الا نخرح بعداء كل الناس حتى في داخل العائلة .

● **عبد الحميد غاڤي :** هم أعداء بالطبيعة .

● **المشير :** هذا يدخلنا في حلقة مفرغة لان الابن سيتخرج ويعمل ويتزوج وهو تحت الحراسة والعملية في رأيي ليس لها الا حلان : اما ان

يعالج جزءاً منها سياسياً وأما إن نقضى عليهم أن نجتثهم جميعاً ولا يمكن أن نفعل ذلك لأن المصالح متشابكة كلها بعضها مع البعض الآخر .. إذن لابد أن ننظر للموضوع نظرة أخرى *

● **شعراوي جمعه :** من الصعوبة أن نعالج كل حالة على حدة فيما يتعلق بفرض الحراسة والاسهل أن نتخذ مبدأً موحداً يدفعنا إلى الامام وتسهيل الاجراءات ولو كن في صالح العائلة لأنى اخشى أن تدخل اللجنة فى متاهات وتكون العملية صعبة فتجتمع اللجنة وتنفض لا لبحث الحالات وإنما لتقرر وضع الاولاد تحت الحراسة أم لا ..

امامنا قاعدتان اما ان نتخذ مبدأ بوضع العائلة تحت الحراسة ثم نبحث التظلمات فيما بعد وأما أن نضع الاب تحت الحراسة كبداً عام ونترك العائلة ونبحث بعد ذلك موقف كل واحد من العائلة ..

ولكن اذا بدأنا ببحث وضع الإبناء تحت الحراسة من عدمه فاعتقد ان العيب سيكون كبيراً جداً ولن نندفع الى الامام بل سيكون كل عملنا قاصراً على بحث حالة فرد أو اثنين كل اسبوع ويمكن أن نتخذ في هذا الموضوع قراراً اليوم ..

● **عبد المحسن ابو النور :** اننى متفق فى رأى مع السيد شعراوي جمعه لان الحالات سوف تتشعب وعلى ضوء الدراسة قطعاً سيكون أمامنا مئات الحالات وكل حالة تتشعب الى ٥ أو ٦ حالات وقد يكون الامر أيسر الآن لان الحالات قليلة وواضحة لكن عندما تأتى نتيجة اعمال اللجان الأخرى ستكون العملية صعبة *

● **كمال رفعت :** اذا اخذنا بالاسهل يمكن أن نقضى على الكزن وننتهى فمن السهل اتخاذ اجراء عام من الصعب تقدير نتائجها ولكن يجب أن يكون من أهدافنا الأساسية أن نعيد صياغة عقلية الناس وهذه هى المشكلة التى يجب أن نركز عليها بصرف النظر عن صعوبة الموضوع *

● **شعراوي جمعه :** أرى أن نتخذ قراراً بوضع الحراسة على الفرد وعائلته وأما على الفرد فقط ولكن اذا بحثنا كل حالة على حدة فاعتقد أن اللجنة الفرعية ستدخل فى متاهات *

● **عباس وضوان :** امامنا حل آخر غير الحلين اللذين ذكرا فيمكن فرض الحراسة على المتهم نفسه مع إبعاده هو وعائلته عن الريف ونستكمل بحث حالات المبعدين بعد ذلك خلال الفترة الباقية على البحث

تختلف كل الجهات التي تقوم بالبحث لغاية آخر يونيو الحالي إن وضع اسبعية للبحث عن حالات الاولاد الذين سيصلون عن الريف تطبيعاً بها، الزور على أن يكون البحث على الطبيعة من ناحية ملكياتهم وحياراتهم وقد يساعد هذا على تبين الهدى وهو أن نبحث هذه الجدور من الريف ونجزي المخطئ، ونبحث الوضع الاقتصادي الذي اسار اليه السيد عبد الحميد غازي على الطبيعة لاني اعتقد ان البحث على الورق من ناحية الاصلاح الزراعي لا يعطي الصورة السليمة فلابعد نفسه سيعطي فرصة لبحث الوضع على الطبيعة حتى من ناحية الاولاد وهل هربت لهم أرض أم لا ؟ وهل اختياره يتجاوز ما حدده القانون أم لا ؟ وستكون اماننا صورة كاملة للأسرة . فيكون القرار نهائياً ولا تكون هناك حاجة للبحث كما حدث في ال ٨٨ حله وقد اسار سيادة المشير ببحث ال ٨٨ حالة من ناحية اوضاع اولادهم وملكياتهم ووظائفهم ونفوذهم فاذا أجريت بحثنا آخر بالنسبة للحالات المعروضة بعد الابعاد فقد يعطينا ذلك صورة سنية وصحيحة ..

● **كمال رفعت :** هناك صورة يجب ان تكون موضع اعتبار وهي مدى تأثير الانتاج الزراعي في تلك المناطق بالذات لانني اعتقد ان تأثر الانتاج الزراعي بشكل خطورة كبيرة وعلينا ان نحافظ بقدر الامكان عليه وعلى كفاءته وفي نفس الوقت نضرب التسلسل والاقطاع والنفوذ والسيطرة ..
النج

● **عيسى وضوان :** في تقديري ان الاولاد لا يزرعون بانفسهم بل هم من الاعيان ويعملون بطريقة المزارعة او المشاركة ويمكن عن طريق الجمعية التعاونية ان يتم التأجير لمن يباشر زراعة الارض فعلاً ..

● **المشير :** لقد كلفنا السيد عبد المحسن ابو النور بموضوع انتاجية الارض التي وضعت تحت الحراسة ومنعطلب منه تقديم بيانات عن هذا الموضوع واذا اتضح ان الانتاج في هذه الارض انخفض عن متوسط الانتاج العادي للفلاحين فاننا سنفصل المشرفين الزراعيين لانهم في هذه الحالة اما انهم يسرقون او يهملون في عملهم ..

● **عبد المحسن ابو النور :** كنت قد اجتمعت بالمختصين يوم الخميس الماضي ووضحت لهم تماماً ما ذكرته سيادتكم الان على اساس انه من الاسلم كبدأ ان نؤجر الارض الى صغار الزراع لانه من الافيد اجتماعياً وسياسياً أن تؤجر الارض لمن لا يملكون شيئاً حتى يجدوا مورد رزق نابت لهم .

● **المشير :** نريد أن نعرف محصول هذه الأرض .

● **عبد المحسن أبو النور :** لقد بدأنا اليوم بتأجير زراعة خاصة بلاذرة الى أن تتم عملية التأجير الكامل في موسم الزراعة القادم .

● **المشير :** الأرض فيها قطن الآن وكان فيها قمح ..

● **عبد المحسن أبو النور :** القطن والقمح نحن مسئولون عنهما .

● **المشير :** بعد ذلك ستؤجر الأرض ونريد ان نتبين المحصول .

● **عبد المحسن أبو النور :** ان شاء الله ..

● **المشير :** نعود للنقطة الاساسية .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** يمكن ان نكلف كل شخص تحت الحراسة أن يقدم اقرارا بأفراد عائلته وتحت مسؤوليته بما يملكه أو بما تحت يده من حيازة وكما اتصور ستكون العملية بعد ذلك بسيطة بالنسبة للجنة الفرعية أي ان يوضع الشخص فورا تحت الحراسة وتبعد عائلته عن الريف ويقم الكشف والافرار عن اولاده وزوجته تحت مسؤوليته وهذه مجرد عملية اخذ بياض منه هو شخصيا ولن تكون معقدة ..

● **المشير :** إذن ما هي النتيجة ؟

● **حمدي عبيد :** في رأيي الموضوع يحتاج الى عمل ثوري أكثر من الالتجاء الى القانون لنتبين نصوصه .. نحن في ثورة وهذه اللجنة شكلت استثناء من القوانين وتعتبر امتدادا للثورة والعمل الذي تتخلفه يعتبر استكمالا للثورة ولا شك أن هذا العمل سيخلق لنا أعداء وإذا تبصرنا قليلا فسنجد أنهم أعداؤنا القدامى أي أننا لن نكتسب أعداء جدد بل بالعكس إذا سرنا في عملنا الثوري فسوف ينكمشون خصوصاً وإذا جردوا من سلاحهم الاساسي الذي يعتمدون عليه لانهم اذا علموا أنهم مهددون في لقمة العيش سوف يلتزمون الصمت ويتعلمون كيف يكتسبون عيشهم وفي اعتقادي ان عامل الوقت عامل مهم وإذا اعطينا الفرصة لهؤلاء الناس حتى نبحث بالدقة حالة كل فرد بشخصه فإن ذلك عدالة حقيقية غير اننا نلمس ان الحال في البلاد الان غير مستقرة والكلام والهمس كثير نتيجة انهم لم يروا عملاً حاسماً يواجهون به وإذا اعطينا هؤلاء فرصة تبيع العملية عن طريق التظلمات فلن تنتهي التظلمات أبداً ، فينبغي ألا نخشى عداء الناس ويجب أن نحدد عملنا أولاً فننظر فيما نطبق عليهم القرارات

النورية ونحصرهم ونقدر موقفنا على أساس أقصى ما يمكن أن نصل اليه ونبحث حلتهم قبل التطبيق وبعدة ثم نتصرف على ضوء ذلك قبل أن نضع رب العائلة تحت الحراسة ولا نضع أولاده تحت الحراسة ..

يقول السيد كمال الدين رفعت ان من الجائز ان ننتفع بالابناء وهذا جائز ولكن لا يجب ان ننتفع بهم في مكانهم الحالي وانما في مكان اخر بعد ان نهينهم للاستراكية .. قد يصبحون مؤمنين بالاشتراكية ويدافعون عنها اما وجودهم في مكانهم الذي مارسوا فيه الاقطاع والسلطة في قلب القرية فهو امر يخيل لي انه يحتاج الى إعادة نظر ..

فإذا كن للرجل اولاد قصر أو بالفون وكتب للقصر ارضا فهذا يعتبر نوعا من التهريب ويؤخذ هؤلاء مع ابيهم ولن تترك هؤلاء الناس لاننا مسئولون عن والدهم ويمكن ان يأخذ القدر الذي يمكنه من تربية اولاده ..

اما اذا كان لهذا الرجل اولاد بالفون فاما ان يكونوا قد حازوا هذه الاراضي بمجهودهم الشخصي واما ان يكونوا قد مارسوا الاقطاع وارى اننا اذا تمسكنا بميزان امسكنا ميزانا دقيقا للعدالة فان هذا سوف يأخذ منا مجهودا كبيرا ..

● شمس بلوان : في كلمة في موضوع التهريب لقد اخذنا اجراء عنيقا مع المنهريين من قوانين الاصلاح الزراعي حتى يكونوا حرة لاي شخص ..

وعلى اساس ان نعطي فرصة لبقية المنهريين الذين لاتصرفهم لكي يتقدموا طوعية من انفسهم ويبلغوا عن الاراضي التي هربوها فنعفيهم من الاجراء الذي اتخذناه مع ال ٨٨ حالة او الحالات التي نبعثها لانه لا يمكننا ضبط كل الاراضي المهربة ..

فلا يقل من ان نعطي هؤلاء الناس املا في اجراء مخفف في نهم اذا ابلغوا عن الاراضي المهربة بانفسهم سنكتفي بمصادرة الجزء المهرب من الاراضي والاكتفاء بنقلهم من الريف الى المدينة واعفائهم من باقي الاجراءات العنيفة مثل الحراسة وغيرها ..

واعتقد انه اذا سرنا في طريق البحث عن حالات التهريب فلن تنتهي منها ابدا وستظل سنين تورد لنا حالات فيها تهريب فعندما يبلغ هؤلاء الاشخاص عن انفسهم نعطيهم الامل في ان يعفوا من الاجراء العنيف

ويفساد فقط الجزء المهرب وتستمر ملكيتهم للأرض مع تأجيرها بمعرفة
الإصلاح الزراعي للفلاحين المعدمين ..

● **حسن خليل :** تبين من الممارسة أن ضبط التهريب عملية بسيطة
فيفحص العقود وفحص الملكية في الشهر العقاري وبسؤال الصراف يمكن
كشف التهريب وهناك حالات كثيرة ظهرت وستقدم للجنة ..

ومدام المبدأ الذي يقضى بوضع من يهرب الأرض تحت الحراسة قد
طبق فأعتقد أنه من السهل أن نستمر فيه خاصة وأن كشف التهريب
أصبح عملية سهلة ..

● **المشير :** نعود للموضوع الرئيسي هل نضع الفرد تحت الحراسة
أم نضع الفرد والعائلة تحت الحراسة ؟

● **يوسف حافظ :** الفرد والعائلة .

● **حمادي عبيد :** الفرد والعائلة .

● **شمس بلوان :** بوضع الفرد تحت الحراسة وتبعد العائلة نحن
ببحث موتفها ..

● **شعراوي جمعه :** الفرد والعائلة .

● **كمال الحناوي :** الفرد والعائلة ..

● **عبد الفتاح أبو الفضل :** الفرد تحت الحراسة والعائلة إبعاد ..

● **عبد العليم غازي :** بوضع الفرد تحت الحراسة وتحدد اسماء
العائلة وملكياتها ..

● **لواء حسن طلعت :** بوضع الفرد وأولاده تحت الحراسة .

● **لواء محمد أحمد هادي :** بوضع الفرد تحت الحراسة بمفرده ثم
ينظر في حالة العائلة منفصلة ..

● **حسن خليل :** بوضع الفرد وحده ثم بيت في حالة من يوضع
تحت الحراسة من باقي العائلة ..

● **لواء سيد جاد :** بوضع الحراسة على الفرد مع إبعاده والأولاد .

● **عقيد مصطفى المجهدي :** بوضع الفرد تحت الحراسة مع إبعاد

العائلة بالكامل وهذا يكشف عملية التهريب مثلما رأينا في حالة نعام
عبد الرحمن ..

● **العديد سعد عبد الكريم** : يوضع الفرد تحت الحراسة وكذلك
افراد عائلته الذين يشبت عليهم انهم مكتنوا هذا الفرد من فرض سيطرته
على الريف ..

● **ابراهيم مخيمر** : يوضع الفرد مع العائلة تحت الحراسة مع
تحديد الاسماء ..

● **عبد انخالق شوقي** : حراسة على الفرد مع ابعاد العائلة ..

● **حسن عيش** : حراسة على الفرد مع ابعاد العائلة وبحث حالته ..

● **د. محمد دكرووي** : الفرد وبحث حالة العائلة ..

● **عبد الحميد شديد** : الفرد وابعاد العائلة ..

● **سامي شرف** : الفرد والعائلة ..

● **صلاح نصر** : الفرد والعائلة ..

● **عباس وضوان** : قبل الادلاء برأى اريد ان اعرف عما اذا كان
سبعاد النظر في عائلات ال ٨٨ ؟ وهل ستصفى الحراسة فنعطى سندات
للاسر في حدود ٣٠ ألف جنيه ؟

● **المشير** : لقرارات التي تتخذ نهائية وليس فيها إعادة نظر ..

● **عباس وضوان** : ارى فرض الحراسة على الفرد وعائلته ..

● **كمال رفعت** : الفرد وبحث حالة العائلة ..

● **عبد المحسن أبو النور** : اذن تكون هناك معاملتان في هذه الحالة
وأنا أجد أن تكون المعاملة واحدة ويميزان واحد ..

● **عباس وضوان** : هذا موضوع سؤالي ..

سيظهر عند فحص حالات ال ٨٨ على الطبيعة بعد تنفيذ الحراسة ان
هناك أطفالا قصر لا يملكون شيئا أو أولادا بالغين أيضا لا يملكون شيئا هل
يستمررون تحت الحراسة ام لا ..

● **شمس بدوان** : تصفية عملية الحراسة وتحويلها الى سندات هي
التي ستحدد الموقف وتنتهي بالكامل ..

● **على صبري :** راى ان يوضع الفرد والعائلة تحت الحراسة بناء على عدة اعتبارات فقد أنتهت بعض المحافظات من بحثها بالكامل ووضع ان جميع الحالات التي جاءت من هذه المحافظات سواء كانت تهريبا من قانون الاصلاح الزراعى او نفوذا اجراميا او حيازات او سيطرة على الادارة لا تزيد متوسط الحالات في المحافظة الواحدة عن عشرين او ثلاثين عائلة وبالتالي بعملية حسابية بسيطة لموازنة القوى بين العداوة وبين المكاسب السياسية نجد اننا نفقد الآن جزئيا حوالى ٤٠٠ عائلة او ٥٠٠ عائلة وهم اعداء للثورة بدون اى تردد ..

النقطة الثانية هي اننا نبحث الان في قانونى ٥٢ و ٦١ وقال سيادة المشير انه لابد وأن يزول نفوذ هؤلاء لان ٩٩٩٩٩٪ منهم اعداء للثورة حتى لو استبعدنا بعض الافراد سيكونون من القلة القليلة ١٪ او واحد في الالف وبالببحث في هذا سوف يعطل عمل اللجنة ..

واى عمل لايمكن ان يكون عادلا ١٠٠٪ مهما بحثنا وضرر هذا اننا نعرقل العمل الثورى الذى يجرى النهاردة وعنصر الوقت الذى اشر اليه الاخ حمدي عبيد هام جدا فلو شعر الناس ان هناك اجراءات ثورية واستمرارا للثورة فى الريف فان أى تراخ نتيجة حرصنا على توخي العدالة المطلقة وهذه لن فصل اليها - فضرره اكثر بكثير من نفعه لابد من اسعاف الناس اننا فى ثورة جديدة فى الريف هذه هي النقطة التي اردت ان اوضحها ..

● **كمال رفعت :** ليس معنى الاجراء الثورى ان يتسم بالعنف انما الاجراء الثورى هو فى التغيير نفسه الذى يحدث طالما اننا كثوريين نتخذ اسلوبا سليما فى تحقيق التطور نفسه فى المجتمع فان هذا التطور ينتج عن عملية الاقتناع بدليل أن الاتحاد الاشتراكي نفسه يجمع قوى الشعب العاملة وهي عناصر متناقضة ولكن بداخله يتم الاقتناع وتكون النتيجة اذابة الفوارق الموجودة واذا اخذنا هذه الحقيقة أن الثورة اسلوبها سليم وأن وسيلة الاسلوب السلمى هو الاقتناع ..

وفى تقديرى انه من الضرورى ان نلتزم بهذا الطريق ومن السهل اتخاذ اى اجراء عتيف ومن الصعب اتخاذ الاسلوب السلمى ولكن اذا نظرنا الى الاهداف البعيدة بالنسبة للمجتمع والى الظروف الحالية نجد انها تحتم التأكيد على هذا الاسلوب .. اسلوب الاقتناع بالذات ..

● **على صبري :** احب ان ارد على نقطة الاقتناع كمستول فى الاتحاد

الاشتراكي - في تصوري ان هذا الاسلوب وان كان من الواجب اتباعه الا انه صعب عمليا ولا نستطيع اتباعه حتى ولا بعد خمس سنوات لمعم وجود الافراد الملتزمين القادرين على اقتناع هؤلاء الافراد على مستوى المصنع وعلى مستوى القرية وعلى « مستوى الحلقة الضيقة وتحريكهم فعلا من اشخاص معادين الى اشخاص ملتزمين أو اشتراكيين ربما أستطيع هذا بعد خمس سنوات وبعد ان اكون كادرا سياسيا صحيحا يمكنه ان يتفغلل ويقنص هؤلاء الناس »

● **عبد المحسن أبو النور :** انا اعتبر أن الموضوع في هذه النقطة وصل الى مرحلته الحاسمة فطلما أننا لن نرجع عما أتبع بالنسبة للعائلة بالنسبة للـ ٨٨ حالة فيجب أن تستمر العائلة الى ما بعد هذا ولا تكون كمن يكيل بكيلين وضرر هذا أكثر من نفعه ..

● **المشير :** ليس معنى اننا اتبعنا ذلك في الـ ٨٨ حالة ان نسير على هذا الشكل باستمرار قد يتغير الوضع بالنسبة لحوالات سنة ١٩٦١ ..

● **عبد المحسن أبو النور :** انا أتكلم بالنسبة للمبدأ الذي نسير عليه بالنسبة لمن ينطبق عليهم قانون ١٩٥٢ ..

● **المشير :** يمكن ان نستطلع الان الرأي العام للسادة الحاضرين ..

● **مختار عمر :** اقترح وضع الحراسة على الشخص وابعاد الاولاد الى ان يبت في حالاتهم ..

● **عبد الفتاح الشرييني :** وضع الحراسة على الشخص وفحص العائلة ..

● **احمد وشاد نافع :** وضع الحراسة على الشخص وفحص العائلة .

● **شكري حافظ :** توجيهات السيد صلاح نصر تقضى بأن يفحص العائلة ونفوذها بالكامل ويكون ذلك موضع بحث ونقرير مفصل وفي هذه الحالة يسهل تقرير ما اذا كنا سنضع الاولاد مع رب العائلة أو رب العائلة فقط ..

● **كوثر عبد القادر :** نحن نزلنا على الطبيعة في الريف وراينا صورة واضحة ان هناك قاعدة شعبية كبيرة تقول انهم كانوا مظلومين ومضطهدين ومازالوا يعانون من هذا بعد الثورة وحتى هذه اللحظة هذه القاعدة الشعبية لمساند بعضهم يقول انهم يشعرون بتبعيةهم للجمهورية العربية

المتحدة ٠٠ توجد عائلات فى كل قرية أو فى كل بلد رئيسية إذا أبعدنا رأس العائلة فقط فهذا لايحل المشكلة لأن هذه عائلات اما من عائلات سنة ١٩٥٢ او عائلات جديدة سيطرت سيطرة كاملة لايمكن ان تحل المشكلة بابعاد فرد واحد ٠٠ ان ابعاد العائلة هو الحل الوحيد ولو عملنا حصرا بهم على مستوى الجمهورية نجدهم افرادا موزعين وابعادهم لن يؤثر على المنطقة ولن يؤثر على شئ فى الريف اريد ابعاد افراد العائلة حتى تحل المشكلة حلا جذريا ٠٠

● **شكري حافظ :** توجد ارض مملوكة لقطاعيين مقيمين فى القرهرة يأخذون الايجار السنوى بواسطة اتباعهم فى القرية وهذا لايشكل خطرا اقطاعيا فى الريف ولكن توجد اموال عندهم اكثر من الاخرين واذا وضعت رب العائلة تحت الحراسة فلا داعى لأن اضح باقى افراد العائلة لانهم لا يشكلون خطرا فى الريف أما الخطر الموجود فى الريف فهو خطر العائلات الكبيرة المقيمة فى الريف وتزرع الارض بنفسها ولها سطوة ونفوذ اجرامى أو اقطاعى ولها نفوذ متغلغل فى جميع التنظيمات السياسية فاذا كان فى هذه العائلات اقطاعيون فيجب ابعادهم بالكامل حسبما يتضح من دراسة كل حالة ٠٠

● **عبد العزيز المقدم :** فى رأى نفرض الحراسة على الشخص وعلى ابنائه الذين يمارسون نشاطا اقطاعيا فى المنطقة ٠٠

● **واند محل محمد عبد المقصود الجنزورى :** من الممكن ان نفرق بين الابعاد وبين فرض الحراسة فالابعاد يشمل رب الاسرة وأولاده القصر والبالغين على اساس الا يكون هناك امتداد لاية سيطرة او نفوذ ٠٠

وبالنسبة لفرض الحراسة على الرجل بمفرده أو هو وعائلته اعتقد ان الميثاق حدد العائلة بالرجل وزوجته وأولاده القصر عندما اشار الى ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ ٠٠٠ وأنا ارى ان تشمل كلمة العائلة الرجل وزوجته وأولاده القصر عند فرض الحراسة ٠ وبالنسبة للأولاد البالغين فى رأى أن تفرض عليهم الحراسة اذا كانت ملكيتهم آلت اليهم عن طريق والدهم. ● **واند جلال عمر الديب :** ممكن أن نفرق بين هؤلاء الذين طبق عليهم قانون ٥٢ فى هذه الحالة تفرض عليهم الحراسة على الفرد والعائلة وبالنسبة لمن طبق عليهم قانون ١٩٦١ تفرض الحراسة للفرد فقط وتبحث حالة العائلة ٠

● **واند حسن كفاي :** ارى ان تفرض الحراسة على اقطاع العائلة

نوجد فروق في القرية فمثلا توجد عائلة كبيرة عندها ١٨٠ ألف فدان باعت جزءا وفرضت حراسة على جزء وتبقى لها ٣ آلاف فدان قد تبلغ ملكية الرجل وزوجته واولاده الاربعة في هذه العائلة حوالى ٣٥٠ فدانا وفي نفس العائلة يوجد افراد لايزيد ما عندهم عن ٢٠ فدانا فقط فارى ان تفرض الحراسة على اصحاب الملكات الكبيرة فهم الذين يسيطرون على الفلاح وهم الذين يزرعون الارض ولا يعطون فرصة للفلاح ان يعيش ويكون فرض الحراسة على الناس بهذا الشكل ..

كما ان الاقطاع الاجرامى موجود مثلا عائلة تسيطر على نصف البلد .. هؤلاء لابد ان يوضعوا تحت الحراسة ويبعدوا عن البلد ..

● **وائد رياض احمد ابراهيم :** توضع الحراسة على رب الاسرة وتبحث حالة الاسرة ..

● **مقدم محمد نور الدين عفيفي :** فرض الحراسة على رب الاسرة مع بحث حالة بقية افراد الاسرة ولو اخذنا بالرأى الذى قاله العقيد حسن خليل في اخضاع جميع الحالات بالنسبة لرب الاسرة وبقية الافراد ..

● **وائد محلى محي الدين عثمانوى :** فى رأى ان الاجراء الثورى الذى نتخذه هو فرض الحراسة على رب الاسرة مع بحث حانة المسائلة فتكون مطبقين للعائلة ..

● **وائد محلى ابراهيم محمد مصطفى السويدي :** ارى وضع الحراسة على الشخص نفسه مع الابعاد القورى للعائلة لحين بحث حالتهم ..

● **محمد مسعد عبد الرحمن التميمي :** فى جميع الحالات التى بحثناها فى أريف وجدنا ان ما آل الى هؤلاء الافراد نتيجة مجهودهم لا يذكر بالنسبة لما آل اليهم بالميراث فزى ان تفرض الحراسة على رب الاسرة واولاده وابعادهم سوف يأتى بنتيجة خاصة وان نفس السلطة ونفس النفوذ ما زالا متمثلين بالنسبة لهذه العائلة وقد نجد شخصا واحدا وزرع ميملك على اولاده وكلهم بعيدون عن القرية ومازال نفوذهم موجودا لان فبابعاد هؤلاء الناس واولادهم سيرفع الظلم او الكبت ونستطيع ان نحقق هدفنا ..

● **وائد على حسن مازن :** من رأى أن نفرق بين الذين انطبقت عليهم القوانين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ - فبالنسبة للذين انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة على العائلة باكملها علاوة على فرض الحراسة

على الناظر أو الوكيل الذين لم ترد سيرتهم في المناقشة على الإطلاق باعتبار أن هذا الشخص هو الممثل الحقيقي لهذه العائلة ولأن هؤلاء الاقطاعيين ليسوا موجودين في الريف والذي يباشر العملية هو الناظر أو الوكيل ووجوده في القرية هو الذي يمثل الاقطاع - فإذا تركنا الوكيل أو الناظر في القرية فإنه يمارس نفس العملية وتخشاء الناس من ناحية أنه يمثل أقطاعاً علاوة على أننا إذا أبعدنا رب العائلة وتركنا الاولاد حتى لو كانوا قصر فأننا نجد في القرية من يساندتهم حتى ولو كان هناك ورتة يمدون عن الريف يداعي العطف أو الانسانية هذا فضلاً عن أن أبعاد رب العائلة عن القرية وترك الاولاد بها سيؤدي الى أن يمارس هؤلاء الاولاد الاقطاع الحقيقي في البلد ..

أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ فتفرض الحراسة والابعاد بالنسبة لمن تهربوا من هذا القانون ، وتبحث حالة العائلة قبل اتخاذ أي قرار حيالها .

● **أحمد صادق سعودي :** أرى فرض الحراسة على الاشـخص وابعاد باقي أفراد العائلة لحين فحص حالاتهم ..

● **أحمد فوزي عطيه :** هل هناك فرق بين هذه الحالات والحالات التي عرضت سابقاً وهي الخاصة بالـ ٨٨ حاله ؟ إن السيد عبد المحسن أبو النور أوضح أن الحاليتين متماثلتان والتفرقة في القرارات الصادرة بشأن الحاليتين تنير تساؤلات ولذلك أرى أن يطبق على الحالات الجديدة نفس القرار الذي طبق على الحالات السابقة ..

● **المشير :** واضح ان الاراء متضاربة في هذا الموضوع ..

● **شعراوي جمعه :** هناك اتجاه عاطفي بالنسبة لان هناك املا في تحويل بعض الافراد وجعلهم عناصر طيبة ومتجاوبة مع الثورة .. وبالنسبة لكيفية تدبير معيشة من فرضت عليه الحراسة ان هناك هدفا رئيسياً وهو تصفية نفوذ الاقطاع وهذه فرصة مناسبة للقيام بهذه التصفية لان هذا هو المبدأ والهدف الرئيسي اماننا نفوذ الاقطاع وهذه فرصة مناسبة للقيام بهذه التصفية لان هذا هو المبدأ الرئيسي اماننا ومن الممكن ان نمتش مع العاطفة بان نسارع بنفريز النفقة حين تفرض الحراسة على الفرد والعائلة وبذلك تكون الناحية العاطفية قد غطيت واعطينا الاولاد سواء كانوا قصر أو بالغين النفقة اللازمة لمعيشتهم أما بالنسبة للاولاد الذين يتعلمون في المدارس الاعدادية او الثانوية والذين نحاول تغيير

عقلياتهم فيمكنهم أن يدخلوا الجامعة ويتعلموا ولا نضع عليهم أى قيد نتيجة فرض الحراسة عليهم ولكن عندما نفرض الحراسة على الفرد ونترك العائلة فقد نتيج الفرصة للتكتل وإعادة التهريب إذن .. يجب ان نسبر وفقا لهدفنا فنوفر لهم سبيل المعيشة بأن نساارع فى فرض النفقة وفى نفس الوقت بالنسبة للاولاد الصغار نحاول تغيير افكارهم ليكونوا مع الثورة وإذا وصلنا الى ذلك كان خيرا ورفع عنهم الحراسة فى المستقبل .

● **صلاح نصر :** يخيل الى ان تعليمات اللجنة واضحة والاجهزة تقوم بهذه العملية فى ضوء التوجيهات وأعتقد أنه فى نهاية الشهر بعد الانتهاء من هذه العملية تكون جميع هذه النقاط قد غطيت وبذلك يمكن ان تصدر القرارات بناء على معلومات سليمة ويكون القرار ثوريا وواضحا بدلا من ان تصدر قرارات قد تظهر بها اخطاء فيما بعد ..

● **المشير :** بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة على الرجل وعائلته .. اى الزوجة والاولاد القصر مع ابعاد الاولاد البالغين عن الریف . أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦٦ فلا بد ان ترد الحالة العائلية بالكامل لكى تفحصها قبل أن نتخذ قرارا بشأن فرض الحراسة على الرجل وعائلته أو عليه وحده ..

أما بالنسبة لد ٨٨ حالة التى فرضت عليها الحراسة وكذا الحالات التى فحصتها اللجنة الفرعية فتشكل لجنة خاصة برئاسة السيد حسن طلعت لاجتياز البيانات الكاملة عن الحالة الاجتماعية بالنسبة للاولاد القصر والاولاد البالغين ووظائفهم والجهات التى يعملون بها وممتلكاتهم ومن السهل الحصول على هذه البيانات من رب الاسرة ورب الاسرة الذى لا يعطى بيانات صحيحة سننتقله ونتخذ معه اجراءات اخرى وعندما يفهمون هذا الكلام سيقدّمون البيانات الصحيحة وبذلك نكون قد رأينا الايجابين :
الثورية والعدالة ..

فان الثورية ليس معناها عدم العدالة ومن الجائز القيام باجراءات شاملة فى بداية الثورة ولكننا اليوم فى وضع مستقر وبذلك يمكن ان نقوم باجراءات ثورية فيها عدالة وعلى اساس من البحث ولا دعى للعجلة فنحن لانخشى من انقضاء الاقطاع علينا لان المسألة لم تصل الى هذه الدرجة ونحن وان كنا فى اوضاع ثورية الا انها اوضاع مستقرة ويجب

ان تبحث في تان وان يكون بحثنا لقرب ما يكون الى الدقة وان نسير على هذه المبادئ ونستكمل عملنا ..

● **عبد المحسن ابو النور** : ذكرتم سيادتكم انه بالنسبة لحالات سنة ١٩٨٢ تفرض الحراسة على الزوج والزوجة والاولاد القصر اما بالنسبة لاولاد البالغين فتبحث حالاتهم *

● **المشير** : الاولاد البالغون يبعدون عن الريف وتبحث حالاتهم فاذا وجدنا ان لهم اوضاعا مشددة تفرض عليهم الحراسة *

● **عبد المحسن ابو النور** : اننى اقترح اضافة شئ بالنسبة لهذا القرار عن الاولاد البالغين لان العائلة تشملهم. فاذا كان المصنود بالقرار الزوج والزوجة والاولاد القصر فقط فاقترح ان ينص في القرار على ان يوضع تحت الحراسة كل ما آل الى الاولاد البالغين بأى طريقة من طرق الملكية عن ايهم الخاضع للحراسة والذي تهرب ..

● **المشير** : موافق *

● **عبد المحسن ابو النور** : فاذا كتب شخص مائة فدان لابنه فأتنا بهذه الطريقة نأخذها ايضا ..

● **المشير** : اعتقد ان هذا اجراء عام معقول وأنا موافق عليه *

● **حسن خليل** : ان من سمعه في البلدة عن اعمال اللجنة يحدث بلبله وعدم استقرار في حين ان حقيقة ما يحدث في اللجنة مختلف تماما عن ذلك فهو يحقق ضمانات كثيرة وهناك بحث وتحري للمعلومات من اكثر من جهة لذا اقترح ان تقوم سكرتارية اللجنة بتوضيح هذه الاجراءات ونشرها في الصحف فيتضح ان ما نتخذه من قرارات يصدر بعد استيفاء الضمانات المختلفة وبذلك يطمئن الناس وتقضى على اية بلبله موجودة في البلد ..

● **عباس وضوان** : الاخ حسن خليل اثار هذا الموضوع في اللجنة وكان هناك اقتراح بنشر اسلوب العمل وان الحالات التي صدرت فيها قرارات سبق بحثها في اصلاح الزراعى اثناء تطبيق القانون وعلاوة على هذا فانها تعرض على جهات بحث اخرى ثم تعرض على اللجنة الفرعية ثم على اللجنة العليا ولو اوضحنا ذلك وظهرت هذه الصورة من الاجراءات التي تتخذها اللجنة فان ذلك يغطي عملية البلبله الموجودة *

● **المشير : لامانع ..**

● **شعراوي جمعه :** بالنسبة للحالات المعروضة هل تفرض الحراسة عليها او ننتظر نتيجة بحث اللجنة المشكلة برئاسة السيد حسن طلعت ؟

● **المشير :** نفرض الحراسة عليها لانها من حالات سنة ١٩٥٢ - أما حالات ١٩٦١ فتبحث حالة حالة وقد قلنا بأن تبحث الحالة العائلية للـ ٨٨ حالة السابقة بالإضافة الى الحالات التي ستفرض عليها الحراسة اليوم بحيث تبحثها اللجنة المشكلة برئاسة السيد حسن طلعت وترد اليـنا البيانات بالكامل عن كل حالة على حده ..

● **شعراوي جمعه :** الحراسة سوف تختلف عن الـ ٨٨ حالة حسب قرار سيادتكم الاخير فسوف تفرض فيها الحراسة على العائلة وهي الزوج والزوجة والاولاد القصر ..

● **المشير :** تفرض الحراسة على الجميع .. على الشخص والعائلة بالكامل على ان تقوم اللجنة المشكلة برئاسة السيد حسن طلعت ببحث الحالات اما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ كمبدأ فلا تفرض الحراسة الا بعد البحث عن الحالة الاجتماعية بالكامل مع التوصيات واذا كان السيد حسن طلعت يريد ان يضم الى اللجنة الفرعية بعض الاعضاء فيمكن للسيد علي صبري ان يعين مساعدين له ..

● **حسن طلعت :** ان لدينا الجهاز الخاص بنا ..

● **المشير :** على ان يكون الاشخاص متقنين وعلى ضمانتك الشخصية ؟

● **حسن طلعت :** حاضر ..

مرتبات

الخاضعين للحراسة



لواقع الناحية الانسانية في قرارات اللجنة العليا
لتصفيه الاقطاع ؟
كيف كانت تعيش العائلات التي تفرض عليها
الحراسة وتؤخذ منها الارض والممتلكات ؟

هل كانت قرارات اللجنة انتقاما وتشريدا وتجويعا لافراد هذه
العائلات ؟

كل هذه الاسئلة وغيرها كانت موضوع مناقشات اللجنة في اجتماع
اللجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر في جلسة ٦ يولية ١٩٦٦ .
وفيمايلي نص المناقشات :

● المشير عبد الحكيم عامر : وبالنسبة لمرتبات الموضوعين تحت
الحراسة هل صرفت اليهم جميعا ام لا ؟

● ابراهيم مخيمر : صرفت المرتبات لهم جميعا وقد بلغت حوالي
٢٣ الف جنيه وعندى الكثوف .

● شعراوي جفعة : هل صرفت يا اخ مخيمر لكل الناس بالنسبة
للمائة جنيه .

● ابراهيم مخيمر : تم صرف أربع دفعات ٠٠ مائة جنيهه في
البداية ثم بعد ذلك خمسون جنيهها في الشهر .

● شعراوي جفعة : بالنسبة لعائلة الشيخ ياخ مخيمر هل هي
ضمن ال ٨٨ حالة او ان الحراسة مفروضة عليها من قبل حيث انها
لم تصرف مرتبات من الحراسة للان .

● ابراهيم مخيمر : هؤلاء ليسوا من ضمن ال ٨٨ حالة .

● المشير عبد الحكيم عامر : المبدأ العام هو ان تصرف المرتبات
للجميع ويوجد اقتراح ورد من اللجنة الفرعية بخصوص القواعد التي
نصرف المرتبات على اساسها وهي ان يكون الحد الادنى للنفقة ٥٠
جنيهها شهريا وحدها الاقصى ١٠٠ جنيه شهريا .

وبرأى في تقدير النفقة القواعد الآتية :

(أ) الخاضع الاعزب تحدد النفقة الشهرية له بمبلغ ٥٠ جنيهها

(ب) الخاضع المتزوج وليس له اولاد تحدد النفقة الشهرية له
وزوجته ٦٠ .جنيها .

(ج) الخاضع المتزوج وله ولد واحد يعيش معه في معيشة واحدة تحدد النفقة له وعائلته بمبلغ ٧٠ جنيها .

(د) الخاضع المتزوج وله ولدان يعيشان معه في معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٨٠ جنيها .

(هـ) الخاضع المتزوج وله ١ اولاد يعيشون معه في معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٩٠ جنيها .

(و) الخاضع المتزوج وله اكثر من ١ اولاد يعيشون معه في معيشة واحدة ايا كان عددهم تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ١٠٠ جنيها .

— فاذا كانت ملكية الخاضع اقل من مائة فدان من الاراضي الزراعية فتقدر النفقة وفقا للقواعد السابقة بنسبه ما يمنحه الى مائة فدان .

يمنح الخاضعون للحراسة من الاولاد البالغين ذوى الاسر الذين يعيشون على استقلال عن ابيهم — الخاضع الاصيل للحراسة — نفقات شهرية — اذا كانت لهم ملكية خاصة بهم ، وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة ونسبه ما يمنحه كل منهم الى مائة فدان .
اذا كان الخاضع يتقاضى مرتبا او معاشا من الدولة او له دخل عن مهنة حرة فلا تصرف اليه النفقة الشهرية اذا كان المرتب او المعاش او الدخل من المهنة يزيد على قيمة النعمة واذا قل المرتب او المعاش او الدخل عن النفقة الشهرية مقدرة وفقا للقواعد السابقة ادى اليه الفرق ليبلغ اجمالى دخله الشهرى الحد المقرر للنفقة وفقا لتلك القواعد .

هل لاحد ملاحظات على هذه القواعد ؟

ابراهيم مخيمر : هذه القواعد سوف تتعارض مع القواعد الخاصة بمرتبات الدين فرضت عليهم الحراسة بالفانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ لان اقصى مرتب وفقا للقواعد السابقة سبعون جنيها على اساس انهم يستحقون تعويضا قدره ٣٠ ألف جنيها ولا ارى مبررا للتمييز بينهم .

● **عبدالحسن ابو النور :** الاخ مخيمر يتكلم على من سويت حالتهم فعلا اما بالنسبة لهذه الحالات فهي عملية مؤقتة الى ان تتم التسوية النهائية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هؤلاء كانوا يخذلون مرتبات اعلى من الثلاثين ألف جنيها قبل تسوية حالتهم فالى ان تتم تسوية حالاتهم هل توجد ملاحظات اخرى على هذه المذكرة ؟

● **أبراهيم مخيمر** : توجد نقطة أخرى وهي أننا نصرف للمسايلة
اي الزوج والزوجة والاولاد القصر باعتبارهم عائلة واحدة مبلغ خمسين
جنيها وإذا كان ضمنهم بنت متزوجة أو ولد متزوج فنصرف له أيضا
مبلغ الخمسين جنيها فهل نسير على هذه القاعدة أم نغيرها ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : القاعدة هي الى في معيشة واحدة
يعنى اذا كان الولد قاصرا ومقيما مع والده في معيشة واحدة فيصرف
اليهم خمسون جنيها وكذلك الاولاد الغير قصر ويعيشون مع والدهم
في معيشة واحدة ويزرعون الارض واخذناها منهم فيعتبر التعبير بكلمة
(في معيشة واحدة) تعبيرا سليما .

● **أبراهيم مخيمر** : ينبغي ان ينص في القرار على ان تستبعد
الارض التي ليس لها انتاج كالاراضي البور عند تقدير النفقة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : طبعا سوف تستبعد من القرار
الاراضي البور عند تقدير النفقة الشريفة .

● **شعراوي جمعه** : لو سمحتم سيادتكم ان يصدر بهذا قرار
جمهوري .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كل ما ينتج عن أعمال هذه اللجنة
سيصدر به قرار جمهوري سواء من ناحية الحراسة او المرتبات .

● **أبراهيم مخيمر** : النفقات لا تحتاج الى قرار جمهوري فهي
من سطة النائب العام .

● **عبد المحسن أبو قنور** : هذه ليست تسوية نهائية ولكنها نفقة
مؤقتة والقواعد الموضحة بالمذكرة على أساس ان ملكية من يخضع
للحراسة تبلغ مائة فدان فاكثر فإذا كانت ملكيته أقل من مائة فدان
فان تقدير النفقة سيكون بنسبة ما يمتلكه الى مائة فدان .

● **صلاح نصر** : المادة الرابعة بالمذكرة سوف تثير مشاكل عند
التطبيق فقد يكون ما يمتلكه ستة أفدنه فقط .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : سيراى في التطبيق أن يكون تقدير
النفقة يتناسب مع ما يمتلكه وفقا للمذكرة فيعطى بنسبة 7/10 .

● **صلاح نصر** : اقصد انه قد يصيب الخاضعين للحراسة ممن
كانوا يمتلكون أقل من مائة فدان بعض الظلم وخاصة أن هناك حالات
كثيرة بالنسبة لمن آل اليهم بالميراث .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لقد وضعناهم تحت الحراسة أساسا
لتهريبهم الارض ونحن لا نستولى الا على ما آل اليهم ونترك لهم الباقي

وهناك موضوعات معقدة من الجلسة السابقة مثل موضوع بركات قد طلبنا بحثه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : أعتقد أنه إذا قلت الملكية فان نسبة النفقة الشهيرة ستقل تبعاً لذلك فمثلاً شخص يمتلك عشرين فدانا ثم وضع تحت الحراسة فان مقدار النفقة في هذه الحالة يكون غير مناسب وأعتقد أن تقدير النفقة على أساس نسبة ثمن الأرض يكون أكثر عدالة .

● **عبد المحسن أبو النور** : إذا كان الشخص يمتلك عشرين فدانا فقط فان ما يصرف إليه سيكون خمس مبلغ المائة جنيه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : إذا كان المبلغ سيصرف على هذا الأساس فأعتقد أن هذه نسبة غير عادلة .

● **عبد المحسن أبو النور** : أيجاز الفدان بواقع سبعة أمثال الضريبة أي ٢١ جنيهاً في المتوسط ، وهذا يكفي .

● **محمد شكري حافظ** : عندنا حالة إجرامية لشخص يمتلك حوالي ثلاثة أفدنة ويستأجر حوالي مائة فدان فإذا وضع مثل هذا الشخص تحت الحراسة فان جملة ما يمتلكه ثلاثة أفدنة فقط والمائة فدان ستؤجر للآخرين .

وبالنسبة لنشاطه الإجرامي فانه سيعتقل ولكن بالنسبة لعائلته فان النفقة التي ستقدر على هذا الأساس ستكون ضئيلة ولا تكفيها ما ذنب أولاده ؟ ولذلك أقترح وضع حد أدنى للنفقة .

● **عبد المحسن أبو النور** : ان الأرض التي يستأجرها ليست أرضه وسوف تؤخذ منه وتؤجر لصغار الزراوع ولن تكون مورداً للحراسة وقد أخذت منه بسبب إجرامه .

● **محمد شكري حافظ** : من ناحية إجرامه فتحن معترفون بانه مجرم ولكن من أين يأكل أولاده ؟ .

● **عبد المحسن أبو النور** : عندما تحدد إقامة شخص فاننا لا نمنعه ولا نمنع أولاده من العمل .

● **محمد شكري حافظ** : وإذا تقرر اعتقاله فمن أين يأكل هو وأولاده ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : سيأكل هو في المعتقل ويمكن لأولاده ان يعملوا .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** لماذا ننظر لهؤلاء وهم ذوى النفوذ الاجرامى - نظرة انسانية فليأخذوا بنفس النسبة التى يعامل بها المائة فدان .

● **حسن طلعت :** أعتقد أن الأخذ بمبدأ نسبة الأرض مبدأ سليم لأن الشخص الذى يزرع أرضا ليست ملكه هو عبارة عن قسوة عاملة فقط وهو لا يزرع الأرض بنفسه ومن الممكن أن تسير العملية بنفس الطريقة .

أما بالنسبة للحائز المحرم الذى يحوز أرض الناس رغما عنهم فمن المصلحة أخذ الأرض منه ويأكل فى المعتل شأنه شأن غيره وإنى أرى أن هذه المبادئ سليمة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا يمكن أن تغطى المبادئ العامة جميع الحالات ولكنها تغطى أغلب الحالات على قدر الإمكان فإذا حدث لديكم حالات فردية تستدعى النظر فيها فيمكن عرضها علينا إذ ليس من الممكن أن نضع مبادئ عامة تغطى جميع الحالات .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** على أى أساس حددت المائة جنيه ؟ هل حددت على أساس جنيه للفدان ؟ وهل هذا المبلغ يكفى ليعيش عيشة رغدة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ماهو المقصود بالعيشة الرغدة ؟ وهل الشخص الذى عنده ثمانية أوتسعة أولاد ومتزوج بثلاث يستطيع أن يعيش عيشة رغدة بمائة جنيه ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** المفروض أن تتناسب النفقة المقررة لهؤلاء الأشخاص مع حالتهم فى المجتمع ليعيشوا فى مستوى طيب فهل نساوى بينهم فى المعاملة وبين حالات الاجرام ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كيف نساوى بينهم فى المعاملة وبين المجرمين ؟ هل يسوى القانون بين من يسرق بالاكراه وبالسلاح وبين من يسرق بغير سلاح ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** إذا كان لدى الشخص مائة فدان فيمكن أن تقدر ثمنها فى المتوسط وتصرف له الإعانة على أساس ثمن الأرض .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ماهو المقصود بتقدير ثمن الأرض ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** إذا كان ثمن الفدان فى المتوسط

ثلاثمائة من الجنيهاً وكان الشخص قد حصل على مائة جنيه فتصرف له الاعانة بنسبة متوسطة ثمن الارض على أن تطبق هذه المساعدة بالنسبة للجميع .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ان هذا يتم عند التسوية النهائية ولكن الهدف الآن هو صرف اعانات عاجلة لهذه الاسر .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** شخص عنده أربعة أولاد هل يأخذ ثلاثة جنيهاً ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يمكن احضار الحالات التي من هذا النوع - والتي تمثل حالات اجتماعية يحتاج الى معونة أكثر - فندرسها على حدة ونبت فيها دون قاعدة .

● **محمد احمد صادق :** ان النسب الواردة في المذكرة مناسبة ولكنني لاحظ أن الاعزب نحدد له النفقة الشهرية بمبلغ خمسين جنيهاً والمتزوج وليس له أولاد نحدد له النفقة الشهرية بمبلغ ستين جنيهاً أى ان الزوجه يقدر لها عشرة جنيهاً بينما يصدر لكل طفل عشرة جنيهاً وفى هذا غبن على المتزوج .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل عشرة جنيهاً قليلة بالنسبة للزوجة ؟

● **محمد احمد صادق :** نعم ولذلك اقترح ان تكون النفقة للمتزوج سبعين جنيهاً شهرياً وخمسة جنيهاً عن كل طفل .

● **عبد المحسن أبو النور :** ليس من الضروري ان يكون أبناء الشخص اطفالاً فمن الجائز ان يكون عنده مائة فدان وله اولاد يعيشون معه ويقومون بزراعة الارض وليس لهم ايراد آخر وقد يكونوا متزوجين ولهم اولاد ايضاً اذن فالمانه جنيه ستصرف لهم جميعاً .

● **سامى شرف :** قانون الموظفين كان يقضى بان يصرف للموظف جنيه واحد اعانة للزوجة فاذا كنا نصرف للاقطاعي الذى فرصنا عليه الحراسة عشرة جنيهاً للزوجة فى حين ان الموظف الذى لم تتخذ ضده أية اجراءات لايصرف له سوى جنيه واحد فان هذا تصرف أكثر من عادل .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ان هذا الموضوع يتصل بالناحية الاجتماعية .

● **سامى شرف :** ان اعانة الزوجة قد الفيت فى قانون الموظفين الجديد .

● **صلاح نصر :** نحن ننظر الى هذا الموضوع نظرة اجتماعية فمن اين ياكل هؤلاء ؟ يتحولون الى مجرمين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بالنسبة لشخص كمبه الله نصائر فانه متزوج من اثنتين ولديه تسعة اولاد فهل من المعقول أن تعيش هذه الاسرة بخمسين جنيها من اين ياكل هؤلاء ؟ وكلهم هكذا في الريف متزوجون باكثر من واحدة وعندهم عدد كبير من الاولاد .

● **مصطفى محمدى :** فليتلذذوا طعم هذا النوع من الحياة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** مثل هذا الشخص كان يعيش على دخل شهري لا يقل عن ألف جنيه فأصبح يعيش على مائة جنيه في الشهر .. الايكفى هذا ؟

● **مصطفى محمدى :** عند تنفيذ الحراسة تم الاستيلاء منه على اكثر من ثلاثمائة فدان .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا بالطبع بالاضافة الى الحيازة التى كان يزورها لحسابه فاذا صرف ١٢٠٠ جنيه في السنة بدلا من ٩٠٠٠ جنيه كان ينقفا في السنة فان هذا يكون مناسبا .

● **صلاح نصر :** يجب تأمين معيشة هؤلاء الناس .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اننا ننظر الى الحالة الاجتماعية لاننا لا نريد أن يتشرد الاولاد ونخلق منهم أعداء للنظام فاما أن نتيح لهم حياة معقولة أوتقضى عليهم ولاوسط بين الامرين فمادونا لن تقضى عليهم فلا بد أن نعمل على أن يعيشوا عيشة معقولة .

● **شعراوى جمعه :** هناك نقطة خاصة ببعض كبار الموظفين الذين يشغلون مراكز كبرى فى الدولة وزوجاتهم خاضعات للحراسة فما هو الوضع بالنسبة لهم ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هؤلاء يجب حصرهم ثم نبت فى امرهم .
● **شعراوى جمعه :** ان بين هؤلاء من هو مستشار لوضابط اومدير شركة .

● **المشير عبدالحكيم عامر :** نريد حصر كل كبار الموظفين الذين وضعت زوجاتهم تحت الحراسة .

● **شعراوى جمعه :** اننا لم نتخذ قرارا بشأن هؤلاء الموظفين

ولكن القرار الذي اتخذ كان خاضعا بالموظفين الذين وضعوا فعلا تحت الحراسة .

● **على صبرى :** القرارات التي اتخذناها كانت تتعلق بالمبداى، التي وضعتها اللجنة الفرعية .

● **شعراوى جيمه :** في الجلسة الماضية كانت القرارات خاصة بالافراد الذين طبقت عليهم فعلا هذه القرارات فبالنسبة للذين يعملون في القضاء والجيش والبوليس فانهم ينقلون الى العمل في مراكز غير حساسة ولكن لم تتعرض للاشخاص الذين وضعت زوجاتهم تحت الحراسة ولم يبت في وضعهم بعد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يحضر هؤلاء وتبحث حالتهم في اللجنة الفرعية .

● **على صبرى :** يمكن بعد حصرهم أن ننظر في الامر ونصدر بشأنهم التوصية اللازمة .

● **ابراهيم مخيمر :** هناك اثنان من عائلة التلاوى : الاول متزوج من بنت التلاوى المدعوة مرفت وهو الضابط على رضى والآخر ضابط مهندس من عائلة التلاوى .

● **حسن خليل :** الضابط على رضى متزوج من مرفت ابنة التلاوى والتحريات عنه حسنة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ينقل الضابط المهندس الى وظيفة مدنية والشخص الاخر المتزوج من ابنة التلاوى وهو على رضى الذى لم يبت فى امره ينقل أيضا الى وظيفة مدنية .

● **صلاح نصر :** هناك حالات مثل على رضى وهو من الضباط الاكفاء وتاريخه معروف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ولو أنه ضابط كف، وتاريخه معروف الا ان زوجته وضمت تحت الحراسة ..

● **صلاح نصر :** ان هذا القرار لن يؤثر فيه .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كيف لا يؤثر فيه ؟ اننا بشر ولا بد ان يتأثر ولانه ضابط كفء فانا ننقله الى عمل آخر .

● **حسن خليل :** ان هذا الضابط يمسـل فى ادارة التوجيه الجنوى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كيف بوجه معنويا وزوجته خاضعة للحراسة .. يمكن أن ينتقل الى الإصلاح الزراعى مثلا .

● **صلاح نصر :** اذا كان الضابط كفء وسيرته سليمة فلماذا لا يبقى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** جميع أجهزة الامن يجب أن تكون سليمة ١٠٠٪ ويمكن أن يوضع هذا الشخص فى مكان آخر .

وقد انتهت المناقشات الى اقرار المذكرة التالية والخاصة بالنفقات الشهرية للخاضعين للحراسة .

ووقت اللجنة العليا لتصفية الانقطاع على تقرير نفقات شهرية تصرف للخاضعين للحراسة طبقا لقرارات اللجنة .

وقد تم تحديد المبالغ التى تصرف طبقا للمذكرة التى عرضت على اللجنة والتى كان نصها مايلى : -

مذكرة

للعرض على اللجنة العليا لتصفية الانقطاع .

اقتضت المصالح القومية للدولة فرض الحراسة على بعض الاشخاص من فلول الرجعيين والاقطاعيين حتى تضع حدا لسيطرة هذه الفئة واسفلالها .

وقد شملت الحراسة - الخاضعين وأفراد عائلاتهم - من زوجات واولاد بالفين وقصر ورغبة فى تحديد مراكز الخاضعين وعائلاتهم بالنسبة الى النفقات الشهرية التى تصرف اليهم حتى تتم تصفية أموالهم وممتلكاتهم - فاننا نتقدم بهذه المذكرة المتضمنة القواعد المنظمة لتقدير هذه النفقات - على اساس ماكان يملكه كل خاضع او احد افراد عائلته - من الاراضى الزراعية ، وذلك على النحو الاتى :

اولا : - تحديد قيمة النفقة الشهرية الموقته التى تصرف للاشخاص الطبيعيين الذين تفرض عليهم الحراسة - وذلك الى حين تصفية أموالهم وممتلكاتهم وفقا للقواعد الآتية وبشرط أن يكون الخاضع مالكا لمائة فدان من الاراضى الزراعية : -

١ - أن يكون الحد الأدنى للنفقة ٥٠٠ جنيه شهريا وحدها الأقصى ١٠٠٠ جنيه شهريا .

٢ - يراعى فى تقدير النفقة القواعد الآتية :

- (أ) الخاضع الاعزب تحدد النفقة الشهرية له بمبلغ ٥٠ جنيها .
(ب) الخاضع المتزوج وليس له اولاد تحدد النفقة الشهرية له وزوجته بمبلغ ٦٠ جنيها .
(ج) الخاضع المتزوج وله ولد واحد يعيش معه في معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٧٠ جنيها .
(د) الخاضع المتزوج وله ولدان يعيشان معه في معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٨٠ جنيها .
(هـ) الخاضع المتزوج وله ٣ اولاد يعيشون معه في معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٩٠ جنيها .
(و) الخاضع المتزوج وله أكثر من ٣ اولاد يعيشون معه في معيشة واحدة - أيا كان عددهم - تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ١٠٠ جنيها .

ثانيا : - فإذا كانت ملكية الخاضع أقل من مائة فدان من الاراضي الزراعية فتقدر النفقة وفقا للقواعد السابقة بنسبة ما يمتلكه الى مائة فدان .

ثالثا : - يمنح الخاضعون للحراسة من الاولاد البالغين ذوى الاسر الذين يعيشون على استقلال عن أبيهم - الخاضع الاصيل للحراسة - نفقات شهرية - اذا كانت لهم ملكية خاصة بهم - وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة ونسبة ما يمتلكه كل منهم الى مائة فدان .

رابعا : - اذا كان الخاضع يتقاضى مرتبا او معاشا من الدولة . او له دخل من مهنة حرة فلا تصرف اليه النفقة الشهرية اذا كان المرتب او المعاش او الدخل من المهنة يزيد على قيمة النفقة واذا قل المرتب او المعاش او الدخل عن النفقة الشهرية المقدرة وفقا للقواعد السابقة - ادى اليه الفرق ليبلغ اجمالى دخله الشهري الحد المقرر للنفقة وفقا لتلك القواعد .

المقيمون في الخارج



جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ ٠٠ دارت مناقشات هامة
حول أصحاب الارض الزراعية الذين يقيمون بالخارج
٠٠ ويرسل لهم :لدخل بالتهريب او من خلال التحويل
للدارسين بالجامعات الاجنبية ..
وحول هذه القضية دارت هذه المناقشات :

● **سعد عبد الكريم :** تبين اثناء البحث ان هناك بعض المصريين
يقيمون في الخارج اقامة دائمة ويمتلكون اراض زراعية في مصر
يديرها لهم آباؤهم أو أقاربهم أو وكلاء عنهم في حين أنه لا يجوز مثل
هؤلاء ان ينتفعوا بأبراد املاكهم مادامت اقامتهم دائمة في الخارج ونريد
اتخاذ قرار خاص بالتصرف في هذه الارض .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذا ثبت ان الإقامة دائمة في الخارج
واستمرت مدة طويلة فيجب ان نتصرف في الارض المملوكة للشخص
المقيم في الخارج اقامة دائمة وقد سبق اثارة موضوع تحويل ربع هذه
الاراضى الى ملاكها في الخارج وذلك في الجلسة الماضية وطالبت بحث
هذا الموضوع لمعرفة الحقيقة ومتمع هذا التحويل فهل تم ذلك ؟

● **شعراوي جمعة :** نعم وكان الاساس في هذا هو موضوع
المبعوثين .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بصرف النظر عن المبعوثين هناك
اشخاص يقيمون في الخارج اقامة دائمة ويعملون هناك كما يوجد
اشخاص هاربون وتحول لهم ايرادات املاكهم .

● **شعراوي جمعة :** التحويل يتم بالنسبة للاجانب حسب
اتفاقيات التوقيعات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اننى أقصد المصريين المقيمين في
الخارج فبالنسبة للمالكين منهم الاراضى بمصر يمنع تحريك الاموال
اليهم فيما عدا من هم في بعثات دراسية فلا يمكن تحويل اموال لمن
يقيمون اقامة دائمة في الخارج .

● **شعراوي جمعة :** سبق أن صدرت تعليمات بهذا المعنى
منذ فترة .

● **العقيد حسن على خليل :** لقد تم فعلا تحويل اموال في شهر
ابريل الماضى لشخص مقيم في لندن منذ سنة ١٩٣٤ بتصديق من
مس ادارة النقد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اعتقد أن هذه العملية تدخل فيها المحسوبة والرشوة وكميديا لا يحول اطلاقا ايراد لمن يعميل خارج الجمهورية أيا كائن يصدر هذا الايراد ويعرض هذا المبدأ على السيد رئيس الجمهورية لاتخاذ قرار بعدم التحويل الا للمبعوثين والسفارين يدرسون في الخارج

● **العقيد حسن على خليل :** ان لوائح اذراء النقد تسمح بالتحويل لغير المبعوثين والطلبة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يمنع ذلك .

● **محمد احمد صادق :** ان العملية كلها أو ٩٩٪ منها تعتبر تهريباً عن طريق تحويل النقد لطلبة يدرسون في الخارج ومنهم من مضى عليه في الدراسة بالخارج ١٥ سنة ومتزوج ومع ذلك تحول له الاموال .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** موضوع الطلبة الذين قضوا مدة طويلة في الخارج سببت فيه هذا العام في مؤتمر المبعوثين المصريين الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر على أساس أن يخيروا إما بالعودة أو اسقاط الجنسية عنهم بعد اندايمهم بالعودة خلال سنة .

● **صلاح نصر :** هناك ظاهرة مرتبطة بهذه العملية فهناك حالات كثيرة من هذا النوع فرضت الحراسة على اصحابها وتحالوا على الخروجه من البلاد بالاحضول على عقود عمل من الخارج وقد سمحت الحكومة لهم بالخروج وارى ان يصدر قرار في هذا الشأن .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لقد اتخذ قرار بحرمان المبعوثين السياسيين والناضحين للحراسة من الخروج حتى يحذف السند رئيس الجمهورية الجهة التي تصرح لهم بالخروج بصرف النظر عن عقود العمل او أى شيء آخر .

● **صلاح نصر :** لدى وزارة الداخلية تعليمات بذلك .

● **حسن طلعت :** هذه التعليمات تطبق على من صدرت بشأنهم قرارات من هذه اللجنة أما الحالات الاخترى فلا يطبق عليها هذا المبدأ .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** جميع الموضوعين تحت الحراسة حتى الان سواء قبل هذه اللجنة او بعدها بمنعوا من الخروج ههنا لانه لا فرق بين من وضعوا تحت الحراسة بقرار من هذه اللجنة او بقرار من سلطة اخرى .

● **حسن طلعت :** هناك فرق بين من قام بتهريب الارسل واتكتب بذلك جريمة وبين من وضع تحت الحراسة لغير هذا السبب .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذن لماذا وضع هذا الاخير تحت الحراسة ؟

● **حسن طلعت** : هذا يرجع الى الاشتباه في ولائه للثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هؤلاء ايضا لا يصرح لهم بالخروج حتى يحدد السيد رئيس الجمهورية الجهة التي تصرح لهم بالخروج بصرف النظر عما اذا كان لديهم عقد عمل أم لا .

● **على صبرى** : كنا نسير على مبدأ السماح للمصريين بالخروج على أساس إسقاط الجنسية عنهم بعد ستة شهور وكانت هذه وسيلة للتخلص من غير المصريين .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذا اراد المتصر ان يخرج فليترك الجنسية قبل خروجه ولا يمكن ان يصرح بالخروج لشخص موضوع تحت الحراسة .

● **شعراوي جهمه** : بالنسبة لتحويل النقد الى الخارج فان المبدأ العام الا تحول اموال من يقيمون في الخارج منذ مدد طويلة ولهم عمل دائم وفي الاسابيع الماضية قابلتنا حالات تتعلق بأشخاص خاصمين للحراسة ويدرس اولادهم في الخارج او يمالجون هناك وقد منعتنا عنهم الاموال .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يسمح بتحويل الاموال للمبعوثين بنقض النظر عن اباائهم او عائلاتهم .

● **عبد المحسن ابو النور** : المفروض ان الحراسة هي التي تتولى التحويل للمبعوثين في الخارج الذين فرضت على ذويهم الحراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يسمح بالتحويل بالنسبة لحالات العلاج وكذلك للمبعوثين الذين يتعلمون في الخارج حتى تقرر الحد الأقصى للمدة التي يقضيها المبعوث في الخارج وهو ماسـمـيـتـقـرـر في مؤتمر المبعوثين .

● **عبد المحسن ابو النور** : امرتم سيادتكم بالتحفظ على اراضي الذين يقيمون اقامة دائمة في الخارج ونرجو من الاجهزة التي تجسد حالات من هذا القبيل ان تخطرنا بها لتنفيذ هذا القرار .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يتم التحفظ على اراضي جميع المقيمين في الخارج وفي الغالب ستوضع تحت الحراسة بعد حصرها .

● **حسن طلعت** : هل تقوم بعمل حصر عن هذه الحالات عن طريق ادارة الجوازات ؟

أجازة للقانون!



اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. هل هي بسبب النفوذ الاجرامى او تهريب الارض ام لاسباب اخرى .

هل من سلطة اللجنة اعطاء القانون اجازة .. والتدخل في اعمال اللجان القضائية للاصلاح الزراعى والعمل على ايقافها والضرب بقراراتها بقرص الحائط. ان الجلسة التى عقدتها اللجنة في ١٣ يوليو ١٩٦٦

.. تجيب على كل هذه التساؤلات وهذا جزء من الحوار الذى دار كما سجله محضر الجلسة ..

● المضمين : كنا قد وقفنا فى الجلسة السابقة عند موضوع عائلة أبو كريشة بسوهاج .. وقد كان من الممكن أن ننتهى منه فى الجلسة الماضية ولكن هناك عائلات كثيرة بهذا الشكل ستعرض علينا سواء فى الوجه القبلى أو الوجه البحرى ولا ينطبق على هذه العائلات موضوع النفوذ الاجرامى أو تهريب الارض ولكنها عائلات لها نفوذ كبير يحكم صلات المصاهرة وبحكم الفترة الطويلة التى استوطنت فيها هذه المناطق وإى اجراء غير عادل يتخذ مع هذه العائلات ستكون نتيجته ايجاد فراغ فى الريف هذا بالإضافة الى أننا لا ندرى مدى ما يمكن أن تصل اليه تلك الاجراءات مع هذه العائلات الكبيرة وهذا خطأ من الناحية السياسية إذ أننا سنوجد فراغا ثم أننا سنخلق قوى معادية للشورى وقد لا تكون هذه القوى اشتراكية ولكنها غير معادية للشورى ولذلك يجب أن نبحت هذه الحالات بوعى سياسى أكثر عمقا مما فعلنا فى الحالات الأخرى ..

فمثلا بالنسبة للنفوذ الاجرامى .. يجب ان نقطع دابره كذلك يجب انقضاء على حالات تهريب الارض والتهرب من قانونى الاصلاح الزراعى الصادرين فى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ولا بد أن نبت فيها أولا وننتهى منها لانها تمثل حالات واضحة .

اما هذا الموضوع فهو يمثل حالة من الحالات التى لم نتخّص بشأنها مبنيا معينيا وتخرج عن المبادئ التى قررناها فى أول جلسة من جلسات لجنة تصفية الاقطاع

وفى مثل هذه الحالات قد لا نصادف نفوذا اجراميا أو تهريبا للاراضى ولكن قد نصادف فيها حياة أكبر من الحيازات التى يجب أن تكون تحت يد هؤلاء الناس بحكم القانون .

وقد نص قانون الاصلاح الزراعى الجديد على عقوبة الحبس لمدة ستة اشهر فى حالات الحيازة غير القانونية وفى مثل هذه الامور فان كل من يضع يده على حيازة أكبر مما نص عليه القانون بصرف النظر عن

موضوع القانون يؤخذ منه الحيازة المائدة. وتؤجر الفئسلاحين تحت
اشراف الاصلاح الزراعي والجمعية التعاونية الزراعية وينتهي الموضوع
عند هذا الحد وإذا ظهر شيء من هذا القبيل في فترة انعقاد اللجنة -
وتحت لن تنتهي قبل ثلاثة اشهر من حالات سنة ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦٩
فيمكن أن ننظر في الموضوعات الاخرى بالحيازة بعد عمل حصر لها لاننا
لو دخلنا في حالات الحيازة الآن فان عمل اللجنة سيتفرع ولا ينتهي .

والاصل انه يجب أن تكون هناك أولويات المسائل التي تنظرها
اللجنة وعلى رأسها الموضوع الاساسي وهو تصفية الاقطاع في الريف
ثم نبحث بعد ذلك موضوع الحيازات وعمليات التحايل لانها تتطلب
وقتا أكثر وسنجتمع لفترة فاذا ظهر خلالها أي تغيير في المعلومات بالنسبة
لاية حالة من هذا النوع فاننا نصدر قرارنا سواء بالابعاد أو الجراسة
أو كلاهما معا بالاعتقال .. الخ

ولذلك ارى بالنسبة لموضوع عائلة ابو كريشة اننا لا يمكن ان
ناخذه بالامور أو المقاييس التي كنا نقيس بها النفوذ الاجرامى هذا
ملخص من الموضوع واود ان اسمع رأيكم فيه .

واود ان اثير ايضا بأن اللجنة دائمة ولن تحل وانما ستبقى
لمتابعة العملية باستمرار

● السيد عبد العزيز المقدم : لقد اعتبرنا انه لا يوجد تهرب من
قوانين الاصلاح الزراعي بالنسبة لعائلة ابو كريشة على أساس ان الجزء
الخاص بوضع اليد لم يجمع في التكاليف الخاصة به .

ولكن عندما جمعنا المساحة الموجودة في مكلفات اسماعيل احمد
ابو كريشة ومحمد مظهر ابو كريشة الى المساحة الخاصة بوضع اليد
وجدنا أن المساحة تصبح أكبر مما يسمح به القانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٦١ .

واذا اعتبرنا أن وضع اليد ليس ملكية فعلى هذا الأساس لا يوجد
تهرب . ولكن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص في
المادة الاولى على أن وضع اليد على الارض الزراعية يعتبر مثل الملكية
سواء كانت الارض مزروعة أو بوارا وسواء كان وضع اليد بدون سند
أو بسند ناقل للملكية أو بسند مسجل ولم ينقل به التكليف متى كانت
الارض تزيد على مائتي فدان .

كما وردت في الفقرة ح من نفس المادة اشارة الى المالك أو واضع
السند

وورد في المادة ٢ من نفس اللائحة أن كل شخص أصبح مساحا
الاطيان التي يمتلكها أو يضع يده عليها تزيد على مائتي فدان .. الخ

كما ورد في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أنه إذا زادت مساحة الأرض التي يضمع يده عليها أو يملكها قانونيا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية عن طريق التعاقد .. الخ اذن موضوع وضع اليد يثير مشكلة وهي : هل تضاف مساحة وضع اليد الى المساحة الواردة بالتكليف ؟ اننا اذا قمنا باحتساب مساحات وضع اليد فهناك حالات ستزيد فيها المساحة عن الحد الذي يسمح به القانون واذا لم تحتسب فلا تكون هناك مخالفة للقانون .

● التمسع : تقصدا من ناحية التهريب ؟

● **عبد العزيز المقدم :** نعم وهذا هو الوضع الذي ينطبق على هذه الحالة فلو أضفنا المساحة التي يضع يده عليها فانه يتجاوز قانون سنة ١٩٦١ واذا لم نحتسبها فانه لا يتجاوزه ولا يكون هناك تهريب ارض .

● **نبيل دكرووي :** بالنسبة لوضع اليد اذا تمكنا من اثبات صحة وضع اليد لملك الأرض بعقد عرقي وذلك لمدة أكثر من ١٥ سنة فانه يعد مالكا للأرض .

وفي الإصلاح الزراعي نقوم بتحقيق وضع اليد وسند المالك فيه كأننا في المحكمة فنسأل الشهود وكبار السن في القرية ونتحقق من أنه اشترى الأرض بسؤال البائعين ونثبت من أن وضع اليد كان بنية التملك وكذلك من صفته في الحيازة .. هل كانت بنية التملك أم لا ؟ فإذا تحققنا من صحة التملك أخذنا بها وهناك حالات كثيرة من الجائز أن يكون وضع اليد فيها نتيجة للاستئجار أو لأن واضع اليد ناظر لوقف أو مفتصب لأرض .

● التمسع : من الجائر أن يكون مفتصبا لأرض حكومية

● **نبيل دكرووي :** الموضوع يحتاج الى تحقيق وضع اليد .

● **التمسع :** الموضوع سياسي وثوري وليس قانونيا وفي رأيي اذا وجدنا أن وضع اليد على مساحات أكثر من الحد القانوني سواء كان ذلك نتيجة للملكية أو غير ذلك وان واضع اليد تحرم حولهم شبهات من نفوذ اجرائي أو تسلط معروف ففي هذه الحالة يمكن أن نعتبر الشخص متهربا ولكن اذا كان هؤلاء الناس عاديين ولا ضرر منهم فاننا لا نعتبره متهربا وتكتفي بأن نأخذ الأرض الزائدة ونؤجرها بمعرفتينا للفلاحين لوضع حد لعملية وضع اليد أو اغتصاب الاراضي هذا هو رأي واود ان أناقشه معكم .

● **محمد كوثي :** اود ان اتكلم في موضوع آخر بشأن السيطرة فهناك عائلات في الريف لا تمثل حالات نفوذ اجرائي أو تهريب ولكننا

تمثل سيطرة من ناحية العمد وتشعب أفرادها في عضوية الائتلاف الاشتراكي والجمعيات التعاونية مما يترتب عليه استفلال للجمعيات التعاونية وسيطرة على لجان الاتحاد الاشتراكي حيث يصل عددهم أحيانا إلى ١٥ عضوا أو ١٩ عضوا من أعضاء لجنة العشرين كما أنهم يتغلغلون في المناصب الإدارية .. فمنهم العمدة وشيخ البلد والخبراء مما يزيد من قبضة العائلة على القرية بنسبة تزيد عن العائلات الأخرى .. حقيقة أنه ليس هناك إجماع ولكن هناك استفلال يشع للفلاحين والجمعية التعاونية وقد تختلف الصورة ونريد وضع معايير ثابتة بالنسبة لتقدير مثل هذه الحالات .

● **علي صبري :** لي رأي في الموضوع من الناحية السياسية ومن ناحية اللجنة فإننا حتى الآن نفصل في حالات يتقبلها الرأي العام ١٠٠٪ لأنها تمثل حالات تهريب للأراضي أو حالات نفوذ وسيطرة إجرامية وهؤلاء معروفون في محافظاتهم بل وعلى مستوى الجمهورية ولكن مثل هذه الحالات التي أشار إليها الأخ قد لا تكون فيها سيطرة إجرامية وكل ما في الأمر أن هذه العائلات كبيرة ومسيطرة وقد تكون مستغلة للجمعية التعاونية .. وأنتى أرى أن علينا أن نضع مخططا للعملية وننظر فيها حسب الأولويات فنقوم بسحق رأس الأفعى في أى مكان فإذا انتهينا من ذلك نبدأ في التفكير هل هناك فعلا سيطرة على الجمعيات التعاونية ؟ وما هو الإجراء الذي يمكن أن نتخذه في هذه الحالة ؟ قد تكفى بحل الجمعية التعاونية ونضع على رأسها أشخاصا آخرين ونقوم بتطعيم الجمعيات بشكل يؤدي إلى أصلحها وإزالة الاستغلال وقد يكون الإجراء أشد إذا كان الاستغلال أشد .

وإذا أخذنا العملية حسب الأولويات فإن هناك رؤوس أفاع في كل مكان يجب أن نقضى عليها أولا وننتهى منها ولكن من الناحية السياسية ومراعاة للرأي العام خصوصا ونحن نسير على مبدأ النشر لو قلنا أن بعائلة أبو كريشة ٤٠٠ شخص يمتلكون ستمائة فدان فسيقول الناس جميعا أن هذا مقبول وليس فيه شيء ولا يمكن أن نقنع الناس وبخاصة الفلاحين - على المستوى الإقليمي أو المركزى أو حتى على مستوى الجمهورية - بالإجراءات التي نتخذها ضد هذه العائلة ولكن الأمر يختلف بالنسبة لعائلة كعائلة أبو جازية مثلا فلا يوجد من لم يؤيد الإجراء الذي اتخذ ضدها لأن الجميع يعرفون تاريخ هذه العائلة وكذلك بالنسبة لهم أبو زيد أو غيره من حالات النفوذ والسيطرة الإجرامية .

فيجب إذن أن ننظر إلى العملية على ضوء العلاقات الاجتماعية فإذا كانت السيطرة الاجتماعية للعائلة بوسائل بارزة وواضحة فيمكن أن نبت فيها ثم نتنقل بعد ذلك إلى الصورة الأخرى وهكذا .

● **عبد المحسن أبو النور :** مما لا شك فيه أنه يوجد بجمهوريةنا

وفي قرانا عائلات قديمة جدا وكبيرة المسند وترتبط بصله المصاهرة ببقية العائلات في القرية بحيث تصبح القرية بمثابة عائلة واحدة وليس من المعقول أن نتخلص منها بسبب أنها كبيرة ولها أقارب كثيرون مما جعلها تسيطر على القرية إذ لو فعلنا ذلك لادى هذا الى وضع خطير غير مفيد للثورة بل على العكس قد يضر بها حقيقة أن العائلات المشهورة بالأجرام لابد من كسر شوكتها وكذلك العائلات التي تستغل الناس وتسخرهم في اراضيها وتعطيهم اجورا ضئيلة وتؤجر الارض لهم بأكثر من سبعة أمثال الضريبة فان هذه العائلات لابد من تقليصها أما بالنسبة للعائلات الأخرى الكبيرة التي تمارس هذه الأفعال وقد تكون حاصلة على ١٢ مقعدا في لجنة العشرين أو أكثر تبعا لتعدادهم الى باقى سكان القرية فهذا وضع طبيعي أما اذا كانوا يستغلون وجودهم في الاتحاد الاشتراكي للحصول على مكاسب فهذا وضع آخر وإذا كانوا مستغلين للجمعيات التعاونية - وقد قصدت أن أثير هذا الموضوع بالذات - فإن وضع الجمعيات التعاونية محل في كثير من المناطق التي لم يدخلها تنظيم الانتاج الزراعي سواء كانت هذه العائلات مسيطرة عليها أو لا .

وقد قمنا بتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وتقرر أن يكون أربعة أخماس أعضائها من الحائزين لخمسائة أفدنة فأقل والخمس من الحائزين على أكثر من ذلك وبالرغم من هذا فما زالت الجمعيات التعاونية متمثلة ولذلك أعدنا مشروع قانون جديد للتعاون وأخر للجمعيات التعاونية حتى يمكننا أن نعيد تنظيم الجمعيات التعاونية خاصة واننا نطبق قانون التنظيم الزراعي وتوسع فيه سنة بعد أخرى يشمل محافظات جديدة ويقضى المشروع الجديد بأن يكون المسؤول عن الجمعية التعاونية مشرفا زراعيا من الحاصلين على بكالوريوس الزراعة ومعه مدير للجمعية من خريجي الزراعة الثانوية وكتاب متخرج في الزراعة الثانوية أو التجارة وأمين مخزن ويكون هؤلاء هم المسؤولون من نظام العمل في الجمعية وبذلك لا يضيع لمجلس الإدارة عمل تنفيذي وهذه هي النقطة التي نتخلص بها من هذا المشكل ويصبح عمله قاصرا على الاشراف وليس على التنظيم من الناحية الزراعية فينظر في الشئون الزراعية وأنواع السماد اللازمة التي غير ذلك فضلا عن مراقبة عمل الجوز التنفيذي في الجمعية وبذلك نضع أساسا سليما لهذه الجمعيات ونخرج من عملية استغلال الأشخاص لها .

● **التشور :** لا بد عند النظر في هذه الموضوعات أن نعرف طبيعة التكوين الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف وهي علاقات قديمة فهناك عائلات نشأت بعيدا عن الاقطاع ولم يقطع هؤلاء الناس ارضا ولكنهم تمكنوا من تملك هذه المساحة الكبيرة من الارض عن طريق العمل سواء باستصلاحها أو باستخدام سلطتهم من مدة طويلة

كأشخاص استطاعوا فرض رأيهم وحماية أنفسهم وهذه العملية استغرقت أجيالا طويلة وفي هذه الحالة إذا زادت الأرض عن الحد الذي يقرره قانون الإصلاح الزراعي فأننا نعتبرها زيادة عن الحد المقرر وتؤخذ منهم وتوزع على الفلاحين .

ولكن الذين أقطعوا الأرض فعلا واشتروا أرضا بطرق غير مشروعة لأنهم كانوا متصلين بعائلة محمد علي أو بالانجليز استغلوا نفوذهم في الأحزاب المنحلة واستطاعوا بذلك معرفة المناطق التي سيجري فيها شق الترع والمصارف مما يترتب عليه صلاحيتها للزراعة ثم يقومون بشراء آلاف الأفدنة بثمن بخس فهؤلاء تخلف النظرة اليهم وبالتالي معاملتهم . وفي الحقيقة أن التكوين الاجتماعي في الريف مختلف وأغلب هؤلاء الذين اشترت اليهم أخيرا ليس لهم من ناحية التكوين الاجتماعي - جذور كبيرة في الريف .

ولناخذ لذلك مثلا شعراوي في محافظة المنيا - فليس له عائلة هناك ولكنه يمثل اقطاعا للأرض ولديه مساحات شاسعة من الأراضي ويقيم في القاهرة وقد لا يعرف أين تقع هذه الأرض لانه قد استقطب بعض الفلاحين من متوسطي الحال أو أقل من المتوسط لزراعة هذه الأرض والحصول على إيرادها لينفقه في أوروبا على مآربه الخاصة . وهذا لا يمنع من وجود أشخاص من أقارب هؤلاء الاقطاعيين قد لا يكونون ممن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي ولكن لهم نفس خطورة الاقطاعيين فان نفوذ هؤلاء الأقارب كان مرتبطا تماما بوجود الاقطاعيين في السلطة ولذلك فإن هؤلاء يعتبرون أعداء للنظام ولو لم تطبق عليهم قوانين الإصلاح الزراعي وسوف نجد حالات كثيرة بهذا الشكل وأن كنا لن نكتشفها بسهولة في المرحلة الاولى ولكن في المرحلة التالية لابد وأن نكتشفها وقد آكون على علم بهذه الحالة لأنني من نفس المحافظة وهؤلاء وإن كانوا ممن لم تطبق عليهم قوانين الإصلاح الزراعي إلا أنهم راجعون ١٠٠٪ ولا يمكن أن يتمشوا مع النظام لأنهم من أقارب عائلة شعراوي أو سلطان مثلا وكانوا يتمتعون بالنفوذ وكانوا كذا وكذا - فلا يمكن نقلهم من الخط الرجى الى الخط الاشتراكي .

وهناك غائلات أخرى لم يطبق عليها القانون ولكنها كبيرة الصدد ولها علاقات متشعبة في الريف ويجب أن ننظر الى ذلك بعين الاعتبار وأن نراعى التكوين الاجتماعي للقرية عند فحص هذه الحالات وهذا يؤدي بنا الى نقطة أخرى وهي كيفية معاملة الناس في القرية أثناء بحث هذه الحالات لأن أي إساءة أو تصرف مهين سيسبب أحقادا تجعل من بعض الناس أعداء للنظام ولو بصفة مؤقتة ولذلك يجب على أجهزةنا مراعاة اتخاذ لاسلوب الصحيح في هذه الحالات عدا الحالات الإجرامية

ولابد من معالجة الأمور بحرص ورفق وهواة ودون أهانة للناس أو تجريح لهم .

وبالنسبة للمناطق التي اتخذنا فيها قرارات مثل حالات التهريب أو الاجرام والنفوذ والسيطرة فسوف يعاد تكوين الاتحاد الاشتراكي في هذه المناطق في مدة لا تتجاوز منتصف أغسطس وبذلك سيكون في هذه القرى جهاز سياسي جديد وسيكون جهازا نظيفاً بعيداً عن النفوذ الإقطاعي ويمكنه الاشراف على جميع الأعمال السياسية ويمنع الاستغلال وفقاً لما نرجوه من أجهزة الاتحاد الاشتراكي .

أما المناطق الأخرى التي قد تكون بها عائلات كبيرة العدد ومسيطرة على جميع المراكز الرئيسية . . كان يكونوا مدرسين في المدارس في القرية وهم أنفسهم في لجنة الاتحاد الاشتراكي ثم أيضاً هم أنفسهم في الجمعيات التعاونية . الخ فسوف نأخذ ذلك في الاعتبار عند البدء في إعادة تكوين الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية في هذه القرى بما يضمن عدم طغيان عائلة واحدة على بقية العائلات الموجودة إذ قد تكون هناك أكثر من عائلة لا تتمكن من المنافسة سياسياً أو الظهور لأنها محكومة بسلطة هذه العائلة الكبيرة التي يتغفل أفرادها في الأجهزة المختلفة كالجمعيات التعاونية وبنك التسليف والنيابة الإدارية المحلية والإصلاح الزراعي وغيرها من وظائف الحكومة وقد يكونون في مناصب أعلى من ذلك وهذا ما يجب أن نضعه في الاعتبار عند إعادة تكوين لجان الاتحاد الاشتراكي بحيث تأخذ هذه القرى الأسبقية التي تكلمت عنها وإذا وجدنا في النهاية أنه لا فائدة ترجى من وراء هؤلاء الناس وأنهم يصرون على فرض أنفسهم على الجميع حينئذ يمكن أن نتخذ معهم إجراء شديداً سواء بالتهجير أو الإبعاد أو الحراسة أو غير ذلك ولكن يجب أن نضع لأنفسنا خطوطاً عامة في هذه الموضوعات نسير عليها ونلتزمها

فهل وضحت فكرتي لكم أم أن بها غموضاً أو هل هناك خلاف على ذلك وهل يوافق ممثلو المخابرات والقوات المسلحة هل ذلك أم أن لهم رأياً مغايراً ؟

● **حسن عبد الفتاح :** أود أن أعرض مسألة لا تدخل في جدول الأعمال وإنما تتصل بالقطاع والاستغلال وهي بشأن القضايا المعروضة حالياً على لجان الإصلاح الزراعي والتي بلغت ستة آلاف قضية .

● **المشير :** لقد اتخذنا قراراً بإيقاف هذه القضايا

● **حسن عبد الفتاح :** أرى أن توضع الأراضي موضوع هذه القضايا تحت الحراسة ثم تشكل لجنة بقرار من السيد نائب رئيس الوزراء .

● **المشعر :** سأقول رأيي في هذا الموضوع - وهو ليس للنشر - أرى تجميع كل القضايا التي عرضت على اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي على هذه الأراضي اذ أن الحكم فيها يكون خاطئا من أساسه لان الذي يرفع القضية هو المالك لاكثر من ١٠٠ فدان لكي يثبت أن الارض مملوكة لشخص معين .

● **حسن عبد الفتاح :** هناك ايضا اراض كانت مملوكة لاجانب وقد صرح السيد رئيس الجمهورية في ٢٣ ديسمبر بأنه لا يجوز للاجانب تملك الاراضي الزراعية ومنذ هذا التاريخ حتى ٦٦ اشترى بعض المصريين اراض من اجانب ومنجلوها باعتبار أن القانون الخاص بعدم تملك الاجانب لاراض زراعية لا يسرى على المصريين وانما يسرى على الاجانب فقط وهذه البيوع لم يعتد بها ويستحق السيد نائب رئيس الوزراء وهو وضع يجب علاجه .

● **المشعر :** من الناحية القانونية هم مصريون لا يخضمون لذلك الفسانون ولكي يتبني بحث الحالات كل على حده فمن البديهي أنهم اشتروا هذه الاراضي بشئ بخس لانهم انتهزوا الفرصة فاذا اتضح أن من اشترى الارض باسم اولاده هو أصلا مالك أو مالك كبير يمكن أن تتخذ التصرف المناسب الذي يتفق مع كل حالة فمثلا من اشترى أرضا باسم اولاده أو أصهاره وانتزح فرصة انخفاض الثمن مع كونه مالكا أصلا ففي هذه الحالة تستولى على هذه الارض ولكن اذا اتضح أن شخصا ما اشترى ٣ أو ٥ أفدنة ولم تكن لديه ملكية قبل ذلك فلا يجوز أن نحرمه منها .. إذن التصرف يتوقف على الوضع بالنسبة لكل حالة على حدة ويجب أن نحصر الحالات التي من هذا النوع ونبحث حالات المشتريين وملكياتهم هم وأولادهم وعائلاتهم وتتصرف على ضوء ذلك فاما أن توضع الارض تحت الحراسة أو تُلغى هذه الاحكام بقانون أو نتصرف بأي اجراء آخر .

● **حسن عبد الفتاح :** اقترح فرض الحراسة في مثل هذه الحالات حتى لا نلجأ لتعديل القانون فالحراسة من أعمال السيادة .

● **المشعر :** انني لا اختلف معك من حيث المبدأ يمكن وضعها تحت الحراسة بدون صرف مرتبات لهم اكتفاء بما يمتلكونه أصلا ولكن يجب أن ننظر في كل حالة على حدة .

● **عبد المحسن أبو النور :** سبق أن تناولتم سيادتكم هذا الموضوع قبل ذلك وقضايا الإصلاح الزراعي تنقسم الى نوعين : الحالات التي اعتد بها قبل ذلك والحالات الجديدة التي لم تنظر أمام المحاكم الى اليوم ..

فبالنسبة للقضايا التي أعتد بها أشترتم سيادتكم بأن نعيد فتحها مرة أخرى ونحن نشكل لجاناً لهذا الغرض وستعرض كل هذه الحالات على لجنة ثم تعرض المبادئ على سيادتكم مرة أخرى ذلك لأن هذه الحالات لا تتعلق برفع يد المالك عن الأرض بل هناك حالات أخرى كحالة مالك باع قبل ذلك فدانين لفلاح صغير وتقدم هذا الفلاح وأقر بذلك فليس من المعقول أن نأخذ الأرض في هذه الحالة ولذلك نبحت كل هذه الحالات لنخرج منها بمبادئ معينة تعرض على سيادتكم .

أما بالنسبة للقضايا الجديدة التي لم تنظر بعد فقد شكلنا لجنة فنية لبحث أفضل الوسائل التي تتبع بشأنها وهي تقترح فرض الحراسة على هذه الأراضي وبحث موزعها بواسطة لجان فنية فإذا ثبت أنها بيعت لصغار الفلاحين بمقود واضحة وثابتة التواريخ أميدت لهم أما إذا ثبت أن الصلة لا تخرج عن كونها تحايلاً يستولى عليها وتوزع

● **المشور :** لا خلاف على ذلك من ناحية المبدأ ولكن إذا قلنا بفرض الحراسة على الأراضي التي باعها الأجانب والتي هي موضع النظر حالياً فاني أخشى أن نواجه بحالات كثيرة وبملايكات قليلة ١٠ و ١٥ و ٢٠ مما يؤدي الى تشتيت العملية وتعذر فرض الحراسة عليه .

● **عبد المحسن أبو النور :** أننى أتكلم من وجهة نظر قانون الإصلاح الزراعى وليس بالنسبة لقانون تملك الأجانب لأراض زراعية

● **المشير :** ان المبدأ نفسه يسرى بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعى

● **عبد المحسن أبو النور :** ان القضايا المعروضة على المحاكم تمثل ٤٥ ألف فدان

● **المشير :** هذه القضايا يمكن البت فيها لان الامر واضح بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعى ولان المشتري يملك غالباً أكثر من ١٠٠ فدان وليس من المعقول ان يحكم له بأكثر من ذلك ومن رأى الا تصدر أحكام جديدة وان يعاد النظر في الأحكام القديمة بعد ايقاف تنفيذها لانها خضعت لأمال المحسوبية والرشوة والمجاملة وكانت اللجان تنظف في هذه الحالات نظرة قانونية صرفة لا علاقة لها بالناحية الاجتماعية ويجب ان تصحح هذه الأوضاع .

● **نبيل دكرورى :** هل توقف أعمال اللجان القضائية مع تشكيل لجان داخلية في الإصلاح الزراعى ؟

● **المشير :** نعم توقف اللجان القضائية وتشكل لجان داخلية فنية لبحث الحالات المعروضة والقديمة .

● **مختار عمر :** اضيف نقطة جديدة لهذا الموضوع فقد اتضح من بعض الحالات التى نظرتها لجان البحث ان الملاك كانوا يلجأون حتى ١٩٥٧ الى جهات متعددة للاعتداد بصحة تصرفاتهم أو بانبساط توارينغ المقود العرفية بالنسبة للتصرينات التى تمت منذ سنة ١٩٥٢ فكانوا يلجأون الى الشهر العقارى ومجلس الدولة أو الاصلاح الزراعى نفسه أو يلجأون لتكوين شركات وهمية بقصد التحايل لحيازة أكثر من ٢٠٠ فدان ..

وقد ثبت بالنسبة لهؤلاء ان الاعتدادات تمت بطريق التحايل ولم تكن هناك جهة محددة تختص بالاعتداد .

ولذلك ارى أن تجمع حالات الاعتداد التى تمت قبل ١٩٥٧ وتراجع مرة أخرى بمعرفة لجان الاصلاح الزراعى .

● **المشير :** هل بدأت اللجان القضائية عملها سنة ١٩٥٧ أم قبل ذلك ؟

● **نبيل دكرورى :** حتى ١٩٥٧ كانت توجد اداره للشئون القانونية ومجلس الدولة وادارة الاستيلاء والشهر العقارى وكانت هذه الجهات تصدر الفتاوى .

● **المشير :** اذن لا بد من مراجعة الحالات التى تمت بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى ١٩٥٢ لغاية ١٩٥٧ وما بعدها لان معظم هذه الحالات استعملت فيها الاختتام المزورة واختام المتوفين وتمت بالتواطؤ مع الصيارفة ويجب الاستيلاء على هذه الاراضى وتوزيعها على الفلاحين

● **محمد كوثر عبد القادر :** لقد اكتشف الاصلاح الزراعى حالات تهرب من قانون الاصلاح ١٩٥٢ قبل انعقاد اللجنة العليا لتصفية الاقطاع واستولى على الاراضى الزائدة فهل ترون تقديم أصحاب هذه الحالات الى اللجنة كمتهربين من قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢

● **المشير :** ما دام ينطبق عليهم قانون ١٩٥٢ وثبت التهريب فيعتبرون متهربين لان هناك فرقا بين مخالفة قانون ١٩٥٢ وبين مخالفة قانون ١٩٦١

● **محمد كوثر عبد القادر :** هذا يعنى تطبيق هذا المبدأ بانرجى رجى

● **المشير :** نعم .

نماذج وقصص

سويم..

الحالة رقم ١٥



١١ يونية ١٩٦٦ ٠٠ كانت عائلة سويلم ٠٠ هي الحالة
رقم ١٥ امام اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة
المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية
٠٠ وبدا عباس رضوان في سرد هذه الوقائع :

تسيطر عائلة سويلم سيطرة كاملة على مقدرات الفلاحين في
المنطقة وتمارس استغلالا قطعيا كبيرا معتمدة على كبر مساحة الاراضي
المنزوعة التي في حيزتهم والتي تبلغ ٤٠٪ من زمام المنطقة بناحية برمبال
مركز دكرنس والتي تبلغ حوالي عشرة الاف فدان وتستخدم نفوذ من
يشغل وظائف ادارية من بين افراد العائلة واقاربهم واعوانهم ومن
تسلل منهم الى التنظيمات الشعبية وتساءل المشير عامر : من هي
عائلة سويلم .

ورد عبد المحسن ابو النور انها من محمد والسعيد وابراهيم
وسويلم محمد سويلم ثم دار هذا الحوار ...

● **رائد محمد مسعد التمامي :** بالنسبة لمحمدالباز سويلم فقد
وضع تحت الحراسة ورفعت عنه فقد كان ابن اخيه سطوحى هو الذى
نفذ الحراسة عليه وهذه العائلة مهيمنة بصورة بشعة على الاجهزة
الادارية بالكامل فلجنة المشيرين منها ١٧ عضوا من عائلة سويلم
والمساحات الكبيرة من الارض تمتلكها هذه العائلة كما تسيطر على
الجمعيات الزراعية فكافة سلفيات البلور او الكيماويات تستولى
عليها بالكامل .

● **عباس ضوان :** التقرير المقدم يوصى بفرض الحراسة على محمد
محمد سويلم ، ابراهيم سويلم السعيد سويلم ، سويلم محمد سويلم ،
واصدار قرارات ادارية بفصل حسن سويلم والعمدة ، ومنصهر خلف
السعدنى نائب العمدة ، والسعيد سويلم (شيخ بلد) وابراهيم دويدار
(شيخ البلد) ومحمد السعيد امام (شيخ بلد) ومصطفى طاحون
(شيخ بلد) والمتولى ابو شيبه (شيخ الخفر) ومجاهد عبد الرحمن
(وكيل شيخ الخفر) وحل مجلس القرية والجمعية الزراعية والتحقيق
في المخالفات التى ارتكبها بعض الافراد من هذه العائلة المتولية اجرة
ادارية مثل كاتب الجمعية ورئيسها ومفتش الاصلاح الزراعى بمنطقة
دكرنس

● **المشير عامر :** هل يوجد من العائلة افراد في الاصلاح
الزراعى . ؟

● **عباس رضوان :** نعم وقد صدر قرار بحل لجنة العشرين ولكن مجلس القرية لم يحل .

● **حمدي عبيد :** بمجرد حل العشرين بيحل الثاني على طول .

● **المشير عامر :** اذن تفرض الحراسة على الاربعة ويفضل العمدة ونائب العمدة وشيخ البلد وشيخ الخفر ووكيله اى نفر الادارة كلها .

● **حسن خليل :** هذه العائلة متغلطة فى الاجهزة الادارية والشعبية ويوجد منهم اشخاص ابتداء من مجلس القرية الى مجلس المحافظة وتصرفاتهم مع الفلاحين شاذة وقد قاموا بعمليات طرد الفلاحين من الارض اذ سبق ان وضع واحد منهم تحت الحراسة التى قامت بتاجير ارضه للفلاحين فلما رفعت الحراسة عنه طرد الفلاحين من الارض وساعدته السلطة الادارية على ذلك ومن الفلاحين من ظل محجوزا سبعة ايام بمعرفة السلطة الادارية .

● **عبد المحسن ابو النور :** الموضوع ان هذه الارض كانت موضوعة تحت الحراسة وعلى اساس المبادئ التى وضعتها الاصلاح الزراعى فان اية ارض على اللزمة توضع تحت الحراسة توزع بمقدار واجبار الى المزارعين ولما رفعت الحراسة عنه لم يعترف بهذه العقود ورفع قضية طرد امام لجنة الاصلاح الزراعى فرض عليها فأتجه الى وكيل النيابة الذى امر بطرد الفلاحين ثم تقدم الفلاحون بشكاوى للاصلاح الزراعى فارسلت خطابا شخصيا للنائب العام لكنه رفض وقال ان على المتضرر من قرار وكيل النيابة ان يرفع قضية .

● **رائد محمد مسعد التميمي :** بداية العملية ان مفتش الاصلاح الزراعى محمد سطوحى كان الحارس على اموال عمه فاخفى الكشوف وبدأت عمليات طرد جماعى لـ ٢٠٧ عائلات .

● **المشير عامر :** الموضوع يحتاج علاجاً اقوى من ذلك ومن رايى ان يوضع كل هؤلاء تحت الحراسة ، سويلم محمد سويلم ، السيد سويلم ، وابراهيم سويلم ، ومحمد سويلم ثم يفصل العمدة ونائبه وشيخ البلد والخفر كما يوضع سطوحى مفتش الاصلاح الزراعى تحت الحراسة ويفصل من وظيفته وكذلك يفصل رئيس الجمعية التعاونية .

● **رائد محمد مسعد التميمي :** وعضو الجمعية المشتركة وعضو مجلس المحافظة .

● **المشير عامر :** كل هؤلاء يقتلون جميعا بما فيهم الموظف الذى كان حرسا وبما فيهم العمدة وشيخ الخفر كل هؤلاء يقتلون والا لا تستطيع البلد ان تعيش فى حريتها .

● **رائد محمد مسعد التميمي :** فى جميع القرى التى تنزل فيها

نجد تجاوبا غذا برمبال القديمة التي تتركز فيها عائلة سويلم فلم يتمكن من اخذ بيانات الا بعد الضغط على العمدة أمام الفلاحين .

● **المشير عامر :** اذن نفرض عليه الحراسة ويعتقل .

● **اللواء محمد احمد صادق :** اى أن نتخذ قرارا بأنه لا يجوز أن يكون اى موظف عمومي في القرية وخاصة موظفي الاصلاح الزراعي من نفس القرية بل يكون من قرية اخرى او منطقة اخرى .

● **المشير عامر :** فعلا ويجب ألا يكون موظف الاصلاح الزراعي من نفس القرية او ان يكون الحارس من القرية نفسها .

● **اللواء صادق :** أرى أن أية قرابة يثبت فيها نفوذ أو سيطرة تلقى العمودية وتضم الى نقطة الشرطة ناذا لم يكن بها نقطة فتنشأها .
● **المشير :** هل هناك نقطة للشرطة .

● **اللواء حسن طلعت :** نعم توجد في برمبال القديمة ولكن هل عائلة سويلم في برمبال نفسها .

● **رائد مسعد التميمي :** ان العائلة تتركز في حوالى ٤ قرى وتوجد نقطة شرطة في برمبال ويتضح من التقرير ان مامور المركز ويسدعي دويدار وضابط المباحث ساعدا على طرد الفلاحين كما أخذوا بعض الفلاحين ووضعهم في الحجز اربعة أيام الى أن انتهى سويلم من جمع محصول القطن ووضعه في مخزنه .

● **المشير عامر :** ينقل الاثنان الى أن ينظر في مجازاتهما .

● **اللواء حسن طلعت :** يمكن ان نواخذهما على حجز الفلاحين بالمركز ولا نستطيع ذلك بالنسبة لتنفيذ امر النيابة .

● **المشير عامر :** هناك مئات القضايا لاتنفذ فلماذا يسارعون في هذه القضية بالذات .

● **اللواء طلعت :** لو أخذناهم على تنفيذ امر النيابة لكان هذا مبدءا خطيرا لانه سيؤدى الى تعطيل تنفيذ أوامر النيابة .

● **المشير عامر :** ننقلهما الان .. وعندما يحقق معهم ويثبت التواطؤ يمكن اتخاذ اجراء اخر معهم ، اما بالنسبة لوكيل النيابة فيرسل تقرير عنه الى وزير العدل أما الباقون فيعتقلون جميعا ونفرض عليهم الحراسة بمعنى أن نفرض الحراسة على أفراد عائلة سويلم ومحمد سطوحى مندوب الاصلاح والعمدة هم وعائلاتهم ثم يعتقل هؤلاء الذين فرضت عليهم الحراسة مضافا اليهم نائب العمدة وشيخ البلدة وشيخ الخفر ووكياه ويفصلون وتسلم الارض للذين كانوا يستأجرونها .. هل هناك اعتراض ؟ ..

(لم يعترض أحد)

علامہ
بین سنتریس
وسجین الکوم

نفسه ٢٣ يونيو ١٩٦٦ برئاسة المشير عبد الحكيم
عامر .

عرضت حالة علام محمد علام ٠٠ احد ملاك الاراضى
الكبار بسنديس مركز القناطر الخيرية بالقليوبية ٠٠
وبسجين الكوم مركز قطور بالغربية .



٢. تقارير :

وقد نوقشت حالته من خلال ٤ تقارير مقدمة من المكتب التنفيذي
للاتحاد الاشتراكي بالغربية والمحافظة وادارة الشرطة العسكرية والمباحث
الجناية العسكرية .

وقد تضمنت التقرير ان ابنه محمد سعيد علام وضع تحت
الحراسة ضمن اول دفعة والتي ضمنت ٨٨ مالكا وقد نسب اليه انه
كانت لديه ٧٩ فدانا و ١٤ قيراطا و ٤ أسهم آلت اليه من وائده بالثبات
فى سنة ٢٩ وفى الاقرارات التى قدمها للإصلاح الزراعى فى القانونين
الاول والثانى لم يذكرها ولكن بعد وضعه تحت الحراسة وتفتيش
منزله وجدت حجتان شرعيتان فى مكتبه تثبتان ان هذه المساحات آلت
اليه باليراث ولم تذكر فى اقراراته .

وقد تلاعب علام الاب بالاشتراك مع ابنه بالنسبة لتهريب الارض
وهى العملية التى فرضت فيها الحراسة على ابنه شخصا فقد باع
لابنه مساحة ١٠٢ فدان واحتفظ بحق الانتفاع بالريع لنفسه بحيث
اذا اكتشفت الارض عند الاب يقول انها عند الابن واذا اكتشفت عند
الابن يقول انها عند الاب والعملية ماهى الا حيلة قانونية يتغادى بها
تنفيذ القانون ولقد اعتبرت الارض عند الابن وادين على هذا
الاساس .

تهريب :

واضافت التقارير ان الاب علام اشترك مع ابنه فى تهريب هذه
المساحات من الإصلاح الزراعى واستعان باجراء بيوع صورية للمستغلين
عنده ممن لا يعملون فى الزراعة وبأخذ أقوالهم تبين أن البيع صوري
.. على ان هذا البيع لو كان حقيقيا فان هؤلاء الاشخاص لاينطبق
عليهم قانون الإصلاح الزراعى لانهم لايعملون بالزراعة .
ومن ضمن البيوع الصورية المخالفة لقانون الإصلاح الزراعى انه
باع لابنخ فدينين وللباشكاتب ٣ أفدنة ٠٠ ولأمور الزراعة وهكذا ٠٠

وبالإضافة الى ذلك فعلام يضع يده على مساحة الأرض المملوكة للعائلة - اولاده واحفاده اى على مساحة ٦٠ فداناً ويديرها ادارة فعلية وبذلك يكون مخالفا لقانون الاصلاح الزراعى لانه حائز لآكثر من خمسين فداناً .

ومن واقع اقرارات علام الذى كان يبلغ من العمر فى عام ١٩٦٦ خمسة وسبعين عاماً وبمتبع أملاكه قبل سنة ١٩٤٧ اتضح أن لديه ١٠٨١ فداناً .

توصيات :

وكانت توصيات اللجنة الفرعية فرض الحراسة على علام محمد علام وعائلته وابعادهم عن الريف وفصل كل من أحمد علام نائب عمدة سندبیس ومن عضوية الاتحاد الاشتراكي واسقاط عضوية كل من سعيد وصبحى وعبد العزيز علام من الاتحاد ايضا .

وطالب كمال الحناوى طبقاً لنوصية اللجنة بمساءلته طبقاً لقانون الكسب غير المشروع لان امتلاكه للأرض كان وقت عمله كمدير للبنك العقاري وقد استغل سلطته فى ذلك .

البداية :

كيف حدث هذا ... ؟

من اقوال حسن كفاى فى الجلسة ... ان علام ورث من ابيه فدانين فقط واشترى منه أيضاً ١٠٣ أفدنة بثمن بخس هو خمسين جنيهًا للفدان . وقد استطاع بصفته مديراً للبنك العقاري ان يحصل على سلفة مقدارها حوالى ١٤ ألف جنيه من البنك العقاري واشترى ٣٦١ فداناً وكانت هذه الأرض مرهونة للبنك فاستغل سلطته فى سرانها وفوق هذه المديونية أخذ سلفة أخرى تزيد على عشرة آلاف جنيه استغلها فى شراء ١٦٢ فداناً .

وقد طبق عليه القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو واولاده كما سرى عليهم القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد أخذ من الولد الاول ٩٠ فداناً ومن البنت الاولى ٥١ فداناً ومن الثانية ٤٢ فداناً ومن الثالثة ٤٥ فداناً ومن البنت الرابعة ٤٩ فداناً وكلها مساحات تزيد عن المائة فدان المسوح بها ...

استغلال :

ويقول حسن كفاى أن علام عندما قام ببيع الاراضى لصغار الفلاحين

خسب قانون الإصلاح الزراعى باعها لهم بالتقسيط لمدة ٢٠ سنة واحتسب نائدة مركبة قدرها ٥٪ وفائدة تأخير بواقع ٧٪ ويقوم باحضار التقاوى والسماد وتكاليف الزراعة وباخذ المحصول وبذلك فان الفلاحين لم يملكوا الارض ولم يستطيعوا تملكها على اساس هذه الشروط المجحفة .

ومن مظاهر تسلط ونفوذ علام. التى استعرضها عبد المحسن أبو النور أنه باع لشخص فدانين بسبعمائة جنيه بفوائد مركبة قدرها ٥٪ وفوائد تأخير ٧٪ على أن يدفع المبلغ على أقساط لمدة ٢٠ سنة ومجموع هذه الفوائد يصل الى ٣٦٧٥ جنيه .

هذا علاوة على أن علام اقام صلات وعلاقات مع الباطنيين في الشهر العقارى منذ أن كان مديرا للبنك العقارى لدرجة أنهم كانوا يقدمون له كل معاونه في الحصول على فتاوى خاطئة وقد اثبت ذلك الفنيون في الشهر العقارى وعندما كان يريد أن يسجل أى عقيد وهى عملية تستغرق عادة شهرين أو ثلاثة فانها كانت تتم في ثلاثة ايام وكان الموظفون ينتقلون من القاهرة الى بنها وطنطا لانهاء التسجيل ويستلمون الدوسيهات من الشهر العقارى او اصلاح الزراعى .

هذه هى بعض تفاصيل حالة علام محمد علام .

كيف نوقشت .. وماهو اسلوب تفكير اعضاء اللجنة ... ؟

هذا ما تكشفه هذه الآراء *

قال المشير عامر : - نريد أن نحقق موضوع الشهر العقارى ..
فهل تكلف النيابة الادارية بذلك ؟

دوامة القانونيين :

فرد شعراوى جمعه انه احال الموضوع السابق الى النيابة الادارية ولكنها سارت فيه بطريقة قانونية يحته وبذلك انتهت فيسه الى البراءة .

واضاف عبد المحسن أبو النور انها قالت ان الموظف قام بتسجيل العقد تسجيلا تاريخيا ولذلك فلا شأن له اذا كان العقد يتضمن زيادة في الملكية اولا ولادخل له فيما نطلبه من التحقيق معه بالنسبة لتسجيله عقدا يتضمن مساحات فوق المائتى فدان .

وقال شعراوى جمعة لهذا لم أقتنع بالنيابة الادارية ولا أريد أن يحيل اليها موضوعات أخرى وفى تصورى أنه يجب أن تحال مثل هذه الموضوعات الى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة والمباحث

المسكينة بدلا من الدخول في دوامة القانونيين وتنتهي الحالات بالبراءة .

ويرد المشير عامر انه لاداعي لتدخل المباحث الجنائية العسكرية في مثل هذه الامور ويمكن للمباحث العامة ان تقوم بذلك .

ويعترض حسن طلعت مدير المباحث العامة لانها ستضطر الى الى تحويل الموضوع الى النيابة العامة او نيابة امن الدولة الا اذا اعطيت سلطة للمباحث للقيام بهذا التحقيق لاداعي للنيابة .

ويقول المشير لاداعي للنيابة العامة او نيابة امن الدولة واذا كان في استطاعة المباحث العامة ان تقوم بذلك التحقيق فلا مانع من اعطائها السلطة بذلك .

وجاء الدور على الابرياء الذين لا ذنب لهم .. الا انهم تزوجوا بنات علام ..

استمرض العقيد حسن خليل اسرة علام بان ابنه تحت الحراسة وبناته متزوجات الاولى متزوجة من السفير السابق احمد حقي والثانية من الدكتور يوسف فهمي مدير مستشفى حلوان العام والثالثة من الدكتور عثمان شحاته استاذ بكلية الزراعة بجامعة عين شمس والرابعة متزوجة من العميد بالاستيداع احمد سرور الضابط بالقوات المسلحة سابقا وهو ابن شقيق عثمان محرم القرار .

ويصدر المشير عامر القرار بنقل استاذ الجامعة ومدير المستشفى ومن وظيفتهما .. ويتساءل شعراوي جمعة الى أين ينقلان .

يرد المشير ينقلان الى اية جهة فاستاذ الجامعة لا يجوز ان يستمر في عمله لاتصاله بالطلبة والثاني ليس من المعقول ان يستمر مديرا للمستشفى لاتصاله بالجماهير .. او من الممكن ان يصدر قرار باحالتهم الى المعاش وننتهي من المشكلة وهذا افضل .

ويعلن عبد المحسن ابو النور ان اللجنة التي شكلت برئاسة على صبرى قد اتخذت مبادئ من ضمنها ان الذين يعملون في القوات المسلحة او في الجامعة او في السلك السياسي وتنطبق عليهم .

قرارات اللجنة لابد وان يحالوا الى المعاش .

وتعد ...

هذه صورة من صور الاقطاع والاستغلال في الرف ..

وصورة لاسلوب التفكير وادارة الحكم .

مرشد عقل

الحالة رقم ٢٢

اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم ٦ يولية
١٩٦٦ كانت حالة أسرة محمد أبو سريع مرشد عقل
من المتوفية الحالة رقم ٢٢ ، قدمها عباس رضوان بأن
التقارير الواردة تؤكد أنها تعتبر مثالا للاقطاع المستقل
لنموذ الاجرامى فى الريف .

كان محمد أبو سريع يمتلك فى عام ١٩٥٢ حوالى ٣٧ فدانا
ويشاع ان جملة ممتلكاته سواء بمقود مسجلة او غير مسجلة بلغت
١٨٠ فدانا ولم يتقدم باقرار عن ملكيته التى تزيد عن الحد الاقصى
للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كما أن الملكية الزراعية لاولاده ١٠٢ فدانا
تقريبا مشتراه بعاله بصفته وليا شرعيا عليهم وفغسلوا عن الاطيان
الملوكة له ولاولاده يحوز حوالى ٥٥ فدانا بالايجار مخالفا بذلك قانون
الاصلاح الزراعى كما تبلغ مديونيته لبنك التسليف ٥٦٠٥٦ جنيه .

وسجلت التقارير ان الذى ساعد هذه العائلة فى بسط نفوذها
وفرض سيطرتها على الاهالى وتسخيرهم فى العمل لذئهم باجور زهيدة
انهم استطاعوا ان يتسللوا الى المناصب الادارية ومجلس ادارة
الجمعية التعاونية او التنظيمات الشعبية بالقرية والمركز فضلا عمالهم
من صلات ببعض المسئولين من رجال الادارة .

واضافت المعلومات التى عرضت على اللجنة ان محمد أبو سريع
بدأ حياته مزارعا بسيطا يمتلك فدانا ونصفا واصبح متخصصا فى
زراعة الموز وبدأ يشتري الاراضى الزراعية وباسعار زهيدة لعدم تقدم
احد للشراء سراة ، فقد تمكن من بث الرعب فى نفوس اهالى القرية
والقرى المجاورة وذاع صيته وشهرته الاجرامية الى أن اصبح اسمه
يثير الرعب فى النفوس .

واستعرض عباس رضوان سلسلة من الحوادث وصور الاستغلال
لافراد العائلة وبدات مناقشات اللجنة حول الاجراءات والقرارات التى
تتخذ بالنسبة لعائلة عقل ودارت على الوجه التالى : -

● **المشير عامر** : كانا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل
الشرطة .

● **وايض ابراهيم** : هذه حالة تهريب اكثر منها حالة اجرام لانه
فى سنة ١٩٥٢ كان يملك ٣٧ فدانا فقط .

● **المشير عامر** : يوجد أكثر من ١٠ قضايا قتل وشروع فيه
وسرقة .. الخ .

● **رياض ابراهيم** : كان للمذكور عصابة مكونة من ١٥ فردا صفى منهم ستة والنسمة الباقون طلبنا اعتقالهم وورد بالتقارير ان ابنه واخر قريبه ضابطا شرطة وابن اخيه نقيب بالقوات المسلحة .

● **المشير عامر** : هل يوجد أحد غيرهما .

● **عبد المجيد شديد** : يوجد في تقرير المحافظة اسم ضابط الشرطة محمد الدمرداش ابو سريع عقل .

● **المشير عامر** : يمنح هذا الضابط اجازة .

● **رياض ابراهيم** : انه ضابط شرطة في مكتب المخدرات الدولي .

● **المشير عامر** : يعطى كل من هذين الضابطين اجازة ثم تبحث حالة كل منهما وهما : -

١ - محمد رشيد ابو سريع عقل الرائد بالقوات المسلحة .

٢ - محمد الدمرداش عقل رائد شرطة .

● **المقيد حسن خليل** : يوجد نقيب بالقوات المسلحة هو محمد

الصغير محمد عقل ايضا .

● **المشير عامر** : مادرة قرابته ؟

● **المقيد حسن خليل** : هو ابنه .

● **المشير عامر** : يمنح اجازة لحين بحث موقفه .

● **محمود طنطاوى** : هل نقل ابنه الى وظيفة مدنية .

● **المشير عامر** : يمنح اجازة أولا الى أن يبحث موقفه ؟ ما هى التوصيات ؟

● **عباس رضوان** : كنا قد اقترحنا فرض الحراسة على محمد ابو سريع عقل وعائلته وابعادهم عن الريف .

● **المشير عامر** : هل هذا يكفى للقضاء على نفوذه الاجرامى ؟

● **عباس رضوان** : كانت اللجنة قد سارت على مبدأ عدم اعتقال من تزيد سنة على ٦٠ سنة .

● **المشير عامر** : هذا الرجل كبير السن يبعد عن الريف وتحديد اقامته

● **المقيد حسن خليل** : سنة اكثر من ٦٠ سنة .

● **المشير عامر :** سنه ٦٠ سنة ولكنك ستجده قويا وصحته جيدة .. أذن يعتقل ايضا ويكرن القرار هو فرض الحراسة على محمد أبو سريع مرشد عقل وعائلته واعتقاله واعتقال الخطرين على الامن الواردة اسمائهم في مذكرة المباحث وهم محمد علي وفريد ومحمد ونجاتي وفوده وراشد وصفي الدين وحمدى عقل وفضل المشاوي عقل شيخ بلد وابعاده خارج المحافظة وابعاد الدمرداش مرشد العمدة السابق خارج المحافظة ثم بالنسبة لضباط الذين سبق ذكرهم وهم اثنان من القوات المسلحة واثالث من الشرطة فيمنحرن اجازة وإذا تأكدنا ان الضابط محمد رشيد ابنه مباشرة فينتقل الى وظيفة مدنية اما الاثنان الاخران فيمنحان اجازة لحين بحث موقفهما .

● **رياض ابراهيم :** ارى حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى .

● **المشير عامر :** تحل لجنة الاتحاد الاشتراكي بكفر عليم .

● **رياض ابراهيم :** وبالنسبة للجمعية التعاونية فى ساقية أبو شعرة .

● **المشير عامر :** تحل الجمعية فى ساقية أبو شعرة .

● **رياض ابراهيم :** بالنسبة لنقطة البوليس الموجودة بالقرية ارى ان يوضع بها ضابط ممتاز .

● **المشير عامر :** هل يوجد بها نقطة شرطة ؟

● **رياض ابراهيم :** نعم .

● **المشير :** يعين لها ضابط ممتاز ولماذا لم يقدم ضابط النقطة السابق تقارير عن هذه الحوادث الخطيرة ؟

● **رياض ابراهيم :** ضابط مباحث المركز هو المختص بتقديم التقارير عن هذه الحوادث والاجرام كان منتشرا بالقرية قبل سنة ١٩٥٠ .

● **يوسف حافظ :** سنمض ضابط الشرطة باخر ممتاز .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** كان ابن شقيقه وزوج ابنته محمد دمرداش عقل المحامى بوجهه قانونيا فى عمليات التلاعب فنوصى على الاقل بابعاده عن البلده ومنعه من الذهاب الى المحافظة .

● **المشير :** الاهالى انفسهم لن يسمحوا لاي فرد من هذه العائلة بالعودة الى القرية مرة اخرى .

● **عباس وضوان :** واضح من تقرير المحافظة ان عددا الشخص

من نفس مركز فهم أبو زيد ونفس زجال الادارة الذين تعاونوا معه
أمثال العقيد حسن عبد الله هم انفسهم الذين قاموا بالتعاون مع محمد
أبو سريع مرشد عقل .

● شعراوى جمعه : أسماء الضباط الذين عاونوه موجودة .

● عباس وضوان : جاء بتقرير المكتب التنفيذى مابلى : استطاعت
هذه الاسرة بمالها من نفوذ مادى وأجرامى ان تتسلط على كل مظاهر
الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى القرية وامتد ذلك الى
خارجها وقد ساعدها على ذلك ماكان يربطها من صلات الصداقة والمودة
بالمسؤولين مثل اللواء حسن كامل عندما كان مديرا للامن بالمنوفية
والعميد حسن عبد الله عنهما كان مديرا للامن بالمنوفية والعميد حسن
عبد الله عندما كان مأمورا لمركز شرطة اشمون والعقيد محمد فتحى
اسماعيل والرائد محمد زكى عبد الهادى من شرطة مركز اشمون .

● المشير عامر : ماذا تم بالنسبة لهؤلاء الضباط يا أخ يوسف :

● يوسف حافظ : العميد حسن عبد الله موقوف وهو فى دمياط
حاليا ومحمد فتحى اسماعيل نقل من هناك والرائد محمد زكى
عبد الهادى اعطى اجازة .

● المشير عامر : يوقف محمد فتحى اسماعيل والرائد محمد
زكى عبد الهادى بدلا من الاجازة واللواء حسن كامل موجود ؟

● يوسف حافظ : اللواء حسن كامل يشغل الان منصب مدير
الدفاع المدنى .

● المشير : هل هو ضابط كفاء ؟

● يوسف حافظ : ايوه يا أفندم فهو ضابط كفاء ممتاز .

● عباس وضوان : يبدو ذلك اذ أن العملية لم تخرج عن دائرة
المركز .

● سامى شرف : اقترح موافقتنا بكشف بيان افراد هذه العائلة
لان شجرة هذه العائلة غير واضحة تماما .

● المشير عامر : جميع الحالات التى أصدرنا فيها قرارات باتى
لنا بيان بأسماء افراد عائلاتها حتى نعرف الموظفين منهم الموجودين فى
كل مكان فى الاجهزة المختلفة .

الضباط الذين سبقت الاشارة اليهم ياخ يوسف يفصلون هن

الخدمة ويحاولون الى المعاش والضباط غير المشتركين في حالات الاقطاع
نكتفى بنقلهم الى وظائف مدنية أما المتواظون فلا بد ان يفصلوا على
الاقل ليعرف الجميع ان هناك محاسبة .

● يوسف حافظ : الا نحقق معهم ؟

● المشير عامر : التحقيق لن يأتى بنتيجة والضباط الثلاثة هم
حسن عبد الله ومحمد فتحى اسماعيل ومحمد زكى عبد الهادى اما
اللواء حسن كامل فكلكم أجمعتم على سلامة مسلكه .

وبعد ..

هذه صورة لما دار فى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ؟ تكشف
بوضوح عن أساليب التفكير والحكم وظلم الأبرياء تصفية الاقطاع نعم
ولكن فى حدود سيادة القانون وبعيدا عن البطش والاساليب غير
الإنسانية ..

خبير القطن

والقرارات الجمهورية
الملغاة

جلسة اللجنة يوم ٦ يولية ١٩٦٦ اثناء مناقشة
حالة خير القطن عبد المجيد بركات عن اسرار هامة
وخطيرة في مقدمتها ان القرارات الجمهورية كانت تلقى
مقابل الرشاوى الضخمة .

كيف حدث هذا . . وماذا جرى لبركات . . هذا ما تكشفه وقائع
الحالة والمناقشات التي دارت حولها والقرارات التي صدرت .
وكانت العودة على الوجه التالي :

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل بحث السيد شعراوي جمعه
موضوع عبد المجيد بركات ؟
● **شعراوي جمعه :** موضوع هذا الشخص ينقسم الى
قسمين : قسم بالنسبة لعمله وقسم بالنسبة لارضه الزراعية ولا يوجد
ما يثبت تهربه .

● **حسن علي خليل :** بالنسبة للارض رأينا أنه متهرب ولكن
السيد عبد المحسن أبو النور يرى ان هذا الشخص قد تقدم باقرار كامل
عن ملكيته وقد اعتد به ولذلك لا يعتبر متهربا وان المسؤولية تقع على
الاصلاح الزراعي الذي به هذه التصرفات .

● **شعراوي جمعه :** لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من ناحية
عمله في القطن فوجدنا بالبحث ان هناك ثلاث نقاط اخذت عليه .
النقطة الاولى : قيامه بتأجير المحلج لشركته .
النقطة الثانية : بيعه بعض مكونات المحلج .

النقطة الثالثة : علاقته بالعمال والتأمينات الاجتماعية .
فبالنسبة لعملية تأجير المحلج فان المؤسسة قد وافقت على هذا
العمل واعتبرته عملا قانونيا ولكن ظروف العملية في الحقيقة تشير الى
انه كان هناك اسغلال في هذا الموضوع للاسباب الاتية :

اولا : - كان مجلس الادارة الذي اقر عملية الإيجار مكونا من
ثلاثة اعضاء هو اقدمهم وقد تنحى هو عند نظر هذا الموضوع وبقي
اثنان وبذلك تكون العملية غير قانونية . . . لانه لا يمكن لمجلس الادارة
ان يقرر عملا من الاعمال وهو مكون من شخصين .

ثانيا : - انه قبض العشرة الاف جنيه مقدما قبل ان توافق
المؤسسة على عملية الإيجار وعندما قمنا بمقارنة هذا المقدس بقرارد

المحاليل الأخرى للتحقق من أن عملية التأجير كانت تتضمن إستغلاله أولا وجدنا أن الشروط التي وضعها في العقد غير موجوده في اى عقد آخر فقد نص فيه على أن تكون قيمه الإيجار عشرة آلاف جنيه وأنه اذا زادت كمية القطن المحلوج عن مائة ألف قنطار يأخذ مبلغاً آخر وإذا زادت الكمية عن مائة وخمسين ألف قنطار يأخذ مبلغاً آخر .

وفي استطاعته - بصفته رئيساً لمجلس إدارة هذه الشركة زيادة انتاجية المحلج وبالتالي فإنه يصل بالإيجار الى أكثر من عشرة آلاف جنيه بكثير وقد اعتبرنا أن العملية غير طبيعية نظراً لسرعة اقرار العقد وتشكيل مجلس الإدارة على هذا النحو والإجراءات التي تمت بمعنى أن أى شخص شريف وغير مستغل لا يزوج نفسه فى مثل هذا العمل وكان فى استطاعة مثل هذا الشخص اذا كان عنده محلج ويريد تأجيره أن يعرض على المؤسسة تأجيره والاستفادة منه ثم يترك لها حرية التقدير ولا يتعرض بنفسه لهذا الموضوع .

أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة ببيع بعض مكونات المحلج فقد اتضح أنها كانت عملية غير قانونية واعتضت عليها المؤسسة ولكن الاعتراض وصل بعد أن حصل على خمسة آلاف جنيه وعندما اعتضت المؤسسة على ذلك دخل في مضايا بينه وبينها ووضع غريب جداً أن يقف رئيس مجلس إدارته شركة تتبع إحدى مؤسسات القطاع العام هذا الموقف فمتى عندما اعتضت المؤسسة على أنه باع للشركة التي يرأس مجلس إدارتها أقام دعوى على المؤسسة وقد حكم لصالحه في القضية بسبعة عشر ألف جنيه ومازالت القضية مستمرة حتى الآن وهو وجل ضليع في الناحية القانونية وذوقدرة على تأجيل القضايا ونقل نظرها من الاسكندرية الى القاهرة مع أن عملية البيع غير قانونية أصلاً .

وبالنسبة للنقطة الثالثة : فقد كن يتهرب من التامينات الإجتماعية وكان يدعى أن أجر العامل أو الموظف عشرون جنيهاً وعند نقلهم ادعى أنه كن يدفع مرتبات أكبر ولذلك أقيمت عليه قضايا من وزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة العمل وحكم عليه بخمسة أو ستة آلاف جنيه في هذه العمالية وهذا هو ملخص الاتهامات التي وجهت لهذا الشخص .

وهناك أشكالات أثبتت بسبب الشكاوى التي قدمها مجد الدين كشك وهو زوج ابنة فرغلى وكان يعمل في الشركة من قبل أن يتولى عبد المجيد بركات رئاسة مجلس إدارتها وفي تصوري أن لكل منهما شخصية قوية وقد أراد كل منهما أن يتخلص من الآخر وكان مجد الدين كشك هو العامل الاساسي في عمليتي التأجير والبيع وكان احد مضوى مجلس الإدارة الذين وافقا على التأجير ويبدو أنه لم يستطع أن يستفيد الفائدة الكاملة من هذه العملية ولذلك حدث خلاف بينهما فانتهاز فرصة سفره وقام بتقديم الشكاوى المختلفة ضده وعندما سألنا السيد وزير

الاقتصاد عن راية في عبد المجيد يركات أوضح ان المذكور استفاد من الغموض في بعض مواد القانون وهو يعلم بها قطعاً لانه خير في القطن ويفهم السرق ويعلم انه بعد الاجراءات التي اتخذت لابد من تأمين المحالج ولذلك سارع الى نهب بعض الاموال قبل التأمين ولاشك انه على جانب كبير من المهارة فقد استدان من البنك مبلغ مائتي الف جنيه مقابل رهن عماراته والمحج الذي يؤجره واخذ يبيع بعض مكوناته وقد قرر السيد وزير الاقتصاد ان سلوك هذا الرجل سلوك معيب وان وجوده على رأس شركة كبيرة من شركات القطن يخلق بلبلة لاتتفق مع السلوك الثوري او السلوك الاشتراكي الواجب وأبدى استعداده للاستغناء عن كفاءته الفنية .

وقد كان من بين المسائل التي احترنا فيها : هل يبقى عليه كمستشار في المؤسسة ونعمده عن الشركة أم نبعده نهائياً .
وقد سألنا انفسنا هل سيكون هذا الرجل يوماً مع الثورة او لا ووجدنا هذا الرجل حصل على رتبة الباشوية قبل الثورة مباشرة مقابل ثلاثين الفا من الجنيهاً . وبعد ان قامت الثورة فقد الباشوية وضعت عليه الثلاثون الفا من الجنيهاً ولذلك لا نعتقد انه سيكون موالياً للثورة في يوم من الايام وببد استعراض هذا الموقف اتفقنا على الرأي النهائي في هذا الموضوع وهو ان تصرف السيد عبد المجيد يركات تأجير المحالج ومع مكوناته للشركة التي يرأس مجلس ادارتها يوضح ان سلوكه الوطني محاط بالشبهات التي تشير الى انه قد استغل مركزه كرئيس لمجلس الادارة للاستفادة الشخصية على حساب الصالح العام وكذلك ادخاله المؤسسة والشركة في منازعات قضائية كان يمكن تجنبها وقيامه برهن ممتلكاته لدى البنك مقابل ٢٠٠ الف جنيه فضلاً عن محاولته الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين القائمة بطرق ملتوية باعتبار انه كان من كبار تجار القطن .

وللاعتبارات المتقدمة ولما أبداه السيد وزير الاقتصاد من الاستعداد للتضحية بكفاءته الفنية في سبيل اقرار القيم الاشتراكية ونظراً لما يشهده وجوده من تقولات في الرأي العام ولما اتضح من سلوكه وتصرفاته السابقة فقد انتهت اللجنة الى اقتراح ابعاده عن منصبه .
ونظراً لما تبين من اشتراك السيد محمد مجدى الدين كشك العضو المنتدب للشركة العربية للاقطان في التصرفات التي وقعت من عبد المجيد يركات وبالنسبة لما اشاعه من بلبلة في الرأي العام بعد ابعاده عن عضوية مجلس الإدارة فقد صدر قرار جمهوري بتشكيل مجلس ادارة الشركة وليس فيه مجدى الدين كشك فاعتبر ان هذا القرار ليس فصلاً له وانه مازال عاملاً بالشركة وعلى هذا الاساس اقام دعوى وحكم فيها لصالحه بان يصرف مرتبه اعتباراً من اول مايو ١٩٦٥ بواقع ٢٥٠٠ جنيه سنوياً وقد استأنفت الوزارة هذا الحكم والواقع انه لافرق بين

مجد الدين كشك وعبد المجيد بركات والقرار الذي وصلنا اليه يقضى بفصل عبد المجيد بركات وعدم إعادة مجدى الدين كشك .

● **الشهير عبد الحكيم عامر :** وماذا عن المبالغ المستحقة للحكومة ؟

● **شعراوى جيمه :** أنه مدين للبنك ويمكن للجنة النظر فى فرض الحراسة عليه وبذلك نبحث موقفه وما عنده من ممتلكات .

● **حسن على خليل :** انه مدين للبنك بمبلغ ٨٠ الف جنيه ولديه عشر عمارات وكان من المفروض عليه بكل سهولة أن يسوى أموره مع البنك ويسدد ماعليه لانهاء الرهن الذى كان مفروضاً أن ينتهى فى أكتوبر ١٩٦٤ ولكنه مازال قائماً الى اليوم .

● **الشهير عبد الحكيم عامر :** ماهى العقارات التى قام برهنها فى سبيل الحصول على القروض من البنك ؟

● **حسن على خليل :** لقد حصل سنة ١٩٥٣ على ٢١٠ آلاف جنيه مقابل رهن ٧١ فدناً وهى ملكيته علاوة على المحلج ويبدو انه قام بعملية الرهن ليشتري عمارات ومازال مديننا بمبلغ ٨٠ الف جنيه وأرى أن الفرصة مواتية الآن لتصفية موقفه مع البنك .

● **عباس رضوان :** اذا كان التصرف بالنسبة لعبد المجيد بركات سيقتصر على مجرد تنحيته عن رئاسة مجلس إدارة الشركة فكأننا بذلك نكيل بمكائيل مختلفة فهذه الحالة تمثل أسوأ صور الاستغلال فمن ثبت عليه أنه قام بتهريب أربعة أفدنة وضع تحت الحراسة بينما الحالة المروضة تمثل تلاعباً على الدولة والحصول بطريق التحايل على حوالى ٢٠٠ الف جنيه كان يمكن أن تستغل لصالح المجتمع وأرى أن هذه الحالة تعتبر أسوأ من كل الحالات التى عرضت علينا .

● **شعراوى جيمه :** الواقع ان عمليات الديون والسلفيات من البنوك عمليات منتشرة وللأسف ان الذين يستفيدون منها هم أصحاب الأموال الطائلة .

● **عباس رضوان :** فى رأى ان هذا يمثل اسوا استغلال للدولة والمجتمع وهو لا يقل عن يستغل الفلاحين .

● **كمال الدين الحناوى :** بالنسبة لواقعة تهريب الارض فى الحالة المروضة يثور سؤال هو هل يعتبر الخطأ من جانب الإصلاح الزراعى فى الاعتداد بالتصرف مبرراً لاعفاء عبد المجيد بركات من جريمة التهريب ؟ فإذا كان قد استطاع بنفوذه أو بأى سبب أن يحصل على اعتداد من من الإصلاح الزراعى بهذا التصرف الذى تم بصورة احتيالية لأنه أثبتته فى محضر محاسبة الضرائب وهى وسيلة واضح فيها التلاعب فهل تعتبر الخطأ من جانب الإصلاح الزراعى تكفيراً عن خطأ عبس عبد المجيد بركات أو تبريراً للجريمة ؟

ثم اذا رجعنا الى مسلكه منذ قيام الثورة نجد انه رهن ارضه في مقابل الحصول على مبلغ ٢١٠ آلاف جنيه وحصول هذا المبلغ الى ملكية عقارية في العمارات على أساس انه ليس هناك اتجاه لتأميمها وبقيت الارض مرهونة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه حتى الآن لانه توقع اتخاذ الاجراءات بالنسبة للأراضي الزراعية هذا الى جانب تصرفاته في المؤسسة والشركة فقد رأينا انه اقام دعوى على الشركة التي يرأس مجلس ادارتها في نفس الوقت يؤثر لها محلجه وكأنه بذلك يقاضى نفسه ويخفى ذلك عن الادارة القانونية وقد ثبت تواطؤه مع المحامي :

والواقع أن كل الظروف والتصرفات تشير الى ادائه سواء بالنسبة لتهريب الارض أو التلاعب في اموال الدولة في القطاع العسام وكاهـا تصرفات تمت بقصد الاستغلال .

لذلك فإن تنحيته عن منصبه يمكن أن تتم شأنه شأن موظف منحرف ولكنه ليس منحرفاً فحسب بل يمثل صورة من صور الاقطاع والاستغلال والتحايل على القوانين الثورية يذكاء خارق فاذا استسلمنا لذكائه لن نصل الى الاجراء العادل الذي يجب أن يتخذ حياله وأرى الرجوع الى توصيات اللجنة التي عرضت في الجلسة الماضية والتي تضمنت فرض الحراسة عليه .

● **محمد مازن مشرف :** بالنسبة للقرار الذي صدر بتأميم ملحج عبد المجيد بركات كان المفروض أن يشمل التأميم المصنع والشركة الملحقتان بالملحج ولكن الذي حدث هو ان قرار التأميم نفذ بالنسبة للملحج فقط وهو يقوم بتأجير المصنع للمحافظة مقابل ١٤٠٠ جنيه سنوياً اما الشونة والادوات فما زالت موجودة .

● **شعراوي جبهة :** لقد بحثت اللجنة هذه النقطة ووجدت أن هناك فاصلاً فـلا بين المصنع والملحج اما الشونة فهي عبارة عن مخزن .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما الذي ينتجه هذا المصنع ؟

● **محمد مازن مشرف :** هو مصنع نسيج يؤجره للمحافظة مقابل ١٤٠٠ جنيه سنوياً اما الشونة فلا تستخدم .

● **عبد المحسن أبو النور :** المفروض أن الشونة تتبع الملحج اما مكاتب الموظفين التي يفترض تخصيصها للملحج فانها مملوكة .

● **حسن عبد الفتاح :** لقد بلغنا أن لديه مصنع نسيج في سويسرا .

● **حسن على خليل :** الذي يدبر مصنعه في سويسرا حتى الآن هو ابنه .

● **كمال الدين الحناوى :** هذا يعنى ان عبد المجيد بركات قام بتحويل الاموال للخارج ايضا اى ان نشاطه متفرع فى الداخل والخارج .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل ترون بعد ذلك ان نطلب منح عبد المجيد بركات نيشانا لانه اثبت انه رجل زكى وعرف كيف يخدع الدولة والحكومة .

يوضع عبد المجيد بركات تحت الحراسة بجميع ممتلكاته هو وعائلته ويمنع من مفادرة الجمهورية وتحدد اقامته ويجب ان نتابعه حتى تحضر أمواله التى فى الخارج .

● **محمد مازن شرف :** لقد ابغنا محمد عويس مدير المحلج المؤتم بمعلومات عن المحلج ونتيجة لذلك نقل من المحلج فور ابلاغنا بهذه المعلومات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يعاد محمد عويس للعمل بالمحلج .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** يشاع ان اتصالات عبد المجيد بركات تمكنت حتى من الفاء القرارات الجمهورية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا يمكن مطلقا قبول مثل هذا الكلام وليس من المقول أن يحدث ذلك .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** لقد حدث هكذا مع الاسف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الذى حسدت فى أن البعض قدم مذكرات فى مصلحته نتيجة لحصولهم على رشاوى منه .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** أريد قطع اتصالاته .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستقطع اتصالاته نتيجة لتحديد اقامته يبقى بعد ذلك موقف محامى الشركة .

● **شعراوى جوعه :** المحامى لم يكن ممينا بالشركة وهو محام .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** وماذا عن عضو مجلس الادارة الاخر الذى كان أحد المفضولين الذين اقرا تاجر المحلج للشركة ؟

● **شعراوى جوعه :** العضوان هما مجدى الدين كشك ومحمود حمدى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** محمود حمدى - يجب فصله .

● **حسن على خليل :** قرار التاجر فى حد ذاته سليم لان الشركة لا ترجع الى المؤسسة فى هذه الحالة .

- **المشير عبد الحكيم عامر** : لا يمكن التسليم بذلك .
- **مازن مشرف** : بالنسبة لاملاكه فقد كتب من عمراته باسماء اولاد شقيقته الذين كان هو وصيا عليهم في الوقف .
- **المشير عبد الحكيم عامر** : يوضع هؤلاء ايضا تحت الحراسة فعبد المجيد بركات يوضع هر وعائلته تحت الحراسة وكذلك تفرض الحراسة على الاملاك التي تصرف فيها بالبيع لاقاربه .
- **محمد مازن مشرف** : الى اى تاريخ يرجع فيما يختص بالتصرفات .
- **عبد الحكيم عامر** : من سنة ١٩٥٢ الى الان .
- **شعراوي جمعه** : وضع القرار بهذا الشكل يودى الى صومبة في التنفيذ قارى ان يسقه بحث .
- **المشير عبد الحكيم عامر** : كل ماتصرف فيه بالبيع لاقاربه يوضع تحت الحراسة .
- **شعراوي جمعه** : هل يوضع ذلك فى نص القرار أو يبحث .
- **المشير عبد الحكيم عامر** : نعم يوضع فى نص القرار .
- **شعراوي جمعة** : هل ترون سيادتكم عدم اعادة مجد الدين كشك الى منصبه .
- **المشير عبد الحكيم عامر** : نعم مجد الدين كشك لا يعود الى منصبه ويفصل محمود حمدي عضو مجلس الادارة .
- **شعراوي جمعه** : لقد صدر حكم لمجد الدين كشك بان يحصل على مرتب وقدره ٢٥٠٠ جنيه سنويا من تاريخ فصله وقد استأنف القطاع العام هذا الحكم وتمكن البحث عن حل فيما يتعلق بالقرار الجمهوري الذي استند اليه في دعواه .
- **المشير عبد الحكيم عامر** : تبحث امكان تنازله عن القضية او يوضع تحت الحراسة ٠٠ يبقى بعد ذلك تحديد الجهة التي سوف تحتفظ على كل هذه الاملاك نريد تكليف جهة معينة تتولى هذا الموضوع فهل يقتصر ذلك على الحراسة وحدها أو بالاشتراك مع جهة ادارية أخرى
- **ابراهيم مغيير** : الحراسة تبلغ الجهات المختصة للتحفظ على الممتلكات لكن من الصعب تنفيذ القرار فيما يتعلق بالتصرفات التي تمت ونرجو تزويدنا بالمعلومات الخاصة بذلك .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ستمطى لكم المعلومات .

● **إبراهيم مخيمر** : اذن الحراسة وحدها هي الجهة المختصة .

● **شعراوي جمعة** : عند بحث موقف المحامي أبو السعود ظهر أنه

محام حر وليس موظفا في الشركة بل كان يوكل في قضايا الشركة وتراقب عن عبد المجيد بركات في قضيته ضد الشركة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ينفذ قرار إعادة محمد عويس بمعرفة

نائب وزير الداخلية مع الحراسة .

● **شعراوي جمعة** : سنستصدر قرارا جمهوريا بفصل عبد المجيد

بركات وسيمبعد عن العمل مباشرة وتخطر البنوك وتطبق الحراسة منذ اليوم على أن يشترك السيدان يوسف حافظ وإبراهيم مخيمر في التنفيذ

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يجب أن يكلف بالتنفيذ ضباط

ممتازون .

● **شعراوي جمعة** : حتى لا نتوسع في القرار يمكن أن تطبق

الحراسة على عائلته وهم زوجته وأولاده البالغين والقصر فقط وإذا قلنا ما بيع لأقاربه فإن العملية سوف تتمتع .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يطبق القرار لأننا لا نعترف بما

باعه لأقاربه .

● **شعراوي جمعة** : بهذا الشكل سوف نصل الى جميع فروع

المائلة .

● **عبد المحسن أبو النور** : أرى أن توضع الممتلكات فقط تحت

الحراسة وهي التي باعها لأقاربه منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المقصود في الموضوع هي العمارات

سواء ما يمتلكه منها أو ما تصرف فيه بالبيع أي أن العمارات العشرة توضع تحت الحراسة .

● **حسن علي خليل** : يمكن أن يصدر القرار مبدئيا بفرض

الحراسة عليه وعلى عائلته ثم يبحث الموقف بالتفصيل بعد ذلك وهذا لن يستغرق وقتا .

● **شعراوى جمعة** : فيما يتعلق بالتفتيش أرى ألا يعتمد هو وزوجته وأولاده فقط .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا داعى للتوسع فى التفتيش لأن المقصود هو وضع العمارات تحت الحراسة سواء التى يملكها أما التى باعها لأقاربه أى أن الحراسة ستفرض على الممتلكات لا على الأشخاص الذين تصرف لهم بالبيع ويمكن لوزارة الداخلية والحراسة معرفة مواقع هذه الاملاك ويجب أن نطبق المبادئ التى اتخذناها على الجميع دون النظر الى الافراد .

● **شعراوى جمعة** : يمكن التحفظ على العمارات لحين معرفة لمن بيعت .

● **يوسف حافظ** : عناوين العمارات العشرة مبينة بالصفحة الخامسة من التقرير الذى عرض فى الجلسة الماضية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لكى نبسط الموضوع قول نوضح جميع هذه العمارات تحت الحراسة بصرف النظر عن مالكيها ويوضح هو وأولاده تحت الحراسة أى أن القرار يشمل كل ممتلكاته بما فيها الارض الزراعية فنحن نعتبره هرب أرضاً ونصب على الحكومة .

● **حسن عبد الفتاح** : القرار ينص على فرض الحراسة على عبد المجيد بركات وعائلته كما ينص على فرض الحراسة على العمارات أيضاً بعضها مكتوب بأسماء اولاد شقيقته .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : توضع العمارات تحت الحراسة أيا كان المالك لها ولا داعى لذكر اسم مالكيها .

● **حسن عليش** : سبق أن صدرت قرارات جمهورية بهذا المعنى فى حالات مماثلة أى أن هناك سوابق للموضوع .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الحراسة تشمل المصنع والاراضى الزراعية والعمارات واذا اتضح فيما بعد أنه تصرف بالبيع الى شخص من غير أقاربه يمكن بحث ذلك أما اذا كان التصرف لاحد أقاربه فتوضع العين تحت الحراسة .

● **كمال الدين الحناوى** : أرى أن عملية الاقرار والتهريب فى حاجة الى بحث بمعرفة الاصلاح الزراعى لتحديد مسئولية الذين اعتدوا بالتصرفات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : السيد عبد المحسن أبو النور يتولى هذه المسألة ويحقق فيها والآن هل هناك اعتراض على هذه القرارات .
(لم تبد اعتراضات)

ملك البطاطس



جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ بحثت حالة ملك البطاطس في
مصر محمود حسنين يوسف وكانت الاتهامات الموجهة
اليه ٠٠ احتكار بيع البطاطس وتهريب الارض ٠٠

وكانت قرارات اللجنة فرض الحراسة عليه وعائلته ونقل ازواج
بناته من الشرطة والقوات المسلحة الى وظائف مدنية ٠٠ وفصل والد احد
ازواج بناته من العمودية ٠

وهذه صورة من المناقشات التي دارت ٠٠

● عباس وضوآن : حالة محمود السيد حسنين على يوسف وقد

وردت التقارير عنها من المباحث الجنائية العسكرية والمكتب التنفيذي
للاتحاد الاشتراكي بمحافطة المنوفية : ملكيته عام ١٩٥٢ وتطورها :

- المذكور كان يمتلك مساحة قدرها ١٥ أ ٣٠ فدان في الفترة
ما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٧ ٠٠

- اشترى بعقود مسجلة وعقود عرفية وآل اليه بالميراث مساحات
قدرها ١ ٩ ٢٧٤ ف حتى عام ١٩٥٧ وبذلك اصبح جملة ما يمتلكه يوازي
٠٠ ١٠٤١٠

- ثم باع المذكور مساحة قدرها ١٠ ١١ ١٢٩ ف الى اولاده بعقود
مسجلة عام ١٩٥٧ ٠٠

- وبذلك يكون باقى ملكيته الزراعية النابتة بعقود مسجلة واحكام
قضائية ومن واقع تكليفه بالميراث عن والده سنة ١٩٥٧ نحو من- ١٩
٠٠ ١٧٤ ف ملكيته عام ١٩٦١ ٠٠

- عند صدور القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقدم المذكور باقرار عن
ملكته الزراعية متضمنا مساحة قدرها ١٨ ٦ ١٦٦ ف بينها كالاتى :
س ط ف
- - ١٠٠ احتفاظه ٠٠

١٨ ٦ ٦٦ ادعى التصرف فيها - وقبل الإعتداد بالتصرف في
مساحة قدرها - - ٤٨ ف فقط ٠٠

- يتضح من اقراره أنه أغفل مساحة مقدارها ٧٩٩٦.٧ أفدنة وهي الفرق بين المساحة الفعلية المتبقية والثابتة بمقدور مسجلة واحكام قضائية ومن واقع تكليفه والميراث عن والده سنة ١٩٥٧ وبين ما جاء ذكره بإقرار ملكيته ..

- اعتد الاصلاح الزراعي بالتصرف الصادر من المذكور في مساحة ٤٨ فدانا الى زوج ابنته المدعو قاسم عبد الحليم مأمون بالرغم من الظروف الشاذة التي احاطت باجراءات شهر هذا التصرف ويتضح ذلك بجلء فيما ثبت من ان تقديم طلب كشف التحديد عن هذا التصرف الى مأمورية الشهر العقاري بأشمون في يوم ٦١/٧/٢٢ (اى قبل تاريخ صدور القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بثلاثة ايام) وسير هذا الطلب في غير مساره الطبيعي فقد تم بحث الطيب والموافقة على صلاحيته للشهر ثم تحرير مشروع العقد ومراجحته وختمه بخاتم صالح للشهر كل ذلك في ذات اليوم الذى قدم فيه الطلب (١٩٦١/٧/٢٢) ثم لم تتخذ اجراءات توثيق العقد او تسجيله الامر الذى يؤكد ان المقصود بهذا الاجراء هو مجرد اختلاف واقعة اثبات التاريخ تهرباً من تطبيق القانون فضلا عما هو ثابت من ان المتصرف اليه هو زوج ابنته البالغ ..

علماً بأن الحد الادنى لاجراءات بحث المساحة وكشوف التحديد محددة بخمسة عشر يوماً حسب اللائحة ..

السيطرة واستغلال النفوذ ..

استطاع بنفوذه وسيطرته على بعض المسؤولين بالاجهزة الادارية من تكوين مجموعة من محمد فهمى حسن زيد ومحمد فتح الله الحرائى واخرين تحتكر عملية استيراد تقاوى البطاطس وقد عملوا على سفر المذكور الى الخارج مع بعض اعوانه لشراء التقاوى وكانوا يخصون انفسهم بالاصناف المنتقاه منها لزراعتها باراضيتهم والتي يعلمون مقدما انها مطلوبة للتصدير وبذلك احتكروا عملية تصدير البطاطس واستفادوا من ذلك ارباحا طائلة ..

- وكان المذكور يلجأ الى افتعال الازمات في تجارة البطاطس بتخزين كميات كبيرة منها يقوم ببيعها عندما ترتفع اسعارها ..

- خلال عام ٥٩ استطاع بنفوذه ان يكون رئيساً لجمعية منتجى

البطاطس بالجمهورية كما استطاع انشاء نلاجة ضخمة لحفظ البطاطس
اقامها وسط عزب عائلتها ..

(١) خالف المالك المذكور أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ باغفال ذكر
مساحة ٦ ٩ ٧ فدان في قرار ملكيته ..

(٢) التوقيت المريب لعملية بيع مساحة ١٥ - ٤٨ فدان الى زوج
ابنته قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بثلاثة
ايام واتمام الاجراءات اعداد العقد للتوثيق خلال ساعات ثم التراخى فى
اجراء التوثيق وتسجيل العقد ..

(٣) استغلال نفوذه لدى بعض الجهات لتنفيذ رغباته ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المهم هو زيادة الملكية من ثلاثين فدانا
الى ٢٧٤ فدانا ..

● **عبد المحسن ابو النور :** النقطة الخاصة بسنة ١٩٥٢ ربما كانت
غير موضحة هنا فقد قيل انه اشترى بعقد عرفى مساحة ١٠ ١١ ١٢٠
فدان من احدى السيدات بالطبع لم يستطع احد اثبات هذا العقد وعندما
وجد انه مخالف للقانون حول البيع من السيدة التى اشترى منها لاولاده
مباشرة وسجل البيع وعلى هذا الاساس لاينطبق عليه قانون الاصلاح
الزراعى لعدم توفر دليل الاثبات ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا اقصد هذا ما اقصده هو انه كان
يحتلك ٣٠ فدانا فقط عام ٥٢ وفى عام ١٩٥٧ ارتفعت ملكيته الى ٣٠٤
أفدنة فمن اين جاءت هذه الزيادة ؟ هذه هي العملية الاساسية ..

● **حسن على خليل :** عندما سألنا السيدة دولت حسن زايد التى
باعت له هذه الاراضى اقرت بانها باعت الارض له شخصيا وفى سنة
١٩٥٧ طلب اليها ان يكون التسجيل باسم اولاده وقد اقرت السيدة بهذه
الواقعة وان كنت اعتقد ان مجرد كلامها لايتعد به كدليل للاثبات ..

● **السيد شعراوي جمعة :** هذا الرجل خطر جدا ويعتبر «خربا»
للاقتصاد القومى اذ كان يتلاعب بأسواق البطاطس المصرية كيفما شاء
وكذا يؤثر تأثيرا على تصدير البطاطس فى هذا العام وقد طلبنا من السيد
عبد المحسن ابو النور ابعاده عن الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس وهو
متهرب قطعا وحتى يفض النظر عن تهريب الأرض فإن حالته توجب وضعه
تحت الحراسة ونحن اذ نفعل ذلك نكون فى غاية الاطمئنان ..

● **ديافى ابراهيم :** يتضح من المذكرة ان هذا الرجل لم يخالف قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فحسب وانما خالف ايضا قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ اذ اشترى ١٢٠ فداناً سنة ١٩٥٤ وكان ينبغي عليه ان يقدم اقراراً بها فى ١٩٥٧ الا انه لم يقدمه وتحايل على السيدة التى اشترى منها لتسجيل المساحة باسماء كريماته ..

وقد ذكرتم سيادتكم أنه لا بد من وجود شواهد معينة حتى نعتبر هذه الاجراءات سليمة وعنقلى من الشواهد ما يثبت ان هذا الرجل يحوز هذه الاراضى ويمتلكها الى الان ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لاشك فى انه مخالف للقانون والتوصيات « فرض الحراسة على محمود السيد حسنين على يوسف وعائلته وابعاده عن الريف » ..

● **حسن على خليل :** بالنسبة للتوصية توجد ظاهرة غريبة وهى ان توثيق العقد فى الشهر العقارى تم فى ظرف ساعة واربعين دقيقة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا الموضوع قد تم بحثه بمعرفة المباحث فتريد تحديد المسئولية بالنسبة للتوثيق ..

● **ديافى ابراهيم :** احدى عمليات التوثيق تمت فى ساعة واحدة واربعين دقيقة ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تشترك المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق هذا الموضوع ..

● **عباس وضوان :** زيادة فى الايضاح فان هذا الشخص قد سجل العقد يوم ٢٢ يوليو والقانون صدر يوم ٢٥ يوليو فمن المؤكد أنه كن يعلم بصدر القانون .

● **حسن على خليل :** هذا مع العلم بأن يوم ٢٣ يوليو عطلة رسمياً ويوم ٢٤ يوليو ١٩٦١ كان يوم جمعة .

● **ديافى ابراهيم :** توجد بالمنوفية حالات كثيرة مشابهة ففى يوم ٢٣ يوليو سنة ٦١ بالذات تم الكثير من هذه التصرفات واجراءات التوثيق تمت فى ظرف ساعة ونصف تقريباً ..

● **كمال الدين الجنائوى :** توجد تصرفات فى ٢٤ يوليو ١٩٦١ ايضا

أى قبل صدور القانون بيوم واحد والغريب أن التسجيل تم فى نفس اليوم ..

● **رياض إبراهيم :** نريد بحث موضوع ال ٤٨ فداناً التى كتبها لزوج ابنته يوم ٧/٢٢ ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نريد بحث جميع التصرفات التى تمت فى ايام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ يوليو ١٩٦١ وهى بلائيك ثابتة فى الشهر العقارى ولاصلاح الزراعى اى ماتم قبل صدور القانون بثلاثة ايام أو اسبوع ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** من المؤكد أنهم كانوا يعلمون بصدر القانون لان وجود أكثر من حالة يشير الى ان هؤلاء الناس كانوا يعلموا ان القانون سيصدر يوم ٢٥ يوليو فتصرفوا على هذا الاساس ..

● **عبد الحسن ابو النور :** توجد حالات لتصرفات كبيرة تستقبل صدور القانون بأقل من أربعة عشر يوماً كما توجد تصرفات قبل صدوره بعشر ساعات ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** موضوع القانون كان قد بحث فعلاً قبل صدوره بأربعة عشر يوماً كما أن قرارات التأميم كانت قد بحثت أيضاً وبالنسبة لهذا الشخص فيعتبر مخالفاً لقانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ ..

● **رياض إبراهيم :** يلاحظ ان اغلب التصرفات الكبيرة التى سبقت صدور القانون مباشرة هى فى محافظتى المنوفية والدقهلية ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذن القرار يكون فرض الحراسة على محدود السيد حسنين على يوسف وعائلته وابعاده عن الريف ..

● **رياض إبراهيم :** بالنسبة لـ ٤٨ فداناً التى باعها لزوج ابنته فإن هذا القرار لا يشملها لان زوج الابنة لا يعتبر من العائلة ..

● **حسن عبد الفتاح :** اذا كان العقد مسجلاً فنستطيع ان نضع هذه الارض تحت الحراسة اما اذا لم يكن مسجلاً فإن هذه المساحة سفرض عليها الحراسة ضمن ارض العائلة ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تفرض الحراسة على ال ٤٨ فداناً سواء سجلت ام لم تسجل ..

● **رياض ابراهيم :** عندي شاهد بأن المقد لم يسجل ..
● **المشير عبد الحكيم عامر :** تفحص حالة كل الاراضى التى سجلت ابتداء من يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦١ او حتى من اول يوليو ١٩٦١ فاذا كانت المساحات المسجلة كبيرة فلاحظك انها مهربة اما اذا كانت بسيطة فيمكن صرف النظر عنها ..

● **السيد رياض ابراهيم :** سنفحصها جميعاً ..

● **عبد المحسن ابو النور :** هل يقتصر هذا البحث على من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ وعلى الذين كانوا يمتلكون مائة فدان فى سنة ١٩٦١ ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم فانا اتكلم على من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذين كانوا يملكون مائة فدان فدان سنة ١٩٦١ فيتم بحث عمليات البيع التى قاموا بها ابتداء من اول يوليو سنة ١٩٦١ لغاية صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ..

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** يلاحظ ان اثنتين من بنات هذا الشخص متزوجتان من ضابطين بالشرطة ..

● **رياض ابراهيم :** ابنته ثريباً متزوجة بالملازم اول شرطة اسامه حسن عبد الجواد وابنته عايده متزوجة بالنقيب شرطة عبد الرازق سيد جلال وهذا وارد بمذكرة المباحث الجنائية العسكرية قسم التحريات فى البند الاول الخاص بافراد عائلته ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل عبد الرازق سيد جلال نجل سيد جلال عضو مجلس الامة ..

● **عباس وضوان :** نعم فسيدي جلال كان شريكه فى عمليات البطاطس وله بنت ثالثة متزوجة من عمدة بلدة قلما قليوبية ..

● **رياض ابراهيم :** العمدة فى بلدة اخرى ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** العمدة يفصل طبعا وينقل الصابطن الى وظائف مدنية ما رايك يا أخ يوسف هل نتركهما فى الشرطة ؟

● **يوسف حافظ :** الراى لسيادتكم ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نحن فى مناقشة مفتوحة فما هو رايك

● **يوسف حافظ :** ننقلهما الى وظائف مدنية ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المبدأ أن أجهز الأمن فى الدولة

يجب ان تكون سليمة ١٠٠٪ ..

شلقانی باسوس



جلسة يوم ٦ يوليو ١٩٦٦ برئاسة المشين عبد الحكيم
عامر كانت الثالثة الرابعة عشرة المروضة للمناقشة هي
حالة عبد العزيز اسماعيل الشلقاني وعائلته بقرية
باسوس - محافظة اقليةوية ..

وقد قمت الثالثة من الشرطة العسكرية على انها تمثل مخالفة
لقانون الاصلاح الزراعي وسيطرة ونفوذ واستغلال ..

وكانت مبررات الشرطة العسكرية أن عميد عائلة الشلقاني يضع
يده على حوالي ١١٦ فدانا وأن العائلة تسيطر على المناصب الادارية بالقوة
علاوة على ما يلي :

يقوم عبد العزيز الشلقاني ببسط نفوذه واستغلال الفلاحين بشتى
الطرق مثل طرد الفلاحين والاستيلاء على ارضهم بالقوة وقد تأيد ذلك من
اقوال الفلاحين .

من ابرز مظاهر استغلاله للفلاحين ادخال عداد كهرباء في بيته يمد
القرية ويتحكم في سعر الكهرباء الذي وصل الى ٥٠ مليما للكيلو مسغلا
الفرق لنفسه وذلك منذ عام ١٩٤١ ..

هذا الى جانب مظاهر أخرى للنفوذ والسيطرة والاستغلال ثبتت من
البحث الذي قامت به ادارة الشرطة العسكرية .

واستعرض عباس رضوان توصيات اللجنة الفسرية في فرض
الحراسة على عبد العزيز الشلقاني وعائلته وابعادهم وعلى حوالي ال ٥٧
فدانا المشتراه من رئيس فريد نخنوع بأسماء أولاد عمه ، واعتقال أسامة
الشمقاني ووضع ممتلكاته تحت الحراسة وعائلته مع ابعادهم عن الريف
وابعاد كل من صلاح واسعد الشلقاني وحل الجمعية التعاونية وقصـل
العمدة ومشايخ البلـد من أقاربه وجـبـل الجمعية تقوم بادارة مشروع
الكهرباء للقرية ..

ثم دارت المناقشات بين اعضاء اللجنة على الوجه التالي ..

● المشين عامر : ما هو سبب التوصية باعتقال اسماء عبد العزيز
الشلقاني ؟

● **مصطفى كمال محمدى** : اسامه هو المجرم الوحيد فى هذه العائلة ، وقد سبق أن عمل عن اجرامه « ريبورتاج » فى إحدى المجلات سنة ٥٦ وقد أرفقناه بالتقرير الاصلى وسبق أن قام بضرب النار فى القرية وهو عموما انسان مستهتر لا يلتزم بأى قانون ..

● **المشير عامر** : هل سبق له الاشتراك فى جرائم قتل ؟

● **مصطفى كمال محمدى** : سبق ان اتهم فى عدة جنایات قتل ولم يثبت عليه شئ. وعموما فهذه العائلة مظهرها يشع جدا لدرجة إنه عندما ذهبنا الى قرية ياسوس وكانت الساعة وقتئذ الثانية عشرة مساء وعلم الناس بالامر خرجوا من بيوتهم بالمصابيح والفوانيس ، ووزعوا الشراب ولعبد العزيز الشلقانى ارض مزروعة بالموز ومع انه مازال تحت الحراسة الا ان محصولها كان يرسو مزاده على طباخه المدعو عبد الوهّاب الذى كان يشترك فى المزارد لحسابه وعندما سألناه اقر بأنه لا يفهم الا فى الطهى ..

● **كمال الدين الحناوى** : مظهر هذه العائلة فى ياسوس اجرامى خطير ولا يجرؤ احد على مقاومتهم لدرجة أنهم يشكلون محاكم داخلية ويقومون بضرب الاهالى وتعذيبهم .. الخ ، الى جانب الاستغلال الموجود وقد وردت الينا شكاوى ضد هذه العائلة ..

● **المشير عامر** : متى تم إيقاف صلاح الدين الشلقانى ؟

● **مصطفى كمال محمدى** : أخيرا .. قبل اجراء البحث ..

● **المشير عامر** : معنى هذا أن هناك بعضا ممن وضعموا تحت الحراسة لازالوا فى مناصبهم الادارية ..

● **مصطفى كمال محمدى** : الحراسة كانت قد رفعت عن البعض سنة ١٩٦٤ طبقا للقانون رقم ١٣٨ ..

● **المشير عامر** : كان ينبغي ان ينحى العمده عن منصبه فى التصنيفات ..

● **مصطفى كمال محمدى** : حتى الان لم يندفع ثمن الارض التى اشتراها من اولاد نخنوع ..

● **الشهير عامر :** القرار .. تنفيذ التوصيات ..

● **مصطفى كمال محمدي :** يعين حلمي زكريا مديرا للحدائق في الارض المستولى عليها ..

● **الشهير عامر :** هل هو معين من الاصلاح الزراعي ..

● **مصطفى محمدي :** من قبل الحراسة يا أفندم ..

● **عبد المحسن ابو النور :** لقد تم فصله منذ اكثر من سنة ..

● **الشهير عامر :** وكذلك يفصل كل من عبد القادر الشلقاني وعبد الباسط الشلقاني وحلمى حافظ الشلقاني مشايخ بلدة باسوس ويبعد كن من صلاح واسعد واسماعيل وعمر واسامه الشلقاني وكذلك حل الجمعية ونقل التزام الكهرباء اليها .. هل هذه العائلة هي العائلة الوحيدة الكبيرة في هذه القرية ؟

● **مصطفى محمدي :** توجه عائلات كثيرة أخرى في هذه البلدة ولكن عائلة الشلقاني تعتبر اكبر عائلة فيها ..

● **حسن خليل :** ورد ذكر اسم هذه العائلة في مؤامرة الاخوان الاخيرة اذا ادعى بعض الاخوان هنا ان سبب حيازتهم للأسلحة هو مقاومة ارباب هذه العائلة ..

● **الشهير عامر :** لاشك ان الكثير من افراد هذه العائلة يحوزون أسلحة فلا بد ان تسحب هذه الأسلحة منهم على الفور سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة ..

● **يوسف حافظ :** كل من يوضع تحت الحراسة يسحب منه السلاح ..

● **عبد المحسن ابو النور :** سبق لعمر واسماعيل الشلقاني ان اقتحما حدائق الاصلاح الزراعي ومعهم حوالي ١٥ واحدا مسلحين وأحدثا بها بعض الاتلاف ..

● **الشهير عامر :** اذا كان الاسمان اللذان ذكرهما السيد عبد المحسن ابو النور غير موجودين فيجب ان نضعهم في الاعتبار ..

● **عبد المحسن ابو النور :** الاسمان هما اسماعيل وعمر الشلقاني ..

● **المشير عامر** : هل تحرر محضر عن هذه الواقعة على الاخ يوسف
ان يجمع المعلومات عنها ثم يمتقلها ؟

● **عبد المحسن ابو النور** : عمل عن ذلك المحضر رقم ١١١٦ اداري
١٩٦٥ مركز القناطر ..

● **المشير عامر** : نتحقق من الاسماء في المحضر .. هل توجد
ملاحظات اخرى ..

● **عباس وضوان** : اى ان القرار اصبح فرض الحراسة على كل من
عبد العزيز واسامه الشلقاني وعائلاتهم وابعادهم عن الريف واعتقال اسامه
الشلقاني شخصياً وفرض الحراسة على مساحة ال ٥٧ فدانا المشتراه
وبالنسبة للبعضولين هل يستمرون في البلد أم يمتقون ؟

● **المشير عامر** : تقصد العمدة ونائبه .. ما الراى هل يستمرون
في البلد بعد وضعهم ؟

● **يوسف حافظ** : ارى فصل وابعاد كل من صلاح الدين اسماعيل
واسامه الشلقاني ويمتقل وحلمى زكريا وحلمى وعبد القادر وعبد الباسط
الشلقاني وفرحات عيسى ..

● **المشير عامر** : هل يستطيع هؤلاء ان يستأجروا مساكن لهم ؟
● **يوسف حافظ** : عبد القادر وعبد الباسط شيخا بلد ويمكنهما
استئجار مساكن ..

● **عبد المحسن ابو النور** : جاء بتقرير الشرطة العسكرية أسماء
اسماعيل وعمر بن الخطاب اولاد عبد العزيز الشلقاني ..
● **يوسف حافظ** : هل تمتقلهم ؟

● **المشير عامر** : العمدة صلاح الدين الشلقاني لابد من اعتقاله
ايضا ..

● **مصطفى الحمدى** : ان العمدة شخصيته ضعيفة وعبد العزيز
واسامه يسيطران على الجميع الذين يعتبرون اذنانا وهما اللذان اضافهما
السيد عبد المحسن ابو النور ..

● **المشير عامر** : يوجد ضمن التوصيات اعتقال شخص اسمه

اسمائه عبد العزيز ووضعه تحت الحراسة وهو وعائلته وابعادهم ويعتقل
ايضا اسماعيل وعمر بن الخطاب ابناً على الشلقاني وايضا فياليهما اسمائه
الشلقاني نائب العمدة ويعتقل أيضا ويفصل الباكون واذا كانت الداخلية
تري ابعادهم فليس هناك مانع ولها أن تتصرف في ذلك ..

● **مصطفى محمدي :** اين يبعد شيخ الخفراء او خفير الميساء ؟

● **المشير عامر :** الداخلية تتصرف على ضوء الحالات ..

● **عباس وضوان :** لقد ورد لنا تقرير من المحافظة وهو يوصي
بأنظر في ابعاد العناصر المستقلة من عائلة المذكور وأعوانه وعندهم
تسعة افراد لما يقسمون له من معونة لتدعيم نشوذه الاجرامى كما يوصي
بترحيل الخفراء الخصوصيين الذين استقدمهم من محافظة المنوفية وعددهم
ثمانية واعادتهم الى موطنهم الاصلى ..

● **المشير عامر :** يرسل هؤلاء الخفراء الى موطنهم الاصلى ..

● **مصطفى المحمدي :** سبق ان اشرنا الى ان تأخذ الجمعية التعاونية
امتياز الكهرباء ..

● **المشير عامر :** لامانع ..

● **عباس وضوان :** عبد العزيز الشلقاني يرسل بعيدا عن المنطقة .

● **المشير عامر :** تفرض الحراسة على عبد العزيز الشلقاني وعائلته
مع ابعادهم ..

● **مصطفى محمدي :** ان عبد العزيز الشلقاني رجل كبير في
السن ..

● **المشير عامر :** كم يبلغ من العمر ؟

● **مصطفى محمدي :** حوالى ٧٥ سنة ..

● **المشير عامر :** يبعد هو وعائلته ..

● **يوسف حافظ :** اذن المطلوب اعتقالهم هم اسماعيل وعمر بن
الخطاب واسمائه عبد العزيز واسمائه مصطفى الشلقاني ..

● **المشير عامر :** نعم والباكون الذين يشغلون مناصب عبد او

مشايخ خفراء أو خفراء يفصلون ومن ترى الداخلية ابعاده منهم يبعد ومن
نرى الا ضرورة لابعادهم فلا مانع ..

● **عبد المحسن ابو النور** : ابعاد عبد العزيز الشلقاني ضرورة ..

● **المشير عامر** : لقد قررنا فرض الحراسسة عليه وعائلته مع

ابعادهم ..

● **يوسف حافظ** : بالنسبة للعمده هناك توصية بابعاده ..

● **المشير عامر** : صلاح الدين الشلقاني يبعد ونترك للداخلية
الحرية لابعاد من ترى ابعاده من عائلة الشلقاني للصالح العام سواء عمدة
أو شيخ بلد .. الخ *

● **شعراوي جمعه** : هذه العائلة كبيرة متغلغلة في مناصب مختلفة
وارى من الضروري ان نصر اقاربهم واصهارهم ..

● **المشير عامر** : تحصر اقارب واصهار هذه العائلات من الموظفين
سواء داخل المنطقة أو خارجها لان كشف العائلة غير كامل *

● **مصطفى مجهدى** : حاضِر يا فتندم ..

قضية غراب أوسيم

صدر القرار بفرض الحراسة على ١٤
من افراد اسرة غراب واعتقالهم * وامر
المشير عبد الحكيم عامر بأن ينفذ الاعتقال
في الصحراء بمكان بعيد *

وتضمن القرار فصل ابن ائدهم من كلية
الشرطة .. ونقل ابن ائدهم من كلية
الشرطة .. ونقل ابنة الآخر من وزارة
الخارجية وفصل جميع افراد العائلة من
جميع المناصب الادارية على الفور ..

لذا صدرت هذه القرارات .. وما هي
قصة عائلة غراب ؟

لقد عرضت حالة العائلة على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة
المشير عامر في جلسة ١٣ يولية ١٩٦٦ .

وقد تضمنت التقارير الخاصة بالعائلة التي وردت من محافظة
الجيزة والاتحاد الاشتراكي والمخابرات العامة للعتائق التالية .

عائلة غراب كانوا اصلا جباة للاموال ايام المماليك وكانوا يكلفون
بجباية الضرائب من فلاحى بلبة اوسيم ولما كانت هذه الضرائب كبيرة
بالنسبة لبعض الفلاحين فاستغلت هذه العائلة حالة المعجز عن دفع
الضرائب وقاموا بدفعها نظير استيلائهم على الارض حتى تمكنوا من تكوين
الاقطاعات الواسعة . وبذلك استطاعت عائلة غراب أن تستحوذ على
أكثر من ١٥٠٠ فدان موزعة على حوالى ٨٠ شخصا من افراد العائلة علما
بأن تعداد قرية اوسيم حوالى ٢٧٠٠٠ نسمة والمساحة الكلية لارضها
الزراعية حوالى ٣٠٠٠ فدان .

هذا علاوة على ١٠ فيلات بخلاف المنازل و ١٠ سيارات ملاكى وعامة
مطاحن وآلاف الجنيهات .

اعوان للمماليك :

وكان افراد هذه العائلة منذ نشأتها الاولى عوناً على طفيان المماليك
والجراكسة وكانوا سوط عذاب فى يد الحكام وقد بدأت جرائم هذه العائلة
بجريمة قتل لسبعة أشخاص دفعة واحدة من أسرة (أبو شوش) ونقلوا
جثثهم فى وضخ النهار على ظهور الجمال والقوا بها أمام أعين الجماهير
المحتشدة فى سوق القرية (فى عهد الخديوى اسماعيل) .

وعاش افراد اسرة غراب فى قرية اوسيم وهدفهم الاول السيادة
الفاشنة على كل فرد فيها فإذا ارتفع رأس يطالب بحق قتلوه فى الحال
ونكلوا به فعاشرت القرية فى رعب دائم وذل مقيم ولم يخف قيام ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ من غلواء هذه الاسرة فقد أمكن حصر ١٢ قبيلا سقطوا
صرعى رصاصهم فى الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ .

جرائم بلا عقاب :

ولم يجرؤ احد من اهالى القرية بل ولا من اهالى الضحايا انفسهم على
التقدم بالشهادة حرصاً على حياته . وزاد من طغيان الاسرة انحراف بعض

رجال الشرطة والإدارة .. وفي حالات قليلة ضبط الجناة وعوقبوا بالسجن
ليخرجوا أشد وطأة في الطفيان وأقسى قلباً ..

جريمة في النهار :

كان اقام افراد الاسرة بقتل المواطن المرحوم مصطفى الغرابى لمنافسته
لهم فى انتخابات الاتحاد القومى سنة ١٩٥٩ وشهد اعضاء لجنة الاتحاد
الاشتراكى بالقرية اثناء اجتماعهم بمقر الامانة للشكوى من سوء الحالة
برؤيتهم للجناة وهم يقتلون المذكور عصر يوم ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ ومن بين
أعضاء هذه اللجنة نائب العمدة أحمد إبراهيم خالد وشقيق القاتل عبد
الواحد خليل الغرابى كما شهد اعضاء اللجنة برويتهم وغيرهم من اهالى
القرية لكثير من جرائم هذه الاسرة *

الا ان التجارب علمتهم ان الشهادة ضد اسرة غراب تعنى الموت فلا
الشرطة تسمح لهم ولا من مجيب لشكواهم وبمناقشة أعضاء اللجنة عن
مدى استعدادهم للشهادة بطريقة رسمية اجمعوا على انهم لا يستطيعون
تكرار ما ادلوا به من اقوال الا بعد زوال نفوذ اسرة غراب ووثوقهم من
ذلك لانهم فقدوا الثقة فى كل شئ، وفى كل انسان وانهم يتشككون فى
امكان اتخاذ أى اجراء ضد هذه الاسرة *

جرائم متكررة :

واكدت التقارير التى تلاها عباس رضوان ان نششاط اسرة غراب
الاجرامى لم يقف عند حد القتل بل تعداه الى هتك أعراض فتيات القرية
.. ففي عام ١٩٥٥ هتك عرض المرحومة وهيبة عبد الحميد مصطفى
وقتل ذبعا بالسكين وكيفية حوادث هذه الاسرة قيد الحادث ضد مجهول
وفي عام ١٩٦٢ هتك عرض المرحومة لبيبة مصطفى وقتلت ذبعا بالسكين
.. ومن اشد الامور ايلاما للنفس انها شقيقة القتيلة الاولى ولم يرحم
الجناة والديها .. وشأت ارادة الله ان يتكشف الستار قليلا عن مرتكب
هذه الجنايات الوحشية فقد اتهم يوسف غراب بقتل الثانية وجس
احتياطيا الا انه سرعان ما اخل سبيله ولم يعرف مصر التحقيق ..

الموقف من الاشتراكية :

وتضمنت التقارير التى ناقشتها اللجنة ان هدف اسرة غراب كن

السيطرة على كل قرية اوسيم واذلال سكانها والارتباط بصلة النسب والمصاهرة مع كل اسرة قوية خارجها وكان شعار الاسرة الدعوى انه لاحياة لهم فلمهم كل شيء وعلى الباقيين ان يكونوا خدما او اتباعا لهمم والا فالحديد والذرة .. فليس غريبا بعد هذا ان تكن هذه الاسرة عداا وبغضا للاستراكية والمنادين بها فهي التي جعلت العبيد يرفعون رؤوسهم امامهم ..

وقد ابدى افراد اسرة غراب منتهى الارتياح لكل موقف ظنوا ان فيه انتقاما من هيبة الوطن والقائمين بامره فلقد وزعوا الحلوى ابتهاجا بانفصال سوريا وعزل بن بيللا ويبدون في كل مناسبة ان الوقت قد جاء لزوال حكم عبد الناصر .

واكد تقرير الامانة العامة للرقابة والنشر ان اهالي القرية اجمعوا على ان الثورة وجمال عبد الناصر لم يصلوا الى قرية اوسيم التي تقع على مشارف القاهرة .. فرغم الحوادث البشعة التي ترتكب ضدهم ورغم عشرات الشكاوى التي ارسلوها لكل جهة .. فان الاسرة تزداد عنسوا واجراما بل ان الحالة في القرية تسير من سوء الى اسوأ ، وقد تاكد لاهالي القرية انه لا مفر من حياة العبودية والذل والارهاب التي تهييط من كل جانب وما يتم في كل لحظة من أعمال تدل على مدى قوة ونفوذ هذه الاسرة وعلى سبيل المثال امر الاعتقال الذي صدر ضد أحمد غراب في ديسمبر ٦٤ والفي قبل مرور ٢٤ ساعة .

السراي :

واقترحت امانة الرقابة والنشر ان تكون الاجراءات التي تتخذ في هذه الحالة والحالات المماثلة اجراءات تتسم بالشسلة والعنف .. فالحرية كل الحرية للشعب .. ولا حرية لاعداء الشعب .. ولا بد في مرحلة التحدي التي تجتازها البلاد من اتخاذ الخطوات الرادعة مع من يستحقها وهي :

● اعتقل ٩ من افراد الاسرة مدة لا تقل عن سنتين .

● فرض الحراسة على جميع افراد اسرة غراب .

● أن تتم فرض الحراسة وتفتيش منازل الاسرة للعنور على الاسلحة الغير مرخصة وجر ما يوجد بالمنازل من اموال وغيرها بواسطة الشرطة

العسكرية لاشعار الاهالى فى هذه القرية وفى غيرها من القرى بـ: اهتمام الدولة ولضرب المثل لباقي العائلات الرجعية .

● أن يعزل سياسياً جميع أفراد هذه العائلة ولا ينظر فى أمر استئذنتهم من العزل قبل مضي ٥ سنوات من الآن .

● أن تكلف الحراسة على أموال هذه الاسرة بالتصرف فى الاراضى الزراعية المملوكة لهم بالبيع لصغار الفلاحين حتى تتم تصفية ممتلكاتهم بالقرية ويودع ثمنها بالحراسة العامة لحساب أفراد الاسرة على أن يتم ذلك قبل الافراج عن المعتقلين من الافراد القتلة بهذه الاسرة .

● أن يتم التحقيق فى جميع الجرائم المقيدة ضد مجهول بعد اعتقال القتلة وفرض الحراسة حيث يمكن التوصل الى الجناة بعد طمأنينة الاهالى على حياتهم .

● أن يتم نقل جميع رجال الشرطة بمركز امبابة ونقطة اوسيم ويحول محلهم رجال شرطة لم يسبق لهم العمل بالمركز والنقطة .

توصيات :

وأضاف عباس رضوان أن توصيات اللجنة هي فرض الحراسة على ٩ من أفراد الاسرة وعائلاتهم مع ابعادهم عن الريف واعتقالهم وابعاد خمسة آخرين من العائلة من الاشخاص البارزين فى السيطرة والاستغلال وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي بأوسيم .

جواب :

● محمد كوثر عبد القادر : هناك اشخاص من العائلة مطلوب ابعادهم عن مجلس القرية وهم عبده يوسف غراب ومحمود عبده غراب وعبد المؤمن غراب .

● عبد المحسن أبو النور : سنحل مجلس القرية .

● محمد كوثر عبد القادر : (شجرة) هذه العائلة تبين أن بعض افرادها يشغلون مراكز حساسة فى أجهزة الدولة ووزارة الخارجية .

● المشي عمار : اعطنا اسماءهم ..

فى الحقيقة أن التوصيات فى هذه الحالة أقل من اللازم وأرى فرض الحراسة على كل هؤلاء المذكورين (١٤ فردا) وعائلاتهم واعتقالهم وبالنسبة للأفراد الخمسة المطلوب إبعادهم ففى رأى أن يكون القرار هو وضعهم تحت الحراسة واعتقالهم .

● محمد كوثر عبد القادر : ملكيتهم الزراعية كبيرة جدا إذ تبلغ حوالى نصف زمام القرية .

● المشير عامر : لا يهم الموضوع هنا ليس موضوع ملكية انما هو موضوع المظهر الاجرامى ، ومن هنا لابد من فرض الحراسة والاعتقال

● يوسف حافظ : والفصل ..

● المشير عامر : طبعاً وفصلهم من جميع المناصب الادارية على الفور وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى وحل مجلس القرية ببلدة اوسيم وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وبالنسبة لهؤلاء الذين قررنا اعتقالهم من عائلة غراب يعتقلون فى الصحراء أى فى مكان بعيد .

● يوسف حافظ : وسنعتقلهم وسنرحلهم فوراً الى بنى سويف .

● المشير : ثم بالنسبة للموظفين منهم ؟

توجد فتاة تسمى هدى تعمل فى وزارة الخارجية وهى ابنة محمد الصابر يوسف غراب وهو غير موضوع تحت الحراسة وليس معتقلاً .. تسقل هذه الفتاة ، محمد عبد العظيم حسن غراب العمدة السابق لاوسيم له ابن فى كلية الشرطة يدعى حسن ، يفصل هذا الابن من الكلية ، وبالنسبة ليوسف محمد يوسف غراب فان ابنه يعمل موظفاً فى الإصلاح الزراعى ويدعى نظمى ، هذا الموظف يفصل أيضاً .

ثم الطلبة الموجودة فى الخارج من أولاد المعتقلين ينظر فى أمرهم السيد شعراوى جمعة وتعطى ياسيد كوثر كشفاً بهم للسيد شعراوى وصورة منه للسكرتارية ..

.. هذه هى قصة عائلة غراب .. كما بحثتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. وأصدرت فيها قراراتها .

صور كثيرة من النفوذ الاقطاعى والاجرامى كان يمارس على امتداد قرى الريف .. والضحايا آلاف الفلاحين ..

استغلال ٠٠ تحدى للقانون ٠٠ هتك للاعراض ٠٠ قتل ٠٠
وسيطرة على المناصب ٠٠ هكذا كان الاقطاع .

واستمرت الصور الدامية للاقطاع الى ما بعد قيام الثورة ٠٠ وظلت
السيطرة هي ٠٠ ولكن السؤال ٠٠ هل الاسلوب الذي كان يمارس
في اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ٠٠ هو الاسلوب السليم للتصفية
المنشودة ٠٠

ولماذا انحرفت اللجان الفرعية للجنة ٠٠ وكانت فرصة أخرى
للاستغلال ٠٠ والنفوذ ٠٠ والثراء ٠٠ والتشفي ٠٠ وطائم الابرياء ؟
ما هي الحقيقة ٠٠ ؟

هذا ما تكشفه أعمال وقرارات اللجنة في الحالات التي نظرت
والانجازات التي تمت ٠٠ والصور القادمة ٠٠

ماذا جرى
في الحواتكة؟



جلسة ١٣ يولية ١٩٦٦ عرضت حالة محفوظ ..
بالحوانكة - مركز منفوط - محافظة اسيوط .
لاذا قدمت هذه العائلة .. للبحث والمحاكمة أمام
الجنة .. وماذا جرى في قرية الحوانكة ..

هذا ما أجاب عليه عباس رضوان بوصفه مسئولاً عن حالات الوجه
القبلي من خلال تقارير سكرتارية رئيس الجمهورية للمعلومات والمخابرات
الدولة ومحافظة اسيوط :

تقول التقارير ان الصورة العامة ثابت بها - أن هناك اجراماً وبطشاً
وسيطرة وإرهاباً بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان سواء من ناحيه
إنفوذ أو التظاهر بالصلة بالمسؤولين أو تجاوز الملكية الزراعية أو
الحياسة أو الإجتار بالمخدرات .

وقد أوضحت نتيجة بحث الأجهزة المختلفة أن إبراهيم محفوظ
ينحدر من أسرة اقطاعية مستقلة يرجع نفوذها إلى تاريخها الحزبي القديم
وتولى بعض أفرادها لمناصب قيادية في العهد الماضي ، وهم المرحوم
محمد محفوظ باشا عضو مجلس الشيوخ ، والمرحوم رشوان محفوظ
باشا وزير الزراعة الأسبق ومن أقطاب حزب الاحرار الدستوريين المنحل .
هذا إلى جانب ارتباطها بصلة النسب ببعض الاسر العريضة في
الاقطاع ومنها عائلة محمد محمود باشا بساحل سليم مركز البداري وعائلة
خشب باسيوط وأبو رحاب بالعصيرات محافظة سوهاج وخليفة بالنيابة
مركز أبو تيج .

الحياسة :

أكدت التقارير أن إبراهيم محفوظ عين عمدة لبلدة الحوانكة عام
١٩٣٥ وكان لا يمتلك سوى حوالي ٣٣ فداناً وفي عام ١٩٥٢ قدم بقرار
عن ملكيته أدرج به مساحات حوالي ٣٧٣ فداناً وثبت أنه يحوز بطريق
الاجار مساحة ٦٦ فداناً يقوم بزراعتها بنفسه مخالفاً لقانون الإصلاح
كما يسيطر على آلات الري بالمنطقة بامتلاك ١٥ ماكينة ري وموتور ري
قوة ١٢ حصاناً الأمر الذي مكّنه من التحكم في مقدرات الفلاحين بالمنطقة .
ومن مظاهر الاستغلال والسيطرة التي سبجلتها تقارير الأجهزة
المختلفة ما يلي :

● وضع يده اعتمادا على نفوذ عائلته وسيطرته على مساحات شاسعة من الاراضى التابعة لوزارة الاوقاف وطرح النهر وكان يستأجرها بإيجارات تكاد تكون رمزية ثم يؤجرها بدوره الى صغار الفلاحين بأسعار مرتفعة .

● اعتاد وضع يده على ألقطع الصغيرة من الاراضى الزراعية التى تتخلل أراضيه الواسعة وذلك مقابل مبالغ ضئيلة .

الاستغلال :

● لجأ الى توطيد صلاته برؤساء المصالح المختلفة بأسبوط بالولائم والهدايا لتنفيذ رغباته وتحقيق مآربه .

● كان يقوم بفرض نفوذ في تعيين العمد والمشايع ومنشايع انخفاء ببلدة الحواتكة والقرى المجاورة لها وهى سكرة والجاولى وبنى سند والمنيرة وذلك حتى يتسنى له السيطرة عليهم لتنفيذ اغراضه ولانتقام من أعدائه والتستر على ما يرتكبه من مخالفات مالية وزراعية .

● يسيطر على الاتحاد الاشتراكي .. وعلى مجلس ادارة الجمعية التعاونية فضلا عن أنه يمتلك المبنى الذى تشغله وهناك سبعة أعضاء بالمجلس من أقاربه وأتباعه منهم رئيس الجمعية ومكترتها .

● يحيط نفسه باتباع كثيرين يلقب بعضهم بالعبيد ويتفانون في خدمته ويعاونونه في تنفيذ مآربه .. وقد قام هؤلاء بارتكاب عدة حوادث قتل لتدعيم سلطانه ..

وانتهت نتيجة فحص الاجهزة الى ما يلى :

● مخالفة ابراهيم محفوظ لقانونى اصلاح الزراعى الاول والثانى وذلك بعدم ادراج مساحات من الاراضى الزراعية المملوكة له وانتهى تزيد على الحد الاقصى المسموح بتملكه قانونا الامر الذى ترتب عليه تهريب هذه المساحات من الاستيلاء .

● مخالفته لحكم المادة ٣٧ من قانون اصلاح الزراعى الخاصة بتحديد الحد الاقصى للحيازة .

● يعتبر مثلا بارزا للاقطاع بمحافظة أسبوط نظرا لانتماته الى عائلة اقطاعية وما يتمتع به من سيطرة ونفوذ .

● يتسم سلوكه بالإرهاب ويحيط نفسه بأعوان من المجرمين والاتباع الذين يسخرهم في تنفيذ أغراضه وفي إرهاب الاهالى *

١٠ قرارات :

وأعلن عباسي رضوان أن اللجنة توصي وتطلب تنفيذ ١٠ قرارات هي :

● فرض الحراسة على ابراهيم محفوظ وعائلته وابصادهم عن الريف *

● اعتقال ابراهيم محفوظ *

● احالة الرائد محمد فتح الله رئيس نقطة شرطة الحواتكة الى المعاش *

● فصل كل من عبد الحكيم خليل وعبد الشافي عبد الرحمن وخليفة أبو العلا مشايخ بلدة الحواتكة *

● استبعاد ترشيح صباح عبد السلام شحاتة شيخا لخفر بلدة الحواتكة *

● نقل عثمان هارون مفتش زراعة منفلوط وعمر محفوظ وكيل مصر للتأمين بأسبوط وأحمد محفوظ وكيل التعاون لبيتروول خارج نطاق المحافظة *

● النظر في أمر ابنه النقيب بالقوات المسلحة محمد حسام ابراهيم محفوظ وصلاح خشبة زوج ابنته القاضى بمحكمة القوصية ومصطفى راتب زوج ابنته الذى يعمل بوزارة الخارجية بسفارة مصر بأمريكا *

● حل لجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومجلس قرية الحواتكة *

● وبعد أن انتهى عباس رضوان في سرد وقائع الحالة .. وتوصيات اللجنة الفرعية دار الحوار التالى بين أعضاء اللجنة العليا لصفية الاطلاع *

● يوسف حافظ : بالنسبة للرائد محمد فتح الله رئيس نقطة الحواتكة ارى مبدئياً إيقافه وإبعاده عن مكان العمل ثم اجراء تحقيق قبل اتخاذ قرار بإحالته الى المعاش *

● **عباس وضوان :** لقد رأينا أن إحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بستة أشهر لن يضره كثيرا ولكنه سيعطى درسا لسائر ضباط الشرطة الموجودين في الخدمة •

● **عبد المحسن أبو النور :** لقد كان هذا الضابط أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت إبراهيم محفوظ في تحقيق أغراضه وتلفيق التهم لأعدائه •

● **المشير عامر :** يعتقل ضابط النقطة ثم يصدر قرار بفصله ولا يكتفى بإحالته إلى المعاش لأنه مثل سء صانع لفنته •

● **حمدي عبيد :** جاء بتقرير الاتحاد الاشتراكي أن إبراهيم محفوظ حاول جاهدا النيل من ضابط نقطة الحواكمة عام ٦٤ الملازم أول أحمد العادل وهو الآن نقيب شرطة مزرعة طره - لأنه كان يقف في وجهه بصلافة وشعر الناس أن هذا الضابط يخالف الآخرين •

● **عبد المحسن أبو النور :** لقد بحثنا موقف هذا الضابط فعلا واتضح أنه كان يقف في رجة إبراهيم محفوظ فعمس على نقله وتم له ما أراد •

● **عباس وضوان :** اقترحنا أن يقوم هذا الضابط شخصيا بتنفيذ فرار الحراسة والاعتقال ثم يترك له الخيار فيما إذا كان يرغب في العودة إلى النقطة مرة ثانية •

● **المشير عامر :** أرى أن ينقل هذا الضابط للمباحث العامة ليكون ضمن قوتها في القاهرة •

● **حسن طلعت :** انه فعلا يستحق النقل وهو الآن المشرف على المعتقلين السياسيين •

● **سامي شرف :** ان الضباط الذين كافحوا المخدرات حصنوا على أوسمة ونياشين فمن باب أولى أن يطبق نفس المبدأ على من تصمدوا للاقطاع والإجرام •

● **المشير عامر :** تعد مذكرة لرفعها لرئيس الجمهورية توصي بمنحه وساما مع ترقيته وتنفيذ توصيات اللجنة •

● **يوسف حبيب :** أكرر الرجاء في التجاوز عن اعتقال الضابط محمد فتح الله لكبر سنه •

● **المشير عامر** : يعتقل ولو لمدة شهرين أو ثلاثة وأرجو ألا ينظر السيد يوسف حافظ إلى الموضوع نظرة تعصب .

● **يوسف حافظ** : يمكن التحفظ عليه .

● **المشير عامر** : يعتقل .

● **كمال ألتناوى** : عثمان هارون قام بتحقيق رغبتة إبراهيم محفوظ فى اتهام خفير الجمعية التعاونية بأحداث حريق بمبنى الجمعية مما أدى إلى فصله من عمله .

● **المشير عامر** : يفصل من عمله ويبعد وتسحب التوكيلات مع إبعاد كل من عمر وأحمد محفوظ ويستغنى عن خدمات التقييب محمد حسام محفوظ .

● **شعراوى جمعة** : بالنسبة لرجال القضاء وموظفى الخزرجية قد اتخذنا مبدأ بأن يملأوا أجازة لحين البت فى أمرهم أى تعطى أجازة لكل من القاضى صلاح خشبة ومصطفى راتب لحين البت فى أمرهما .

● **محمود طنطاوى** : هل يستغنى عن خدمات ابنه الضابط محمد حسام بالقوات المسلحة أم يحال للمعاش .

● **المشير عامر** : الاستغناء عن الخدمات يعنى إحالة جبرية للمعاش ويكون ذلك بقرار من السيد رئيس الجمهورية * * يعنى نفس الشيء .

● **سامى شرف** : ورد أن زوج ابنة إبراهيم محفوظ المهندس محمد عثمان يعمل بالسد العالى ومقيم بأسوان .

● **المشير** : يستدعى ويمطى أجازة لحين بحث وضعه .

● **سامى شرف** : باقى شجرة العائلة مطلوب بحثها .

● **المشير عامر** : نريد بيانات أكثر تفصيلا عنها اذ ربما يظهر بها موظفون .

● **عباس رضوان** : بحثناها جيدا .

● **المشير** : الغرض هو التأكد أولا .

امبراطور أشمون

امبراطور أو رئيس جمهورية أشمون
٠٠ فهم أبو زيد كما كان يسميه المشير
عامر ٠٠ عضو مجلس الأمة عن دائرة
أشمون •

ذلت التقادير عنه انه يحوز اطيافا
زراعية ملكا وايجارا بما يتجاوز ٣٣٧
فدانا ومديونية لبنك التسليف حوالي ١٦
الف جنيه واستغل صفته كرئيس لمجلس
قروي ناحية جريس وارتكب مخالفات
عديدة وانه منذ الاربعينات يقوم بنشاط
اجرامي واسع النطاق فتزعم عصابة
للتهديد والقتل وسرقات المواشي واتهم في
٤ جنایات حفظت لعدم كفاية الادلة واعتقل
عسكريا في مارس ١٩٤٥ لخطورته •

ولجأ فهم أبو زيد الى التزوير في دفاتر الجمعية التعاونية وجعل ملكيته فيها ٢٤ فدائماً مما أدى الى انتخابه لعضوية مجلس الامة عن الفلاحين عام ٦٤ .

كان يسير دائماً في ركب شبه رسمي مكون من ٣٠ سيّدة تتقدمه موتوسيكلات الشرطة .

أكدت تقارير اللجان أنه كان يسيطر على جميع الاجهزة في المنوفية ابتداء من المحافظ الدكتور محمد متولى ومدير الامن والسكرتير العام ورجال الشرطة والزراعة وبنك التسليف . وكانت رغبته امر مطاع . وكان يفتقد في الرشوى والمجاملات لرؤساء الاجهزة التنفيذية .

وقد اتهمت التقارير الدكتور متولى أنه مسئول عما حدث لتأييده لأبو زيد وقيامه بتنفيذ رغبته والاشادة به في الاجتماعات العامة ومناصرتة له أثناء الانتخابات مما جعل الجميع يرهبونه ويعملون على تنفيذ رغبته . وبالفعل صدرت التعليمات بمنع الدكتور متولى من السفر للسعودية حيث كان يعمل بجامعة الرياض . لبحث محاكمته .

استغلال :

واكدت التقارير أيضاً أن فهم أبو زيد استغل اشرافه على املاك زوجة أحد الوزراء الخاليين وكان يستغله في تحقيق اهدافه من خلال صلاته وقربته لاحد أعضاء مجلس الثورة ودفعه الى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الامة عن دائرة شما رغم أنه ليس من مواليد الناحية .

كيف صلت القرارات :

وداخل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٦٦ دار حوار طويل . ومناقشات عديدة . حول حالة فهم أبو زيد . من خلال التقارير المقدمة من المباحث العسكرية والمخابرات . والاتحاد الاشتراكي والحفظة والشرطة .

وهذه عينة من الحوار الذي دار :

● على صبرى : هناك موضوع لم يبحث بعد وهو خاص ببعض أعضاء مجلس الامة على أساس أنه موضوع مؤجل الى أن يتم بحث حالاتهم وقد تمت فعلاً . وفي رأيي أننا قد اتخذنا قراراً بالنسبة لأعضاء مجلس

الامة وهو أن توضع عليهم الحراسة فقط ولا يتخذ ضدهم أى اجراء بصرف النظر عن عضويتهم فى مجلس الامة •

● **عبد المحسن أبو النور :** اننا لا نريد الدخول فى صراع مع مجلس الامة فى هذا الوقت بالذات ، حيث أن دورته ستنتفض ابتداء من اليوم ويمكن بحث هذه الحالات أثناء الاجازة وفى هذه الحالة لا يحتاج الامر الى استئذان وذلك حتى لا يتمصب الاعضاء بعضهم للبعض الآخر لان كل منهم يدافع عن نفسه ولذلك فضلنا أن ينظر فى هذه الحالات أثناء الاجازة التى ستستمر أربعة أو خمسة أشهر وتتخذ فيها ما نريد من اجراءات •

● **المشير عامر :** هل يمكن نظر هذه الحالات اليوم •

● **عبد المجيد شديد :** هنك حالتان جاهزتان للعرض وهما حالة كل من السيد/ محمد عبد الله نصار والسيد/ فهمي أبو زيد •

● **حسن عبد الفتاح :** أن فرض الحراسة على أعضاء مجلس الامة لا يتعارض مع نصوص الدستور اطلاقا فاللستور يمنح المجلس فقط والحراسة اجراء أمن وحجر أو نقص فى الاهلية وليست عقوبة •

● **حمدي عبيد :** لقد تقدم فهمي أبو زيد لانتخابات مجلس الامة كفلاح عن طريق التزوير وما دام قد ثبت للجنة أن هؤلاء الموظفين الكبار قد ارتكبوا اخطاء عن عمد فيجب أن يكون الجزاء رادعا حتى ننقى الجهاز الادارى ونطهره من المفسدين •

● **يوسف حافظ :** لقد ثبت فعلا أن فهمي أبو زيد كان يتسلط على الجهاز الادارى والتنفيذى للجنة وقد فصلت اللجنة بعض الضميمة والعساكر من الخدمة وأرى أن يوقع أشد الجزاء على الذين ثبت قيامهم بالتزوير •

● **علي صبرى :** أضيف الى ذلك أن فهمي أبو زيد قد حددت اقامته ولم يعتقل على أساس أنه عضو فى مجلس الامة وأرى أنه يمكن اعتقاله فى الوقت الحاضر أثناء عطلة المجلس وعدم تمتعه بالحصانة البرلمانية وقد قمنا بإبلاغ المجلس بالموضوع بالتفصيل •

● **كمال رفعت :** الافضل أن يقوم مجلس الامة أولا بفصله •

● **المشير عامر :** أرى أن الاعتقال ليس اجراء كافيا ولكن عند ثبوت الجريمة تصدر الاحكام من المحاكم سواء بالسجن لمدد طويلة أو بالإعدام •

● **اللواء سيد جاد :** يمكن تقديم مثل هذه الحالات للمحاكم ولكن المحكمة تلتزم بالقانون الذى يقضى بتفجير الشك لصالح المتهم هذا بخلاف الدفوع الاخرى التى تقدم للمحاكم .

وفهم أبو زيد وأمثاله يعتبرون أشد عداوة للنظام القائم فى حاضره ومستقبله من أى عدو آخر وأرى أن يصدر قانون بتشكيل محكمة خاصة من رجال ثوريين متشبعين بمبادئنا الثورية حاملين لواء أهدافها لمعاقبة هؤلاء المجرمين أسوة بما تم مع عدلى الملوم أحد الاقطاعيين والمنحرفين من العمال فى كفر الدوار .

● **المشير عامر :** هذا الكلام سيبقى سرا بيننا حتى ينتهى الامر ويبحث مع كل المسئولين ومع السيد الرئيس من وجهتى النظر القانونية والسياسية ومن رأى أن يقدم فهم أبو زيد وأمثاله للمحاكمة .

● **سامى شرف :** أرجو أن تعالج هذه الحالة علاجاً خاصاً وبمنتهى القسوة .

● **شعراوى جمعة :** أنا أنظر للموضوع من الناحية السياسية فالجميع يعرفون من هو فهم أبو زيد ويعرفون أن حياته أكثر من ٢٥ فدانا فيجب أن يسأل الذين سمحوا له بالدخول فى الانتخابات عن قطاع الفلاحين .

● **المشير عامر :** عندما نمتثل هؤلاء الموظفين ويحقق معهم يمكن أن نعرف منهم الحقيقة اذ لا يمكن أن نعتد على مجرد استنتاجات بل يجب أن نستقصى الحقائق . . . وأن يمتثل هؤلاء وتتولى المباحث التحقق معهم وبحث الدوافع وراء التزوير .

القرارات :

وكانت قرارات اللجنة ما يلى :

- وضع فهم أبو زيد وعائلته تحت الحراسة .
- حل لجنة الاتحاد الاشتراكى والمجلس القروى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية بقرية جريس .
- فصل ونقل ١٩ من الموظفين وابعادهم خارج المحافظة .
- اعتقال ٢١ شخصا من عائلته وأنصاره .

● أما الحالة الثانية ٠٠ عضو مجلس الأمة محمد عبد الله نصار
(محافظة أسيوط) فقد قررت اللجنة وضعه تحت الحراسة وفصل جميع
أقربائه من الاتحاد الاشتراكي والمجالس المحلية ٠٠ ونقل الموظفين من
أقربائه الى محافظات الوجه البحري ٠

وبعد ٠٠٠

ان تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الاول عام ٥٢ والثاني عام ٦١
لم يتم بهذه الصورة من خلال الشرطة العسكرية والمباحث والمخابرات
وكافة الاجهزة كما تم عام ٦٦ ٠

لقد كانت الصورة عبارة عن معركة داخلية ٠٠ وحرب استجذمت
فيها كافة الاساليب بعيدا عن روح الطبيعة المصرية السمحة ٠

والاهم لقد كانت أعمال اللجنة العليا للاقطـاع البداية للنمو
السرطاني لمراكز القوى ٠

بِدوى..

١٢ رجلا.. و٩ بنات

فى ١٧ سبتمبر ١٩٦٦ عرضت حالة عائلة بدوى بدوى محمود ، عل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المسمى عبد الحكيم علم .

والاسرة مكونة من ١٢ رجلا و ٩ بنات
.. منهم ثلاثة فلاحين احدهم عمدة لبلدة
شرباصى والاثنتان مشايخ للبلدة ...
والباقون ثلاثة اساتذة بالجامعات بكليات
الطب والآداب والحقوق .. ومعهم بقلم
قضايا الحكومة وعضو مجلس الادارة
المنتدب لاحدى الشركات الصناعية الكبرى
.. ووكيل هيئة قناة السويس .

ويتركز نفوذ الاسرة فى قري شرباص
وعزب شرباص والراشيد والفنيمة - وكفر
السنواى وكفر العرب والرحمانية وكفر
ورزقوق والروضة .

والتهمة الموجهة للأسرة من خلال عميدها
الارض .. والاستقلال بالتشع لصغار
المرحوم بدوى بدوى محمود .. على تهريب
: ١٠

اتهم :

واتهمت التقارير ومناقشات أعضاء اللجنة كبار الاسرة من القانونيين
وأساتذة الجامعات على مساعدة ياقى أفراد الاسرة فى تهريب الارض من
خلال النفوذ .. والتحايل على القانون ..

وأشارت التحريات أن أحد افراد الاسرة من أساتذة القانون ..
كان أحد المشتركين فى وضع وصياغة قانون الاصلاح الزراعى .. وأخير
الاسرة قبل صدور القانون مما دفع بها الى البيوع الصورية لتهريب
الارض *

وأكدت التقارير أن ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا
السابق وأحد كبار مراكز القوى .. كان أحد الافراد الذين ساهموا فى
تهريب أرض أسرة بدوى .. والغريب أن ضياء الدين داود نفسه كان أحد
المصادر التى أعدت التقارير ضد العائلة بوصفه أمين المكتب التنفيذى
بمحافظة دمياط *

كما أشارت التقارير أيضاً أن أستاذ كلية الحقوق د. بن عميد الاسرة
أوعز الى أسرة المليجى بتهريب ما يزيد عن مائتى فدان من ممتلكاتهم ..
وهي أسرة إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الاسبق *

وأكدت التحريات أن عميد العائلة أغفل ذكر مساحة ٣٧ فداناً و ١٠
قرايط و ٢٠ سهماً بالاقرار المقدم منه تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ كما تصرف فى مساحة قدرها ١١٩ فداناً وسبعة قرايط
وسنة أسهم الى أشخاص لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى البند
(ب) من المادة الرابعة سواء لانهم من أقاربه حتى الدرجة الرابعة أو تابعين
له وتصرف لهم سوريا ولم يضموا إليهم على الارض مشتراهم أو لا يحترفون
الزراعة ولهم سجل تجارى بأسمائهم *

وتبين من البحث أن بدوى بدوى محمود قد تصرف حال حياته فى
معظم ممتلكاته الى أولاده الذكور ولم يؤزل بالميراث اليهم والى بناته الاناث
الى مساحات ضئيلة لا تتجاوز ٣٥ فداناً *

وعند التحفظ على أملاك وروثة بدوى بدوى محمود بناء على القرار
الصادر من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تبين أن مجموع المساحات التى
تم التحفظ عليها ١٢٥٣ فداناً وه قرايط و ٢١ سهماً وهذا يوضح أن ملكية

العائلة المذكورة قد تضاعفت خلال الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ ولم يؤثر قانون الإصلاح الزراعي على تلك الملكية .

لقد كانت ملكية بدوى حوالى ٧٠٠ فدان عند صدور قانون الإصلاح الزراعي تصرف فيها الى اولاده وانجاده وأصهاره وأصبحت هذه الملكية بعد صدور قانونى الإصلاح فى سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦١ - ١٢٥٣ فداناً مع ملاحظة أنه لم يرث عن والده سوى ١٨ قيراطاً و ١٤ سهماً .

وأكلت تحريات اللجنة على أن علاقة عائلة بدوى بالمزارعين هي علاقة سيطرة بسبب امتلاك العائلة مساحات كبيرة من الاراضى فى النواحي المقيمون بها فضلاً عن سيطرة العائلة من الناحية الادارية حيث أن طه بدوى محمود عمدة شرباص وعبد الحليم بدوى شيخ شرباص وأحمد بدوى شيخ عزب شرباص وهم أبناء بدوى محمود .

التوصيات :

وبناء على طلب المشير عامر أعلن عباس رضوان توصيات اللجنة الفرعية وهي :

● فرض الحراسة على ما آل من بدوى بدوى محمود الى اولاده المذكور سواء بالبيع أو الهبة أو الميراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وإبعادهم عن الريف .

● تاجير باقى اراضيهم الى صغار الزراع عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية .

● الاستيلاء على مساحة ١١٩ فداناً و ٧ قرايط و ٦ أسهم المتصرف فيها طبقاً للمادة الرابعة بند (ب) وتسليم كل من المتصرف اليهم الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى تلك المادة المساحة التى تعاقده على شرائها .

وهذه نماذج من آراء أعضاء اللجنة العليا حول عائلة بدوى :

● نبيل دكرووى : هذه العائلة وضعا غريب جداً فقد بدأت حياتها مع الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ وهي تملك ٦٩١ فداناً إلا أنها أدرجت فى قرايرها ٦٦٠ فداناً فقط ومنذ سنة ١٩٥٢ وحتى الآن تضاعفت ملكية هذه العائلة الى ١٢٥٣ فداناً منها ٢٣٠ فداناً مشتراه بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٦١ .

والحقيقة أن هذه العائلة أجهلت جهات البحث في التحقيق معهم
والسؤال عنها إذ يتحكم أفرادها في أهالي البلدة إلى حد كبير لدرجة أن
الإصلاح الزراعي والشرطة العسكرية لم يتمكنوا من الحصول على البيانات
إلا بعد إبعادهم عن الريف وعنيتما تولى بدوى ولم يترك سوى ٣٥ فدانا
أما باقي المساحات فقد باعها لأولاده الذكور فقط دون الإناث لدرجة أنه
عند توريث البنات عن أبيهم تم توزيعهم في الأراضي المباعة لصغار الزراع

● **المشير عامر :** ما هو الرأي ؟

● **عباس وضوان :** يفرض الحراسة على ما آل من بدوى إلى أولاده
الذكور سيكتفوا من وضع أيدينا على ٦٠٠ فدان فإذا كانت ملكية العائلة
حاليا ١٢٠٠ فدان فالغالب أن جزءا كبيرا من هذه المساحة عبارة عن شراء
مباشر بواسطة الورثة .

وهناك مبدأ اتخذه من قبل ، وهو أن يفرض الحراسة على ما آل
للورثة بالميراث من المتهرب مع تأجير باقي الأرض لصغار الفلاحين .

● **حمدي عبيد :** الأولاد قد اشتروا أرضا أخرى وبما أن تصرفاته
كانت لتثبيت ملكية أولاده في حدود القانون فالأقترح هو أن كل ما كتب
منه أو ما بيع منه لأولاده يوضع تحت الحراسة وبذلك تكون ملكية أولاده
قاصرة على ما اشتروه مباشرة سواء بمال منه أو منهم .

● **عبد العزيز المقدم :** إن هذا الشخص كان قد تهرب من قانون
الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ .

● **المشير عامر :** لقد مات ولذلك لم يوضع تحت الحراسة .

● **عبد العزيز المقدم :** لو كان حيا لوضع تحت الحراسة .

● **المشير :** هناك اقتراح يفرض الحراسة عليه وعلى عائلته ...
ولكنه مات .

● **العقيد حسن خليل :** عملية التهرب حدثت قبل أن يموت .

● **البواء محمد أحمد صادق :** هناك مبدأ وضعت اللجنة وهو أن
للتهرب من قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ يفرض الحراسة عليه
هو وعائلته .

● **حسن عبد الفتاح :** أرى أن يوضعوا جميعا تحت الحراسة

لأنهم اشتروا ١٢٠٠ فدان واقترح وفسح جميع الورثة الذكور تحت الحراسة لمت السيطرة *

● **الرائد محمد الجزوي :** اللجنة العام بن كل من يخالف قانون الاصلاح الزراعي لسنة ٥٢ تفرض الحراسة عليه هو وعائلته ٠٠ لا خلاف في ذلك سواء اكان ميتا أم حيا ، وفي هذه الحالة نجد أن ورثته مستمرون في المخالفة ولذلك أرى فرض الحراسة عليهم جميعا *

● **د محمد دكرووي :** كانت الحكمة من فرض الحراسة على ما آل للورثة هو ألا يتحملوا مسئولية خطأ مورثهم ولكن التهرب الحقيقي في هذه الحالة هم الاولاد لانهم استغلوا خبرتهم ومناصبهم القانونية وعلاقتهم بالاصلاح الزراعي وتستروا خلف والدهم للتهرب من القانون ولذلك فان وضعهم اشد من وضع غيرهم وأرى أن تفرض الحراسة عليهم مباشرة *

● **كمال العناوي :** ان الوضع السياسي يستلزم اتخاذ اجراء حاسم بالنسبة لهذه العائلة ككل خاصة وأنا لم نتكمن من الحصول على المعلومات الا بعد ابعادهم *

● **العقيد مصطفى معملی :** هناك حالة منفصلة لم تستطع اللجنة الفرعية أن تثبت التهرب الا في صفقة من مصلحة إلاملاك وهي مائة فدان اشتراها عبد الحليم بنوي بأسماء أشخاص آخرين وثبت أن ٣٥ فدانا منها باسم زوجته وابنه والباقي بأسماء آخرين منهم ضياء الدين داود أمين الاتحاد الاشتراكي في دمياط الذي قال بأنه وقع حقيقة ولكن البيع ليس له وقد أخذنا توصية من اللجنة الفرعية بالاستيلاء على الـ ٦٥ فدانا التي لم يعترف بها المشتري الحقيقي *

● **العقيد مصطفى معملی :** الواقع أن المشكلة بالنسبة لهذه العائلة هي في كثرة الابناء الذين يشغلون مراكز كبيرة هم السبب *

● **نبيل دكرووي :** ان الذين يشغلون هذه المراكز الكبيرة هم الذين يتعبوننا وخاصة القانونيين ومنهم من يقول انه اشترك في اللجنة التي وضعت قانون الاصلاح الزراعي الاول وفي هذه العائلة من يوجد بالخارج الآن ولكن هذا لا يمنع من ان ملكيتهم آلت اليهم عن طريق الهرب وهو الاب *

● **الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى :** تنفيذ توصية اللجنة وبعد

ذلك تبحث ملكية كل واحد منهم على حدة فمن الجائز أن يكون من بينهم مستغل وآخر غير مستغل وإذا كان هناك من يمتلك ٣ أو أربعة أقدنة وعنده حصد في منزل فهل يدخل هذا تحت الجريمة ؟

● **الرائد مسعد التهامي :** يتضح أن الذي ساعد على التهريب هم القانونيون من الأسرة الذين يشتغلون للمراكز الرئيسية لأن الفلاحين لا يعرفون أساليب التهريب من القانون .

● **العقيد مصطفى محمدي :** هذه المساعدة حدثت بعد تشكيل لجنة تصفية الاقطاع ولكن الفلاحين من العائلة هم أساس البلاد .

● **الرائد مسعد التهامي :** القانونيون هم الذين ساعدوهم والفلاح من الأسرة مطمئن لانه يشعر أن اخاه رئيس مجلس ادارة شركة والآخرون استاذ في الجامعة والثالث محام في قضايا الحكومة وهم يعتمدون على ذلك ولقد شعرنا بأنهم يستمدون نفوذهم من هؤلاء الاشخاص في معظم حالات البحث التي قمنا بها .

القسر :

وكان القرار فرض الحراسة على أبناء بدوى بدوى محمود المزارعين وعائلاتهم وهم طه وعبد الحليم وأحمد بدوى محمود وإبراهيم عن الريف .

وفرض الحراسة على الاراضي الزراعية المملوكة لباقي المذكور من اولاده وهذا يشمل محمد عبد المنعم بدوى ومحمود صدقي بدوى وعبد الرحمن بدوى محمود وثروت بدوى محمود وعبد الحميد بدوى محمود وعبد الجليل بدوى محمود ووهبه بدوى محمود والاراضي التي آلت بالوراثة عن المرحوم محمد حسن بدوى والإبعاد عن الريف وتبحث حالة البطالة فإذا اتضح أن أزواجهم مزارعون تترك لهم الارض أما اذا اتضح خلاف ذلك فتؤجر أراضيهم للفلاحين .

وسأل المشير عامر بعد تلاوة القرارات .. هل هناك ملاحظات أخرى

● **نبيل دكرووي :** جاء ذكر شهاب الدين داود أمين المكتب التنفيذي لدمياط في هذه الحالة بأنه اشتترى منهم أرضاً ثم باعها لهم دون أن يتسلمها .

● **عباس وهواني :** لا كان القانون لا يسمح للفرد بشراء أكثر من مائة فدان فقد لجأ عبد الحليم بدوى إلى شراء أراضي زراعية بأسماء بعض

أقاربه ومنهم ضياء الدين داود أمين للكتب التنفيذية وقد تقدم بنفسه الى الشرطة العسكرية وقال أنه سبق أن تقدم بمذكرة للسيد عبد المحسن أبو النور بأنه لم يشتري أو يدفع الثمن بل وقع فقط وأغلب المشتريين تقدموا بشكاوى وقالوا أنهم لم يشتروا أو يدفعوا ولم يروا الأرض *

● **الحقيد مصطفى محمدي** : ضياء الدين داود له بحث سيقدم فيما

بعد *

● **كمال الحناوي** : عملية الشراء تمت وهو طالب بكلية الحقوق ووالده هو الذي وقع على الاوراق وهذا الوالد فاقد الذاكرة ولا يدرك شيئا *

● **المشير عامر** : يبحث موضوع ضياء الدين داود بواسطة الاتحاد الاشتراكي والشرطة العسكرية *

● **دكتور محمد دكرووي** : الى جانب التهريب الثابت في حالة طه بدوي فقد تمكن من تملك ١٢٠ فداناً بطريقة تشبه طريقة المرابين علاوة على المظاهر الاستغلالية الاجرامية والسيطرة ولذلك اقترح اعتقاله *

● **المشير** : هل هناك اجرام في الموضوع ؟

● **الحقيد مصطفى محمدي** : لا توجد حوادث اجرام *

● **المشير** : اذن يكفي بالابعاد *

● **اللواء سيد جاد** : لقد جاء بتقرير الاتحاد الاشتراكي لمحافظة دمياط أنه ليس للأسرة ميول مضادة ولكنها تركز كل همها في جمع المال وشراء الأرض فلا داعي للاعتقال *

رئيس مجلس الدولة
ماذا حدث له..؟

اسرار مشيرة ٠٠ ووقائع تنشر لأول مرة كشفتها
مناقشات جلسة اول أكتوبر ١٩٦٦ للجنة العليا لتصفية
الانقطاع برئاسة للشاعر عبد الحكيم عامر ٠
لقد كانت الحالة المعروضة على اللجنة ٠٠ السيد
على السيد رئيس مجلس الدولة السابق ٠٠ ودأوت
مناقشات واسعة حول الاجراءات التي تتخذ ضده ٠٠
هل تفرض عليه الحراسة وحده ٠٠ أم على عائلته كلها
٠٠ وهل يبعد عن الريف أم لا ٠٠ وانقسم اعضاء
اللجنة ٠٠

قسم يريد تخفيف القرارات تقديرا للخدمات
التي قدمها رئيس مجلس الدولة للثورة ٠٠ والقسم
الآخر يطالب باجراءات عنيفة أسسوة بما اتبع في
الحالات التي عرضت على اللجنة ٠

وقد قدمت الحالة أمام اللجنة بسبب التهرب من أحكام الاستيلاء
بعدم ادراج مساحة ١٤ فدانا وكسور في الاقرار المقدم تنفيذا
للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ واستغلال مساحة من الاراضى الزراعية
قدرها ٥١٤ فدانا وادارتها تزيد على الحد المقرر قانونا بالمادة ٣٧ من
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتوقيع في دفاتر الجمعية التعاونية بأسماء
آخرين ٠ والحيازات كلها تقع في قرى الجنينة وميت حديد وبرمباله
القديمة ومنشأة عاصم بذكرنس ٠

وسجلت تقارير الاجهزة المختلفة والتي عرضت على اللجنة ان السيد
على السيد استقل صفته كرئيس مجلس الدولة بطلب وساطة أحد
المستشارين بالمجلس فسهل له تغيير عقد باسم اولاده وزوجته برمه مع
ابنة عمته ليتهرب من القانون ١٢٧ واستغل صفته السابقة وانتزعه علمه
بصدور هذا القانون لصلته بمروسيه السابقين المستشارين برئاسة
الجمهورية وقام بتعديل عقود صادرة باسمه الى اولاده وزوجته في ٣
يوليه ١٩٦١ قبل صدور القانون وهذا بالإضافة الى احواله العقود العرفية
الى زوجته وأولاده بالإضافة بعض العبارات عليها لم تكن موجودة وقت
تحريرها ٠

المناقشات :

وحول هذه الوقائع .. وعلى صحتها .. والاجراءات التي تتخذ
دأرت هذه المناقشات الهامة .

● التفسير عامر : ما هي توصيات اللجنة ؟

● عباس رضوان : ترى اللجنة فرض الحراسة على السيد على السيد باعتبار أنه خالف قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وتأجير باقى الارض التي يديرها ويستغلها الى صغار الزراع بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية .

● التفسير عامر : واضح أن اللجنة القضائية استدعته وقدم دفاعه
أهـ مها .

● نبيل دكرووى : نعم وبعد ذلك قدم التظلم .

● مسعد التهامي : ان وضع السيد على السيد كرئيس سابق لمجلس الدولة وصلته بالقانونيين أتاح له فرض العلم بمشروع القانون ١٢٧ قبل صدوره وأن يتصرف لاولاده فقدم طلباً بأسماء اولاده وزوجته الى انشهر العقارى واحتفظ لنفسه بمساحة ٢ فدان و ٨ أسهم لكي يحتفظ بأسبقية الطلب القديم .

● حسين عوض : ان اللجان الفنية في هذه الواقعة لم تر مخالفة فند اشترى بمقدين صادقين له والواقعة التي لا يوجد عليها دليل هي أن يكون قد بلغ الى علم أى شخص أيا كان أن قانوناً سوف يصدر سنة ١٩٦١ بتحديد الملكية بمائة فدان .

● عبد المحسن أبو النور : أن الموضوع مردود عليه بأدلة كثيرة والمخالفة ثابتة بشكل واضح .

● التفسير عامر : هل هناك ملاحظات .

● مسعد التهامي : أرى التحقق من مصدر الملكية منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن لان مشترواته بأسماء اولاده بلغت ٥١٤ فداناً منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن وهو كرجل موظف في الدولة لا يعقل أن يتاح له ولأولاده أن يصلوا الى هذا الحد من الثراء التي يمكنهم من شراء هذه التسهيلات .

● التفسير : ما هو الرأى النهائي .. ؟ هل توافقون على توصيات
الجنة الفرعية .

● **عبد المحسن أبو النور** : باعتباره مخالفا لقانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ تفرض الحراسة عليه شخصيا وليس على اولاده .

● **المشير** : ما هى الملكية المسجلة لاولاده ؟

● **حسين عوض** : الملكية المسجلة لاولاده ٢٦٩ فداناً وللزوجة ٤٧ فداناً .

● **المشير** : وما هى ملكيته ؟

● **نبيل دكرووى** : مائة وأربعة عشر فداناً .

● **المشير** : كم تبلغ ملكيته فى سنة ١٩٥٢ ؟

● **حسن خليل** : فى سنة ١٩٥٢ كانت ملكيته ١٣٩ فداناً .

● **مسعد التهامي** : كانت ملكيته فى سنة ١٩٥٢ حوالى ١٣٨ فداناً و ١١ قيراطاً و ٢٣ سهماً وكان اولاده فى ذلك الحين لا يملكون أى شىء . ويردد - وهذا الكلام لم يمكن اثباته ان له تصرفات بخصوص الاعتدادات التى كانت تصدر نتيجة معاملات خاصة بينه وبين الاقطاعيين فى محافظة الدقهلية فمثلا يتردد أنه تقاضى خمسة آلاف جنيه كرشوة مقابل الفتوى التى صدرت لمائلة أبو حســــــن بالاعتداد بحوالى ٤٠٠ فدان - كصفقة بالكامل - وكان قد صدر قرار بعدم الاعتداد بهذه .

● **المشير** : متى حدث هذا ؟

● **مسعد التهامي** : هذا الموضوع كان فى سنة ١٩٦١ واستمر حتى سنة ١٩٦٦ وفى أثناء البحث صدر قرار بالفاء الاعتداد الخاص بمائلة أبو الحسن وتم الاستيلاء على هذه المساحة .

● **المشير** : ولكن الملاحظ أن ملكية الارض كانت قبل سنة ١٩٦١

● **مسعد التهامي** : طوال هذه الفترة كان السيد على السيد موجودا فى مجلس الدولة وهذه الفتوى صدرت بالنسبة لقانون سنة ١٩٥٢ وليست بالنسبة لقانون سنة ١٩٦١

● **حسين عوض** : الفتوى المشار إليها خاصة بشخص يدعى عبد الرؤوف حسن وفهمى حسن وأحدهما زوج أخت الأستاذ السيد على السيد وهذه الحالة صدر قرار فيها من اللجنة التأسيسية بالاعتداد

بالتصرف لثبوت تاريخه وسواء أكان القرار صحيحاً أم خطأ فإن مجلس الإدارة قد صدق عليه وعلى أية حال سيكون هذا القرار محل إعادة نظر فيما بعد تنفيذاً لقرار هذه اللجنة بإعادة النظر في القرارات السابقة وثبوت تاريخ التصرفات السابقة .

أما من ناحية النزاهة - وأنا أتكلم هنا كمستشار بمجلس الدولة وقد عاصرت هذا الرجل فلا يمكن أن ينسب إليه شيء يمسها .

والحقيقة أننا في مجلس الدولة كنا نعرف جميعاً أن هذا الرجل كان يستأجر أراضٍ يورث ويشتري أراضٍ يورث أخرى ويحسن استثمارها كأي فلاح متمرس بالزراعة أي أنه كان له وجهان الوجه الأول أنه كان رجلاً قانونياً ممتازاً ورئيساً لمجلس الدولة والوجه الآخر هو أنه - منذ كان قاضياً جزئياً في محكمة دكرنس كان يستأجر الأراضى البور أو يشتريها ويقوم باستثمارها وبذلك كون هذه الثروة له ولولاده - هذه وبالطبع معلومات شخصية وليست من مصادر مكتوبة وإذا كانت محل شك فيمكن التحقق منها .

● **نبيل دكرورى :** بالنسبة للواقعة التى ذكرها الاخ مسعد التمامى فقد صدر قرار بالاستيلاء على الارض فى هذه الحالة سنة ٦٦ لانه كانت قد وردت لنا شكاوى فى الاعتداد الخاص بزواج أخته وقد طلبنا منهم المستندات وكانوا قد سحبوها طبعاً فرفضوا تقديمها فأصدر السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى قرارا بالاستيلاء على هذه الارض فوراً .

● **المشير :** هل تم الاستيلاء على هذه الارض ؟

● **نبيل دكرورى :** نعم تم الاستيلاء على هذه الارض ومساحتها ٧٥٠ فداناً وتخص زوج أخته .

● **المشير :** أى إن هذه الارض موضوع الفتوى المذكورة تخص زوج أخت السيد على السيد .

● **نبيل دكرورى :** لم يحصلوا على الارض بناء على فتوى وانما بناء على حكم اللجنة القضائية .

● **أحمد حمدي عبيد :** هذا الرجل مزور رغم أنه كان رئيساً لمجلس الدولة ولا أدري كيف ينافع عنه الاخ حسين عوض بهذه الصورة .

● **حسين عوض :** واجبى يحتم على أن أقرر الحقيقة .

● **المشير :** متى عين السيد على السيد رئيساً لمجلس الدولة ؟

● **حسين عوض :** عين فى سنة ٥٤ ، وفى ٦ يناير ١٩٦١ أحيل الى المعاش لبلوغه السن القانونية وقد كان وكيلًا لمجلس الدولة وقت أن كن اندكتور السنهورى رئيساً له .

● **المشير :** أى أنه عين فى منصب رئيس مجلس الدولة بعد السنهورى مباشرة .

● **حسين عوض :** نعم .

● **حسن عبد الفتاح :** عقب أحواله للمعاش عين عضواً بمجلس إدارة إحدى شركات التأمين .

● **المشير :** الحقيقة أن رجال مجلس الدولة يعرفون جيداً الظروف التى أحاطت بذلك المجلس فى سنة ١٩٥٤ عندما عين السيد على السيد رئيساً له حيث قد سبق ذلك تكتل بين السنهورى وعبد الجليل الممرى كان الفرض منه أحداث قلقة فى الدولة .

● **حسين عوض :** نعم نعلم كل هذا ونعلم أنه فى سنة ٥٥ أعيد تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ واستبعدت منه (الشلل والتكتلات) .

● **المشير :** إذن لا يمكن أن نفكر أن السيد على السيد قد حزم هذه الثورة وليس من المعقول أن نتنكر لرجل خدم فى مثل هذه الظروف وبهذا الشكل ثم أن ملكيته كانت ١٢٨ فدانا ثم ارتفعت من بعد سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ .

وعندما كان السيد على السيد رئيساً لمجلس الدولة لا يمكن القول بأنه قد ارتشى لانه عندما يرتشى رئيس مجلس الدولة فإن الناس كلها ستعلم بالتبنا كما أننى لا أعتقد أن مثله يرتشى مثلاً بما قيمته ٣٠٠ فدان فالمصلحة تحتاج الى موازنة .

● **أمين هويلى :** هذا الشخص يقوم بإدارة ٥٠٠ فدان .

● **المشير :** أن أجمالى المساحات التى يديرها سواء كنت مملوكة له أو لأولاده أو لزوجته تبلغ حوالى ٤١٤ فدانا .

● **عباس وضيوفه** : المساحة المملوكة لهم تبلغ ٩١٢ فدانا .

● **الشمس** : ملكية الاولاد تبلغ ٣٦٩ فدانا وملكيتهم الزوجة تبلغ ٤٧ فدانا وملكيتهم هو شخصيا ١١٤ فدانا على هذا يكون اجمالي الملكية ٤٣٠ فدانا وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن أن نقول أن اجمالي الملكية حسواً أربع مائة فدان فهل من المناسب أن تفرض الحراسة على السيد على السيد ونبعده عن الريف ؟

● **حسن خليل** : لا محل لابعاده عن الريف لأنه كما يتضح من التقارير ليس له نفوذ اجرامى أو نفوذ عائلى وكل ما فى الامر أن ملكيته الارض كبيرة .

● **عبد المحسن أبو النور** : لا توجد سيطرة فى هذه الحالة والموضوع يتركز فى ملكية الارض والحيازة .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : من العجب أن نجد أن هذا الشخص بعد وصوله الى هذا المركز يسمى لكى يعين رئيساً لمجلس ادارى إحدى شركات التأمين .

● **الشمس** : هو لم يسمح لشغل هذه الوظيفة بل عين فيها .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : ان هذا يدل على مقدار حبه لجميع المال فقد كان يكفيه ما لديه وأرى أنه ينبغي أن نطبق عليه ما طبقناه على غيره فى الحالات المماثلة .

● **عبد المحسن أبو النور** : أرى فرض الحراسة على الارض .

● **القلم حسن كفاي** : صحيح أن السيد على السيد كان رجلاً عظيماً وخدم الدولة ولكن الدولة خدمته أيضاً وجعلت له كياناً فما كان يصح له أن يتلاعب ويترك عمله ليقوم بمباشرة الزراعة بصفة مستمرة حتى كون محل هذه الثروة الكبيرة فمهما ارتفع مركزه ينبغي أن يعامل كالباقين .

● **حسن خليل** : ستعرض على اللجنة فيما بعد حالات يكون فيها الشخص متهرباً من قوانين الإصلاح الزراعى ومع ذلك نطلب عدم فرض الحراسة عليه نظراً لما قام به من أعمال جليلة لصالح الدولة بالإضافة الى حسن سمعته ومعاملته للناس إذ أننا نضطر فى مثل هذه الظروف الى التخفيف على المخالف وفي معظم هذه الحالات يتضح عدم سوء النية فى

القدر المهرب لذلك فاننا مستطلب في بعض التقارير المقبلة عدم فرض الحراسة على بعض المخالفين .

● **المشير :** يمكن أن نحل هذه المشكلة حلا سـليـمـا بأن نفرض الحراسة على الارض كلها بدلا من فرضها على الشخص وبهذا يكون موقفه أخف مما لو فرضت الحراسة عليه .

● **حسن خليل :** هل نفرض الحراسة على ارضه فقط أم على كل الارض .

● **المشير :** المبدأ المتبع حسب القواعد الخاصة بالتهرب من قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٦١ أن نفرض الحراسة على أرض المتهرب شخصيا أى في هذه الحالة نفرض الحراسة على الـ ١١٤ فدانا أما بالنسبة للمساحات الباقية المملوكة لاولاده وزوجته .. فما هو رأيكم ؟

● **أمين هويدي :** يؤجر هذا القدر الباقي لصغار المزارعين .

● **المشير :** لو فرضنا الحراسة على أرضه هو فقط سيتبقى الكثير من الارض فملكية الاولاد ٢١٩ فدانا ملكية الزوجة ٤٧ فدانا ألا ترون أن هذه المساحات كبيرة ؟

● **العقيد مصطفى محمدي :** ما ذنب اولاده ؟

● **العقيد حسن خليل :** كل اولاده موظفون وليس بينهم من يشتغل بالزراعة لذلك أرى أن نؤجر أرضهم بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية .

● **المشير :** اننى أريد أن أوازن بين فرض الحراسة وبين التأجير .

● **حسن خليل :** لا يوجد مبرر لفرض الحراسة على اولاده .

● **عباس وضوان :** بالنسبة لاولاده لا يتسبب اليهم سيطرة أو اجرام أو نفوذ أو أى شئ ليستدعى فرض الحراسة عليهم ، وهكذا فاننا سنعامل السيد على السيد على أساس أنه قد خالف قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٦١ وسيفرض الحراسة على أرضه هو فقط .

أما بالنسبة لاولاد فستحل مشكلة كبر الحيازة بأن نقوم بتأجير

الأرض لصحار المزارعين الذين يتعاملون مع الجمعيات التعاونية الزراعية .

● حمدي عبيد : لم يكن يوسع أولاده أن يشتروا هذه المساحات من الأرض .

● عبد المحسن أبو النور : لقد اتبعنا مبدأ واحدا بالنسبة للمخالعة قانون الإصلاح الزراعي لسنة ٦١ وهو أن نفرض الحراسة على الشخص المخالف وليس على العائلة وقد سرنا على هذا المبدأ ولا داعي لتغييره .

● مسعد التماضي : لقد اشترى السيد علي السيد هذه سنة ١٩٥٢ حتى الآن مساحة قدرها ٢٧٠ فدانا من الأراضي الزراعية ولا يوجد موظف في الدولة يمكنه شراء كل هذا القدر .

● العقيد حسن خليل : هذه أرض بور .

● مسعد التماضي : لا الأرض للشراء من الأراضي الزراعية وليست بورا .

● حسن خليل : كانت بورا وهو الفنى قام باستصلاحها .

● المشير : متوسط ملكية الواحد من أولاده ٢٨ فدانا على أساس أن مجموع ملكيتهم ٢٦٩ فدانا .

● كمال رفعت : يجب أن نتخذ اجراء بالنسبة للاربعة عشر فدانا المهرية .

● المشير : سنفرض الحراسة على مساحة الـ ١١٤ فدانا كلها .

● حسن خليل : اعتقد أن الرأي القائل بتأجير الأرض كلها إنما ينطوى على مجاملة كبيرة .

● كمال الدين التشناوي : أرى أن تفرض الحراسة على الأرض وفي هذا الكفاية قياساً على ما حدث بالنسبة لعائلة بدوي بدمياط فمن الضروري أن تفرض الحراسة على أرضه شخصياً ويعفى من فرض الحراسة على شخصه وفي هذا الاجراء الاعتبار والتقدير الكافي لماضيه مع الاخذ في الحسبان أثناء التأجير أن أحد أبنائه يعمل مهندساً زراعياً وهو يمارس نشاطه في زراعة جزء من الأرض وعلينا أن ننظر فيما إذا كان يستمر في الزراعة أو نبحث له عن عمل آخر .

● على صيرورة : هل تفرض الحراسة على الأرض أو تؤجر أو يستولى عليها .

● المشير : أن فرض الحراسة على الأرض ليس كالتأجير بل هو الاستيلاء عليها في الحقيقة ويمكن أن تقرر الاستيلاء على الأرض بدلا من فرض الحراسة .

● العقيد مصطفى محمدي : أن فرض الحراسة معناه أن يصرف له شهريا مائة جنيه .

● عبد المحسن أبو النور : إن التحفظ على الأرض ممكن ولكن الاستيلاء عليها لا يجوز قانونا إلا فيما يزيد على المائة فدان وألا أصبح له الحق في التمويش .

● المشير : نحن نقصد أن يتم الاستيلاء دون دفع أي تمويش .

● المشير : يكون قرار اللجنة بالنسبة لهذه الحالة كالآتي .

تفرض الحراسة على الأرض الزراعية المملوكة للسيدة نعلي السيد وتشطب عبارة فرض الحراسة عليه وإبعاده عن الريف وتؤجر باقي الأرض التي يمتلكها أو يستغلها . . على ألا يعلن هذا القرار في الصحف لحين صدور تعليمات بذلك وعلى السيد سامي شرف عرض هذا القرار على السيد الرئيس لأن سيادته يعلم ظروف سنة ١٩٥٤ ووضع مجلس الدولة في ذلك الوقت حتى يتبين هل تعلن القرار أم لا .

● نبيل دكرووي : هل سنقوم بتنفيذ القرار فورا .

● المشير : طبعا ينفذ فورا .

● كمال الحناوي : مفروض أن تؤجر الأرض كلها .

● المشير : تؤجر الأرض كلها وبذلك تكون قد انتهيتا من هذا الموضوع .

الباسل..
ماذا جرى لها؟



التاريخ الوطنى .. والماسخى النظيف يصلح
شغيعا ضد الاجراءات الاستثنائية التى قامت بها اللجنة
المليا لتصفية الاقطاع .. لتصفية النفوذ الاقطاعى
والاجرامى فى الريف ، وحماية الفلاحين من الاستغلال

ما حدود هذه الشفاعة .. وما على ما يتخذ من الاجراءات ..

هذا ما ستكشفه القضية التى دارت حولها المناقشات فى اجتماع
اللجنة برئاسة المشير علمر فى ٧ نوفمبر ١٩٦٦ .

كانت المناقشة تدور حول عائلة الباسل التى تتوطن بناجيتى قصر
الباسل والسبعة مركز اطسا - محافظة الفيوم .

العائلة تضم ١٥٤ فردا وكانت تمتلك ٢٧٠٠ فدان يملكها ٤٨ فردا
وقد خضع ١٥ فردا منهم لقوانين الاصلاح الزراعى وفرضت الحراسة
على احدهم وهو عبد الحميد محمد مقلدى الباسل ضمن ال ٨٨ فردا
الذين فرضت عليهم الحراسة فى مايو ١٩٦٦ .

الاستغلال :

وكانت التقارير المقدمة للجنة تصفية الاقطاع تنهم أسرة الباسل
بالاستغلال من خلال المظاهر التالية :

● ممارسة الزراعة بالمشاركة مع الفلاحين دون تحديد عقود
ايجارية .

● محاسبة الفلاحين حسابا غير عادل .

● تشغيل العمال الزراعيين بأجور زهيدة .

هذا علاوة على اتهام بعض أفراد الأسرة بتهريب الارض حتى لا
تطبق عليها قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت فى عامى ٥٢ و ١٩٦١

واكدت التقارير التى قدمت أن عائلة الباسل تميزت فى عهدهما
بإقديم بنشاط حزبى ذو طابع وطنى فى الحياة السياسية التى كانت
سائدة قبل الثورة إلا أنها من ناحية أخرى كانت تستغل مركزها الحزبى

لفرض نفوذها الأقطاعي على أقدار الفلاحين الذين غمّلوا في أراضيها وكان أفرادها ينظرون إليهم نظرة التعالي باعتبارهم من القرب مترفعين عن فالحى الأرض وفي نطاق هذه النظرة كانت معاملاتهم في الماضي تنسم بالتسلط والتكبر على العاملين في ممتلكاتهم الشاسعة .

التحكم :

وأضافت التقارير أنه إزاء الأوضاع المتطورة التي صاحبت قيام الثورة وصدور القوانين الثورية والاشتراكية التي خضع لها أغلب رؤوس العائلة بدأت قوتهم تضعف تدريجياً مما أدى إلى تخفيف حدة معاملاتهم للفلاحين إلا أن هذا لم يغير من جوهر الحقيقة فتبعية الفلاحين للأراضي الشاسعة التي ما زالوا يملكونها تعد امتداداً للوضع السابق من حيث التحكم في مصائر قطاع كبير من البشر وساعدهم على ذلك احتكارهم لبعض الوظائف الإدارية فضلاً عن ركائزهم في لجان التنظيم السياسي .

هذا عن جانب الاستقلال •• وتهريب الأرض •• مما روتته تقارير المخابرات والمباحث العسكرية والشرطة •• وغيرها • فماداً عن التاريخ انوطنى لهذه الأسرة • ؟

عائلة الباسل من أصل عربي وتنسب إلى قبيلة الرواح من أعراب الصحراء الغربية نزحت من الصحراء إلى الأرض الخضراء بمحافظة الفيوم، ومحافظة المنيا واستوطنت قرية قصر الباسل بأطسا •

تاريخ سياسي :

ولعائلة الباسل تاريخ سياسي رواء المؤرخون للحركة الوطنية المصرية القديمة فكان الرعيل الأول من هذه العائلة رحيم الباسل ومحمود الباسل من الذين وقفوا للخدوي السابق سميد باشا لارتعائه في أحضان الانجليز وكان مصير الأول الإعدام بينما نفى الثاني عقب اعتقاله إلى قلن بكفر الشيخ للعمل في السخرة متفاتيض العائلة المالكة •

وبزوال حكم الخديوي سميد عاد المرحوم محمود الباسل إلى الفيوم موطنه الأصلي وأقام فيها إلى أن توفي وحمل من بعده رسالة العمل الوطني المرحوم حمد محمود الباسل فاحترف السياسة وانضم لحزب الوفد حتى أصبح وكيلاً له حتى فصله الحزب سنة ٣٦ فاعتزل السياسة ولم ينتم إلى أية أحزاب أخرى وتعرض للنفي مع الزعيم سعد زغلول إلى جزيرة مالطة وحكم عليه بالإعدام ثم عمل الحكم إلى سجنه سبع سنوات وتفرجه

خمسـة آلاف جنيـه وكنـ عضـوا بمـجلـس النـواب فـي جـمـيـع المـهـود عـد؛
عـهـد صـدقـي هـذا عـلاوـة عـلـي أنـه كـان عـضـوا بـالـهـيـئـة الـوفـديـة الـتي تـكوـنـت
لـمـقارـضـة الـانـجـليـز عـلـي الجـلاء واعـتـقـسـل أكـثـر مـن مـرة فـي المـهـود البـيـئـة
لـنـشـاطـة السـيـاسـي ٠٠ وحتـول الإـشـتـراك مـع عـلـي شـمـس والغـرابـلي وعـلـوي
الـجـزار ومـراد الشـريـعي لـتـكوـين حـزب يـحـمـل اسـم الحـزب الـوفـدي السـعـدي
الا أن مـسـاعـيـهـم لـم تـكـلـل بـالنـجـاح ٠

وكان عـبـد السـتـار مـحمـود البـاسـل أخـوه غـير الشـقيـق مـن أقطـاب
حـزب الـوفـد وسـبق اعـتـقـله سـنـة ٢٣ بـسـبـب مـبادئـه السـيـاسـيـة وكنـ عـضـوا
فـي الحـيـاة النـيـابـيـة ما عـدا عـهـد صـدقـي كـما كنـ مـحمـد حـمـد البـاسـل مـن
أعـضـاء حـزب الـوفـد مـنذ سـنـة ١٩٣٠ وبعـد وفاة والـده سـنـة ١٩٤٠ أصـبـح
عـضـوا فـي مـجلـس النـواب حـتـى عـام ١٩٤٣ حـيـث فـصـل مـن حـزب الـوفـد
لـمـدم اقـترـاعـه عـلـي مؤاخـذـة مـكـرم عـيـيـد لـاصـداره الكـتاب الاسـود ثم انـضـم
لـحـزب الكـتـلة ومثـله عـضـوا فـي مـجلـس النـواب سـنـة ١٩٤٥ ٠

وكان مـن أعـضـاء حـزب الكـتـلة أـيـضـا المـرحـوم عـبـد القـادر مـحمـد مـقـادـي
البـاسـل الـذي انـضـم إلـيـه عـقب وفاة حـمـد البـاسـل ومثـله فـي عـضـويـة مـجلـس
النـواب سـنـة ١٩٥٠ ٠ ثم تـوفـى سـنـة ١٩٥٣ ٠

وفـي عـهـد الثـورـة انـتـخـب صـادق مـحمـد مـقـادـي البـاسـل عـضـوا بمـجلـس
الإـمـة سـنـة ٥٦ وعـضـوا فـي المـجلـس الـذي تـشـكـل عـقب الوحـدة مـع سـوريـا
سـنـة ١٩٥٨ ٠

هـذا هـو التـاريـخ الـوطـنـي والسـيـاسـي والحـزبـي لاسـرة البـاسـل ٠

ولـم تـسـدـد التـقـاريـر والمـلـفـات صـورا صـارخـة أو شـاذة لـلـاسـتـغـفـال أو
وقـائـع مـجـددة تـدـيـن هـذه الإـسـرة ٠٠ ؟

الـثـابـثـة :

والسـؤـال ٠٠ ماذا كان وژن وقـيـمـة هـذا التـاريـخ الـوطـنـي لاسـرة ٠٠
عـنـدما كـانـت تـناقـشـ جـالـتـها أـمـم المـلـجـئـة ٠٠ ؟

ما هـي أـراء أعـضـاء اللـجـئـة ٠٠ كـيـف كان يـسـكـرون ٠٠ وما هـي
مـنـطـلـقاتـهـم ٠٠ وكـيـف صـدـرت القـرارـات ٠٠ ؟
هـذا ما تـكـشـفـه وقـائـع جـلـسـة ٧ يـوفـمـبر ١٩٦٦ ٠٠ والـتي دارت فـيـها
لـلـنـاقـشـة والمـحـاكـمـة لـعـائـلة البـاسـل ٠٠

بدأت المناقشة بأن عرض عباس رضوان توصيات اللجنة الفرعية
والتي قررت ما يلي :

● فرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة لكل من صادق
محمد الباسل ومحمود محمد الباسل وابعادهم عن الريف .

● فرض الحراسة على الاراضى الزراعية التى آلت بالميراث لكل
من عيه القادر محمد الباسل وصالح محمد الباسل وهواف الباسل
وابعادهم عن الريف .

● تأجير الاراضى الزراعية المملوكة لباقي أفراد عائلة الباسل
الذين خضعوا لاي من قانونى الاصلاح الزراعى الى صغار المزارعين وذلك
بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

المساحة :

وسال المشير عامر ما مساحة الاراضى موضوع المخالفة ؟

● ويرد عبد المحسن أبو النور أن صادق الباسل مخالف فى ١٣
فداناً بالنسبة للقانون الاول وستة أفدنة بالنسبة للقانون الثانى أى أنه
لم يقدم اقراراً أصلاً وكان عنده ١٣ فداناً زيادة عن المائتى فدان وأغفل
ذكر مساحة حوالى ٦ أفدنة بإقراره يقصد تهريبها سنة ١٩٦٦ .

● ويرد المشير عامر : أذن المخالفة تتمثل فى ١٩ فداناً من مجموع
المساحة التى تمتلكها الاسرة وتقدر بـ ٢٧٠٠ فدان .

● ويتدخل مصطفى السعودى أمين الاتحاد الاشتراكى بالفيوم فى
ذلك الوقت ويقول :

لكى يكون ضميرى مستريحاً أود أن أقرر أن هذه العائلة كان لها
كيانها وكانت لها وطنيتها فالمرحوم حمد الباسل نفى مع سعد زغلول
فى سبيل مصلحة البلاد كما عدم (رحيم الباسل) أحد أفراد العائلة
وأرجو أن يكون تاريخ هذه العائلة الوطنى شفيحاً لهؤلاء الورثة والواقع
أن الاستغلال كله يأتى من صغار أفراد العائلة .

الحراسة على الاراضى :

ويرد عبد المحسن أبو النور بأن اللجنة اتخفت ماقى وتاريخ هذه
العائلة فى الاعتبار ولذلك كان المفروض فرض الحراسة على صادق

ومحمود مقدي الباسل وعائلاتهم باعتبارهم مخالفين للقانون ولكننا لم
نقترح فرض الحراسة الا على الارض الزراعية فقط ولقد خضع ١٥ فرداً
منهم لقوانين الاصلاح الزراعي ورأينا أن نؤجر أراضيهم لصغار الزراع
تقديراً لماضيهم الوطني .

استغلال الفلاحين :

ولكن على صبري يؤكد أن أحداً من أفراد الاسرة لا يقيم بليبدة
وهم يؤجرون أراضيهم بطريقة المزارعة وفيها استغلال للفلاحين اذ
يقتضاها يحصل اتفلاح المستأجر على سدس المحصول فقط .

ويتدخل المشير عامر ويقول : قبل أن تدخل في التفاصيل نود ان
نحدد ما اذا كان تاريخ عائلة الباسل وكفاحها يعتبر شقيقاً لأفرادها أم
لا ؟ لان النظرة سوف تختلف على ضوء ما تقرره فعائلة الباسل
كافحت الانجليز والسراي في وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على
هذه المقاومة .

ويرد أبو النور بأنهم في الفترة الاخيرة خالفوا قوانين الاصلاح
وفرض الحراسة على الارض لا العائلة استثناء واضح .

ويقول المشير مرة أخرى أن المساحة المهربة لا تتعدى ١٩ فداناً من
مجموع الملكية البالغ حوالي ٢٧٠٠ فدان وهي نسبة بسيطة .

الولاء :

ويضيف الدكتور محمد ذكروري معلومات جديدة بأنه كانت هناك
مساحة قدرها ٨١ فداناً تلقى أفراد العائلة فيما بينهم على ترك ريعها لمن
يقيم بالبوابة ولم يخطرأ بها لاعتقادهم انها لا تدخل في ملكية أحدهم .

ويتساءل حسن عليش : هل سيكون القرار على ضوء ماضيهم
السياسي ؟ .

ويقول عباس رشوان : لقد كانوا ضد الوفد في الفترة التي انحرف
فيها الوفد .

ويسأل المشير : متضامناً مع حسن عليش : هل هم موالون ؟

ويرد مصطفى السعدوي : انهم موالون ومتجاوبون وائ قـرار

سيصدر في صالحهم سيكون له أثر حسن في نفوس القوميين جميعا ؟

ويعلم محمود عبد السلام : أن هذه العملية لا تحتل انصاف
الحلول بالنسبة للمخالفين ولقد شفع للمخالفين ماضي العائلة في الحية
الوطنية حيث اكتفينا بالتوصية بفرض الحراس على الارض لا الاشخاص
وحقيقة أنه من ناحية الاقطاع والنفوذ ليست هناك شكوى صريحة ولكن
ليست هناك نوايا حسنة لان الارض بما تزال مؤجرة بدون عقود اجبار .
وما زال نظام التفاتيش قائما عندهم *

ويرد المشير بأن هذا النظام نجده حتى لدى مالك المشرة أفدنة
جيو موجود لدى تكل الملاك ومثلهم في ذلك من يمتلك شقة أو عمادة
فكل منهم يستغل المستأجر ويحصل منه على .. خلو وجل ..

ضرورة الجزاء :

ويرد عبد المحسن أبو النور أن التهريب لا يصح ان يمر دون أن
توقع على مرتكبيه الجزاء وكل مهرب لا بد أن يلقي جزاءه *

اما سامي شرف فقال : لا شك أنه وقد وقعت مخالفات للقانون فهل
تترك الشخص المخالف مستشفين في ذلك بأن جده أو جد جده خدم
البلاد اننا اذا فتحنا هذا الباب سنجد أن هناك ٢٠ أو ٣٠ حالة من التي
سبق نظرها ينطبق عليها هذا المبدأ *

ابنة ستالين :

ويحسم المشير الموقف فيقول : ينبغي ان نحسم كلام الاتحاد
الاشتراكي في الاعتبار فان هذه العائلة موالية ولها تاريخ وطني بصرف
النظر عن أنهم مانوا *

ان ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما في موسكو والثاني في الريف
للسوفييتي مع أنها لا تقوم بأي عمل في الوقت الذي لا يعطى للوزير
سوي بيت واحد أقصده أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوي الماضي
الوطني *

ان التاريخ الوطني له قيمة .. وتكن من واجبتنا ان نعمل على
استئصال النفوذ وهذا موضوع لا يجب إهماله ..

ويصيف المشير أنه لا يرغب في أن يكون هناك نكتل قدره ٢٧٠٠

فدان في يد أسرة واحدة في اليوم فهذا وضع ليس مرغوباً فيه بالنسبة للمستقبل ولذلك نستبعد هذا الضرر ونؤجر الأرض الزراعية وبذلك نرفع السيطرة عن الفلاحين .

أما بالنسبة لصاديق محمد الباسل ومحمود محمد الباسل فإنه يجب استدعؤهما ونطلب منهما التنازل عن نصف الارضى الزراعية التي يملكانها أو نصفهما تحت الحراسة . . كذلك يتساوآن عن نصف الملكيات التي آلت اليهما بالوراثة .

ويستطرد المشير قائلا : علينا أن ندخل في الحسبان أننا لو وضعنا أحدا من العائلة تحت الحراسة وكانت ملكيته ١٠٠ فدان فسوف نحصل على مئة جنيه شهريا . . فهل أيجار المائة فدان تدر عليه ألف جنيه في العام . . ان متوسط الضريبة في اليوم جنيهان أو على ذلك تكون الحراسة أفضل بالنسبة له ولذلك نكتفي بتأجير الأرض الزراعية ويتم الاستيلاء على الزيادة .

هذا بالإضافة الى أن كل اللجان والجمعيات تحل ويعاد تشكيلها مرة أخرى بالتعيين وعلينا أن نضع في الاعتبار ألا تكون لهذه الاسرة أغلبية في المناصب الادارية والسياسية في المنطقة .

وتبرز مشكلة أحد أفراد العائلة وهو أبو بكر الباسل من خريجي كلية الزراعة وكان مهندسا بالاصلاح الزراعي ثم انتقل ليعمل بالزراعة ويقوم بزراعة أكثر من ٧٠ فدانا .

ويرد المشير بتطبيق نفس المبدأ عليه وتأجير الأرض وبحث إعادة عمله .

وانتهت المناقشات بتأجير كل الأرض الزراعية المملوكة لأسرة الباسل التي خضعت للقوانين الاشتراكية ويدخل فيهم صاديق المقادى الباسل ومحمود الباسل وورثة عبد القادر وهواف وصالح الباسل .

ويترك للمحفظ بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي التصرف في الحيازات الصغيرة .

الشافعي..



جلسة ٧ نوفمبر ١٩٦٦ كانت الحالة رقم ٥ أمام
اللجنة خاصة بإسرة الشافعي التي نقطن في قرية
سيلا الشرقية ١٠٠ حوى قرى مركز مطاي بالمتيا
وتعتبر عائلة الشافعي أكبر العائلات ٠٠ اد تمثل
نصف عدد سكان القرية الذى يبلغ ٢٣٠٠ نسمة
بالاضافة الى العائلات التى تمت لها بصلة القربى
وكانت جملة حيازة العائلة ملكا وإيجارا من الفير
٥٤٢ هـ دانا و ١٥ هـراط و ١٤ سهما ٠

الوقائع :

لماذا قدمت هذه الاسرة للبحث أمام لجنة الاقطاع ٠٠ ماذا فعلت
وما هى الوقائع المنسوبة لها ؟

الاجابة كما أعلنها عباس رضوان من خلال التقارير المقدمة للجنة
تتركز فيما يلى :

اشتهرت العائلة فى المنطقة بالقسوة والارهاب والاستغلال مما
جعل الاهالى يخشون بطشهم لاوامرهم ولا يجروا أحد على مخالفتهم ومما
هو معروف عنهم أنهم منتهكون أعراض زوجات الفلاحين وبناتهم كما
عرف عن بعض أفراد العائلة أنهم يقومون بسرقة الماشية ورودها لأصحابها
بالحلالات ويقومون بهذه السرقات أحيانا يقصد التنكيل بالاهالى اذا
خالقوا اوامرهم أو وقفوا ضد رغباتهم وبصورة عامة كانت العائلة تمثل
سلوكا إجراميا فى المنطقة ٠

وتفرض العائلة ورؤسها على جميع اهالى البلدة اظهار مظاهر
السيادة لهم مثل الوقوف عندهم ورودهم وتقييل أيادهم وتنفيذ عقوبة
الضرب بالسياط لمن لا يستطيع هذه التعليمات ويحتفظ أفراد العائلة
بكرابيج يستعملونها فى ضرب الاهالى بمعاونة خفراتهم الخصوصيين ٠
وكان يعمل طرف العائلة ٥٠ شخصا من الاشخاص السمر كمبيد
للخسمة بالمنازل ٠

وأضاف عباس رضوان أن عددا كبيرا من اهالى البلدة أقر أنهم سبق
جلدهم بمعرفة أفراد العائلة لاقبل سبب يعتبر هجنا لاوامر عائلة

الشافعي وربطوا في بعض الاشجار الموجودة أمام منازل العائلة وتركوا لفترة طويلة من الوقت مع ضربهم .

وقد ذكر الخفير النظامي عبد المجيد على أنه كان يكلف من قبل مصطفى الشافعي باستدعاء المدينين وأنه كان يماون في تنفيذ عقوبة الضرب بالنسبة لمجموعة كبيرة من الاعالي .

وكان السؤال المطروح أمام اللجنة ٠٠ ما هي مظاهر السيطرة والاستغلال لهذه الأسرة ؟

وكان الجواب الذي سجلته التقارير ما يلي :

● يستغل أفراد العائلة ملكيتهم لأغلب مساحات اراضي البلدة فيتبعون نظاما خاصا في تأجير اراضيهم بأن لا يسمح للمزارع بالبقاء في الارض أكثر من سنة وبدون عقود ايجار ويتم التأجير عن كل محصول مستقل عن الآخر مع سداد ايجارات مرتفعة وعلى سبيل المثال ايجار الفدان لزراعة الاذرة ١٥ جنيها ولزراعة البرسيم ٤٥ جنيها اما القطن فيتسلم المستأجر التقاوى والسماذ من المالك وبعد نضج المحصول يجني ويسلم كله للمالك ليتولى تسليمه للجمعية الزراعية واستلام ثمنه ، ثم يدفع للمزارع ٥ جنيهات عن الفدان كذلك كانت اجرة العامل الزراعي عندهم تتراوح بين ثمانية قروش ارتفعت الى ١٢ قرشا عند وصول لجنة نصفية الاقطاع الى القرية .

● تتبع العائلة نظاما خاصا في صرف مستحقات المزارعين اذ يصرف نصف أجورهم نقدا والنصف الآخر يحول الى ثلاثة محلات بقالة بالقرية يملكها مصطفى الشافعي ليحصل منها المزارع على حاجياته بأثمان مرتفعة .

● يقوم أفراد العائلة بالمشاركة على المشية بصورة حائرة كما يجبرون صغار المزارعين والمستأجرين طرفهم على التوقيع على كمبيالات على بياض كنوع من السيطرة وطردهم من الارض اذا لزم الامر .

● تستسبب العائلة أحيانا في قطع موارء الرزق بالنسبة للمزارعين بواسطة وسائل الضغط التي يمارسونها عليهم ثم يستغلون حاجة هؤلاء الى المال لأرغامهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الاثمان .

● تمتلك العائلة قطعة أرض تستغلها كهبوق للبلدة ويفرضون

ماتاة على المترددین علیه تصل أحيانا إلى ٤٠ قرشا أو ٥٠ قرشا مما أدى إلى قلة المتردد على السوق وعماقة حركة البيع والشراء .

وبعد أن سرد عباس رضوان عشرات الحقائق عن أزمة الشافعي .. وجرائم هتك الأعراس وقصصها الدامية .. وصور الاستغلال الرهيبة دار هذا الحوار بين أعضاء اللجنة :

● **الشير عامر :** الاجرام واضح في هذه الحالة وكذلك الاستغلال .
ولا اعتقد أن هناك خلافا على ذلك .

● **وشدي دكروى :** (أمين الاتحاد الاشتراكي بالمتريا في ذلك الوقت) .

بالنسبة لمصطفى الشافعي المعروفة باسمه الحالة فإنه أمين الاتحاد الاشتراكي بمطاي وعضو مجلس المحافظة .. وهو شخص مجنى عليه في هذه العائلة فهو يبلغ السادسة والثلاثين من عمره إما المجرمون الحقيقيون فهم كبار رجال العائلة وهم الذين يسيطرون على العائلة والصغار لا يستطيعون وقف هذا النشاط الإجرامي إذ أنهم لا يمكنون إزاهم سوى النصيحة واني أعتبر أن مصطفى الشافعي مجنى عليه وان كنا في اللجنة الفرعية قد اتخذنا توصية بإبعاده عن الريف .

● **عبد المحسن أبو النور :** الكلام الذي يقوله الاخ رشدي دكروى من أن مصطفى الشافعي لم يشترك في الاجرام سبق أن ذكره في اللجنة الفرعية ولم نأخذ به فالواضح أنه يستتر على عائلته وبدلا من أن يمنع الاجرام فإنه يأتي بالناس ويمنهم من الشكوى ويهددهم حتى يحول دون تبليغهم للسلطات عن جرائم أقاربه .

● **اللواء حسن طلعت :** لقد قام مرة بهتك عرض إحدى الفتيات .

● **عبد المحسن أبو النور :** ان العائلة كلها درجت على هتك أعراس الاهالي والاخ الذي حقق هذه العملية يعرف هذا تماما وقد ذكر لنا ما حدث .

● **سامي حلال :** الواقع أن الصورة رهيبة وقد جاءت البلدة كلها حتى صورة مظاهرة ولم يستنكف الاهالي من الاقصاء بأن أفراد العائلة قد

حتكوا أعراض زوجاتهم وقد عرف عن مصطفى الشافعي أن كان يتولى بيط الاحالي وضريهم بالكرياج بنفسه .

● **المشير عامر :** توصيات اللجنة الفرعية هي فرض الحراسة على مصطفى وأحمد وممدوح وسمير محمود الشافعي وإبعادهم عن الريف .
ويعتقلوا أيضا لانهم جميعا متضامنون في العملية .

● **سامي هلال :** ممدوح الشافعي عسكري مجند .

● **المشير :** يمكن أن يظل كما هو ويشطب من الاعتقال .

● **عبد المحسن أبو النور :** في هذه الحالة يستطيع أن ينزل تـلـبـلـدة في الاجازة .

● **العقيد حسن خليل :** يمكن أن يفصل من الخدمة ويعتقل .

● **المشير :** يمكنكم أن تأتوا به لاستجوابه فقد يعطيكم بعض للمعلومات .

● **العقيد حسن خليل :** بالنسبة للمسكري هل يرفت من الخدمة العسكرية ؟

● **المشير :** يرفت ويعتقل في السجن الحربي الى أن ينتهي بحث موضوعه ويفصل الموجودون من العائلة بالمناصب الادارية بالقرية وتحل لجنة الاتحاد الاشتراكي كالمادة وكذلك تحل الجمعية التعاونية الزراعية ويفصل جميع الخفراء وتنشأ نقطة شرطة بالقرية .

● **سامي هلال :** هناك ثلاثة اخوة من أتباعه هم محمد وحسن وكساب شبكة .

● **عبد المحسن أبو النور :** لقد رأينا في اللجنة انه لا داعي لاعتقالهم طالما أن الاشخاص البازرين في العائلة سيقتلون .

● **المشير :** ماذا كان يعمل هؤلاء الثلاثة ؟

● **سامي هلال :** انهم من أتباعهم وكانوا يكتفونهم بارتكاب الجرائم .

● **المشير :** اذن يعتقل هؤلاء الثلاثة وتبلغ السكرتارية باسمائهم .

صالح

السيطرة .. والنفوذ

عائلة صالح المقيمة ببني صالح بمركز النسيم كانت من الحالات التي دارت حولها مناقشات طويلة في جلسة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ .. بناء على التقرير المقدم من المخابرات العامة بأنها من العائلات ذات السيطرة والنفوذ والتلاعب بمصالح صغار الفلاحين .

وهذه صورة طبق الاصل للتقرير الذي قدم للجنة والمناقشات التي دارت .. والقرارات التي صدرت .

● عباس وضوان : عائلة صالح .. الجهات الواردة منها
المخابرات العامة - محافظة الفيوم تقيم عائلة صالح ببلدة بني صالح
مركز الفيوم - وهي من العائلات ذات العنصرية والمعروفة بالسطوة
والنفوذ .

ويمتلك أفراد العائلة أطيافا زراعية تبلغ مساحاتها ألف فدان
تقريبا موزعة على عدة قرى - وتمكنت بذلك من فرض سيطرتها على صغار
الفلاحين والتحكم في مصدر رزقهم وتوارث منصب العمودية والسيطرة
على الجهاز الإداري في بني صالح والقرى والعزب التي تحيط بها .

● الشيخ : هل تمت هذه العائلة بصلة القرابة الى عائلة مizar :

● على فوزى يونس : نعم فزوجة مizar من هذه العائلة . وقد
فرضت الحراسة على أحد أفرادها أما وريثة أمين والى مizar فقد وضعوا
تحت الحراسة أما الباقون فحالتهم تحت البحث .

● مصطفى توفيق السعودى : ان أحمد والى وأبو زيد أبناء خاله
ومتزوجان من شقيقتين هما أبنات عبد العزيز عبد الله الجمال الذى طبق
على أبنائه جميعا قانون الإصلاح الزراعى .

● الشيخ : أكملوا لنا بحث عائلة مizar .

● عباس وضوان : هذا الى جانب ماضى العائلة الحزبى حيث
كانت تستمد قوتها وسطوتها من خلال النفوذ الحزبى وفيما يلى بحث
للكية بعض أفراد العائلة والمخالفات المنسوبة الى كل منهم .

أولا : عبد الظاهر على على صالح : كان عضوا بمجلس النواب
ويعمل الآن بالزراعة - لم يتقدم باقراض عن ملكيته طبقا لاحكام القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رغم خضوعه لاحكامه لتجاوز ملكيته مائتى فدانا .

- تقدم باقراض عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ أدرج به المساحات الآتية .

س ط ف

- - احتفظ بها
٦٠٢٣ ٦٢ تركها للاستيلاء
٢٣ ٦ الجملة ١٦٢

- تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك عند صدور القانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ للمساكن الآتية :

س	ط	ف
٢٣	٦	٥١
١٥	٢	١٥٥
١٤	٩	٢١٦

- بسؤاله قرر أنه آل اليه بالميراث عن والده ٧٢ فداناً تقريباً - كما أنه اشترى مساحة :

س	ط	ف
-	١٢	٦

- بالرجوع الى الشهادة الصادرة من مأمورية الشهر المقارن بالفيوم تبين أنه تصرف في مساحات مجنوعها :

س	ط	ف
٢	٩	١٩

- مما تقدم تكون ملكيته وقت العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على الوجه الآتى :

س	ط	ف
١٤	٩	٢١٦
-	١٢	٦
١٤	٢١	٢٤٢

٣ ٩ ١٩ التصرفات الصادرة منه قبل سنة ١٩٦١
١١ ١٢ ٢٠٣ الجملة بزيادة قدرها ١٢ ٥ ٤١ فدان عن الفدر
الوارد بأقراره *

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ لعدم تقديم
إقرار عن ملكيته التي تجاوزت مائتي فدان بقصد تهريب مساحة

س ط ف
١٤ ٩ ١٦ من الاستيلاء
- خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة

س ط ف

١٢ ٥ ٤١ فدان في الاقرار بقصد تهريبها من الاستيلاء
ثانيا : عبد الفتى محمد على صالح : مزارع و يقيم ببناحية بنى
صالح

- لم يخضع لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز
ملكيتة مائتى فدان .

- لم يتقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ رغم خضوعه لاحكامه .

- تبين من بحث ملكيته انه كان يمتلك وقت العمل بالقانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س ط ف

١٩ ٢٣ ٤٤ بالميراث عن والده وقيمة ما يستحقه في وقف جده
٣ ١٩ ١٢٢ واردة في المكلفات باسمه
٢٢ ١٨ ١٦٧ الجملة

النتيجة : خالف احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لعدم تقديم
اقرار عن ملكيته بقصد تهريب مساحة ٦٧/١٨/٢٢ فداناً من الاستيلاء .
ثالثا : محمد محمد على صالح : مزارع و يقيم ببلدة بنى صالح .
- لم يتقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ .

- تقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ أدرج به مساحة ١٠٧/٣/٣ أفدنة .

- تبين أنه تصرف بالبيع في مساحة ٥٠ فداناً الى ابنه عبد الله
محمد محمد على صالح بعقد مسجل برقم ١٧٦٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥١
وقد أقر في العقد بأنه يمتلك مساحة ٢٥٠ فداناً أوضح تفصيلها وبسؤاله
عن السبب في عدم تقديم اقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ باعتباره مالكاً لمساحة تزيد على مائتى فدان أجاب بأنه أقر
بذلك على خلاف الحقيقة حتى يتمكن من تسجيل عقد البيع ولو لم يقر
بذلك لتأخر تسجيل العقد .

- ببحث ملكيته تبين أنه كان يمتلك عنه العمل بالقانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س ط ف

١٩ ٢٣ ٤٤ بالمراث عن والده وقيمة ما يستحقه في وقف جده .

— ١١ ٨٦ واردة في مكلفات باسمه

١٩ ١٠ ١٣١

١٥ ٢٣ ٣ جملة التصرفات الصادرة منه قبل ١٩٦١

٤ — ١١ ١٢٧ الجملة

النتيجة : أنه خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن

أغفل ذكر مساحة ١ ٨ ٢٠ فداناً في أقراره بقصد تهريبها من

الاستيلاء .

رابعا : أنور محمود علي صالح : مزارع وقيم ببيلة بني صالح

— لم يخضع لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز

ملكيته مائتي فدان .

— تقدم بأقرار عن ملكيته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة

١٩٦١ أدرج به المساحات الآتية :

س ط ف

— ١٠٠ احتفظ بها

— ١٣ ٢٩ تركها للاستيلاء

— ١٣ ١٢٩ الجملة

— تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك وقت العمل بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س ط ف

١٨ ١٣ ٤٨ بالمراث عن والده وقيمة ما يستحقه في وقف جده

١٢ ٢٠ ٨٨ واردة في مكلفات باسمه

٦ ١٠ ١٣٧ الجملة وبزيادة قدرها ٦ ٢١ ٧ فداناً عن المساحات

الواردة بأقرار .

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل

ذكر مساحة ٦ ٢١ ٧ فداناً في أقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء .

خامسا : السيد أحمد علي صالح : لم يخضع لأحكام القانون رقم

١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز ملكيته مائتي فدان .

- تقدم بإقرار عن ملكيته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أدرج به المساحة الآتية :

س ط ف
- - ١٠٠ احتفظ بها منها - ١٠ ١٦ فداناً بمحافظة
بنى سويف والباقي وقدره - ١٤ ٨٣ فداناً بمساحة
نواح بمحافظة الفيوم *
١٠ ٧ ٥٣ تركها للاستيلاء منها - ٩ ١٠ أفدنة بمحافظة بنى سويف
والباقي وقدره ١ ٢١ ٥٢ فداناً بمحافظة الفيوم
وأدعى التصرف فى هذه المساحة قبل العمل بالقانون *
١٠ ٧ ١٥٣ الجملة

- بالرجوع الى الجمعية التعاونية الزراعية بناحية سنهور القبلية
مركز سنورس تبين أنه يقوم بتأجير مساحة قدرها - ١٥ ٣٢ فداناً
بحوض شيهات منصور الى الفلاحين وصدر بها ١٤ عقد ايجار من الجمعية
للمذكورة طبقاً للقانون فى حين أنه أدرج باحتفاظه فى الاقرار مساحة ١١
فداناً فقط فى حوض شيهات منصور بالناحية المشار اليها - وعلى ذلك
يكون الفرق مقداره - ١٥ ١١ فداناً فى ملكيته بالفراء بمقدار عرلى
واغفل ذكره بالاقرار *

- بسؤاله قرر أنه يضع يده فعلا على تلك الزيادة ويقوم بتأجيرها
مدعياً أنه تبادل عنها مع باقى ورثة أبيه فى مقابل تسليمهم قدراً مماثلاً
من نصيبه فى حوض للمارس الكبير وهذا الاتفاق غير مكتوب *

- مما تقدم تبين أن المساحة التى يقوم بتأجيرها فى حوض شيهات،
منصور وقدرها - ٥ ٣٢ فداناً فى ملكيته ووضع يده ، بعضها بالميراث
وقدره ١١ فداناً أدرجها بإقراره والباقي - ١٥ ١١ فداناً مشتركة من
الورثة بعقد عرفى ولم يقدم دليلاً على ما يدعيه من أنها فى وضع يده
بطريق البذل وقد اغفل ذكرها بالاقرار *

- تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك وقت صدور القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ للمساحات الآتية :

س ط ف
- ٨ ٣٣ بالشراء من والده بمقدار مسجل بمحافظة الفيوم
- ٥٠ بالميراث عن والده بمقدار مسجل بمحافظة الفيوم

- ١٩ - ٢٨ واردة في مكلفات باسمه بمحافظة الفيوم
 - - ٢٦ مشتراه بمقدود عرفية وأثر بها بمحافظة الفيوم
 ١ ٢٠ ١٦ مشتراه بمقدود عرفي واردة في اقراره بمحافظة بني سويف
 - ١١ ١٥ مشتراه بمقدود عرفي ويقوم بتأجيرها - وادعى أنها في
 وضع يده بطريق البذل
 ٤ ٢٠ ١٦٥ للجملة بزيادة قدرها ١٨ ١٢ ١٢ فدانا عن
 المساحات الواردة في الاقرار .

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل
 ذكر مساحة ١٨ ١٢ ١٢ فدانا في اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء .

مظاهر الاستغلال والنفوذ للعائلة :

أولا : أقطاع زراعي : يتمثل في تملك أفراد هذه الاسرة لما يقرب
 من ألفي فدان موزعة على قرى بنى صالح والسيليين وفيدمين وسنهور
 ومنشأة دكم وكفر عبود وسنرو والقيح فضل والحديدية الجديدة
 والمنيرة وزاوية الكر داسة والاعلام ودار البرماد ومنشأة عبد الله وهدارة
 والمقطوع وأبيحج وقلمشاء ومنشأة بفداد والتوفيقية - الامر الذي مكن لها
 من السيطرة على مقدرات قطاع كبير من الفلاحين .

ثانيا : أقطاع وظيفي : ويتمثل في الآتي :

(أ) منصب العمدة متوارث بين أفراد العائلة .

(ب) لجنة المشيرين من أعضائها أتباع للعائلة .

(ج) ستة من أفراد الاسرة أعضاء في لجنة الاتحاد الاشتراكي

المصري .

(د) تسيطر على الجمعية التعاونية الزراعية عن طريق زجل

العائلة محمد علي شاهين .

(هـ) عضو مجلس الامة عن مركز الفيوم قالها أحد أفراد العائلة

مصطفى عبد الباقي عبد المجيد صالح .

ثالثا : سلوك اجرامي : يرتكب أفراد العائلة جرائم التدبير
 والتخريض على القتل وهتك العرض والتصدى على الفلاحين واتلاف
 المزروعات وتهريب الاموال والمواشي وفيما على تفصيل لادلة هذا السلوك

الاجرامى للعائلة كما وردة فى ملحق خاص كلمته للخابرات العامة
كامثلة على الاجرام والسيطرة والتفوذ والاستغلال الذى يمارسه افراد
هذه العائلة .

امثلة على السيطرة والتفوذ والاستغلال :

١ - حوادث وقضايا اتهم فيها افراد من العائلة .

(ا) تقدم عبد السلام عبد الجواد ابو النور من بلدة بنى صالح
بشكاوى ضد عبد الظاهر على صالح لاستغلاله وقيدت تحت رقم ١٤٨
لساوى السيليين عام ١٩٦٥ و ٢٩٩ ادارى نقطة السيليين عام ١٩٦٤ كما
تقدم عبد الهادى ضده بشكاوى بخصوص استغلاله الطريق الزراعى
قيدت برقم ٣٠٢ ادارى نقطة السيليين .

(ب) اتهم العمدة السابق فؤاد على صالح فى قضية شروع فى القتل
رقم ٣٦٨٢ جنائيات مركز الفيوم عام ١٩٦٥ بالاشتراك مع قريبه المدعو
احمد مصطفى محمد صالح وكان دوره التحريض وعدم ابلاغ السلطات
فور ابلاغه من المجنى عليه بالحادث والمدعو ابراهيم سالم خليفه

(ج) اتهم احمد مصطفى محمد على صالح وشهرته احمد الصوفى
صالح فى القضية رقم ٢٥٢٦ مركز الفيوم عام ١٩٦٥ جنائيات رقم ٤٤٦
كل يضرب ابراهيم سالم خليفة بالفأس فى رأسه مما ادى الى اصابته
بترتية لامتناع المجنى عليه عن انتخاب فؤاد احمد على صالح لمنصب
العمدة وقد حكم للمجنى عليه بتعويض قدره ٧٠٠ فدان بواسطة معاون
المباحث لم يحصل عليه حتى الآن .

(د) اطلق احمد مصطفى محمد على صالح اعية نارية على ابراهيم
سالم خليفة (التجار بالقرية) فى ١٦/١٠/٦٥ بمد حادث ضربه واصابته
بترتية بحوالى شهرين وقد قبض على العمدة السابق فؤاد على صالح الذى
خرج بضمان وظيفته كما أفرج عن احمد مصطفى صالح بكفالة ٢٠ جنيه
والقضية مقيدة برقم ٣٦٨٢ عام ١٩٦٥ جنائيات مركز الفيوم .

(هـ) تحريض المدعو عبد المجيد عبد الباقي صالح الشهير (بثروت)
على قتل موسى حسين الفار احد مواطنى بلدة بنى صالح واتهم فى هذه
القضية حوالى زراعة العائلة وحكم عليه بالسجن ستة شهور والمذكور
شقيق عضو مجلس الامة الحالي .

(و) اتهم أيوب على صالح في قتل عبد الوهاب المذكور من أهالي
بنى صالح وحكم ببراءته لعدم توافر الأدلة .

(ز) سبق اتهام محبوب عبد الباقى عثمان صالح شيخ البلد
المفصول فى ١٥/٦/١٩٦٦ فى قتل أحمد عبد الكريم إبراهيم لكنه برى .

(ح) اتهم عبد الله حسين على صالح فى الشروع فى قتل فتحي
السيد حجاج بسبب الخلاف حول الرى ولكنه أصيب فى ذراعه وتدخلت
العايلة لدى لبوليس والنيابة للتفتية على معالم الجريمة .

(ط) اتهم أنور محمود على صالح بأتلاف زراعة الفول الخاصة
بالمدعو توفيق جاويش من أهالي بنى صالح وقيمت جناية رقم ٢٤٣ مركز
الفيوم لسنة ١٩٦٠ أتلاف مزروعات ليلا مع حمل السلاح .

(ى) قدم فؤاد على صالح بالشهادة الزور ضد عبد الفتاح عبد العزيز
دياب فى نزاع حول طاحونة يشارك فيها الآخر وذلك فى نقطة شرطة
الاسيليين وقد حررت له محضر فى القضايا رقم ٧٤٠ لعام ١٩٦٥ و ١٤٧
لعام ١٩٦٦ .

(ك) اتهم صالح حسين على صالح فى الجناية رقم ١٣٤/٧٢٠ كلى
الفيوم عام ١٩٤٧ بسرقة بندقية بالاكراه وحفظت لعدم كفاية الأدلة .

(ل) اتهم عبد الفتاح حسين على صالح فى الجناية رقم ١٣٤/٧٢٠
كلى الفيوم عام ١٩٤٧ بسرقة بندقية بالاكراه - وحفظت لعدم كفاية
الأدلة - والقضية رقم ١٠٥ جنح ١٩٤٧ بسرقة بطيخ وحكم ببراءته
والقضية رقم ٣٠٢ جنح ١٩٤٩ بسرقة مواشى وحفظت لعدم كفاية
الأدلة .

(م) اتهم عبد الله حسين على صالح بالشروع فى قتل السيد
حجاج عمدا فى الجناية رقم ٥٦٣ كلى الفيوم سنة ١٩٥٩ وحكم عليه بسنة
مع الشغل بجلسة ١٣/١١/١٩٦٠ .

(ن) اتهم محمد على شاهين صهر عبد الفتى صالح ومن أتباعه فى
التقصية رقم ٦١٩ جنح ١٩٣٩ مركز الفيوم وحكم عليه بالحبس مع
الشغل لمدة ٤ أشهر والنقذ وقضية التبيد رقم ١٧٩٧ جنح ١٩٦٤ مركز
الفيوم وحكم عليه بالحبس لمدة شهر .

٢ - مظاهر استغلال :

(أ) تقدم محبة فضل عيد جبر: بشكوى تتضمن أن المدعو صالح حسين على صالح قام بالاستيلاء على قمح المذكور في الجرن .

(ب) تقدم بعض الفلاحين المستأجرين أرضاً من المدعو أيوب على صالح بشكوى تتضمن عدم تحريره عقود إيجار لهم ومن هؤلاء ربيع عبد العليم وعبد العاطي عبد الفتاح وأحمد عبد المجيد بدران .

(ج) حدوث تلاعب في الجمعية الزراعية لمصلحة صالح حسين على صالح ضد عبد القوى محمد رضوان .

(د) جمع المدعو محمد على شاهين رجل العائلة ونسبها تبرعات وصلت لحوالي ٣٠٠ جنيه في عام ١٩٦٥ من أجل مشروع وهمي من أمالي بني صالح وقد احتفظ بها لنفسه .

(هـ) قلمت شكوى ضد أفراد العائلة طوبق معظمها على الطبيعة وثبت صحتها بعد الاستماع لأقوال شهود . من هذه الشكوى - على سبيل المثال وليس الحصر - الآتي بعد ، علماً بأن تفاصيلها موضحة في مرفقاته بالمراجع الخاصة بمائلة صالح .

١ - شكوى من ورثة محمد رضوان ضد صالح حسين على صالح (حجز وطرد من الأرض) .

٢ - شكوى من محمد محبة عبد الرحمن حسنين ضد عبد الظاهر على صالح (اغتصاب أرض) .

٣ - شكوى من مزار مكاي ضد عبد الظاهر على صالح (الاستيلاء على محاصيل الأرض) .

٤ - شكوى من نيش طوسون عوض ضد عبد الظاهر على صالح (اغتصاب أرض)^{١٥} .

٥ - شكوى من مرسى عيد العال قنديل ضد صالح محمد على صالح (اغتصاب محصول الأرض) .

٦ - شكوى من عبد التواب على محمد عبدة العزيز ضد أنور محمود على صالح (اغتصاب أرض ملكه والتصرف فيها بالبيع) .

٧ - شكوى من صوفى محمد محمد مسعد ووالده محمد محمد مسعد ضد عبد الظاهر على صالح ردم مجرى ماء كان يروى منه مجازل ويمد الردم أصبحا يلفغان ثمن الرى)

٨ - شكوى ضد عبد الظاهر على صالح لعدم تحريره عقود ايجار والاجاف فى المحاصيل ومن الشساكين محمد عرفة ابراهيم عوس - عويس عبد العال وجمعه حسن نصار ومحمد قطب ومحمد وخميس رحيم عسماوى ومحمد عبد الفتاح اسماعيل والسيد على محبوب وعبد التواب جابر زيدان *

٩ - شكوى ضد صالح حسين على صالح لعدم تحرير عقود ايجار ومن الشساكين صلاح مناع الطريفى ومحمد ابراهيم وصالح محمد صالح وربيع جوده ومضان *

١٠ - استيلاء صالح على صالح على ١/٢ فدان خاصة بالمخدع مجاور عبد الغنى مجاور ووالدته *

١١ - طرد أنور على صالح بالمخدع عبد القوى سنهاى عند مطالبتة الاخير بتحرير عقد ايجار له وهذا عبارة عن ملخص للتقارير الواردة فيما يتعلق بالاستغلال والنفوذ *

● على فوزى يونس : لهذه العائلة نفوذ شديد على المنطقة كلها ومن المصلحة ابعاد افرادها والقضاء على نفوذهم خصوصا وأن مجموع المساحات التى يمتلكونها تبلغ حوالى ٢١٣٤ فداناً موزعة بين حوالى ٣٩ فرداً *

● المشير : هذا يعنى أن متوسط ملكية الفرد الواحد ٦٠ فداناً *

● مصطفى توفيق السعودى : أود أن أقول أن أفراد عائلة ميزار يعتبرون ملائكة بالنسبة لأفراد عائلة صالح فهذه العائلة الأخيرة من أخطر ما يمكن فعل الرغم من أن متوسط الملكية ٦٠ فداناً إلا أن متوسط دخل الفرد مرتفع جداً لأن الاراضى التى يمتلكونها حداثق كلها والنفوذ منبأ بدر ربما يقدر بحوالى ٥٠٠ جنيه سنوياً أو أكثر وهذه العائلة فى الواقع منحرفة أخلاقياً وتباشر نفوذاً إجرامياً * ويحضرنى فى هذا المجال واقعة أود أن أذكرها عن هذه العائلة وهى تتلخص فى أن شخصاً منهنه كان يضع يده على أراضى شخص آخر ورثها عن والدته فلما أحس بنشاط لجنة تصفية الاقطاع أراد أن يعيد اليه أرضه وذلك حتى لا يتم

الاستيلاء عليها بقرار من اللجنة كما أنه استولى على ١٧ ألف جنيه نقلها
من أحد الأشخاص بطريق السرقة بخلاف مصاغ قيمته حوالي ١٣ ألف
جنيه وألف رأس من الماشية .

فهؤلاء الافراد يستغلون الاهالي ويمنعهم على ذلك للدعو محمد علي
شاهين لانه تربي وسطهم ولكي اكون صادقاً وامينا أقول أن السيد
مصطفى عبد الباقي عبد المجيد صالح عضو مجلس الامة هو الانسان
الوحيد في هذه العائلة الخلق بالتقدير لان معاملته للآخرين طبيعية
وطيبة ولو أنه شخص متحل خلقياً .

● المشر : ما هي توصية اللجنة في هذه الحالة .

● عباس وضوان : توصي اللجنة الفرعية بما يلي :

- فرض الحراسة على عبد الظاهر عليّ على صالح وعائلته وإبعادهم
عن الريف .

- فرض الحراسة على كل من : عبد الفتى محمد علي صالح
محمد محمد علي صالح - أنور محمود علي صالح . . وإبعادهم عن الريف

- إبعاد السيد أحمد عليّ صالح عن الريف وتأجير الاراضي الزراعية

له الى صغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية المختصة .

- اعتقال كل من .

١ - فؤاد علي صالح

٢ - أحمد مصطفى محمد علي صالح

- حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي ببنى صالح .

- حل مجلس ادارة الجمعية الزراعية ببنى صالح .

● عبد المحسن أبو النور : اقترح وضع السيد أحمد علي صالح

تحت الحراسة لتهريبه من قانون الاصلاح الزراعي .

● عباس وضوان : اذن المقترح بالنسبة لهؤلاء في البند الثاني من

التوصيات هو فرض الحراسة على كل من عبد الفتى محمد علي صالح
محمد محمد علي صالح وأنور محمود علي صالح والسيد أحمد علي صالح
وابعادهم عن الريف .

● **المشير :** هل خالف السيد أحمد على صالح قانون الإصلاح الزراعى ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** نعم خالف القانون. فى مساحة ١٢ فدانا كما يتضح من المذكرة الملحقة .

● **المشير :** ورد بالقرار اسمان هما محمد على شاهين رئيس الجمعية التعاونية وأيوب على صالح .

● **مصطفى توفيق السعودى :** الأخير موظف بأحدى شركات البترول بالقاهرة .

● **المشير :** اقترحت اللجنة الفرعية فرض الحراسة على انور محمود على صالح فهل ترون أنه من الضرورى فرض الحراسة عليه ؟

● **مصطفى توفيق السعودى :** نعم .

● **عبد المحسن أبو النور :** نعم - لانه خالف أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة ٦ ٢١ ٧ أفدنة فى اقراره بقصد نهريها من الاستيلاء والمائلة كلها منحلة خلقيا .

● **المشير :** اذن تفرض الحراسة على كل من : عبد الظاهر على على صالح وعبد الغنى محمد على صالح ومحمد محمد على صالح وانور محمود على صالح .

● **عباس رضوان :** يضاف الى هؤلاء السيد أحمد على صالح .

● **المشير :** هل من الضرورى ابعاد هؤلاء جميعا .

● **مصطفى توفيق السعودى :** نعم

● **المشير :** هل هؤلاء بيوت فى القاهرة .

● **مصطفى توفيق السعودى :** نعم لهم بيوت وقصور .

● **شعراوى جمعة :** مادامت لديهم امكانيات فلن يترتب على ابعادهم أية أعباء .

● **عبد المحسن أبو النور :** هؤلاء جميعاً يشكلون أربع عائلات .

● **عباس رضوان :** اذن يكون الابعاد بالنسبة للخمسة مع عائلاتهم

● **المشير :** يبعد هؤلاء ويعتقل فؤاد على صالح وأحمد مصطفى محمد على صالح اذ أنه من الضرورى عدم إبقاء أحد منهم هناك .

● **مصطفى توفيق السعودي :** لابد من إبعادهم جميعاً أما القول بأن البعض منهم قد أبعد قبل ذلك عن الريف فالواقع أن غالبية المقترح خرض الحراسة عليهم يقيمون بالقاهرة أصلاً .

● **المشير :** وما موقف محمد علي شاهين ؟

● **مصطفى توفيق السعودي :** كان هذا الشخص وكيل محام وكان دخله بسيطاً جداً ثم صاهر هذه العائلة وبدأ يباشر الاستغلال بمساعدتهم إلى أن وصل إلى رئاسة الجمعية التعاونية المشتركة على مستوى المركز وبدأ سيطرته. وكون لنفسه ٤٠ فلاناً من أجود الاراضى واستمر في الاستغلال مع هذه العائلة بشكل خطير .

● **المشير :** هل هذه المعلومات آكيدة ؟

● **مصطفى توفيق السعودي :** نعم وقد طلبنا إبعاده أيضاً .

● **المشير :** هذا الشخص قد أثرى ثراه غير مشروع فيوضع تحت الحراسة أعتقد أن إبعاده غير مهم .

● **مصطفى سعودي :** نعم .

● **علي فوزي يونس :** كنا قد طلبنا إبعاده لئلا يندبر المحافظة .

● **المشير :** أن إبعاده لا قيمة له ما دام نفوذه يعتمد على نفوذ هذه العائلة .

● **مصطفى السعودي :** في الواقع لو أبعدت هذه العائلة فلن يكون لها أي أثر .

● **المشير :** اذن يوضع محمد علي شاهين تحت الحراسة هو وعائلته .

● **محمود عبد السلام :** هناك شخص مكمل لهذه المجموعة ويدعى صالح حسين علي صالح وهو معروف بمشاعيته وهو صهر لهذه العائلة كما أنه معروف بالاجرام وتلفيق الشكاوى ويطرد الفلاحين باستمرار ويفتصب الارض .

● **المشير :** ما هي التوصية بالنسبة له ؟

● **محمود عبد السلام :** تأجيل ترقفه .

- **المشير :** هل لديه أرض ؟
- **محمود عبد السلام :** نعم .
- **عبد المحسن أبو النور :** صالح حسين علي صالح ورد اسمه في قضية واحدة خاصة بسرقة بندقية .
- **محمد العروسي :** ملكيته حسب البيان ١٦ ١١ ٧١ ويضع يده على ٢٢ ١٥ ١١٥ فدانا لأنه يدير زراعة ابنه وأخوته .
- **عباس وضوان :** الواضح من البيانات التي قدمها السيد المحافظ الآن أنه يمتلك ٧٤ فدانا .
- **علي فوزي يونس :** أنه يمتلك فعلا حسب الحصر الأخير ٧٤ فدانا .
- **مصطفى السعودي :** أرى الاكتفاء بتأجير أرضه حيث أنه لا خطورة له .
- **المشير :** إذن تأجير أرض صالح حسين علي صالح هو وعائلته . . هل هناك شيء آخر ؟
- **محمود عبد السلام :** أرى تأجير الملكيات الكبيرة المملوكة لبقية أفراد العائلة ولا داعي لتأجير الملكيات الصغيرة .
- **المشير :** بيان ملكيات أفراد هذه العائلة هي :
 - السيد أحمد علي صالح - وقد انتهى إلى قرار بشأنه .
 - أنور محمود علي صالح - وقد انتهى إلى قرار بشأنه كذلك .
 - عطوة محمد علي صالح - ٨٥ فدانا .
 - صالح حسين علي صالح - ٧٤ فدانا وقد قررنا تأجير أرضه وعائلته
 - عبد الفتاح حسين علي صالح - ٦٢ فدانا
 - محمد عبد المجيد عثمان صالح - ٣٦٨ فدانا .
- **محمد عبد السلام :** إن هذا الشخص الأخير مريض وعنده ذبحة صدرية (وصيحت حالته)
- **المشير :** تفحص حالته من ناحية التهريب من القانون وليس من ناحية الملكية ، وتأجير أرضه .

● محمود عبد السلام : قد يتضح من البحث أنه مهرب للارض
فهل يكتفى بهذا القرار ؟

- المشير : لو اتضح ذلك سنفرض عليه الحراسة .
- عبد المحسن ابو التور : سيتضح الامر ونحن نقوم بتأجير
- مصطفى السعدوي : أود أن أشير الى انه أصيب بالذهبة
عندما شعر أن البحث يدور حول حالته .

● المشير : تؤجر ارض محمد عبد المجيد عثمان صالح وعائلته .
الارض *

● عباس وضوان : مع استمرار بحث الحالة *

● المشير : نعم . . وبالنسبة لـ محمد محمد علي صالح وعبد الغني
محمد علي صالح وعبد الظاهر علي علي صالح فقد قررنا فرض الحراسة
عليهم وما هو المطلوب بالنسبة لـ أحمد مصطفى محمد علي صالح ؟

● محمود عبد السلام : مطلوب اعتقاله *

● المشير : بقي أمامنا عطوة محمود علي صالح وملكيته ٨٥ فدانا
وعبد امتاح حسين علي صالح ٦٢ فدانا تؤجر أرضهما وعائلتهما وبهذا
تكون الملكيات الكبيرة كلها قد غطيت *

● الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى : اعتقال فؤاد علي صالح
غير كاف لأنه بعد فترة سيعود الى البلد ونحن لا نريد أن يعود اليها لأنه
كان عمدة وقد اشتهر بالاجرام *

● المشير : أنه سوف لا يخرج من المعتقل الا بقرار من هذه
اللجنة *

● الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى : هل تؤجر أرضه ؟

● المشير : نعم *

● الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى : أن القرار يجب أن يتضمن
لاشارة الى ذلك *

● المشير : ممك الحق في ذلك يضاف الى القرار مع تأجير أرضه
هل لديه ملكية ؟

● الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى : لديه أكثر من عشرين فدانا

● عباس ورفوان : لآباد أحمد علي صالح لديه ٦٥ فدانا وأحمد مصطفى محمد علي صالح لديه ٩٦ فدانا *

● المشير : هل تضمهم تحت الحراسة ؟

● علي فوزي يونس : ان فؤاد علي صالح كان عمدة وفصل وشخصيته ضعيفة ولذلك كانت العائلة تستغله في تنفيذ مآربها واحكام نفوذها على الفلاحين وهو طالب في الجامعة *

● المشير : هل ترى فرض الحراسة عليه ؟

● علي فوزي يونس : يكفي تأجير أرضه ؟

● المشير : تؤجر أرضه هو وعائلته وتحل لجنة الاتحاد الاشتراكي وكذلك الجمعية الزراعية *

● اللواء محمد أحمد صادق : هذه الارض كلها حدائق فهل تؤجر ؟

● المشير : اننا نصدر القرار بتأجير الارض ولكن التعليمات تقضي بالا تؤجر أرض الحدائق وكذلك المساحات الكبيرة الموجودة في منطقة واحدة ولكن على الاصلاح الزراعي أن يتولى ادارتها والتأجير يكون للقطاع الصغيرة الموجودة في مناطق مختلفة .. اننا نسير على ذلك اليس كذلك يا سيد عبد المحسن ؟

● عبد المحسن أبو التور : نعم نحن نسير على هذه القواعد *

● المشير : هل هناك ملاحظات أخرى ؟

● علي فوزي يونس : هناك اثنان من مشايخ البلاد من العائلة بناحية أبو صالح هما حسني محمد أبو حسين ومعرض مربي زايط ، كما يوجد خفيران هما محمد عبد الله شاهين وأيوب عبد المال خلف *

● المشير : يرفت هؤلاء *

● محمود عبد السلام : وجد ناظر مدرسة بزاوية الكرداسة الابتدائية مطلوب نقله الى مكان بعيد عن الفيوم ويدعى عبد الباري عبد الحامد عبد القادر *

● **المشير :** ينقل ناظر المفوضة *

● **شمس بغوان :** أود أن أشير إلى أن هناك عائلتين في محافظة واحدة هما عائلة طنطاوى وعائلة صالح. والعائلة الأولى متهمه بالتعامل مع الانجليز ومع ذلك فاننا عملنا عائلة أبو صبح معاملة أفسى من عائلة طنطاوى حيث اعتقلنا عددا من أفرادها بينما لم يعقل أحد من عائلة طنطاوى *

● **المشير :** لم نعتقل أحدا من عائلة طنطاوى لأنه لا يوجد نشاط إجرامى لها ومع ذلك فإن الكشف الخاص بملكية عائلة صالح يتضمن ٢٩ شخصا والذين شملتهم الحراسة أو تأجير أرضهم عددهم عشرة فقط ، فى حين أننا اتخذنا إجراء ضد جميع أفراد عائلة طنطاوى أما الاعتقال فهو لا يسرى إلا على المجرمين فقط *

● **شمس بغوان :** فى حالة عائلة صالح يوجد اثنا عشر مطلوب اعتقالهم وفى حالة عائلة طنطاوى لا يوجد أحد مع أن الاستفلال فى عائلة طنطاوى أشده

● **المشير :** لأنه لا يوجد إجرام فى عائلة طنطاوى وليست هناك قضايا نابتة فهل هناك أحد يستحق الاعتقال فى عائلة طنطاوى طبقا للمبدأ الذى نراعيه ؟ والألفى إلى أساس اعتقالهم ؟

● **شمس بغوان :** إننى أقصد أنه لا داعى للاعتقال حتى نكون العائلتان متساويتين من ناحية المعاملة *

● **عبد المحسن أبو النور :** إن أفراد عائلة صالح متهمون فى جرائم قتل وخطف *

● **المشير :** هل ترون ضرورة الاعتقال لبعض أفراد فى هذه العائلة ؟

● **علي فوزى يونس :** الابتعاد عن الريف يكفى لازالة اثرهم من المنطقة *

● **مصطفى توفيق السعودى :** إننى أختلف مع السيد المحافظ بالنسبة لفؤاد فأنى أرى ضرورة اعتقاله وهو يرى أنه طالب فى الجامعة وضميف الشخصية ولذلك تدفعه العائلة الى هذه الاعمال وأنا فى الواقع لا يعننى سوى الاجرام سواء كان مدفوعا اليه أولا ؟ فإن الآلة المستخرة بحسب أن تلقى جزاها *

● **عبد الحسـن أبو النور** : انه شخص متعلم فهو طالب قـى الجامعة .

● **مصطفى توفيق السعودى** : ان هذا ادعى لتشديده العقوبة عليه لانه متعلم ولم يعمل بعمله .

● **المشير** : اذا اعتقلناه فلن يتمكن من اكمال تعليمه ومعنى ذلك اننا حكمنا عليه بالاجرام والضياع طوال حياته وهذه نقطة يجب ان تكون محل اعتبار .

● **على فوزى يونس** : لقد بنيت رايى على أساس انه طالب وفى حستهل حياته .

● **مصطفى توفيق السعودى** : الواقع انه يستحق الاعتقال ولكن اذا رأت اللجنة ان تراف به لعله يسلك سلوكا مستقيما فان هذه وجهة نظر اخرى .

● **المشير** : أحمد مصطفى محمد على صالح المطلوب اعتقاله هل هو فلاح .

● **مصطفى توفيق السعودى** : نعم .

● **المشير** : الاول وهو فؤاد أحمد على صالح الطالب بالجمعة يعطى فرصة لاكمال دراسته والثانى هو محمد مصطفى على صالح يبعد وتحدد اقربته .

● **عباس وضوان** : اذن سيبعد الاثنان وتؤجر أرضهما .

● **المشير** : لا داعى للاعتقال ويكتفى بإبعادهما وتأجير أرضهما وبالنسبة للقصور المملوكة للعائلة بعد الاستيلاء عليها فوراً ويتم التصرف فيها طبقا للسياسة التى ترسم بالاشتراك بين الاتحاد الاشتراكى وبين المحافظة ويتم ذلك أيضا بالنسبة لعائلة طنطاوى .

● **نبيل دكرورى** : هل ستفرض الحراسة على عبد الفتى محمد على صالح والسيد أحمد على صالح ؟

● **عباس وضوان** : نعم .

● **المشير** : ننص على تأجير الارض حتى لا تتحمل الحراسة عبء

الصرف على العائلة • اذن القرار بالنسبة لهما فرضي الحراسة عليهما
وتأجير ارضهما هما وعائلتهما •

● سلمي شرف : الدورة التي اتخذناها بالنسبة لعائلة صالح
تحتج علينا أن ننظر في وضع عضو مجلس الامة وهو من أفراد العائلة
ويدعى مصطفى عبد الباقي عبد المجيد عثمان صالح •

● المشير : ليس هناك شيء ضده ويمكن أن ننظر في أمره في
الانتخابات القادمة هل يوجد في تقرير المخاطر شيء ضده ؟

● محمود عبد السلام : لا يوجد ما يسيء اليه سوى الناحية
الخلقية •

● شعراوي جبهة : يمكن تقديم النصح اليه •

● المشير : قد لا تجدى النصيحة ولكن بالنسبة لوقفه أمام عائلته
ما الذي في وضعه أن يعمل إزاء تصرفاتهم •

● مصطفى السعودي : أريد أن أفهم بأن السيد عضو مجلس الامة
هو الذي نبه الى الوقفية التي كان يأخذ منها نصيباً مع هؤلاء الافراد
وكانوا متهمين من الاخطار عنها وكان في ذلك الموقف ضد عائلته •

● المشير : هذه شهادة طيبة بالنسبة له •

معبد

الابن .. والأب !

في جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ عرفت حالة عائلة
(معبد) باليوم ٠٠ على انها من العائلات الاقطاعية
التي اصير عدد من افرادها من القوانين الاشتراكية ٠٠
وان مصطفى عبد القوي معبد لم يظفح لاحكام القانون
١٧٨ ولم يقدم اقراا بملكته الزراعية عند تطبيق
احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
وهذه صورة للمناشآت التي دارت حولها ٠٠
والقرارات التي صدرت ٠٠

● عباس وشوان : حالة مصطفى عبد القوي معبد وقد وردت من
المخاطبات العامة .

— جاء بالتحريات أنه ينتمى الى عائلة معبد بالفيوم التي تعتبر من
العائلات الاقطاعية التي أضمر عدد من أفرادها من القوانين الاشتراكية .
— لم يخضع لاحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اذ لم تتجاوز ملكيته
٢٠٠ فدان .

— عند تطبيق احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لم يقسم اقرارا
بملكه الزراعية ومساحتها -/١٢/ ١٤٨ فداناً .

— بسؤاله قرر أنه كان يملك عند تطبيق القانون أرضاً زراعية
مساحتها -/١٢/ ٩٨ فداناً هي التي كان يضع اليد عليها ، بعضها بقود
مسجلة والبعض الآخر ومساحته ٣٤ فداناً اشتراها بموجب عقود عرفية
لا تظهر بالملكيات وأضاف أنه في ١٩٥٠ رشح نفسه لعضوية مجلس
الشيوخ واحتاج الى تكملة تصايب الترشيح فاشتري من شقيقه محمد عبد
القوي معبد ومحمد كمال الدين عبد القوي معبد مساحة ٥٠ فداناً وسجل
العقد في ١٨/٤/١٩٥٠ برقم ٧٠٦ فيوم ونتيجة لذلك تم ترشيحه لمجلس
الشيوخ في سنة ١٩٥٠ باعتبار أن هذا القدر أصبح مملوكاً له ومكفلاً
باسمه الا أنه فوجيء بمصلحة الضرائب تجري محاسبته عن ايراد
الضريبة العامة وأدخلت ربع هذا القدر ضمن ايراده عن السنوات من
١٩٥٠ الى ١٩٥٤ فطن في أسس تقدير الربط وطلب استبعاد ربع
مساحة ٥٠ فداناً على أن البيع الصادر اليه من أخويه محمد عبد القوي
ومحمد كمال الدين معبد هو تصرف صوري وفي ٢٦/٢/١٩٦١ اصدرت
محكمة الفيوم الابتدائية حكماً في القضية ٤٠ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى
الفيوم المرفوعة منه ضد الضرائب بأن العقد صوري وانتهت المحكمة الى
استبعاد ربعها من الايراد وأضاف أن مصلحة الضرائب طعنن في هذا
الحكم بطريق الاستئناف وقد قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم
المستأنف واعتبار العقد صحيحاً وقضى بإضافة ايراد مساحة ٥٠ فداناً
الى عناصر الربط وقد صدر هذا الحكم بجلسته ٨/١١/١٩٦٥ وقد طعن
بطريق النقض وخلص من ذلك الى أنه استبعد ٥٠ فداناً موضوع العقد
المسجل الصادر اليه من أخويه من أملاكه ولذلك لم يقسم اقراراً بملكه
باعتبار أن ملكيته الفعلية هي -/١٢/ ٩٨ فداناً فقط دون اضافة مساحة ٥٠
فداناً اليها وأضاف أن أخويه محمد عبد القوي ومحمد كمال الدين عبد
القوي معبد أقاموا ضده التسوى ١٠٦/١٩٦٢ مدنى كلى الفيوم بطلب الحكم

بصورية المقد وقد استند المدعيان في دعواهما أخيراً الى توجيه اليمين الخامسة الى المدعى عليه ولكنه نكل عن الحلف فقضيت المحكمة بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٩ بصورية المقد وظاهر أن هذه الدعوى مفتعلة رفعت بعد العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لتبرير علم تقديم الاقرار الذي يوجبه القانون .

- كان يتعين عليه أن يقدم اقراراً بملكته في سنة ١٩٦١ مع الإشارة الى ما يراه من الملاحظات ولكنه لم يفعل واستند الى منازعة في مجال الضرائب ثم منازعة من اخوته لاحقة للقانون لتبرير موقفه ونفى شبهة التهرب من الاستيلاء وهو دفاع لا يفيد لان المنازعة في مجال الضرائب لا تعفى من تقديم الاقرار ولا يؤثر على حق جهة الاستيلاء ما يصدر من أحكام في مجال ربط الضريبة .

- جاء بتقرير المخبرات أنه كان يحوز في ١٩٥٩ مساحة ٢٠٩/٩/٩ أفدنة وعقب صدور القانون ٢١٧ لسنة ١٩٦١ كان يحوز باسمه وأسماء اولاده واخوته ١٨٩/٢/٢١ فدانا وأن الحيازة من واقع سجل خدمات سنتي ٦٥ و ٦٦ بيانها كالتالي :

م ط ف

- ٤٥ باسم مصطفى عبد القوى معبد .
- ٤٥ باسم ابنه عباس مصطفى معبد .
- ٢٠ باسم صلاح الدين مصطفى معبد .
- ٤٠ باسم أخيه علي عبد القوى معبد المقيم بأمريكا .

١٥٠ - -

كما جاء بتقرير المخبرات أنه ثبت من التحريات أنه هو الذي يقوم بزراعة وجمع هذه الحيازة بالإضافة الى أنه يدير مساحة أخرى تزيد على ١٠٠ فدان هي أملاك باقي اخوته ويعتمد في ادارته على نافر وعسدد من الخولة .

- يسأله قرر أنه لا يجوز إلا أرضه وأرض أخيه وجملة ٨٥ فدانا وأن إخاه غائب في أمريكا منذ ١٩٥٢ وقد أصغر له توكيلاً رسمياً بإدارة أطيانه ويتسلم ريعها كلما حضر

- نحن من تقرير المخبرات إلى محقق البكتوب على عبد القوى معبد من حيث أنه يقيم بأمريكا منذ حوالي عشر سنوات ولا يتردد على البلاد وفي

بعض الاعيان تتدرده زوجته لاستلام نصيبه في ريع أرضه وانه ما زالت له حيازة بالجمعية التعاونية الزراعية مساحتها ٤٠ فداناً وإن كان يقوم بزراعتها أخوه مصطفى عبد القوى معيد وقد كشف التحقيق عن صدق ما جاء بهذه التحريات على ما سطف البيان وقد انتهت المخابرات الى القول بأن اقامة الدكتور على عبد القوى معيد مدة عشر سنوات بالولايات المتحدة اقامة دائمة تؤكد صورية حيازته لمساحة ٤٠ فداناً فضلاً عن اقامته بالخارج فترة طويلة تباعد بينه وبين الارتباط بالأرض واقترحت الاستيلاء على أرضه ووضعه تحت الحراسة هو وأخوه مصطفى عبد القوى معيد .

— جاء بالتقرير أن مصطفى عبد القوى معيد معروف بمقلية الرجعية القديمة وانه يقوم بتلقيق الاتهام للفلاحين الذين يمارضونه ويقوم بطرد صفار الفلاحين الذين يحاولون المطالبة بمغزوهم ايجار ومعظم أراضيهم مزروعة لحسابه حدائق والباقي يؤجره لصفار الفلاحين بدون عقود وبأزيد من سبعة أمثال الضريبة .

النتيجة :

١ - خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لمدم تقديم القراء بملكيتة الزراعية قاصداً من ذلك تهريب -/١٢/ ٤٨ فداناً من الاستيلاء .

٢ - خالف أحكام القانون فيما يتعلق بالحيازة الزراعية .

● **المشعر :** التهريب ثابت على مصطفى عبد القوى معيد فتفرض الحراسة عليه هل من الضروري ابعاده عن الريف ؟

● **مصطفى توفيق السعودي :** نعم .

● **المشعر :** اذن يبعد عن الريف . وقد جاء ذكر محمد كمال الدين عبد القوى معيد كما أوصت اللجنة الفرعية بالتحفظ على ممتلكات الدكتور على عبد القوى معيد وهو مقيم بالولايات المتحدة اقامة دائمة .

● **الدكتور محمد دكرووي :** بالنسبة للدكتور على عبد القوى معيد ورد إلينا تقرير من المخابرات العامة يفيد أنه قد حصل هل تصريح أمن للعمل في الخارج سنة ١٩٦١ وعدنا الى المباحث فأتضح أنه جدد هذا التصريح لغاية ١٩٦٨ .

● **المشعر :** هل توجه التراحات أخرى بالنسبة له بخلاف التحفظ على أرضه ؟

● الدكتور محمد ذكرووى : لا

● **المشير :** لا داعى للتحفظ وتؤجر ارض كل من محمد كمال الدين عبد القوى معبد وعلى عبد القوى معبد والاول مدير شركة تبريدات الاسكندرية وسوف يوضع ضمن الافراد الذين ستبحث حالتهم عند النظر فى شركات القطاع العام .

● **الحفيد حسن على خليل :** مصطفى عبد القوى معبد اشترى من محمد عبد القوى معبد ومحمد كمال الدين عبد القوى معبد مساحة قدرها ٥٠ فدانا وكانت عملية البيع والشراء عملية صورية بقصد تكملة نصاب ترشيحه لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥٠ أى قبل صدور قانون اصلاح الزراعى .

● **المشير :** على العموم أن سمعة هذه العائلة مسيئة للغاية من جميع النواحي .

● **مصطفى توفيق السعدوى :** أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ وفى الوقت الذى كان فيه الشعب متجاوبا مع قاداته فى مقاومة العدوان كان مصطفى عبد القوى معبد يتولى حملة تشكيك فى المقاومة فكان يقول عملت ايه يا مصطفى انت ورجال الشبورة ادى الطيارات جاية تضرب القاهرة والقيوم وكان يدلى باحاديث مثيرة ومن أخطر ما يمكن وكثيرا ما حاول رجال المباحث ابعاده عن ذلك السلوك ولكن دون فائدة وهذا الشخص له ابن عضو فى مجلس المحافظة .

● **المشير :** يفصل ابنه من عضوية مجلس المحافظة .

● **على صبرى :** الابن اسمه عباس مصطفى عبد القوى معبد .

● **المشير :** تبحث حالة العائلة كلها .

● **على صبرى :** مصطفى عبد القوى معبد له سبعة اولاد هم :

عباس وهو محام بالقيوم وبطلا متزوجة من محمد على مفتاح شيخ بنة أبو كساء ومحمد صلاح الدين مزارع بأبو كساء وصافيناز زوجة الرائد راضى محمد محمود قائد وحدة اللاسلكى وشرطة النجدة بمديرية أمن المنيا ونبيلة زوجة مراقب الاصلاح الزراعى ببيت صويف وسامى وهو طالب بالمانيا وسير طالب بجامعة القاهرة .

● **مصطفى توفيق السعودي :** لقد فصل محمد علي مفتاح شـيـخ
بلدة أبو كساه .

● **المشير :** ينقل الزائد راضي محمد محفوظ قائد وحدة اللاسلكي
وشركة النجدة بمديرية إمن للنيل إلى وظيفة مدنية .

● **عبد المحسن أبو النور :** من هو مراقب الإصلاح الزراعي ببني
سويف المتزوج من ابنة مصطفى معبد .

● **علي صبري :** اسمه محمد الأمير

● **عبد المحسن أبو النور :** لا، محمد الأمير ترك خدمة الإصلاح
الزراعي منذ مدة طويلة .

● **علي صبري :** ليس سامي مصطفى عبد القوي معبد الطالب
بالمانيا هو الذي حضر مؤتمر المبعوثين بالاسكندرية ؟

● **اللواء حسن طلعت :** نعم .

● **علي صبري :** انه معروف باتجاهاته العدائية وسبق أن اعتدى
بالالفاظ على الملحق الثقافي بالسفارة .

● **المشير :** لقد ارتكب حادثة أخرى هنا أيضا فهل هو موضوع
نحت اشراف الحكومة في البعثة ؟

● **اللواء حسن طلعت :** نعم .

● **المشير :** اللهم أنه ليس من ضمن المبعوثين .

● **علي صبري :** لقد أخذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين اسمه
لكي يتولى بحث حالته عند قيامه بالمرور لاستطلاع أحوال المبعوثين .

● **اللواء حسن طلعت :** لقد جاء تقرير آخر من المباحث عن هذا
الموضوع .

● **المشير :** يستكمل تقرير المباحث ويرفع عنه الاشراف .

● **عبد المحسن أبو النور :** اذكر أن هذا الطالب ذهب الى سويسرة
واعتمد بالسبب على المشير

● **المشير :** يطلب النقل في اسقاط الجنسية المصرية عنه .

● **عبد المحسن أبو النور :** لقد قضى مدة طويلة بالخارج للفرار
بدون نتيجة .

● **المشعر :** يرسل التقرير الخاص بالطالب سامي مصطفى عبد القوي معيد الى رئاسة الجمهورية .

● **سامي هلال :** بهذه المناسبة أقول اننا كثيراً ما نتلقى تقارير ضد الاشخاص الذين يسافرون الى الخارج ويمتدون بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة للأفراد الذين وضعوا تحت الحراسة وهم يطلبون منحهم تصاريح عمل بالخارج .

● **المشعر :** نحن نوافق على تصاريح العمل بالخارج لمن يطلبونها ونترك لهم حرية في أن يعودوا أو لا يعودوا .

● **سامي هلال :** لقد رؤى الرجوع الى اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع في هذا الموضوع .

● **المشعر :** ان التصديق على تصاريح العمل بالخارج بالنسبة لمن وضعوا تحت الحراسة يكون تلقائياً ولا داعي للرجوع الى اللجنة الا فيما يتعلق بالمحكمة اقامتهم ويمكن لوزارة الداخلية أن تتولى اصدار هذه التصاريح على ألا يؤخذ رأي اللجنة الا بالنسبة للمتعددة اقامتهم ومن لا يرغب في العودة فنحن في غنى عنه .

● **سامي هلال :** هل هذا يسرى على اقارب من وضعوا تحت الحراسة مهما كانت درجة القرابة ؟

● **المشعر :** نعم ولن نخسر أبدا لعدم عودتهم لأن الفرد ما دام معادياً فلافضل أن يبقى في الخارج أم أن هنالك رأياً آخر لوزارة الداخلية بالنسبة لهذه الموضوع .

● **شعراوي جمعة :** ليس لنا رأى غير ذلك

● **نبيل دكرووي :** بالنسبة للحالة موضوع المناقشة هل يكون فرض الحراسة على مصطفى عبد القوي معيد دون عائلته .

● **المشعر :** الواقع ان الامر يستدعي فرض الحراسة عليه وعلى عائلته لأنه يستحق ذلك .

● **نبيل دكرووي :** وهل ترون سبيلاً لكم تأجير ارض اخوته وعائلاتهم ؟

● **المشعر :** كقيد عام يكون الفرار الخاص بتأجير الارض الامام للشخص وعائلته .

● على فوزى يونس : لدينا كشف بياقي أفراد العائلة .

● المشير : أرجو أن نطلع عليه .

● عباس وشوان : يتبين من هذا الكشف أن أفراد هذه العائلة الذين يمتلكون عشرة أفدنة فاكثن هم :

ط	ق	
٢	٥٦	عبد اللطيف على مفتاح
٦	١١	أحمد عبد اللطيف على مفتاح
٦	١١	مصطفى عبد اللطيف على مفتاح
٥	٢٨	محمد على مفتاح معبد
١	٢٣	مفتاح على مفتاح
٥	٢٨	محمود على مفتاح
٥	٤٠	رشوان على مفتاح
١٨	٦٠	أحمد محمود محمد مفتاح
٦	٥٥	ممتاز محمود محمد مفتاح
١٢	١٢١	مصطفى عبد القوى أحمد
-	٥٠	أحمد عبد القوى معبد
-	٤٠	على عبد القوى معبد
-	٤٠	كمال عبد القوى معبد
١٩	١٤	رياض السيد أحمد معبد
١٢	١٦	فؤاد عبد الحفيظ
-	٣٦	مصطفى عبد العظيم أحمد
١١	٢١	محمد الحسينى عبد العظيم أحمد
٢٠	٢٣	على الحسينى عبد العظيم أحمد
-	٣٠	ورثة محمود عبد القوى
-	٣٠	ورثة محمد عبد القوى

الاجلة ٩ ٧٥٣

فبالنسبة للتأجير ستؤجر أرض كل من عبد اللطيف على مفتاح وأحمد محمود محمد مفتاح وممتاز محمود محمد مفتاح ومصطفى عبد القوى أحمد وأحمد عبد القوى معبد وعلى عبد القوى معبد .

● المشير : يوجد تقرير من الخارجية بشأن الطالب سامى مصطفى عبد القوى معبد ويمكن طلب هذا التقرير لبحه .

● **كمال الدين الحناوى** : الواقع أن مصطفى عبد القوى معبد
يعتبر مصدرا للاشاعات المغرضة والمفتعلة بنادى هليوليدو .

● **المشير** : على السيد/ كمال الدين الحناوى أن يفصله من النادى
ويطرده .

● **سامى شرف** : الحقيقة أن العائلة كلها متجمعة فى مكان واحد
وهم مصدر إشاعات .

● **المشير** : يمنع أفراد هذه العائلة من لوتياى النادى وعلى السيد
سعد عبد الكريم تنفيذ طلبك .

● **سامى شرف** : إن فصلهم من النادى ومنهم من دخوله أمر
ميسور هل ترون سيادتكم اعتقال مصطفى عبد القوى معبد .

● **المشير** : هل نعتقله لمدة معينة ولكن ستة شهور مثلا .

● **مصطفى كمال محمدي** : الواقع أن هذا الشخصى أولى بالاعتقال

● **المشير** : يعتقل إذا رأيتم ذلك .

● **عبد المحسن أبو النور** : يكفى أنه وقف ضد التيار القومى
والشعبى ١٩٥٦ وهذا فى حد ذاته مبرر كاف لاعتقاله .

● **المشير** : إننا لم نعتقل من تقدموا بعريضة فى ذلك الوقت .

● **عباسي وضوان** : أرى أن يكفى بتحديد إقامته .

● **المشير** : إذن يكفى تحديد إقامة مصطفى عبد القوى معبد وطرده
من نادى هليوليدو وفصله من عضويته هو وعائلته .

● **العقيد مصطفى كمال محمدي** : أرجو أن تستفسر عن الوضع
بالنسبة للأشخاص الذين يحصلون على عقود عمل فى الخارج من بين من
وقعوا تحت الحراسة سنة ١٩٦١ ثم رفعت عنهم الحراسة .

● **المشير** : لا مانع من التصريح لهم .

● **مصطفى كمال محمدي** : لقد وضعت قواعد بالنسبة لأعضاء
نصريحات للعمل بالخارج .

● **المشير** : ما دام الشخصى غير مدين فلا مانع من التصريح له
وبصفة عامة لا يمنع التصريح الا بعد تصفية موقف طالب التصريح .

● **حسن طلعت :** تطبيقاً للقرار الجمهور رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ حددت اقامة بعض الاشخاص عقب تشكيل هذه اللجنة ولم يكن لوزارة الداخلية أي رأي في ذلك فتمنعنا بتقدم أحد هؤلاء بطلب للتصريح له بالسفر يرفع للجنة التي تعيده إلينا على أساس أنها غير مختصة بالنظر في هذه الطلبات مع أن هؤلاء معددة اقامتهم ويدخلون ضمن الب ٨٨ حالة .

● **عبد المحسن أبو النور :** انهم يدخلون ضمن الب ٢٠١ حالة .

● **المشير :** هذه اللجنة تختص بالموافقة على التصريح بالعمل في الخارج بالتمتع بالمعددة اقامتهم، بقرار منها فقط .

● **حسن طلعت :** نحن لم نطلب تحديد اقامتهم .

● **المشير :** أن اختصاص هذه اللجنة يقتصر على من صدرت قرارات تحديد اقامتهم منها أما الباقون فتختص بهم وزارة الداخلية ونمود للقرار الخاص بحالة مصطفى عبد القوي معيد .

● **عباس رضوان :** القرار المتفق عليه جنى الآن هو : فرض الإقامة على مصطفى عبد القوي معيد وعائلته وتحديد اقامتهم وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي بوحدة أبو كساه .
- حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية لناعية أبو كساه .

- تأجير الاراضى المملوكة للدكتور على عبد القوي معيد ومحمد كمال الدين عبد القوي معيد وعائلتهما .

- فصل عباس مصطفى عبد القوي معيد من عضوية مجلس محافظة الفيوم .

- نقل الرائد راضى محمد محمود ضابط الشرطة الى وظيفة مدنية

- تأجير اراضى كل من عبد اللطيف على مفتاح واحمد محمود محمد مفتاح ومعتز محمود محمد مفتاح وعائلاتهم .

● **حسن عبد الفتاح :** بالنسبة لتحديد الإقامة أقول أن القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ قد شمل من كانوا خاضعين للحراسة سنة ١٩٦١ وطبقت عليهم قوانين اصلاح الزراعى وهؤلاء قد أشارت سنكرتارية هذه اللجنة الى أنها لا تختص بهم وانهم يحصلون على تصريحات سفر طبقاً للقواعد الموضوعة .

● **المشير : هذا صحيح .**

● **حسن عبد الفتاح :** أما المتصرون فيمتحنون تصريحات السفر بشرط ألا تكون عليهم ديون مع التنازل عن الجنسية المصرية وقد أثير هذا الشرط الأخير غير قانوني لأنه لا يجوز التنازل عن الجنسية قانوناً .

● **عباس دسوان :** يمكن إعطاؤهم تأشيرة مغادرة نهائية .

● **المشير :** الواقع أن اشتراط التنازل عن الجنسية يعتبر عقبة كبيرة أمام من يرغب في المغادرة لأن الدولة الأجنبية لن تقبله بدون جنسية .

● **حسن طلعت :** نخشى أن يحصل الشخص على جنسية دولة أخرى ثم يرفع دعوى على الحكومة لاسترداد أرضه فإذا كان التنازل عن الجنسية ضد مصلحة البلد فإن لنا أن نرفضه .

● **عبد المحسن أبو النور :** ما دامت أملاك الشخص وديونه قد صفيت فلا خوف من إسقاط الجنسية عنه .

● **المشير :** أرى أن السياسة الحالية في هذا الصدد صائبة ولا داعي للعدول عنها .

● **محمد العروسي :** بالنسبة لموضوع تحديد الإقامة كان قد صدر قرار من هذه اللجنة بأن تحدد إقامة كل من صدرت في شأنهم قرارات منها وقد بدأنا ننص على تحديد الإقامة أو الإبعاد إذا رُوي أن الأمر يستدعي ذلك وقد ورد إلينا استفسار من الداخلية عن بعض الحالات التي لم ينص فيها فهل إذا لم ير بقرار اللجنة نص صريح على الإبعاد يعتبر أنه صامد في هذه الحالة .

● **المشير :** نعم - إلا إذا وأت وزارة الداخلية غير ذلك .

● **محمد العروسي :** انني أقصد بإثارة هذه النقطة توضيح القرارات السابقة .

● **العقيد حسن خليل :** هناك تظلمات من تحديد الإقامة بالنسبة لـ ٢٠٣ حالة التي فرضت عليها الحراسة على أساس تطبيق قانون الإصلاح الزراعي - فهناك أشخاص لم يطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي وينتظمون من تحديد الإقامة ونريد أن نعرف الجهة التي تحول إليها بعد إتمام فحصها .

● **المشير :** تحال إلى سكرتارية اللجنة .

طنطاوى

والضحايا الستة

فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ عقدت اللجنة برئاسة المشير عامر ٠٠ لبحث حالة عائلة طنطاوى بسنوزس بمحافظة الفيوم ٠

وكان الضحية ستة اشخاص لا ذنب لهم ٠٠ فقد تقرر اعطاء اجازة مفتوحة لثلاثة قضاة ومستشارين من العائلة وتحديد اقامتهم تمهيدا لنقلهم للنيابة العامة ثم عزلهم ٠٠ ونقل ثلاثة ضباط بالشرطة والجيش الى وظائف مدنية ٠٠ ولا ذنب لهم ٠٠ ولا دخل لهم جميعا فيما تم وما نسبته تقارير الاجهزة المختلفة الا انهم يعملون لقب عائلة طنطاوى ٠

التفاصيل :

وهذه هي تفاصيل ما حدث :

بدأت وقائع الجلسة بتقرير عن العائلة من كل من المخابرات العامة ومحطة الفيوم لخصه عباس رضوان بأن عائلة طنطاوى من أكبر العائلات عدداً وعصبية ونفوذاً بدائرة المحافظة وهي عائلة إقطاعية لها تاريخ سياسى معروف بالاتصالات الحزبية وكان لكبارها فى عهد ما قبل الثورة صلات بالمندوب السامى البريطانى وقد حول المرحوم أبو زيد طنطاوى من سنورس قلعة للانجليز ودعى اللورد اللينى فى منزله يوم ٢٠ مايو ١٩٢٠ وخطب ابنه المرحوم محمد أمين طنطاوى للورد جورج لويد أثناء زيارته للفيوم فى ديسمبر ١٩٢٥ معلناً ولاءه وخضوعه كما أنه كان المصرى الوحيد الذى كان فى وداعه عند مغادرته مصر سنة ١٩٢٨ وكان على علاقة بكل من والتر سمارة والكستندر كحولين اللذين أطلقا يده فى إدارة مديرية الفيوم فى ذلك الوقت وكذلك بالمستر برادنى مدير البساتين الذى عين ابنه الرابع المرحوم عبد الحميد طنطاوى موظفاً كبيراً دون مؤهل وفصل فى التظهير *.

هذا علاوة على أنه أشار على اللورد كيلرن بالاستيلاء على استراحة الآثار بكم أو تسييم وكانت العائلة كثيراً ما تقسم له الحفاوة .

نفوذ وسيطرة :

وأضافت التقارير أن مصطفى أبو زيد طنطاوى أظهر شعوراً غير طيب عقب حركة الانفصال فى سوريا وأن العائلة ما زالت تتمتع بنفوذها المتوارث وسيطرتها لأن من دون أفادها من يشغل مناصب قيادية بدائرة المحافظة علاوة على وجود تكتل وظيفى واضح فمنهم عضو مجلس الأمة ع. دائرة سنورس ورئيس مجلس المدينة السابق وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي وأمين الشباب بها *.

وكان لهذا التكتل أثره الواضح فى الهيمنة على الأهالى بدائرة المركز حتى أصبح لا يذكر اسم سنورس الا مقرئاً باسم هذه العائلة فمعظم شوارع المدينة وأحيائها ومدارسها ومساجدها بأسماء أفراد هذه العائلة .

ماذا ؟

لماذا قدمت العائلة للجنة العليا لتصفية الإقطاع .. وما هى

الأسرار .. ؟

تقول التقارير : ان محمود أبو زيد طنطاوى يخالف أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعدم تقديمه اقراراً عن ملكيته رغم تجاوزها مائتى فدان بقصد تهريب مساحة ستة أفدنة و ٩ قرايط و ١٣ سهماً وخالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل إدراج مساحة ٧٩ فداناً و ٢ قرايط و ١٣ سهماً فى اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء .

الاجرام :

هذا بجانب النفوذ والسيطرة للعائلة فكما سجلت التقارير لم يدخل ماضيها وحاضرها من الحوادث الاجرامية حيث سجلت على فرس الارهاب على السكان بالقتل فى بعض الاحيان فقتلت مشرف حنا ميخائيل فأنوس واتبعت أصاليب الردع كاتلاف المزروعات وسم المواشى واغتصاب حقوق الفلاحين فى المياه .

وكانت أدوات العائلة التنفيذية فى هذه الجرائم أحمد وغانم أبوزيد طنطاوى اللذين توفيا مؤخراً .

كما أشاعت العائلة جوا من الاخلال الخلقي بمدينة سنورس .

ومن مظاهر السيطرة التى سجلتها التقارير عدم تحرير عقود ايجار مع الفلاحين حتى يمكن طردهم من الارض فى أى وقت واتباع نظام المشاركة المجحف بحقوق الفلاحين .

الحوار :

كيف أصدرت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قراراتها فى أمر هذه العائلة ؟

كيف كان يفكر أعضاء اللجنة . وما هو أسلوب المناقشات .

الاجابة : من خلال هذا الحوار :

● سأل المشير عامر : ما هى توصيات اللجنة ؟

● ورد عباس رضوان : كانت اللجنة قد وضعت الى توصية بالآتى :

● فرض الحراسة على محمود أبو زيد طنطاوى وعائلته وإبعادهم عن الريف لانه تهرب من قانونى الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

● تأجير الارض الزراعية المملوكة لمصطفى أبو زيد طنطاوى وعائلته الى صغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية المختصة .

● نقل جميع الموظفين من أفراد عائلة طنطاوى خارج نطاق المحافظة •

● نقل محمد مصطفى طنطاوى رئيس مجلس مدينة أطسباً وكن ضبط شرطة الى وظيفة مدنية •

● فصل كل من عدنان طنطاوى أمين الشسونة وحنأ ارمانيوس الكاتب بالجمعية التعاونية •

● تنحية محمد عبد التواب طنطاوى عن عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بالمحافظة وحل لجان الاتحاد الاشتراكي للأوجسدات الاساسية ببندر ومنشأة سنورس ومنشأة طنطاوى •

● حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بمركز سنورس •

● حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية بسنورس ومنشأة سنورس ومنشأة طنطاوى •

● النظر فى أمر كل من العقيد شرطة محمد طنطاوى والملازم اول شرطة رجاء طنطاوى والملازم ايهاب طنطاوى بالقوات المسلحة •

التوصيات :

وبعد أن عرض عباس رضوان التوصيات دار هذا الحوار :

● المشير عامر : اليس هناك موظفون غير هؤلاء •

● عبد المحسن أبو النور : هناك موظفون فى داخل المحافظة مطلوب نقلهم خارجها •

● المشير : اننى أتساءل عن الموظفين من هذه العائلة الموجودين خارج المحافظة .. ألا يوجد غير هؤلاء •

● على فوزى يونس : هناك ضابطا شرطة .. وضابط بالقوات المسلحة .. وهناك من يعمل بالقضاء رئيساً لمحكمة بنى سويف •

● المشير : فى أى تقرير وردت هذه الاسماء •

● شكري حافظ : فى تقرير المباحث الجنائية صفحة ٣ وردت اسماء عبد المعز نيس محكمة القاهرة وعبد الوهاب قاضى محكمة بنى

سوييف. ومحمد طنطاوى رئيس بنفس المحكمة. . . وأنيس طنطاوى مدير مصلحة الضرائب بالقاهرة .

● **عبد المحسن أبو النور** : لا بد من النظر كذلك فى أمر الموجودين بالقضاء .

● **المشير** : اذن تضاف الاسماء مع التى ينظر فى أمر أصحابها .

● **عبد المحسن أبو النور** : بالنسبة لعدنان أمين الشونة بنك التسليف يسنورس الذى أئرى من استغلال وظيفته أرى عدم الاكتفاء، يفصله وأن يوضع تحت الحراسة أيضا .

● **على فوزى يونس** : لقد كان أمين الشونة المذكور يستغل كل الفلاحين وقد تمكن - نتيجة لهذا الاستغلال - من اقتناء ١٧٥ فدانا - بالإضافة الى ما ورثه وقدره ثمانية أفدنة وكان يستدعى الناس ليلا ويرغمهم على دفع المبالغ التى تفرضها العائلة زيادة عن قيمة الايجار أو غير ذلك . . أى أنه مندوب العائلة فى كل الامور .

● **المشير عامر** : حيث أن ما ورد بالتقارير يشير الى أن هذه العائلة من العائلات المعادية فيقتضى الامر اذن فرض الحراسة عليها ولا يكتفى بتأجير الارض الزراعية المملوكة لها لأنها عائلة معادية أصلا .

● **عبد المحسن أبو النور** : باعتبار أن النهر لم يثبت بعد فى رأى أن تحتفظ على الارض الزراعية المملوكة لعائلة طنطاوى .

● **المشير** : قرارنا بالنسبة لهذه العائلة سيكون على أساس تاريخها الماضى وموقفها الحالى من الثورة وليس على أساس التهريب ولذا أرى فرض الحراسة عليها .

● **عبد المحسن أبو النور** : اذن فليكن قرار اللجنسة هو فرض الحراسة على العائلة جميعها .

● **محمود عبد السلام** : معروف عن هذه العائلة انها دائما تشفى وتنتقد النظام الحالى .

● **المشير** : ذلك أمر طبيعى . . فهم يريدون عودة عهد اللورد كيلرن مرة أخرى ولا تنس أن هذه العائلة مطبق عليها قوانين الإصلاح الزراعى .

● **المصطفى السعدوي :** «هذه العائلة لا تزال للآن تفتش بصدقتها للانجليز وما زالت صورة النوردي كيلون معلقة في غرفة الاستقبال بحد تصويرهم وما يذكر أن أبو زيد طنطاوي كان متهما في قضية تبديد وقبل النطق بالحكم فيها حدد القاضي بأنه سوف ينقل إذا حكم في هذه القضية .. وبالفعل وردت برقية بنقل هذا القاضي قبل الفصل في القضية . كذلك فن علافة هذه العائلة في منتهى القسوة والسوء فهم يتصيدون النساء من السوق قوة واقتدارا »

والقيوم شهدت بالقرار العظيم الذي صدر بالنسبة لعائلة التباسل .. إلى حد أنه رسخ في الأذهان أن أي شخص تؤجر أرضه أو تفرس عليه الحراسة إنما يستحق ذلك بالتأكيد والمحافظة تنتظر قرارا ثائرا فويا بالنسبة لعائلة طنطاوي جزاء وفقا لما فعله وتفعله مع الأهالي .

الحراسة :

● **المشير :** اذن يؤخذ بتوصيات اللجنة وتنفذ وتفرس الحراسه على محمود ومصطفى وعدنان طنطاوي وعائلاتهم مم إبعادهم عن الريف واهل جميع الموظفين من العائلة خارج المحافظة .

● **العقيد حسن خليل :** ان الإبعاد يعتبر ضربة قاضية لهيئته لعائلة .

● **المشير :** بالنسبة للضباط أرى النقل إلى وظائف مدنية أما بالنسبة للقضاء فما هو رأيكم فيما يتخذ حيالهم ؟ .. ؟

● **الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى :** أرى أن تبحث حالتهم .

● **المشير :** ان حالتهم معروفة .. اننى أرى منحهم إجازة مفتوحة وتحدد اقامتهم بعيدا عن مقار عمالهم الى أن تبحث حالتهم .

ويلاحظ ضرورة تجميع الحالات المتراكمة من رجال القضاء لكي يصدر في شأنهم قرار واحد .

● **حسن عبد الفتاح :** نظرا لان رجال القضاء غير قابلين للعزل لذلك أرى نقلهم إلى النيابة العامة اذ أن رجالها قابلون للعزل .

● **المشير :** يمنحون الإجازة أولا . وبعد ذلك ينظر في اتخاذ هذه الخطوة التي أشار إليها حسن عبد الفتاح أما بالنسبة لانييس مدير

الضرائب ينقل لوظيفة أخرى بعيداً عن مصلحة الضرائب لان فيها مجالا
للتهرب والتلاعب علاوة على انه يشغل وظيفة رئيسية وبالتالي يستطيع
أن يسبب مضايقات للناس •

أما بالنسبة لـاحمد طنطاوى عضو مجلس الامة فيحصل من عضوية
الاتحاد الاشتراكي وتقوم الامانة العامة باعداد مذكرة بشأنه ترسل الى
مجلس الامة •

● **مصطفى السعدى** : امرته بمنحيه محمد طنطاوى من عضوية
المكتب التنفيذي ولكنه عضو أيضا في منظمة الشيباب •

● **التشير** : يفصل من جميع المنظمات السياسية • فنحن نعلم ان
هناك اشخاصا استطاعوا التسلل الى هذه المنظمات •• وينبقى فصل
هؤلاء جميعا •

وأظن لا داعي لوجود شوارع بأسماء هذه العائلة •

● **عل فوؤى يونس** : لقد تقرر تسمية الشوارع بأسماء وطنية •

● **التشير** : هل هناك أحد من أفراد العائلة طبق عليه قانون
الاصلاح الزراعى •

● **عل فوؤى يونس** : نعم هناك اثنان فقط وهذه القرارات كهينة
بالقضاء على سطوة العائلة •

أبوجازية



اجتماع اللجنة العليا برئاسة الشيخ عبد الحكيم
عمر يوم ٦ يولييه ١٩٦٦ كانت الجلسة رقم ١٧
ومعاصرة بعائلة أبو جازية من محافظة الغربية ٠٠ من
أبرز الحالات التي دارت حولها المناقشات ٠٠ وذلك
على الوجه التالي :

● **عيسى وضوان :** الحالة رقم ١٧ خاصة بعائلة أبو جازية والنقير
الخاص بهذه الحالة كان قد قدم الى اللجنة انتى تبحث النفوذ الاجرامى
التي يرأسها السيد حملى عبيد ثم حول الينا للنظر فى موضوع الارض
والواقع أن السطوة الاجرامية ظاهرة جدا فى هذه الحالة وهذه
العائلة مشهورة فعلا بالاجرام ٠

وتفيد التقارير الواردة من المباحث الجنائية العسكرية ومحافظة
الغربية والاتحاد الاشتراكى العربى أن عائلة أبو جازية من كبرى عائلات
محافظة الغربية ويمتد نفوذها الاقطاعى من حوالى قرن من الزمن حيث
كانت تمتلك ١٤٠٠٠ فدان بمركز كفر الزيات ٠ ويمتلك أفراد الاسرة
حاليا حوالى ٣٥٠٠ ويتركزون فى حوالى خمس قرى تابعة لمركز كفر
الزيات وهى : أبو العنبة ، منصورية ، المنصورة ، كفر الباجه ،
كفر يعقوب ٠

وقد قاموا فى الاعوام الاخيرة بالتصرف فى اراضيهم بطرق مختلفة
للافلات من قوانين اصلاح الزراعى وتنحكم هذه العائلة فى القرى السابق
ذكرها ويشكلون عصبية عائلية تعمل على ارباب أهالى المنطقة باجرامهم
من شغل عدة مناصب بفضل اتصالهم بأجهزة الادارة والاتحاد الاشتراكى
وبذلك زادت سطوتهم وسيطرتهم واربابهم وبطشهم ٠

ورأس هذه العائلة هو أحمد أحمد يوسف جازية (الشيخ بزمى)
اندى قررت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بجلستها المنعقدة فى ١١/٦/
١٩٦٦ فرض الحراسة عيه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف ٠

ومن رؤوس هذه العائلة أيضا حمود يوسف جازية الذى اشتهر عنه
بالاجرام وابوائه الهاربين من العدالة كما يقوم بتسخير صغار الفلاحين
للعمل بأرضه نظير أجور زهيدة فضلا عن استغلاله وظيفته بجعله محسن

جائزة بجميعة منتجي البطاطس بكفر الزيات في الاستيلاء على أكثر من
الخصلة المقررة له في تقاوى البطاطس والاتجار فيها بالسوق السوداء بل
ويقوم بالاستيلاء على محصول الفلاحين من البطاطس ثم يحاسبهم على
أسعار لا تمثل الواقع ..

وتشير التقارير الى سبق اتهام المذكور في عدة قضايا حكم عليه
في احداها بالسجن لمدة شهرين كما أفادت أن عبد المنعم محجوب جائزة
سوى السمعة ويقوم باستغلال صغار الفلاحين .

- أما عن محمود مرسى جائزة فهو مدمن مخدرات حتى أصيب
بمرض عصبي .

وقد أجمعت تقارير المحافظة ومديرية الامن والاتحاد الاشتراكي
والمباحث الجنائية العسكرية على ضرورة اتخاذ اجراء حيال هذه العائلة
وخاصة محمد يوسف جائزة .

وتوصي اللجنة بما يلي :

١ - فرض الحراسة على محمد يوسف جائزة وعائلته وإنعاسهم عن
الريف .

٢ - اعتقال محمد يوسف جائزة .

٣ - ابعاد كل من المذكورين بعد وعائتيهما عن الريف .

(أ) محمود مرسى جائزة .

(ب) عبد المنعم محجوب جائزة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل هناك ملاحظات ؟

● **حسن كفاي :** عبد المنعم محجوب جائزة أحد أفراد هذه العائلة
قام بتهريب ٢٥ فدانا تقريبا .

● **عبد المحسن أبو النور :** ليس لدينا علم بذلك .

● **علي صبرى :** مطلوب في التوصيات ابعاده فقط عن الريف

● **حسن كفاي :** ثبت لنا أنه هرب أرضا .

● **عباس وشوان :** لم يرد في التقرير شيء بخصوص تهريبه أرضه .

● **حسن كفافي :** لقد شكلنا لجنة في الإصلاح الزراعي وانتقلت لقياس الأرض وكتبت تقريراً بأنه متهرب من تنفيذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لأنه كان يمتلك ١١ ط ١٢٥ فداناً ولم يقدم اقراراً للإصلاح الزراعي .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما هي ملكية محمود مرسى جازية ؟

● **حسن كفافي :** عنده ٨٦ فداناً يزرعها وهو غير متهرب من الملكية ولكنه يزرع أرضه وأرض أولاده وآخرين حتى بلغت جملة ما يزرعه لحسابه ٢٨٧ فداناً .

● **المشير :** معنى ذلك أن ملكيته أقل من ١٠٠ فدان ولكنه يزرع ٢٨٧ فداناً .

● **عبد الحسن أبو النور :** ليس لدينا معلومات عن ذلك وعلى العموم إذا وضع تحت الحراسة فسوف تظهر حيازته على وجه الدقة وفي هذه الحالة سنستولى على الأرض .

● **المشير :** اذن تفرض الحراسة على محمود مرسى جازية وعبد المنعم محمود جازية وعائليتهما وإبعادهم عن الريف ويستولى على الحيزة لتأجيرها للفلاحين بسبعة أمثال الضريبة وبذلك يكون الجميع قد وضعوا تحت الحراسة وأبعدوا عن الريف هم وعائلاتهم مع اعتقال محمد يوسف جازية .

● **عبد الحميد غازي :** يتعرض تقرير المباحث الجنائية العسكرية في صفحة ١٨ لبعض أفراد هذه العائلة الذين يشغلون مراكز حساسة إدارية وسياسية وقد جاء ذكر نفس الأسماء أيضاً في تقرير الاتحاد الاشتراكي .

● **حسن كفافي :** واضح أن هناك تتركز لهذه العائلة في الاتحاد الاشتراكي والجمعيات الزراعية ومجلس المحافظة وقد أشرنا إلى ذلك في تقريرنا .

● **المشير :** اذن تعمل لجنة العشرين في أبو العز .

وكذلك حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وفصل كل من الاسماء الواردة في صفحة ١٨ بند ٥ من تقرير المباحث الجنائية العسكرية وعندهم ٦ أفراد هم :

- ١ - عبد العظيم علي جازية شيخ بلد .
- ٢ - عبد الله محمد رضوان جازية شيخ بلد .
- ٣ - مسعد علي جازية شيخ بلد .
- ٤ - صلاح الدين عبد المحسن جازية شيخ خفر .
- ٥ - محمد عبد الرحمن جازية خفير نظامي .
- ٦ - عاطف السيد أحمد جازية خفير نظامي .

وفصل من الاتحاد الاشتراكي كل من :

- (أ) محمد علي يوسف جازية أمين لجنة العشرين بأبو العز .
 - (ب) عبد المنعم محجوب جازية أمين مساعد لجنة العشرين بأبو العز .
 - (ج) علي عبد العظيم جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .
 - (د) مسعد علي جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .
 - (هـ) عبد الله محمد رضوان جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .
- وتحل لجنة العشرين بأبو العز .

● على هينوي : هل يوجد من بين أفراد هذه العائلة عضو بمجلس الإمة ؟

● عبد الحميد غازی : لا ولكن عضو مجلس الإمة محمد عبيد السلام هاشم يرتبط بهم بصلة قرابة .

● المشير : يفصل كذلك حسن مجيد كمال جازية عضو مجلس محافظة القربية وعضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية للتصنيع بالمحافظة من كل المناصب التي يشغلها وكذلك ابراهيم رضوان جازية وعبيد الولاوت يوسف جازية وحسن محمد يوسف جازية الكاتب بجمعية منتجن البطاطس في كفر الزيات وهذا يتمشى مع التوصيات التي وروت في الصفحتين ١٨ و ١٩ من مذكرة المباحث الجنائية العسكرية .

● عبد الحميد غازی : هناك موضوع اعتبره مهما في الحالة للمروضة وهو يتعلق بمحمد يوسف أبو جازية فقد اقتصر من بنك التسليف ١٢ ألف جنيه بتحرير استمارات مزورة عليها أختام الفلاحين

وحكم عليه في الشهر الماضي بالسجن ٦ شهور ونظرا لان القضية موشوع
انتزوير ظلت بالمحكمة منذ سنة ١٩٥٩ الى ١٩٦٦/٩/١٩ فقط ظلت
مديونية بنك التسليف ثابتة بدفاتر البنك ضد الفلاحين الذين البت في
القضية وبلغ المتحصل منهم حتى تاريخ ١٩٦٢/٩/٣٠ مبلغ ٧٩٦٣٢٣١
جنيها وتبقى مبلغ ٤٠٨٠٥٥٤ جنيها يجري البنك الآن الاجراءات اللازمة
في سبيل الحصول عليها من الفلاحين *

وقد ثبت لدى المحكمة أن محمد يوسف جازية قد حصل على هذه
السلف بطريق التزوير بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية الا ان
الحجز على الفلاحين ما زال قائما *

لذلك ارجو الموافقة على أن يرفع الحجز بالنسبة لمبلغ ٤٠٨٠٥٥٤
جنيه من الفلاحين وزد مبلغ الـ ٧٩٦٣٢٣١ جنية الى الفلاحين لان هذه
المبالغ أخذت منهم بدون وجه حق *

● **التشهير عامر :** مبدئيا توقف الاجراءات الادارية الخاصة بالحجز
والتحصيل بالنسبة لمبلغ ٤٠٨٠٥٥٤ جنية من الفلاحين في بلدة
منصورة الفرسوق ثم ينظر السيد علي صبرى في حكم المحكمة فاذا كان
الحكم في صالح الفلاحين ترد لهم المبالغ *

● **عبد الحميد غازی :** يقضى الحكم الذي صدر أخيرا بحبسه ٦
شهور وهو حكم مستأنف ونهائي اذ كان قد حكم عليه ابتدائيا قبل ذلك
بحبسه سنتين مع الشغل ثم استأنف الحكم وحكم عليه في الشهر الماضي
بالحبس ٦ شهور *

● **التشهير :** تقدم صورة الحكم للسيد علي صبرى واذا ثبت أنه في
صالح الفلاحين تقوم الحراسة برد هذه المبالغ للفلاحين من أملاك محمد
يوسف جازية *

● **حسن كفافي :** كنا نطالب باعتقال السيد محمد يوسف جازية
لكنه هرب وهو موجود الآن في مستشفى المواساة لاجراء عملية جراحية *

● **التشهير :** اعتقال محمد يوسف جازية جاء في القرار وسأتلوه
مرة أخرى فرض الحراسة على محمد يوسف جازية وعائلته وأباطعهم عن
الريف واعتقال محمد يوسف جازية ووضع عبد المنعم محجوب جازية
تحت الحراسة وإبعاده عن الريف *

● **عبد المنعم أبو النور** : يوجد شخص يدعى محبوب عبد المنعم
جازية يعمل طيارا بالشركة العربية للطيران وانتدب منذ شهر تقريبا
لعمل بسلاح الطيران ومرشح للسفر في بعثة الى روسيا للدراسة الطائرة
الاثنين *

● **عباس رضوان** : هل هو ابن عبد المنعم محبوب *

● **حسن كفافي** : نعم

● **المشير** : يعطى أجازة منذ القد *

● **حسن كفافي** : يوجد نقيب آخر يعمل مدرسا بالكلية العربية

● **المشير** : أين أسماء أقاربه كلها *

● **حسن كفافي** : سوف لا يضار لان أباه واخوته يتمتعون بسمة
طيبة والنقيب هو ابن عبد العظيم صحيح أنه متزوج بنت الشيشيني
وعندهم أرض لكن الدولة أرسلته في بعثة دراسية بالخارج لامتياز
والاولاد كلهم حاصلون على شهادات عالية *

● **المشير** : هذا الطيار ابن من ؟

● **حسن كفافي** : هو ابن عبد المنعم محبوب *

● **المشير** : ابن عبد المنعم محبوب لا يمكن أن يستمر في عمله
الحالي في سلاح الطيران أو حتى في شركة الطيران فلا يستبعد عليه أن
يأخذ طائرة ركابها ويرحل *

● **كمال الدين الحناوي** : يوجد في تقرير الاتحاد الاشتراكي
بالغربية بيان عن شبكة عائلات تمثل تحالفا اقطاعيا وموزعة على المحافظات
كلها في صفحة ٥ من التقرير عن حالة رسمي أبو جازية فالحقيقة هذه
العائلات تحتاج التفاتا والترابط بينها يدرس كحالة موجودة *

فمائلة القيمي بكفر الزيات والشريف بابيار وحشاد بكفر حسناد
والعبد بشيرا النملة والشاخلي بشبراتا مركز بسيون وأبو حسين بكفر
زبيح بالمنوفية وراضى سمهل الجواير بالمنوفية ومهنا بالبحيرة وخلييل
بالغربية وهذه العائلات موجودة في تقرير الاتحاد الاشتراكي بالغربية

عن رسمى يوسف أبور جازية فتوجد بينهم مصاهرة والترابط والحركة
تتغلل فيساً بينهم بأشكال مختلفة •

فالحقيقة أنها تحتاج إلى بحث خاص بالإضافة إلى الحالات الفردية

● المشير : بصفتك مسئولاً عن وجه بحري أبحث الموضوع
واعرضه علينا بمذكرة •

● كمال الدين الحناوي : لن أستطيع أن أقوم بالبحث بمفردي •

● المشير : يمكنك أن تستعين بالأجهزة المختلفة •

● حسين كفاوي : أكبر العائلات التي تتعاون مع أيورجلزية هي

عائلة الشريف بابيار وعائلة جشمار بمركز كفر الزيات •

● المشير : سيأتي دورهم أمامنا. حتما •

الفهرس

صفحة

مقدمة

لماذا أنشأت اللجنة العليا لتصفية الانقطاع	١٧
البداية	٢٥
اعضاء اللجنة	٥١
خطة العمل	٥٥
الاجراءات المقترحة	٥٩
اجتماع الوجه البحرى	٦١
ماذا دار فى اجتماع ٢٣ مايو ؟	٧٧
اللجان والقضاياة للاصلاح الزراعى	١٠٥
اجتماع الوجه القبلى	١١١
ماذا دار فى اجتماع ٦ يونيو ١٩٦٦ ؟	١٢٩
اعضاء الثورة	١٥١
مرتبات الخاضعين للحراسة	١٨١
المقيمون فى الخارج	١٩٣
اجازة للقانون	١٩٧

نماذج .. وقصص :

صفحة

- سويلم .. الحالة رقم ٥ ٢١١
- غلام بين سندبیس وسجين الكوم ٢١٥
- مرشد عقل .. الحالة رقم ٢٢ ٢٢١
- خبير القطن .. والقرارات الجمهورية للنفاد ٢٢٧
- ملك البطاطس ٢٣٧
- نلقانی باسوس ٢٤٥
- قضية غراب اوسيم ٢٥٣
- ماذا جرى في الحوانكة ؟ ٢٦١
- امپراطور اشمنون ٢٦٧
- بدوی ١٢ رجل .. و ٩ بنات ٢٧٣
- رئيس مجلس الدولة ماذا حدث له ؟ ٢٨١
- الباسل ماذا جرى لها ؟ ٢٩١
- التسامی ٢٩٩
- صالح .. السيطرة والنفوذ ٣٠٥
- معبد الابن .. والاب ٣٢٥
- طنطناوی والضحايا الستة ٣٣٧
- ابو جازية ٣٤٥

رقم الايداع ٣٧٢٨ / ١٩٧٧
الترقيم الدولي ٦ - ٢٢ - ٧٢٥٢ - ٩٧٧

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

هذا الكتاب

كتاب « سري جدا من ملفات اللجنة العليا لمصفية الانقطاع » .. يضم وثائق تاريخية خطيرة تلقى افسواء حقيقه على مسار ثورة ٢٣ يولييه في الستينيات ..

والكتاب يوثقه ماده علمية للمؤرخين .. وبداية لدراسات وبحوث ومناقشات حول الهدف من تشكيل لجنة الانقطاع ..

والكتاب يقدم صورة بلا رنوش للخريطة الاجتماعية في الريف وكيف كانت .. ؟!

والسؤال الذي لايزال يحس عن اجابة .. هل وصلت الامور في عام ١٩٦٦ الى حد كل التبادلات العليا العسكرية وسفير المخابرات والشرطة العسكرية والحكم المحلي والائحاد الاشتراكي لانجاز اعمال اللجنة .. مما أدى الى اعمال ونسيان .. العدو العميم .. اسرائيل .. مما كان عاملا رئيسيا في حزنه ١٩٦٧ .

ان الاجابة على هذا السؤال دشترات الاسئلة يفصدها الاساذ محمود رساذ رئيس تحرير جريده نعاون الفلاحين .. بعد دراسة مانية .. وجهسد مواصل في قراءه آلاف الصفحات في ملفات اللجنة .. وكان هذا الكتاب بوثاقه البارغبه الهامة .. كبداه لدراسات عديدة حول لجنة مصفبه الانقطاع .